منازعات الحدود في العالم العربي

مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية



منازعات الحدود في العالم العربي

مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية
لمسألة الحدود العربية

المؤلف ـ الأستاذ محمد رضوان
عنوان الكتاب
منازعات الحدود في العالم العربي
مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية
لمسألة الحدود العربية

رقم الإيداع القانوني 345 / 1998
ردمك ISBN. 9981-25-102-x

أفريقيا الشرق ـ المغرب
159 مكرر شارع يعقوب المنصور ـ الدار البيضاء
الهاتف 259504 - 259813 ـ فاكس 440080

أفريقيا الشرق ـ بيروت ـ لبنان
ص. ب. 3176 - 11


محمد رضوان

منازعات الحدود في العالم العربي

مقاربة سوسيوتاريخية و قانونيه
لمسألة الحدود العربية

أفريقيا الشرق

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تسعى هذه الدراسة إلى بحث إحدى أعقد المشاكل السياسية والقانونية التي يعانيها العالم العربي منذ نشوء أقطاره في مطلع هذا القرن وإلى عقود متأخرة . ويتعلق موضوعها بمسألة الحدود في الوطن العربي وما تثيره في كثير من الحالات من قضايا خلافية ونزاعات متعددة في علاقات الدول العربية .

وبصفة عامة ، فإن موضوع الحدود يكتسي أهمية بالغة في مجال القانون الدولي والدراسات المرتبطة بحقل العلاقات الدولية . وذلك لكونها تمثل - كما يذهب إلى ذلك الفقيه القانوني شارل روسو - عاملا مهما من عوامل السلم الدولي مما يجعلها أحد أبرز مواضيع اتفاقيات السلام المبرمة بين الدول ، كما تشكل مظهرا متميزا من مظاهر الاستقلال السياسي للدول مما يجعلها أحد أهم الموضوعات التي يتم التفاوض بشأنها من طرف الدول المستقلة أو الناشئة ، كما تشكل أحد عناصر الاستقرار والأمن وحسن الجوار المقدس الأمر الذي يجعل المساس بها بمثابة عدوان صارخ وإعلان للحرب .

وإلى جانب هذه الأبعاد القانونية والسياسية التي تمثلها الحدود بصفة عامة ، فإن هذه الأخيرة تكتسي أهمية أخرى كذلك من حيث كونها تتحكم في عدة أبعاد جيوسياسية تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الاستراتيجي.

وفي ما يتعلق بالعالم العربي فإن عملية وضع الحدود العربية ارتبطت في كثير من جوانبها بإنشاء الكيانات السياسية الجديدة من خلال مسلسل التقسيم المكثف الذي خضعت له المنطقة على أيدي البريطانيين والفرنسيين في مطلع هذا القرن ، فكان رسم وتخطيط بعض الحدود يعكس في الآن ذاته هدف التجزئة في إطار اقتطاع مجالات النفوذ الاستعمارية ، كما يعكس هدف إحداث الكيانات السياسية الجديدة في شكل دول وأوطان صغرى .

وإذا كان الاستعمار الأوروبي - وخاصة منه البريطاني والفرنسي - قد لعب دورا رئيسيا في نشأة معظم الحدود العربية ، فإن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية

التي ميزت المنطقة العربية في نهاية القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي ساعدت هي كذلك في إنجاح الدور الاستعماري في هذا المجال .

لقد كان لطبيعة نشأة الحدود العربية تأثير واضح في صياغة المواقف السياسية والفكرية والقانونية بشأنها لدى دول وشعوب ومثقفي الوطن العربي .

إلا أن أخطر الانعكاسات والتأثيرات التي خلفتها طريقة تكوين هذه الحدود تتمثل في حالات النزاع العديدة التي تطال مجموع علاقات الأقطار العربية بسبب الخلافات حول أوضاعها، وكثيرا ماأدت بعض هذه الخلافات إلى نزاعات مسلحة بين الدول العربية مما كان يساهم في إضعاف النظام الإقليمي العربي الذي تجسده جامعة الدول العربية فضلا عن إفشال محاولة إقامة الاتحادات الجهوية العربية كمجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي .

ولمقاربة مختلف الأوضاع والحالات السياسية والقانونية التي تخلفها مشكلة الحدود العربية ، عمدنا إلى تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول تتناول تباعا : الظروف التاريخية والسياسية لنشأة الحدود العربية والتصور السياسي والقانوني للحدود العربية وطبيعتها الجيوبو لتيكية ، وأنواع الخلافات الحدودية في العالم العربي ثم طرق تسوية منازعات الحدود العربية هذا فضلا عن المباحث والعناوين الفرعية التي تتناول بالتحليل تفاصيل المحاور الكبرى .

وبرغم سعي هذه الدراسة إلى الإلمام بمعظم جوانب الحدود العربية وما تثيره من قضايا متعددة، إلا أن الأمل يحذو صاحبها في أن تشكل منطلقا لدراسات أخرى في نفس الموضوع يقوم بانجازها باحثون متخصصون وجامعيون من أجل المساهمة في توضيح أبعاد هذه المشكلة وتسويتها بصورة نهائية على أسس قانونية واضحة .

وبالله التوفيق

محمد رضوان

الفصل الأول

الظروف التاريخية والسياسية لنشأة الحدود العربية

نشأت الحدود العربية في ظل ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية عرفها العالم العربي منذ نهاية القرن الماضي وخلال بداية القرن الحالي، وذلك في إطار التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى التي سادت العالم بصورة عامة في تلك الفترة التاريخية الهامة وشملت العالم العربي كذلك.

وكانت نشأة الحدود بمفهومها السياسي الحديث، الفاصلة بين سيادات الدول والأقطار العربية الناشئة، إحدى الظواهر التي تعرف عليها العالم العربي في خضم تلك التحولات السياسية العالمية التي كانت المنطقة العربية إحدى مجالاتها الأساسية والحيوية، مما جعل مصير هذه المنطقة رهينا بمصير هذه التحولات والمتغيرات التي ظلت متواصلة طيلة أكثر من نصف قرن تقريبا[1]

وإذا كان الاستعمار الاجنبي والأوروبي منه خاصة قد لعب دورا متميزا في إحداث تغيرات وتطورات مهمة في المنطقة العربية كتقسيمها إلى مجموعة من الوحدات والأنظمة السياسية ووضع حدود سياسية فاصلة بين هذه الوحدات، التي لم يكن للمنطقة عهد بها قبل ذلك بعدة قرون[2] ، فإن هناك ظروفا وعوامل محلية أخرى شجعت هذه التحولات بالمنطقة، وبالتالي يسرت السبل للاستعمار الأجنبي لتنفيذ مشاريعه وإحكام السيطرة عليها[3] .

فقد كانت المنطقة العربية تسودها قبيل وأثناء التواجد الاستعماري بها ظروف سياسية يطبعها التوتر والصراع بسبب محاولة عدد من الأقطار العربية الانفصال عن حكم

1 - Bernard LEWIS : Les Arabes dans l'Histoire. Aubier pour l'édition française, 1993, p. 204.
2 - Michèle FOUCHER : Fronts et Frontières. Librairie Arthème Fayard, 1988, p. 303.
3 - Bichara KHADER : L'Europe et le monde Arabe. Publisud - Quroum - Cermac, France, 1992 - p. 75.

الامبراطورية العثمانية التي كانت إلى آخر عهودها تحتوي ضمن مجالاتها السياسية القسم الأعظم من العالم العربي.

بالإضافة إلى هذه الرغبة التي كانت راسخة في نفوس ومشاعر العرب آنذاك في الاستقلال عن الحكم العثماني في إطار دولة عربية حديثة وموحدة، برزت منافسات شديدة وصراعات قوية بين عدد من الزعامات الدينية والقبلية والسياسية لقيادة مشروع هذه الدولة[1] التي لم يكتب لها أن تنشأ نتيجة حدوث تطورات ومتغيرات لم تكن متوقعة، فضلا عن عوامل ذاتية واجتماعية أخرى لم تكن بعض تلك الزعامات تعيرها كبير أهمية.

فمن ذلك أن الاستعمار الأوربي أخذ يحكم قبضته على أطراف المنطقة لوعيه المبكر بأهميتها الاقتصادية ومركزيتها الاستراتيجية، مما جعل الاطماع تحوم حولها وقوى المنافسات والتفاعلات الديبلوماسية لتحقيق سبق الاستفادة من فوائد هذه الإمكانيات الاقتصادية والاستراتيجية[2] .

ولم يكتف الاستعمار الأوربي باستغلال هذه العوامل والظروف السياسية السائدة بالمنطقة العربية لتحقيق أطماعه فيها، وهي الظروف التي كانت تتميز بالانشقاقات والصراعات المحلية، وإنما عمد كذلك إلى تشجيع هذه الصراعات وتعميق الخلافات بين قيادات التنظيمات العربية وزعاماتها والظهور أمامها بمظهر الوسيط المحايد والحكم العدل في ما بينها لاقتراح حلوله المتمثلة في مشاريع التقسيم وتحديد مجالات نفوذ وسيادة الأطراف المتنافسة، وتخطيط هذه المجالات بحدود يضعها بوحي من مصلحته الآنية وتطلعاته المستقبلية وفي غياب كل اعتبار موضوعي أو اجتماعي يراعي ظروف المنطقة وخصوصياتها[3] .

وقد تجلت هذه الرغبة والحرص الاستعماري على تنفيذ خطته وتحقيق مصلحته في رفضه القاطع ومقاومته العنيفة لكل تحرك عربي ـ كيفما وأينما كانت جهته ـ من شأنه التصدي لمشاريعه ومصالحه. ففي الوقت الذي كانت فيه القوى الاستعمارية تدفع بالمنطقة نحو واقع التجزئة والانقسام بوضع حدود جديدة وإنشاء كيانات سياسية حديثة، كانت

---

1 – فتحية النبراوي ومحمود نصر مهنا : الخليج العربي : دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية. منشأة المعارف . الاسكندرية 1988. ص 358.

2 - B. KHADER. Op. Cit, p. 38.

3 – محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دولة الكويت.
مجلة السياسة الدولية. العدد : 111 يناير 1993. ص 222.

رغبة جل الأطراف العربية ـ على الرغم من انقسامها ـ تتوخى وحدة تلك الكيانات، وإزالة الحدود والحواجز الفاصلة في ما بينها[1] .

غير أن هذا الدور الذي قام به الاستعمار الأوربي في نشأة الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية العربية، كان أكثر بروزا وحيوية في المنطقة المشرقية من العالم العربي منها في منطقته المغاربية، وذلك للاختلاف الشديد في الظروف التاريخية والتحولات السياسية والعوامل المحلية للمنطقتين[2].

1- انظر نص المذكرة التي رفعها الأمير فيصل إلى مؤتمر الصلح في "الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان" : زين نور الدين زين. دار النهار للنشر - بيروت. 1977. ص 303.

2 - يرى يفيس لاكوست، وهو أحد المتخصصين في الجغرافية السياسية، أنه ليست كل الحدود العربية هي من وضع وإنشاء الاستعمار الأوربي وأن إلحاق ظاهرة التقسيم الجيوسياسي في العالم الاسلامي بصفة عامة والعربي بصفة خاصة بالاستعمار يعكس التفسير السهل والبسيط الذي يتفادى وضع المشاكل والقضايا السياسية التي يعانيها العالم العربي في إطارها الصحيح.

ويذهب لاكوست إلى أن أجزاء من حدود العالم العربي والاسلامي كانت موجودة حتى قبل دخول الاستعمار إلى المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الحدود بشمال إفريقيا والحدود الفاصلة بين العراق وإيران التي يعود نشوء بعضها إلى القرن السابع عشر، في حين يرجح الباحث وجيه كوثراني فرضية أن الاحتلالات الأجنبية قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، كانت قد عطلت في المنطقة العربية احتمالات التكون الداخلي لحدود الدولة العربية أو الدول العربية في إطار الاجتماع السياسي العثماني، ويضرب مثالا على ذلك بتجربة محمد علي باشا في مصر التي أجهضت مع ضغط الديون الأجنبية والاحتلال البريطاني. انظر :

Yves LACOSTE : Questions Géopolotiques.

La découverte et librairie générale française, 1988, pp. 29 et 36.

وانظر كذلك : تعقيب على دراسة : "حدود شبه الجزيرة العربية بين الحق التاريخي والسيرورة التاريخية". وجيه كوثراني. مجلة مستقبل العالم الاسلامي. السنة (1) عدد 2. ربيع 1991. ص 278.

المبـــحـث الأول

ظروف وعوامل نشأة الحدود بالمشرق العربي

لعبت الظروف السياسية التي كانت سائدة في المنطقة الشرقية للعالم العربي منذ نهاية القرن الماضي وإلى عقود متأخرة من هذا القرن، دورا بارزا وحيويا ليس فقط في نشأة الحدود العربية، بل وكذلك في قيام دول وكيانات سياسية حديثة. كما لعبت هذه الظروف دورا في تحديد شكل وطبيعة العلاقات التي تربط بين هذه الكيانات والتي تتسم تارة بالتعاون وتارة أخرى بالصراع.

وقد تزامنت ظروف نشأة هذه الحدود والكيانات مع التواجد الاستعماري الأوربي البريطاني والفرنسي منه خاصة بحيث لعبت هاتان القوتان الاستعماريتان أدوارا طلائعية في تكييف واقع ومستقبل المنطقة العربية، وكانت الظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بهذه المنطقة تساعد تلك القوى الاستعمارية التي لم تذخر جهدا في استغلالها والتحكم فيها بهدف إخضاع المنطقة لهيمنتها وتبعيتها[1] .

ولا تعود دوافع استعمار منطقة المشرق العربي، منذ نهاية القرن التاسع عشر، فقط إلى تلك الظروف السياسية الدولية العامة التي أحاطت بالحركة الاستعمارية الأوربية، كالبحث عن مناطق النفوذ الحيوية أو بدافع فرضية ندرة المجالات الترابية وبالتالي ضرورة البحث عن مجالات أخرى كفيلة بتحقيق ازدهار الشعوب الأوربية[2] ، وإنما كذلك إلى أن تلك المنطقة كانت تعد إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم الحديث، مما جعلها مثار أطماع ومنافسات قوى استعمارية كبرى كالبريطانيين والفرنسيين والهولنديين منذ عدة قرون[3] .

وكان مما يثير تلك الأطماع ويقويها أهمية موقع المنطقة ومركزيتها في الاستراتيجيات الاستعمارية آنذاك، فقد كانت تشكل إحدى أهم نقط المواصلات البحرية في العالم وكذا

1- جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية (1963/1798). دار الفكر العربي. ط 2 . ص 37 وما بعدها.

2 - Raymond ARON Paix et Guerre entre les nations.

3 - Mohammad - Reza DJALILI : Le Golfe Persique. Dalloz. 1978 - p.16.

إحدى أهم القواعد الأساسية لمقاومة الامبراطورية العثمانية والتقليص من مجالات سيادتها ونفوذها، هذا فضلا عن ثروات المنطقة الاقتصادية وخاصة منها النفطية[1].

وإذا كان الاستعمار الأوربي عمل على تسخير كل تلك الظروف والعوامل لخدمة مصلحته وحاجياته واستراتيجياته، فإنه عمد لتحقيق ذلك إلى عدة أساليب وطرق كان يحرص على أن تكتسي بعضها طابعا من الشرعية الدولية التي كانت سائدة في تلك الفترة، بينما كانت بعض الأساليب الأخرى التي نهجها لتحقيق تلك المصلحة تتسم بالسرية والمناورة والخديعة.

ففي الوقت الذي كان يلجأ فيه الاستعمار الأوربي إلى الآلية الديبلوماسية كغطاء سياسي لفرض وصايته على المنطقة وقيادتها، كان يلجأ في نفس الوقت إلى إثارة النزاعات والمنافسات بين الاقليات العرقية والطوائف الدينية والزعامات السياسية والقبلية ليتسنى له التدخل لفرض حلوله المستوحاة من خالص مصلحته[2] .

وكانت نشأة أجزاء من الحدود العربية تندرج في إطار تلك الحلول والمشاريع الاستعمارية المفروضة، سواء منها ما كان موضوعا وفقا لاتفاقيات دولية تم إعدادها بعد مفاوضات سياسية وتفاعلات ديبلوماسية مكثفة أو ما كان منها موضوعا وفقا للمبادرات الخاصة والمحلية في إطار الاجراءات الإدارية التي قامت بها القوة الاستعمارية[3].

وإذن، فإن كثيرا من حدود المشرق العربي كانت وليدة تفاعل تلك الظروف السياسية التي تحكّم الاستعمار الأجنبي في تكييفها بنشاطه الديبلوماسي تارة، وبمناوراته تارة أخرى، وكذا بتظافر العوامل الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية لمنطقة المشرق العربية التي تعد الخلفية الشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر أحد أكثر المناطق حيوية في العالم الحديث والمعاصر[4].

دور الاستعمار الأوربي في نشأة الحدود بالمشرق العربي:

جرت نشأة الحدود بمنطقة المشرق العربية ضمن التفاعلات السياسية والديلوماسية التي كانت تشهدها المنطقة إبان التواجد الاستعماري بها، ويعكس بروز ظاهرة الحدود في هذه المنطقة عملية التقسيم والتجزئة المكثفة التي قامت بها القوى الاستعمارية الأجنبية

1- عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي. (1922/1516). دار النهضة العربية. بيروت. 1985. ص 441.
2 - انظر : جورج قرم : جيوبولتيكا الأقليات في المشرق العربي.
دراسات عربية . العدد . 11/12 . السنة 30 شتنبر / أكتوبر 1994 . ص . ص : 20/35 .
3 - توفيق برو : القضية العربية في الحرب العالمية الأولى : (1914/1918).
دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ط 1. 1989. ص 304/313.
4 - Dominique DAVID : "Est-ouest : d'un ordre à l'autre" in : ordre et désordre. Cahiers français, n°263, p. 20.

سواء في إطار تقاسم مناطق النفوذ أو في إطار محاولة إضعاف شوكة الامبراطورية العثمانية بفصل جزء هام تمثله أجزاء من العالم العربي من نطاق سيادتها.

وكان بعض الزعماء العرب القبليين أو الدينيين يميلون إلى التحالف مع هذه القوى الاستعمارية لتحقيق هدف الانفصال عن العثمانيين وتشييد دولتهم العربية المستقلة والموحدة[1]، إلا أن التطورات السياسية فيما بعد الحرب العالمية الأولى أبانت عن أن مخططات القوى الاستعمارية كانت تتجه نحو إلحاق المنطقة العربية بدائرة نفوذها وتبعيتها وإخضاعها لانتدابها، وذلك عكس الوعود والاتفاقات التي أجرتها مع الزعماء العرب بشأن مساعدتهم لبناء دولتهم داخل حدود معلومة ومحددة[2].

ويتبين من خلال تطورات تلك الأحداث، أن القوى الاستعمارية كانت تعمل متفقة على إفشال مشروع الدولة العربية التي كانت تضم في تصور بعض الزعماء والحركات القومية العربية مجموعة من المناطق والأقطار العربية، مما حدا بكل من بريطانيا وفرنسا إلى فرض تصور بديل يشمل عدة دول وكيانات سياسية مستحدثة تفصل فيما بينها حدود موضوعة بصورة اعتباطية لا تراعي خصوصيات المنطقة وظروفها وإرادة سكانها...[3] .

وفي هذا الإطار، كانت كل من بريطانيا وفرنسا تلجأ غالبا إلى طريقتين لفرض تصورهما بشأن الكيانات السياسية الجديدة وحدودها، تتمثل أولاهما في استغلال الخلافات والمنافسات بين زعماء المنطقة ليتسنى لها التدخل عن طريق الحلول التي تقترحها لتسوية تلك الخلافات. وقد لعبت بريطانيا دورا بارزا في هذا الاتجاه، إذ أن جزءا مهما من حدود الخليج العربي تم إنشاؤه بهذه الطريقة من طرفها[4] .

أما الطريقة الثانية التي اعتمدتها بريطانيا وفرنسا في مساعيها لإنشاء الحدود، فتمثلت في المبادرات الديبلوماسية المكثفة التي كانتا تتخذانها لتنسيق مواقفهما وخططهما المرتبطة بتقسيم أجزاء المنطقة بينهما وفرض الحدود الفاصلة فيما بين مجالات نفوذهما الاستعماري[5] .

وإذا كانت الآلية الدبلوماسية الاستعمارية قد تحركت في البداية في ظروف اتسمت بالتكتم والسرية التامة، فإنها أصبحت بعد الحرب العالمية الأولى تتحرك في إطار الشرعية

---

1 - علي محافظة : مرجع سابق. ص 40.

2 - توفيق برو : القضية العربية في الحرب العالمية الأولى. مرجع سابق. ص 307/306.

3 - جورج قرم : مرجع سابق. ص 28.

4 - انظر : فتوح عبد المحسن الخترش : التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك. مطبوعات جامعة الكويت. ط 1. 1985. ص 225/221.

5 - أبو خلدون ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية. مركز دراسات الوحدة العربية. يناير 1985. بيروت. ص 163/162.

الدولية التي كانت تعكسها معاهدات السلام والاتفاقات الدولية المبرمة في ظل نشاطات عصبة الأمم، مما أعطى المخططات الاستعمارية المتعلقة بتقسيم المنطقة ووضع حدودها جانبا من تلك الشرعية، وذلك في إطار حركة الانتداب التي اجتاحت المنطقة[1].

إن تحليل الظروف السياسية التي كانت سائدة بالمنطقة والتفاعلات الديبلوماسية التي أحاطت بتلك الظروف، يبرز أن ظاهرة الحدود في العالم العربي، وبخاصة في جزئه الشرقي، هي ظاهرة ترافقت مع التواجد الاستعماري بها وتضمنتها خططه وترتيباته التي أعدها لإحكام قبضته على المنطقة وإدامة هيمنته عليها.

كما يبدو جليا أن التصور العربي لهذه الحدود كان يختلف كثيرا في تفاصيله عن التصور الاستعماري المفروض، إلا أن النزاعات العربية الداخلية أعاقت تحقيق المشروع العربي ويسرت تنفيذ خطط القوى الاستعمارية التي استغلت ظروف المنطقة وانعدام إرادة سياسية عربية موحدة[2].

أولا : الظروف السياسية لدول المشرق العربي ودورها في نشأة الحدود :

كانت منطقة الشرق العربي إلى غاية بداية القرن الماضي تعرف تنظيما خاليا من الحدود السياسية والكيانات المستقلة وذلك في إطار حكم الامبراطورية العثمانية، وكان الشكل الوحيد للحدود الذي كانت تعرفه المنطقة هو ذلك الذي كان يفصل فيما بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية[3].

ولم يكن التقسيم الإداري الذي كانت تخضع له بعض أجزاء المنطقة العربية يوحي بالانفصال، فقد كانت منطقة الشام مقسمة من الناحية الإدارية إلى أربع ولايات ؛ وهي بغداد والموصل وشهر يزور ثم البصرة، دون أن يعني هذا التقسيم وجود انفصال أو حدود بالمعنى الحديث[4] .

إلا أن هذا التنظيم السياسي والاداري للمناطق العربية الخاضعة للحكم العثماني سمح في كثير من الأحيان ببروز بعض الزعامات القبلية وتضخم سلطتها بهذه الولايات، لكن دون استقلالها التام عن الباب العالي. غير أن بداية ظهور معالم انحطاط الدولة العثمانية وتوتر الأوضاع السياسية بالمنطقة شجع بعض هذه الزعامات والحركات العربية على إعلان

---

1 - عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي : مرجع سابق. ص 460/454.

2 - إسماعيل نوري الربيعي : نشاط القوى الكبرى في الخليج العربي خلال القرن التاسع عشر. مجلة الوثيقة. ع 26. السنة 13 يوليوز 1994. (مركز الوثائق التاريخية بدولة البحرين). ص 92/82.

3 - وجيه كوثراني : مرجع سابق. ص 278.

4 - انظر : عمر عبد العزيز عمر : مرجع سابق. ص 402/384.

ثورتها واستقلالها عن الحكم العثماني، فنجحت بعض تلك المحاولات الانفصالية بينما ظلت محاولات أخرى تنتظر مصيرها إلى غاية دخول الاستعمار الأوربي إلى المنطقة[1] .

وكانت أولى أهداف القوى الاستعمارية بمنطقة الشرق العربي تتمثل في التحكم في الأجزاء الاستراتيجية للمنطقة من الناحية الجغرافية والعسكرية، وإضعاف السلطة العثمانية وتقليص قوتها من خلال التحالف مع القبائل والزعماء العرب الراغبين في الاستقلال السياسي وإنشاء دولة قومية موحدة[2].

وتعد بريطانيا، التي لعبت دورا حيويا بالمنطقة سباقة إلى التوغل في كثير من أجزاء الشرق العربي، وذلك لمراقبة بعض الشواطئ العربية[3]، بحيث يعود التواجد البريطاني بكل من عمان وعدن إلى سنة 1830 والبحرين سنة 1867 والكويت سنة 1899 وقطر سنة: 1913...

وقد ظلت بريطانيا تعمل على تدعيم سيطرتها على المشيخات العربية مبتدئة بتقديم نصائحها المتعلقة بمقاومة عمليات القرصنة والنخاسة بالمنطقة، ثم تعزز دورها بعد ذلك بإحالة الخلافات بين الشيوخ ونزاعاتهم إلى المقيم البريطاني، كما تمكنت بريطانيا في عام 1869 من إلزام بعض شيوخ المنطقة بالتعهد على عدم التنازل عن أي جزء من أراضيهم وعدم التعاقد مع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية[4].

وتركز نشاط بريطانيا وعملية تدعيم توغلها بمنطقة الشرق بصورة كبيرة على منطقة الخليج العربي وخاصة أجزاء شبه الجزيرة العربية حيث كانت المنافسات القوية بين زعماء إماراتها تتيح حظوظا أوفر لاستتباب سيطرتها وقطع الطريق على أية قوة أجنبية أو محلية أخرى لمنازعتها في هذه السيطرة[5] .

فقد كانت العلاقات بين الإمارات الخمس لشبه الجزيرة العربية الخاضعة للسيادة العثمانية؛ وهي مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها واليمن وإمارة شمر وإمارة الإدريسي في عسير لا تتسم دائما بعلاقات الود وحسن الجوار، وإنما كان يكتنفها التنافس والعداوة بسبب رغبة بعض حكامها في السيطرة والهيمنة على الإمارات الأخرى، بالإضافة إلى

1 - نفس المرجع.

2 - انظر : توفيق برو : القضية العربية في الحرب العالمية الأولى. مرجع سابق. ص 243.

3 - انظر : جاد طه : سياسة بريطانية في جنوب الجزيرة العربية. مرجع سابق. ص 174.

4 - محمود كامل : العلاقات الدولية لولايات الخليج العربي.
المجلة المصرية للقانون الدولي. المجلد 14. السنة 1958. ص 62.

5 - أثنى كيرزون، وكيل وزارة الهند في تصريح له عام 1892 على قيام بريطانيا بمنع سلطان عمان من التنازل عن أية قطعة من أراضيه وتأجيرها وقال : "إننا نعين حاكمها، ونملي عليه بسياسته، ولذلك يجب ألا نسمح بأي نفوذ منافس". انظر : محمود كامل : مرجع سابق. ص 63.

التدخل الأجنبي الذي كان يستقطب زعماء بعض الإمارات ويميزها ويستقويها على الإمارات الأخرى وذلك طيلة فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى[1].

ولئن كانت هذه المنافسات بين زعماء الامارات والولايات العربية التابعة للحكم العثماني شديدة وقوية ورغبتها في الانفصال عن الحكم العثماني أكيدة، فإن زعماء المنطقة وسكانها لم يكونوا مع ذلك يميلون إلى وضع الحدود الفاصلة فيما بينهم ولا يعرفونها، إذ لم تكن تلك الحدود السياسية معروفة من قبل إلا من لدن الدول السلطانية الكبرى كالدولة العثمانية ونظيرتها الصفوية وذلك للحيلولة دون وقوع صدامات بينهما نتيجة تدافعهما السياسي المستمر.

وقد أدى اعتراف بريطانيا بسيادة عدد من شيوخ وزعماء القبائل وتعاملها معهم كأمراء إلى تعزيز سلطات هؤلاء الزعماء وترسيخها داخل الإمارات والمشيخات التي كانوا يحكمونها، مما ساعد فيما بعد على تحويل هذه الإمارات إلى كيانات تحظى بحماية القوى الاستعمارية ورعايتها وكذا حرصها على فرض احترام خطوط الحدود الفاصلة فيما بينها [2].

وقد تضمنت بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها بريطانيا والدولة العثمانية بعض هذه الكيانات السياسية الجديدة، أهمها الاتفاقية الانجليزية التركية التي تم توقيعها عام 1913 حول الخليج الفارسي[3] ، وقد تم اعتماد نفس هذه الاتفاقية عام 1922 لوضع حدود مجموعة من دول الخليج كالحدود السعودية الكويتية والحدود السعودية العراقية والحدود العراقية الكويتية[4].

وإذا كانت طريقة تكوين الدولة السعودية تختلف عن طرق إنشاء الدول الخليجية الأخرى التي لعبت فيها بريطانيا دورا أساسيا وحيويا، فإن الدولة السعودية لم تتمكن –في جميع مراحل نشأتها وتطورها– من حسم وضعها الحدودي مع الأقطار العربية المجاورة، فظلت بعض المجالات الترابية لهذه الأقطار متداخلة فيما بينها، كما ظلت حدودها غامضة بسبب عملية التقسيم غير الواضحة والدقيقة[5].

---

1 -عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت ما بين الحربين العالميتين في الفترة 1909/1939 وآثارها. مكتبة مدبولي. ص 13.

2- Bahgat KORANY : La péninsule Arabique. in "Les régimes politiques arabes", op. cit. p. 485.

3- انظر : ميمونة خليفة الصباح : مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية (1899-1913). حوليات كلية الآداب. جامعة الكويت 1993. ص 9.

4- Amina BELOUCHI : Les conflits armés entre les pays arabes. mémoire pour DES Facultés de sciences, j, é, et sociales, Med V Rabat, 1985, p.

5- تشترك السعودية في حدودها مع كل من اليمن والكويت والعراق والبحرين والإمارات... انظر : عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام 1978.

ويختلف الجزء الآخر من الشرق العربي الذي تشكله منطقة الشام في ظروفه السياسية آنذاك عن ظروف شبه الجزيرة العربية بحيث إنه إذا كانت بريطانيا قد استطاعت الانفراد بشبه الجزيرة العربية التي أخضعتها لتقسيم ينسجم مع مصالحها ورغبتها وتحالفاتها مع شيوخ المنطقة، فإنها في منطقة الشام كانت تعاني مقاومة عنيدة من لدن سكانها ومنافسة شديدة من قبل غريمتها فرنسا، بحيث أصبحت الحدود التي تشكلت بهذه المنطقة وكذا الكيانات السياسية المكونة لها، تعكس في نهاية الأمر تفاعل ظروف المقاومة المحلية والمنافسة الدولية في الآن ذاته.

إن بلاد الشام كانت أكثر المناطق العربية حرصا على الاستقلال السياسي من الحكم العثماني والتخلص من الاستعمار الأوربي وإنشاء دولة قومية موحدة، ويعود ذلك إلى ما عرفته هذه المنطقة من صحوة ويقظة قومية[1] تعاطف معها بعض الزعماء العرب كالحسين بن علي الذي كان يتمتع بثقة الحركة القومية العربية، بالإضافة إلى ابنه فيصل الذي كان يجري اتصالات سرية معها في دمشق حول ضرورة قيام الثورة العربية وتولي الحسين قيادتها[2].

ولم تكن هذه الحركة القومية تعدم تصورا أو مخططا سياسيا تشيد على هديه الدولة العربية الموحدة المنشودة بمجرد التخلص من السيطرة الاستعمارية الأوربية على أراضي عدد من أقطار المنطقة. فقد كانت بريطانيا وفرنسا بالإضافة إلى قوى استعمارية أخرى تولي اهتماما لهذه الأقطار قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى وذلك قبل فرض حالة الانتداب[3] .

غير أنه كانت هناك مشاريع عربية تتبلور بخصوص مشكل التنظيم السياسي الذي يمكن أن تأخذه الدولة العربية وحدودها السياسية تضمنتها بعض المراسلات التي كان يتبادلها أحد الزعماء العرب وممثلوا الدول الأوربية، ولعل أهم تلك المراسلات تلك التي جرت بين شريف مكة الحسين بن علي والمندوب السامي البريطاني في القاهرة السيرماك ماهون خلال عام 1915[4] .

وكانت هذه المراسلات تدور حول "ميثاق دمشق" الذي أقره قادة الحركة القومية العربية، والذي تضمن تصورا حول طبيعة العلاقة التي ينبغي أن تربط بين العرب وبريطانيا مقابل اعتراف هذه الأخيرة بالجزء العربي الواقع بآسيا كدولة مستقلة موحدة ترتبط ببريطانيا بمعاهدة دفاع مشترك[5].

---

1 - علي محافظة : مرجع سابق. ص 40.

2 - انظر : أبو خلدون ساطع الحصري : محاضرات في نشوء الفكرة القومية.

3 - مرجع سابق. ص 138 وما بعد.

4 - توفيق برو : القضية العربية، مرجع سابق. ص 243.

Voir : Gean-Pierre ALEM : Le proche orient arabe. PUF, Paris 1969.

5 - علي محافظة : مرجع سابق. ص 40.

وتتمثل حدود الدولة العربية[1] حسبما جاء في "ميثاق دمشق" الذي نص كذلك على ضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية المفروضة على البلاد فيما يلي:[2]

- "شمالا: خط مرسين – أضنه إلى ما يوازي خط العرض 17 شمالا ثم على امتداد خط بيرة جك – ماردين – ميدان – جزيرة أبي عمرو – العمادية إلى حدود إيران.
- شرقا : على امتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوبا.
- جنوبا : المحيط الهندي باستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو.
- غربا : على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مارسين شمالا".

غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى وتنافس الدول الاستعمارية كروسيا وألمانيا وإيطاليا، بالإضافة إلى بريطانيا وفرنسا، جعلت بعض هذه الدول تنتصب لمعارضة مشروع الدولة العربية بحدودها المنصوص عليها في "ميثاق دمشق" وتحول دون إنجازها على أرض الواقع، وكانت مواقف بريطانيا بصفة خاصة من هذه الدولة العربية محكومة بالاعتبارات والمصالح التي عكستها مفاوضاتها مع منافساتها من الدول الأخرى الطامعة في السيطرة على أجزاء معينة من المنطقة.

فقد دفعت نتائج هذه المفاوضات بريطانيا إلى إعلان تحفضها على حدود الدولة العربية في معرض ردها على مراسلة الشريف حسين، وذلك عن طريق رسالة هنري ماك ماهون التي جاء فيها : "إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق الشام وحمص وحماة وحلب، لا يمكن أن يقال إنها عربية محضة، وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة مع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب، نحن نقبل تلك الحدود"[3].

وبالإضافة إلى رفض ماك ماهون في مراسلاته مع الشريف حسين الاعتراف بالطابع العربي لمرسين وأضنة واسكندرونة والجزء الساحلي لسوريا الواقعة غرب ولايات دمشق وحمص وحماة وحلب طالب كذلك بضرورة اعتراف الشريف حسين بولايتي بغداد والبصرة كمنطقتي نفوذ لبريطانيا. وقد تخلى الشريف حسين عن المطالبة بمرسين وأضنة مع

---

1 - كانت المراسلات الأولى للسيرماك ماهون ترفض النظر في مسألة حدود الدولة العربية، بحيث ورد في إحداها أن أي نقاش بصدد مسألة الحدود ما يزال سابقا لأوانه، إلا أن إلحاح الشريف حسين على مسألة الحدود في المراسلة المؤرخة في 9 شتنبر 1914 دفع بالطرفين إلى الخوض في هذا الموضوع.

2 - علي محافظة : مرجع سابق. ص 40.

3 - انظر : علي محافظة : مرجع سابق.

الاحتفاظ بالمطالبة بسوريا الغربية، كما تنازل عن بغداد والبصرة ليس كمنطقة نفوذ لبريطانيا وإنما كمنطقة احتلال عسكري مؤقت[1] .

وظلت الخلافات مستمرة بين الطرفين بسبب الالتزامات البريطانية واتفاقها مع فرنسا وروسيا حول تقاسم مناطق الحكم العثماني من جهة، وكذا بسبب إصرار الشريف حسين على بعض مطالبه، ومع ذلك فقد كان موقف هذا الأخير يميل إلى أن هذه الخلافات ليس من شأنها الحيلولة دون إقامة تحالف مع الانجليز[2].

أما فرنسا فقد كانت تنظر إلى هذه المراسلات الجارية بين بريطانيا وقادة الحركة القومية العربية بتحفظ وتخوف شديدين منذ اكتشافها واطلاعها عليها، إذ اعتبرت أن هذه الاتصالات بين الطرفين تعكس نية بريطانيا في خلق امبراطورية عربية بهدف تغطية نواياها في الهيمنة على الشرق الأوسط[3]، مما دفع بفرنسا إلى طلب إجراء مفاوضات ديبلوماسية بينها وبين بريطانيا لتسوية المسألة الشرقية، وهو الطلب الذي لم تتردد بريطانيا في الاستجابة إليه.

ثانيا : دور التفاعلات الديبلوماسية في نشأة الحدود بالمشرق العربي:

لعبت التفاعلات الديبلوماسية بين القوتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية بصفة خاصة، قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها، دورا كبيرا في عملية إنشاء أجزاء من الحدود بمنطقة الشرق العربي بالإضافة إلى إحداث الكيانات السياسية بهذه المنطقة[4] .

ولقد تمخضت المفاوضات الديبلوماسية التي انطلقت بطلب فرنسي لتسوية المسألة الشرقية عن توقيع اتفاقية عرفت باسمي وزيري خارجية كل من بريطانيا وفرنسا آنذاك وهي اتفاقية سايكس بيكو في 16 مايو 1916.

ولعدم إثارة غضب العرب وزعمائهم، تم إجراء تلك المفاوضات الديبلوماسية وتوقيع اتفاقية سايكس بيكو في ظروف سادها التكتم والسرية، في الوقت الذي واصلت فيه

1- Jean Pierre DERRIENNIC : Le moyen orient aux XXe siècle Librairie Armand Colin, Paris, 1980, p. 46.

2- Op. cit. p. 46.

3 – عارضت فرنسا بشدة فكرة إقامة الدولة العربية، وقال رئيسها وقتذاك بوانكاريه في تعليقه على هذه الدولة : "إن هذه الامبراطورية العربية الكبرى لا توحي إلي بالاطمئنان، وأخشى من تأثيرها السيء على مستعمراتنا الافريقية. وأود ألا أراها تخرج إلى حيز الوجود". انظر : علي محافظة. ص 43.

4 - كانت المراسلات بين الشريف حسين والسيرماك ماهون، قد توقفت بدون أن تحسم مسألة الحدود العربية بصورة واضحة، وقد جاء أمر توقيف مفاوضات الطرفين حول وضعية الحدود العربية من العاصمة البريطانية لندن.

بريطانيا وعودها للشريف حسين بمساعدته على تحقيق مشروع دولته مقابل وقوفه إلى جانب الحلفاء في الحرب المشتعلة[1].

وقد شجعت هذه الوعود البريطانية الشريف حسين على تنصيب نفسه ملكا على العرب في 2 نونبر 1916 بمكة، غير أن القوى الاستعمارية المتمثلة في روسيا وفرنسا وبريطانيا لم تعترف به إلا ملكا على منطقة الحجاز وحدها فقط[2] .

وعلى الرغم من أن شريف مكة اكتشف فيما بعد المناورات السياسية والديبلوماسية البريطانية الكاذبة ونكوثها بالوعود التي قطعتها لفائدة إنجاز الدولة العربية، فقد ظل يصر على تذكير البريطانيين مرة أخرى والتأكيد لهم على النقط الرئيسية التي تم الاتفاق عليها بشأن تلك الدولة وحدودها، وفي هذا الإطار بعث برسالة مؤرخة في 28 غشت 1918 إلى ريجنالد ونجت، المندوب السامي البريطاني في القاهرة تضمنت خلاصة اتفاقه مع بريطانيا وتتمثل هذه الخلاصة فيما يلي: [3].

1 - "تتعهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الاستقلال في داخليتها وخارجيتها، وتكون حدودها شرقا بحر فارس، ومن الغرب بحر القلزم (الأحمر) والحدود المصرية والبحر الأبيض، وشمالا ولاية حلب والموصل إلى نهر الفرات ومجتمعة مع الدجلة إلى مصبها في بحر فارس، ما عدا مستعمرة عدن، فإنها خارجة عن هذه الحدود. وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والمقاولات التي أجرتها بريطانيا العظمى مع أي شخص كان من العرب في داخل هذه الحدود بأنها تحل محلها في رعاية وصيانة تلك الحقوق وتلك الاتفاقيات مع أربابها، أميرا كان أو مع الافراد.

2 - تتعهد بريطانيا بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخلة كانت وبأي صورة كانت في داخليتها وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي تعد، بأي شكل يكون، حتى ولو وقع قيام داخلي من دسائس الاعداء أو من حسد بعض الامراء، فيه تساعد الحكومة المذكورة مادة ومعنى، على دفع ذلك القيام لحين اندفاعه، وهذه المساعدة في القيامات والثورات الداخلية تكون مدتها محدودة. أي لحين يتم للحكومة العربية المذكورة تشكيلاتها المادية.

3 - تكون البصرة تحت أشغال العظمة البريطانية لحينما يتم للحكومة الجديدة المذكورة تشكيلاتها المادية. ويعين من جانب تلك العظمة مبلغ من النقود ويراعى فيه حال

---

1 - توفيق برو : القضية العربية. ص 272.

2 - Bichara KHADER, Op. cit. p. 39.

3- انظر علي محافظة : مرجع سابق. ص : 48 / 49 .

احتياج الحكومة العربية التي هي في حكمها قاصرة، في حصن بريطانيا، وتلك المبالغ تكون في مقابلة تلك الأشغال.

4 - تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه ربيبتها الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتها والذخائر والنقود مدة الحرب.

5 - تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مارسين أو مما هو مناسب من النقاط في تلك المنطقة لتخفيف وطأة الحرب على البلاد لعدم استعدادها".

إلا أن شروع القوات البريطانية في النزول بولاية العراق واحتلالها عام :1917 / 1918[1]، وكذا نزول القوات الفرنسية على الساحل السوري في 7 أكتوبر 1918 وتقسيم بلاد الشام إلى ثلاث مناطق عسكرية رسخ قناعة العرب بعدم جدية الوعود البريطانية معتبرين هذه التجزئة بداية تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو السرية بالمنطقة[2]، مما دفع بعض القادة والسكان العرب إلى التعبير عن رفضهم ومقاومتهم العنيفة لهذا التقسيم..

وهكذا خضع تقسيم المنطقة العربية لما جاء في اتفاقية سايكس بيكو التي تم بموجبها تقسيم العراق وبلاد الشام إلى خمس مناطق وهي: منطقة زرقاء مخصصة للنفوذ الفرنسي، ومنطقة حمراء للنفوذ البريطاني يمكن لهما في هاتين المنطقتين إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم المباشر أو غير المباشر بعد الاتفاق مع الدولة أو اتحاد الدول العربية، وتشمل المنطقة الفرنسية سوريا الساحلية من اسكندرونة حتى رأس الناقورة، وتضم جبل لبنان وكيليكيا وجزءا من الجنوب الشرقي لآسيا الصغرى[3].

أما المنطقة البريطانية فتشمل جزءا كبيرا من العراق، من البصرة إلى بغداد، ومينائي حيفا وعكا. وأما المنطقة الثالثة (السمراء) فتشمل ما تبقى من فلسطين، وتقام فيها إدارة دولية بعد التشاور مع روسيا وممثلي شريف مكة وبقية الحلفاء. والمنطقة الرابعة(أ) تتألف من سوريا الداخلية وولاية الموصل، والمنطقة الأخيرة(ب) تضم ما تبقى من العراق. ويقام في هاتين المنطقتين (أ وب) دولة عربية أو اتحاد دول عربية تدعمه فرنسا وبريطانيا، على أن يكون للأولى في منطقة (أ) وللثانية في منطقة (ب) الأفضلية في تنفيذ المشروعات الاقتصادية وتقديم القروض والمستشارين والموظفين الأجانب[4].

---

1 - Pierre Sateh AGATE : " Le croissant fertile " in : les régimes politiques arabes, op -cit, P. 323

2 - J. P. DERRIENNIC : Op. cit. p. 93

3 - وجيه كوثراني : صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربي. مجلة الوحدة. العدد 30/29. السنة الثالثة فبراير مارس 1987. ص 77

4 - انظر علي محافظة : مرجع سابق.

وواضح من خلال هذا المخطط الذي تضمنته اتفاقية سايكس بيكو[1]، أن القوى الاستعمارية بمنطقة الشرق لم تعر أي اهتمام أو اعتبار لرغبات سكانها وبعض قاداتها الذين تفاوضوا معها من قبل، كما عمدت إلى تجزئ المنطقة وتقسيمها في غياب أي معيار موضوعي يأخذ بعين الاعتبار ظروف المنطقة السياسية والاجتماعية والجغرافية، مما أضفى على هذا التقسيم حالة من الارتجال والعشوائية[2].

إلا أن أوضاع حدود المنطقة والكيانات السياسية الناشئة بها ترسخت بشدة بعد المفاوضات الديبلوماسية والمؤتمرات السياسية التي انطلقت مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتمخضت هذه المفاوضات عن مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الأخرى التي تهم في جانب كبير منها وضعية الدول العربية وحدودها استنادا إلى جزء مهم من مقتضيات مرجعية اتفاقية سايكس بيكو[3].

وتم تنفيذ مضمون هذه الاتفاقيات - بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة حسبما اقتضته مستجدات الظروف- تحت غطاء الشرعية الدولية المتمثلة آنذاك في عصبة الأمم، بحيث مكنت هذه الأخيرة كلا من فرنسا وبريطانيا من ممارسة انتدابهما على أقطار المنطقة بهدف "مساعدة الدول الناشئة على اكتساب طرق إدارة حديثة"[4]

ويعد مؤتمر سان ريمو الذي انعقد في 25 أبريل 1920 من أهم تلك المؤتمرات الدولية التي تقرر خلالها مصير حدود ووضعية الدول العربية بالمشرق[5]، إذ اتفقت الدول المشاركة

---

1 - انظر فحوى هذه الاتفاقية في جورج انطونيوس : يقظة العرب ، تاريخ حركة العرب القومية . دار العلم للملايين . ص ص 348 / 358 .

2 - جورج قرم : أربا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة . دار الطليعة . ط : 1 بيروت . 1990 . ص : 92 .

3 - جورج انطونيوس : يقظة العرب . مرجع سابق . ص . ص 471 / 480 .

4 - Pierre Sateh AGATE : op cit, P. 291.

5 - كان بعض القادة والزعماء العرب يدركون مسبقا ما قد يمكن أن ينتج عن مثل هذه التحركات الديبلوماسية الأوروبية من انعكاسات سلبية على مصير وحدة البلاد العربية في المشرق ، مما دفعهم إلى عقد مؤتمر عام بدمشق في عام 1920 أقروا فيه : " بالاجماع صيغة قرار يلخص آراء الفئات الوطنية في الاستقلال التام للبلاد السورية بحدودها الطبيعية ، والمناداة بفيصل ملكا عليها " . كما طالب المشاركون في هذا المؤتمر " باستقلال القطر العراقي استقلالا تاما ، على أن يكون بين القطرين الشقيقين (سوريا والعراق) اتحاد سياسي واقتصادي: " وتعد هذه الوحدة السياسية والاقتصادية هدف المطالب التي أعلنها ممثلوا العراق في مؤتمر لهم عقدوه كذلك بدمشق للمطالبة باستقلال بلادهم . ساهم مؤتمر دمشق في دفع عجلة المفاوضات الديبلوماسية واللقاءات والمشاورات بين القوى الاستعمارية لتنسيق جهودها ومواقفها من تطورات الأوضاع بالمنطقة العربية ، وتمخض هذا التنسيق عن إعلان فرنسا بأنها : "لاتعترف بمؤتمر دمشق الذي تجهل كيف تألف ودرجة تمثيله للسكان ، ولاتعترف بحقه في تقرير مصير سوريا وفلسطين والموصل والعراق ، وأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية تجدان نفسيهما مضطرتين للتصريح بأنهما تعتبران أعمال هذا المؤتمر باطلة " انظر زين نور الدين زين وعلي محافظة مرجعا سابقان .

فيه على وضع تلك الدول تحت الانتداب، وتطبيق اتفاقية سايكس بيكو التي تقسم المنطقة بين فرنسا وبريطانيا مع إمكانية وضع منطقة القدس تحت تسيير إدارة دولية.

كما تعد معاهدة "سيفر" الموقعة في 10 غشت 1920 إحدى أهم الوثائق الديبلوماسية التي عكست بصورة واسعة رغبة ومخططات القوى الاستعمارية الاوربية في تجزئ المنطقة وإنشاء الحدود الفاصلة فيما بين وحداتها، وتهم مواد هذه المعاهدة التي تصل في مجموعها إلى 139 مادة كافة الوطن العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج بحيث تهدف إلى تشطير العالم العربي ورسم حدوده الداخلية[1].

فقد نصت هذه المعاهدة على تمكين الأكراد من الاستقلال السياسي مع إمكانية إنشاء دولة لهم، وكذا إقامة دولة للأرمن ودولة سوريا والعراق والدولة الحجازية[2]، بالإضافة إلى دول أخرى كانت موجودة أو كانت عبارة عن مشروع سياسي مستقبلي.

وإذا كانت تطورات الاوضاع السياسية للمنطقة قد فرضت على الحلفاء تعديل معاهدة "سيفر" وتعويضها بمعاهدة "لوزان" (يوليوز 1922) بفعل تدخل تركيا في عهد كمال أتاتورك، فإن هذا التعديل الذي حال دون استقلال الاكراد وإنشاء دولة الارمن، لم يشمل وضعية الحدود والتجزئة التي تم التخطيط لها بشأن الجزء العربي من المنطقة الشرقية.

وعلى الرغم من مواجهة العرب لهذا التقسيم الذي ناضلوا ضده بعنف شديد[3]، فقد عمدت فرنسا بعد دحرها للقوات السورية، إلى تجزئ البلاد إلى أربع دول وهي: دمشق وحلب والدولة العلوية ثم دولة جبل الدروز[4] كما قامت في نفس الوقت بإنشاء دولة لبنان عن طريق فصل هذا الجزء عن سوريا في مطلع شتنبر 1920. أما مقاطعة اسكندورنة فقد تنازلت عنها فرنسا واقتطعتها لفائدة تركيا بمقتضى اتفاقية تم توقيعها عام 1936[5].

ولم يكن دور بريطانيا أقل من دور فرنسا، بحيث لعبت بريطانيا دورا بارزا في نشأة دولة الاردن وتنصيب الامير عبد الله أحد أبناء الشريف حسين ملكا عليها ، وإلحاق منطقة الموصل بالعراق، وكذا اختلاق وطن قومي لليهود بفلسطين، وذلك كإحدى نتائج مفاوضاتها الديبلوماسية وخدمة لمصالحها بالمنطقة[6].

ولعبت بريطانيا كذلك نفس الدور في تخطيط حدود أقطار شبه الجزيرة العربية بعدما تمكنت الامارات الخمس من نيل استقلالها عن الحكم العثماني. إلا أن اشتداد المنافسات

---

1 - Bichara KHADER : op. cit. p. 329

2 - Op. cit. p. 39

3 - J. P. DERRIENNIG : OP CIT, P. 86

4 - Bichara KHADER : op cit; P 40

5 - P. S. AGATE; op. cit. p. 297

6 - Voir Jean-Pierre ALEM : Le proche-orient Arabe. PUF, Paris 1970, p. 35

والمعارك بين هذه الإمارات، وخاصة حول بعض الحدود الفاصلة فيما بينها وكذا محاولات عبد العزيز بن سعود توسيع دولته الناشئة عن طريق ضم الامارات والاقاليم المجاورة إلى دائرة سيادته السياسية والدينية[1] قد أتاح لبريطانيا فرصة التدخل لفرض بعض الحدود كالحدود المشتركة بين السعودية والامارات العربية والحدود بين البحرين وقطر..[2].

غير أن كثيرا من هذه الحدود ظلت غامضة وغير واضحة، كما هو الشأن بالنسبة لحدود السعودية والكويت أو حدود السعودية واليمن أو الحدود التي كانت تفصل بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي[3] وقد تم تجزئ اليمن في عام 1918 خلال عهد الاحتلال البريطاني للشطر الجنوبي وقيام المملكة المتوكلية بالشمال[4].

ثالثا : دور العوامل الاقتصادية في نشأة الحدود بالمشرق العربي :

تكتسي منطقة المشرق العربي أهمية اقتصادية بفضل عاملين أساسيين يتمثل أولهما في وجودها في موقع جغرافي استراتيجي تتقاطع عنده الطرق والاتجاهات نحو القارات الثلاث الآسيوية والافريقية والاوروبية، وكانت المنطقة بفضل هذا الموقع الحيوي تعرف نشاطا تجاريا رائجا، وخاصة في الجزء الشاطئي للخليج العربي[5] حيث كان منطلق وعبور السفن التجارية المتوجهة إلى الآفاق البعيدة نحو الشرق أو الشمال..

ونظرا لهذه الأهمية التجارية التي كانت للمنطقة[6]، فقد كانت هذه الأخيرة هدف أطماع ومنافسة القوى البحرية الكبرى التي كانت تحتكر الحركة التجارية عن طريق البحر كالبرتغاليين والهولنديين والبريطانيين، فضلا عن الصراعات الأخرى التي عرفتها هذه المنطقة بهدف السيطرة عليها من طرف القوى والامبراطوريات المحلية كالامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية.

وقد تمكنت بريطانيا منذ منتصف القرن الماضي وإلى منتصف هذا القرن، من إحكام سيطرتها على مجموع أطراف منطقة الشرق التي دخلتها عن طريق البحر وتمددت بعد ذلك في آفاقها البرية.

---

1 - Voir : BENOIT-MECHIN : IBN-SEOUD ou la naissance d'un royaume. Editions ALBIN MICHEL, Paris, 1955, p. 262 et s.

2 - عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. 1978. ص 58/49.

3 - خلدون نويهض : تكوين الحدود العربية : لماذا وإلى أين؟ مجلة المستقبل العربي. ع 187 شتنبر 1994. ص 35.

4 - أحمد صالح الصياد : اليمن بين التجزئة والوحدة. مجلة الوحدة. مرجع سابق. ص 137.

5 - انظر : فتوح عبد المحسن الخترش : التاريخ السياسي للكويت. مرجع سابق. ص 12.

6 - ظل الخليج العربي في القرن 19، الموقع الرئيسي للحركة التجارية بين الهند وجنوب آسيا من جهة، والبلدان المحيطة به، ثم أروبا من ناحية أخرى. وكانت بعض موانئ الخليج تكتسي أهمية بالغة كميناء الكويت حيث كانت تجري فيه جميع ضروب التجارة السائدة أو الرائجة بالخليج دون استثناء.
انظر : تاريخ الكويت الحديث. مرجع سابق. ص 289/285.

إلا أن دوافع حرص بريطانيا على الهيمنة على الخليج العربي واحتكار النفوذ فيه، تعود بالأساس إلى كونه شكل -بالنسبة لها- ممرا استراتيجيا مهما مع البحر الاحمر لمواصلاتها إلى الهند التي اعتبرتها فيما بعد : "مصالحها الحيوية شرق السويس"[1].

وعلى الرغم من أنه تم افتتاح قناة السويس للملاحة عام 1869، فإن البريطانيين ظلوا مصرين على الحفاظ- على الخليج ووضعه تحت سيطرتهم البحرية الكاملة، خصوصا أن فتح قناة السويس كان قد جرى بمساهمة فرنسية كاملة عكست -مرة أخرى- تسابق القوى الأوربية وتصارعها لاحتكار النفوذ والتحكم في المنطقة[2].

لذلك فقد لجأت بريطانيا إلى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات لتحقيق هذا الهدف، وذلك ضمن مخطط موضوع ومرسوم سلفا وموجه لتكييف ظروف وشكل المنطقة حتى تظل خاضعة باستمرار لهيمنتها. وكان وقوف بريطانيا لمناهضة خط حديد برلين الذي كانت ألمانيا تعتزم إقامته بالاتفاق مع الدولة العثمانية نابعا من حرصها على إبعاد أية منافسة محتملة لها بالمنطقة، سيما أن نقطة نهاية هذا الخط بالخليج كانت تتمثل في إحدى أماكن نفوذها مما أثار تخوفات بريطانيا من هذا المشروع الذي كان يعكس تقاربا وتحالفا بين العثمانيين والألمان.

إن هذه المنافسة المحتدمة بين القوى الغربية للهيمنة على الجزء الخليجي من منطقة الشرق العربي لأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، أثرت بشكل ملموس في طبيعة الحدود والكيانات السياسية التي أنشأتها بعض هذه القوى لتأمين نفوذها ومصالحها بالمنطقة، خصوصا أن هذه الاخيرة تضاعفت أهميتها وحيوتها في استراتيجيات الدول الغربية بعد التحولات السياسية الكبرى التي عرفها العالم عقب الحرب العالمية الاولى والتي تمثلت أهمها في قيام الاتحاد السوفياتي والشروع في إقامة كيان قومي لليهود وانتشار حركة الانتداب بالمنطقة وتوزيع إرث الامبراطورية العثمانية بعد زوالها.

لكن العامل الثاني والمتغير الاقتصادي الرئيسي الذي تحكم وكيّف إلى حد بعيد واقع ومصير المنطقة هو اكتشاف الموارد النفطية الهائلة بها، بحيث أضفى النفط أهمية دولية بالغة الحساسية على المنطقة وأثر في أوضاعها[3].

فعلى الرغم من أن اكتشاف النفط في بعض أجزاء المنطقة بكميات تجارية لم يكن إلا في عقد الثلاثينيات من هذا القرن، فإن القوى الأوربية وبعض الشركات التابعة لها كانت

---

1 - تاريخ الكويت الحديث. مرجع سابق. ص 317.

2 - عبد الملك التميمي. مرجع سابق. ص 54.

3- عبد الخالق عبد الله : النظام الاقليمي الخليجي. مجلة السياسة الدولية. العدد 114 أكتوبر 1993. ص 31.

تدرك في وقت مبكر[1] ثراء هذه المنطقة وغناها بهذه المادة الحيوية للقطاع الصناعي والملاحي الاوربي.

ولم تخل ظروف نشأة الحدود بالمنطقة من تأثيرات عامل النفط، كما شكل هذا الاخير -فيما بعد- أحد أهم أسباب المنازعات العربية حول الحدود نظرا للطابع الارتجالي الذي اتسمت به عملية تقسيم المنطقة ارتباطا بالاعتبارات والمصالح الاجنبية المتعلقة به، بحيث سعت بريطانيا التي كانت تنظر إلى النفط بوصفه وقودا جديدا وطاقة قوية من شأنها تجديد حيوتها وقوتها البحرية والحربية على السواء، إلى الحصول على امتيازات التنقيب واحتكار التزود والتجارة في هذه المادة الأساسية[2] .

ولم يكن السبيل إلى تلك الامتيازات سهلا، إذ شكل النفط عنصرا جديدا لمنافسة القوى الغربية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا بحيث تمكنت هذه الأخيرة عام 1888 من عقد اتفاق لبناء سكة حديد باتجاه الخليج العربي سمي عند تجديده عام 1903 " سكة حديد بغداد". وقد نص هذا الاتفاق على منح الدولة العثمانية لصاحبة هذا المشروع، وهي : "شركة سكك حديد الاناضول" التي أسسها: "الدويتش بنك"، امتيازا للتنقيب المنجمي والبحث عن النفط على مساحة تمتد إلى مسافة عشرين كليومترا داخل جانبي السكة[3].

كما سبقت الاشارة إلى ذلك، فقد ناهضت بريطانيا إنجاز هذا المشروع الألماني الهادف إلى استغلال نفط ما بين النهرين، وهو المشروع الذي كانت تسانده "شركة النفط التركية" ذات الميول الالمانية التي تم تأسيسها عام 1912، وكانت ذات حظ أوفر للحصول على امتياز نهائي من الحكومة العثمانية، الأمر الذي دفع بالبريطانيين للتدخل من أجل الحيلولة دون تحقيق ذلك، خاصة بعد صدور تقرير بريطاني يؤكد: "الضرورة[4] الحيوية التي يمثلها بالنسبة للبحرية التمون الدائم والمستقل بالنفط في المستقبل".

وهكذا اشتدت المنافسة بين الالمان والبريطانيين عكستها مفاوضاتهما الساخنة ومساوماتهما لتقاسم منطقة ما بين النهرين ومواردها النفطية، وكان حرص بريطانيا على احتكار هذه الموارد كبيرا بحيث كانت تعتبر الحصول على الامتيازات النفطية أمرا جوهريا وأساسيا بالنسبة لها، وقد شكلت العمليات العسكرية البريطانية التي أدت إلى الاستيلاء على البصرة واحتلال العراق حينئذ إجراءات وقائية لحماية مصفاة عبدان انتهت إلى وضع اليد عسكريا على جملة حقول نفط المنطقة[5].

1 - اسطفان بيراسيموس. مرجع سابق. ص 79.
2 - نفس المرجع. ص. 80.
3 - نفس المرجع. ص. 80.
4 - نفس المرجع.
5 - نفس المرجع. ص. 81.

وقد استمرت المفاوضات والمساومات على نفط المنطقة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها، إلا أن هذه المفاوضات كانت حادة بين الطرفين البريطاني والفرنسي بعد إزاحة المنافس الالماني بسبب انهزامه في الحرب وحلول الولايات المتحدة الامريكية محله ممثلة في بعض شركاتها النفطية التي شرعت في إيلاء اهتمامها لموارد المنطقة وسعت للحصول على مصالح وامتيزات في هذا المجال[1].

وهكذا دخلت الاطراف الغربية في منافسات ومفاوضات مثيرة لتقاسم النفوذ على المنطقة وتجزيئها على أساس مواردها الاقتصادية وخاصة منها النفطية وكانت أغلب هذه المفاوضات تمثل امتدادا لبعض المساومات التي تخللت مفاوضات سايكس بيكو أثناء الحرب بحيث كانت فرنسا تدرج ضمن مطالبها المتعلقة بسوريا الكبرى التي تضم كلا من سوريا ولبنان وفلسطين وقيليقيا، منطقة الموصل التابعة للكردستان العثماني[2]، وعلى الرغم من تراجع فرنسا عن بعض هذه المطالب خلال مفاوضاتها مع بريطانيا، فإنها ظلت حريصة -مع ذلك- على المطالبة بوضع يدها على حوض كركوك النفطي بالموصل.

وتفاديا للدخول في خلافات حادة بينهما، قررت بريطانيا وفرنسا إرجاء النقاش بخصوص منطقة الموصل، غير أن استئناف المفاوضات بينهما أفضى في يناير 1916 إلى الاتفاق على تقاسم منطقة كركوك النفطية، كما نصت اتفاقيات سايكس بيكو على التخلي عن الموصل لفائدة فرنسا من أجل إضعاف مطالبها بفلسطين وكذا من أجل خلق منطقة حاجزة بين الأقاليم الروسية والممتلكات البريطانية[3].

إلا أن الانجليز سرعان ما أخذوا في التراجع عن هذه المواقف، وذلك عقب توجيه أمين المجلس الحربي الامبراطوري السير موريس هانكي رسالة في يوليو 1918 إلى الاميرالية البريطانية يعتبر فيها أن : "الحفاظ على المناطق النفطية فيما بين النهرين وفارس مع الحدود الاستراتيجية الضرورية لحمايتها يجب أن يتبدى على أنه هدف حربي من الطراز الأول"[4].

كما وجه السير موريس هانكي رسالة مماثلة إلى وزير خارجية بريطانيا آرثر جيمس بلفور يلفت انتباهه فيها إلى أنه "سوف يحتل النفط في الحرب القادمة المكان الذي يشغله في الحرب الحالية" مطالبا من رئيس الحكومة العمل على القيام بهجوم عسكري لضمان سيطرة بريطانيا على الحقول النفطية.

---

1 - نفس المرجع.

2 - نفس المرجع. ص. 84.

3 - نفس المرجع. ص. 87.

4 - نفس المرجع.

وقد دفع ذلك الطرفين للدخول مرة أخرى في مفاوضات مكثفة على أعلى مستوى[1] لإعادة النظر في تقسيم مناطق النفوذ بمنطقة الشرق. وتركزت بعض جوانب هذه المفاوضات على نقطة الموصل النفطية، كما انطلقت مفاوضات أخرى جمعت المفوض العام للمحروقات الفرنسي بيرانجيه بنظيره البريطاني السيرجون كالمان[2] انتهت في مارس 1919 إلى اتفاقية عرفت باتفاقية «لونغ بيرانجيه» شملت مواضيع مرتبطة ببعض الشركات النفطية العاملة بالمنطقة، كما أبدى الفرنسيون فيها استعدادهم للتخلي عن مطالبهم بالموصل.

ولم يكن تضارب مصالح البريطانيين والفرنسيين وأطماعهم حول الموارد النفطية يسمح بالاستقرار على ما يتوصلان إليه بين الفينة والاخرى من اتفاقات حول تقاسم نفوذهما على هذه الموارد، إذ كانا سرعان ما يلجآن إلى تعديل أو التراجع عن بعض تلك الاتفاقيات والدخول مجددا في مفاوضات أخرى، مما كان يسمح لبعض القوى الاخرى بانتهاز هذه الظروف والبحث عن موقع قدم لها ببعض أجزاء المنطقة[3].

ففي خضم تلك الظروف، تمكنت بعض الشركات الامريكية وخاصةمنها شركة: "ستاندرد أويل كومباني" من التغلغل وإحكام السيطرة على بعض الأماكن النفطية، كما تمكنت الحركة القومية التركية من الضغط على المتنافسين الاوروبيين لإعادة النظر في مخطط تقسيمهم للمنطقة بشكل يسترجعون معه ما كانوا قد أضاعوه أثناء الحرب من مجالات ترابية ومناطق حدودية، وذلك على حساب الوفاء بالمطالب والوعود التي كان قد قطعها الحلفاء للعرب مقابل تأييدهم ومساندتهم لهم في الحرب.

وهكذا أعاد الحلفاء النظر في وضعية أجزاء من الحدود والمجالات الاقليمية العربية المجاورة لتركيا خلال مؤتمر "لوزان" الذي عقد فيما بين نونبر 1922 ويوليوز 1923، وتمكن الاتراك من تحقيق أمانيهم بفضل مقتضيات هذه المعاهدة الجديدة[4]. وأحيلت قضية منطقة الموصل التي ظلت تركيا تطالب بها على تحكيم عصبة الأمم التي عينت لجنة لرسم الحدود، وتوصلت هذه اللجنة إلى رسم هذه الحدود عام 1926 بالمطابقة مع الخط الفاصل بين الاحتلالين التركي والبريطاني[5].

---

1 - دارت هذه المفاوضات بين رئيسي حكومة البلدين الفرنسي كليمنصو والبريطاني لويد جورج، وذلك بالسفارة الفرنسية في لندن يوم 4 دجنبر 1918. انظر : نفس المرجع.

2 - سعيد أحمد برجاوي : الامبراطورية العثمانية : تاريخها السياسي والعسكري. الأهلية للنشر والتوزيع. بيروت 1993.

3 - انظر : أحمد طربيز : التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا. مرجع سابق. ص 229 وما بعد.

4 - أحمد سعيد برجاوي . مرجع سابق .

5 - اسطفان بيراسيموس : مرجع سابق . ص 91 .

كما تم تعديل حدود المنطقة مرة أخرى بشكل اقتطعت معه فرنسا جزءا من تراب سوريا لفائدة تركيا، فبعد أن تم وضع اتفاق في 11 مارس 1921 يقضي بأن يمر خط الحدود بين تركيا وسوريا شمالي الاسكندرونة، وبعد رفض الاتراك لهذا التقسيم الذي يعطي للفرنسيين امتيازات اقتصادية في المناطق التي يتم إجلاؤهم عنها. تراجعت فرنسا المنتدبة على سوريا وتنازلت عن "سنجق الاسكندرونة" لفائدة تركيا عام 1939، وذلك لضمان تحالفها معها في حال نشوب حرب مع الاتحاد السوفياتي، غير أن سوريا ظلت برغم ذلك تعتبر الاسكندرونة جزءا من أراضيها[1].

إن هذه المعطيات التاريخية حول المفاوضات والمنافسات الاروبية على موارد منطقة المشرق العربي النفطية، تعكس مدى الاهتمام الذي كانت توليه القوى الاستعمارية إلى عملية التقسيم ووضع الحدود التي رسمتها بالمنطقة وذلك بغض النظر عن ظروف هذه الأخيرة وخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية..

وقد لعبت بريطانيا دورا رئيسيا في هذا الاطار، إذ قامت برسم الحدود الفاصلة بين العراق والكويت والسعودية والاردن... وكان دافعها الاساسي في تحديد حدود العراق على سبيل المثال يكمن في إبراز العراق كدولة ذات كيان وحدود لكي يوقع في المقابل اتفاقيات نفطية لصالحها[2].

وإذا كانت القوى الاستعمارية الغربية قد عملت على تعديل مخططاتها باستمرار لتقسيم المنطقة وتكييفها بحسب مصالحها خصوصا بعد اكتشاف النفط، فإن الكيانات السياسية المحلية التي نشأت على يد هذه القوى، لم تتوان هي الاخرى في المطالبة بإعادة النظر في عملية هذا التقسيم وتغيير وضعية الحدود بصورة تسمح لها بالاستفادة أكثر من مداخيل هذه المادة الحيوية التي تزايد الطلب العالمي عليها. وغالبا ما تلجأ هذه الكيانات إلى ذلك بدعوى تغيير الحدود لاسترجاع حقوقها التاريخية[3].

رابعا : دور العوامل الاجتماعية في نشأة الحدود بالمشرق العربي:

كان للعوامل الاجتماعية كذلك دور في نشأة جزء هام من الحدود والكيانات السياسية بمنطقة المشرق العربية التي تتميز بتنوع عرقي وطائفي كبير[4]. وقد نهج الاستعمار

---

1 - مجدي صبحي : الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلى الهايدروكاربوني. مجلة السياسة الدولية. العدد 111 يناير 1993. ص 191.

2 - أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث. مرجع سابق. ص 357.

3 - جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية مرجع سابق . ص 367.

4 - Yves LACOSTE : op. cit. p. 72
Voir aussi Georges CORM : la balkanisation du Proche-Orient entre le mythe et la réalité. Le monde diplomatique N° 346, Janvier 1983 PP. 2/3

الاجنبي سياسة بث الفرقة بين المكونات الاجتماعية المختلفة لتهييء الفرصة لتدخلاته وإملاء مخططاته.

فقد شكل البعد الطائفي للتكوين الاجتماعي للمنطقة أحد أهم مبررات ومرتكزات التواجد الاستعماري الاروبي بدعوى تأمين الحماية الدينية للطوائف المحلية، وكانت فرنسا في هذا الإطار تسعى إلى حماية الطائفة الكاثوليكية كما تسعى روسيا إلى حماية الارثوذوكس بينما تدعي بريطانيا حرصها على حماية الطائفتين البروتستانتية والدروز[1].

ولعل الدافع الأساسي للقوى الاروبية في مطالبتها توفير الحماية لهذه الاقليات الطائفية، كان يتمثل في سعيها للحصول على الامتيازات والمصالح التي يمكن أن تتوفر لها من جراء توفير هذه الحماية التي كانت تطالب بها كذلك لفائدة بعض الاماكن المقدسة[2].

وكان دور فرنسا في هذا المجال متميزا، إذ أنها كانت تولي اهتماما متزايدا لطائفة الموارنة ببلاد الشام، وكانت تسعى إلى جعل هذه الطائفة "أمة" ذات كيان وهوية مستقلتين وتمتين علاقاتها بهذا الكيان عبر الصلات الدينية والتجارية والمؤسسات التربوية والروابط الثقافية مستهدفة بذلك إنشاء "دولة قومية"[3] من هذه الطائفة التي لا تعدو أن تكون إحدى أقليات المنطقة.

ويتجلى هذا المسعى الفرنسي بوضوح في كون جميع المراسلات السياسية التي كانت توجهها فرنسا إلى الامبراطورية العثمانية حول الطائفة المارونية تعتبر فيها هذه الاخيرة وتسميها بـ "الأمة المارونية" أو "أمة الروم الكاثوليك"، كما كانت هذه المراسلات تنعت البطريرك الماروني بـ "رئيس الأمة المارونية"[4].

وإذا كانت فرنسا تسعى إلى أن تتخذ من عنصر الانتماء الديني معيارا أساسيا لإنشاء وطن قومي للموارنة بخلاف ما درجت عليه أروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بالاستناد إلى عناصر الجنس والتاريخ واللغة ووحدة المصير في بناء الدول والاوطان وذلك لضمان موقع قدم ثابت لها بالمنطقة، فإنها كانت كذلك تحرص على تحقيق نفس الهدف من خلال تمسكها بالادعاء القاضي بحقها في حماية الاماكن المقدسة لهذه الطائفة الكاثوليكية.

---

1 - ناجي علوش : قوى التجزئة وقوى الوحدة : نظرة أولية. مجلة الوحدة. العدد 30/29. السنة الثالثة. فبراير / مارس

2 - انظر : جورج قرم : أروبا والمشرق العربي من البلقنة إلى اللبننة. مرجع سابق.

3 - ذوقان قرقوط : الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية.
مجلة الوحدة. العدد السابق.

4 - نفس المرجع. ص 170

ويعود أصل هذه الحماية إلى عدة قرون، بحيث نصت عليها مقتضيات البند الخامس من الامتيازات الممنوحة عام 1604 إلى هنري الرابع ملك فرنسا. وقد ورد في هذا البند التأكيد على قدرة «رجال الدين المقيمين ببيت لحم وبأماكن أخرى خاضعة للامبراطورية، القائمين على خدمة الكنائس المبنية منذ القدم على التمتع بالاقامة بأمان، وأن لهم حرية التنقل دون إزعاج، ولهم حسن الاستقبال في كنائسهم وكامل الحماية، وتقدم لهم المساعدة ويغاثون بصفتهم الدينية»[1].

واستنادا إلى ذلك، فقد كان الفرنسيون لا يكفون عن مطالبة الدولة العثمانية والقوى الاروبية المنافسة لهم بممارسة هذا "الحق التاريخي" الذي اتخذته دعامة وغطاء لتدخلها بالمنطقة، كما اتخذ هذا "الحق التاريخي" مبررا لقرار نابليون الثالث القاضي بالتدخل في سوريا عام 1860[2].

وتمثل الحدود الفاصلة بين سوريا ولبنان نموذج هذه السياسة التجزيئية التي نهجتها فرنسا بالمنطقة، فقد قامت برسم هذه الحدود في غشت عام 1920 بطريقة تستجيب لرضى ورغبة الطائفة المسيحية المارونية في تحقيق استقلالها وهيمنتها في دولة لبنان، وذلك بعد بضع أسابيع من الهزيمة العسكرية التي ألحقها الفرنسيون بالملك فيصل بدمشق[3].

ولم تكن فرنسا، على غرار مثيلاتها من الدول الاستعمارية الاروبية الاخرى، تراعي خصوصيات المنطقة وظروفها ووضعيتها الاجتماعية، بل كانت تلجأ في عملية التقسيم ووضع الحدود إلى الاسلوب الذي يضمن لها ارتباط بعض الطوائف الدينية بها بعد التشاور والتنسيق مع زعامات هذه الطوائف حول موضوع الحدود والكيانات السياسية التي تعتزم إقامتها.

فعلاوة على أن فرنسا كانت تعتبر إنشاء دولة لبنان بمثابة حاجز أو نوع من الحدود الفاصلة بين الإسلام والمسيحية، فإنها كانت تعمل كذلك، على تكييف طبيعة هذه الدولة وشكلها حتى تكون الطائفة المارونية فيها الأكثر عددا والأشد قوة من بقية المجموعات والأقليات الاخرى[4].

وقد تحقق للطائفة المارونية في البداية، هذا الهدف من خلال طبيعة تكوين الدولة اللبنانية وحدودها المرسومة من طرف فرنسا بالتنسيق مع زعماء هذه الطائفة، بحيث

1 - نفس المرجع. ص 171.

2 - نفس المرجع. ص 171.

3 - Michel FOUCHER : op. cit. p. 311.

4 - P.S. AGATE : op. cit. p. 319.

كانت تقتضي مصلحة فرنسا في هذا الإطار إدماج منطقة البقاع ضمن هذه الدولة، وذلك لكون البقاع يشكل ممرا استراتيجيا لمراقبة دمشق التي كانت فرنسا تعتزم فرض انتدابها عليها. كما تم إدماج جبل عقار في إطار دولة لبنان لكونه يؤمن تواصلا مع دولة طائفية أخرى كانت فرنسا تنوي إقامتها وهي الدولة العلوية[1].

وإلى جانب هذا التنوع الطائفي الذي تتميز به منطقة الشرق العربي، هناك تنوع اجتماعي آخر من حيث أصول الانتماء العرقي، فهناك على سبيل المثال الأكراد بشمال العراق وشمال شرق سوريا، كما ينتشر الأكراد بالمناطق المجاورة للأقطار العربية كإيران وتركيا حيث توجد أكثرية الأمة الكردية.

وبالاضافة إلى الأكراد تتواجد بالمنطقة كذلك جماعات عرقية أخرى كالأرمن الذين يتوزعون كأقليات في سورية والاردن وفلسطين والعراق وكذا الشراكسة المتواجدين بسورية والاردن ثم التركمان بالعراق[2]. هذا فضلا عن الاقليات الاثنية الاخرى كالنوبة والكلدان والسريان والاشوريين والاقباط[3].

إن هذا التنوع الطائفي والعرقي بالمنطقة، لم يكن يطرح على مدى قرون التاريخ، مشاكل اجتماعية كبرى أو يفرز نزعات الانفصال والاستقلال، إذ كان يصعب إقامة حواجز واضحة وعلامات مميزة بين الاغلبية والاقليات الاجتماعية، فالأكراد الذين ينتمون إلى عرق غير عربي كانوا في أغلبيتهم من المسلمين السنة، وحتى بعض الطوائف الدينية المختلفة كالشيعة والعلويين والدروز والمسيحين كانوا في عمومهم عربا، الامر الذي جعل هذه الطوائف والاعراق متلاحمة فيما بينها ومتداخلة ومشتركة في صنع أحداث التاريخ وتقرير المصير في كثير من الاحيان، حافزهم في ذلك وحدة المصالح المشتركة برغم الاختلاف في الانتماء والعقيدة[4].

وقد أدرك الاستعمار الاجنبي هذه الحقيقة التي حالت في أكثر من مرة دونه وتشطير المنطقة ووضع الحدود الفاصلة بين وحداتها الاجتماعية المختلفة.. فكان لتحقيق هذا الهدف، لا يتوانى في كسب ود زعماء هذه الطوائف والاقليات لتسخيرها وسيلة لغاياته، فكان يتوفق تارة ويخفق تارات أخرى..

وهكذا، ففي الوقت الذي لعبت فرنسا هذا الدور لإثارة شعور الطوائف الدينية، وخاصة منها المسيحية الكاثوليكية بتميزها وضرورة استقلال كيانها ووحدة هويتها،

---

1 - Michel FOUCHER : op. cit. p. 313.

2 - ناجي علوش : مرجع سابق . ص 49 .

3 - نفس المرجع. ص 49.

4 - Georges CORM : op. cit. p.

نهجت بريطانيا هي الاخرى نفس الدور فيما يتعلق ببعض الاقليات العرقية والطائفية الاخرى، فعمدت في تحقيق مخططاتها إلى التركيز على الأقباط بمصر والآشوريين بالعراق والمهاجرين اليهود بفلسطين.

كما يتجلى ذلك من خلال توجه البريطانيين ـ بعد اكتشاف النفط بمنطقة الموصل بالعراق ـ نحو إقامة دولة آشورية لتؤمن عبرها مصالحها المرتبطة بهذه الطاقة الجديدة، مما أدى ـ في الثلاثينيات ـ إلى اندلاع مواجهات دامية راح ضحيتها عدد كبير من أفراد هذه الاقلية[1] .

كذلك كانت بريطانيا تعتزم مع بقية الدول الاروبية الحلفاء في أعقاب الحرب العالمية الاولى إنشاء دولة أخرى هي الدولة الكردية بكردستان، وذلك بمقتضى المادتين 62 و64 من معاهدة سيفر الموقعة عام 1920 فضلا عن دولة الارمينيين[2]، لكن مشروع هاتين الدولتين لم يخرج إلى حيز الوجود بسبب توقيع معاهدة الصلح بين تركيا والحلفاء في 24 يوليوز 1923 التي استعاد الاتراك عن طريقها سيادتهم على كامل الجزء من الامبراطورية العثمانية الآهل بالاغلبية السكانية التركية[3].

وكانت هذه المواقف تعكس الارتجال في تخطيط الحدود وإنشاء الكيانات السياسية، وتمثل الحدود المرسومة بين سوريا والعراق وتركيا نموذجا لذلك، فبعد تراجع الحلفاء عما توافقوا عليه في معاهدة سيفر تحت ضغط الحركة القومية التركية بزعامة مصطفى كمال أتاتورك، أعادوا تقسيم المنطقة ورسم حدودها من جديد بصورة مزقت كيان الاكراد وفرقتهم إلى أقليات متناثرة في المناطق المحاذية للدول الثلاث (سوريا والعراق وتركيا)[4] الامر الذي جعل هذه الحدود بؤرا للنزاعات والثورات منذ نيل هذه الدول استقلالها وإلى اليوم.

إن هذه المواقف التي تمثل منافسات القوى الاروبية وسعيها لإثارة النزعات العرقية والطائفية بالعالم العربي لتحقيق أغراضها ومصالحها، كانت تجابه في الغالب برفض ومقاومة مختلف الشرائح الاجتماعية لإدراكها خطورة هذه المخططات الاستعمارية وكانت ـ في مقابل ذلك ـ تطالب بالوحدة عوض التقسيم وبانصهار كافة المجموعات العرقية والدينية في إطار حركة اجتماعية واحدة ، كما تعكس ذلك مذكرة الامير فيصل التي رفعها إلى مؤتمر الصلح والتي يعلن فيها: "أننا نعني بالعرب، مجموعة من الاعراق

1 - Op. cit. p

2 - Michèle FOUCHER : Op. cit. p. 309.

3 - سعيد أحمد برجاوي : مرجع سابق. ص 314.

4 - يشكل الأكراد اليوم 8٪ من سكان سوريا، و19٪ في تركيا و23٪ بالعراق.

السامية المتقاربة في النسب، وجميعها تتكلم لغة واحدة هي اللغة العربية. أما العناصر التي لا تتكلم العربية في هذه المنطقة، فإني أعتقد أنها لا تتجاوز الواحد في المائة من مجموع السكان"[1] .

كما كانت بريطانيا تستخدم نفس الاسلوب والنهج بأقطار الخليج، حيث كانت تستميل بعض الزعامات القبلية وتستقويها على غيرها من خلال إسنادها أشكالا من السلطة والحكم لهذه الزعامات داخل رقعة جغرافية محددة، وتتعمد معاملة بعض شيوخ القبائل بهذه الاقطار كأنهم أمراء وحكام حقيقيون في الوقت الذي لم يكونوا فيه سوى شيوخ تقليديين لا يتوفرون أحيانا على أدنى سلطة سياسية فعلية إزاء أفراد قبائلهم[2].

ولعل دافع البريطانيين في ذلك، يتماثل مع دافعهم في مناطق أخرى في الارتكاز على بعض الاقليات كالموارنة بلبنان والاكراد والأرمن بالعراق وسوريا وتركيا. فإذا كانت فرنسا قد سخرت بعض هذه الاقليات لتركيز نفوذها وتوسيع مصالحها، فإن بريطانيا لجأت في تحقيق أهدافها إلى الاعتماد على شيوخ وزعماء الخليج الذين تعود اتصالاتها بهم إلى النصف الثاني من القرن الماضي [3].

وتعد الكويت أول المشيخات التي ارتبطت بها بريطانيا ونفذت من خلالها إلى بقية أجزاء المنطقة، بحيث حرصت بريطانيا عن طريق توقيع معاهدة لها مع شيخ الكويت، في 23 يناير 1899 على إلزام هذا الاخير بعدم التنازل عن أي جزء من أرض الكويت دون موافقة ورضى الحكومة البريطانية[4] مقابل تقديم هذه الأخيرة الدعم والحماية لها ضد الاخطار الناجمة عن المنافسات المحلية المتأججة[5].

كما وقعت بريطانيا معاهدة مماثلة مع شيخ إمارة قطر عبد الله بن ياسين آل تهاني عام 1916 التزم هو الآخر بمقتضاها بعدم تنازله عن أي جزء من الإمارة وكذا عدم منحه أية امتيازات لأي كان دون موافقة مسبقة من بريطانيا التي تعهدت في المقابل بتدبير شؤون قطر الخارجية وضمان حمايتها من كل اعتداء خارجي[6].

أما العربية السعودية، فإن تأسيسها كدولة جاء في أعقاب صراعات وغزوات متواصلة تزعمها عبد العزيز بن سعود منذ عام 1902 ضم خلالها الاحساء وعسير وشمر، وذلك

---

1 - زين نور الدين زين : مرجع سابق. ص 303.

2 - Bahgat KORANY : op cit, P. 485

3 - جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية. مرجع سابق.

4 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج.
السياسة الدولية. ع 111 يناير 1993. ص 221.

5 - Mohammad-Reza DJALILI : Op. cit. p. 79.

6 - Op. cit. p. 97

بعد سحقه لحكام هذه الإمارات. ولاشك أن البريطانيين كانوا ينظرون بعين الرضى لهذه العمليات التوسعية لابن سعود بحيث لم يعلنوا عن معارضتهم لها، بل اعترفوا بهذا التوسع، وبعثوا لمندوب سياسي يمثلهم في الرياض، يحثونه على عقد تحالف مع آل سعود لتصفية النفوذ العثماني في الخليج[1].

كذلك كان دور بريطانيا جليا في نشوء الحدود والإمارات الجنوبية للخليج التي سعت بريطانيا إلى توحيدها منذ 1930 في إطار تجمع كبير دون أن ينال ذلك من نفوذها ومصالحها بالمنطقة[2]، وقد تحقق هذا التجمع لسبع إمارات في إطار دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعد حالة نشوء دولة البحرين متميزة بعض الشيء، إذ أن أرخبيل البحرين الذي كان موضوع مطالبة مستمرة من طرف إيران منذ عام 1820، عرف تقرير مصيره ـ عن طريق الامم المتحدة ـ بعد إعلان أغلبية سكانه عن رغبتهم في استقلال كيانهم[3].

أما حدود إمارات الخليج، فإن أغلبها من وضع بريطانيا أو تحت إشرافها، فالحدود السعودية الكويتية مثلا يعود منشؤها إلى المعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع العثمانيين عام 1913 بحيث نصت هذه المعاهدة على أن الخط الازرق الموضح على خريطة الاتفاقية هو حد إقليم نجد العثماني، ويبدأ هذا الخط عند نقطة ما على ساحل الاحساء جنوبي القصير. ورسمت حدود الكويت، على شكل شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير في الشمال والقرين في الجنوب[4] .

وقد طالب الشيخ سالم الصباح أمير الكويت بتمديد نطاق بعض الحدود التي وردت في الاتفاقية العثمانية البريطانية والتي لم يتم التصديق عليها بسبب الحرب العالمية الاولى، ونتيجة لهذا الخلاف حول الحدود نشبت عام 1919 معركة ضارية بين نجد والكويت أسفرت عن خسائر كبيرة[5]؛ مما دفع البريطانيين كعادتهم إلى التدخل تحت ذريعة الوساطة وفك الاشتباك.

---

1 - Mohammad-Reza DJALILI : op. cit. p. 103

2 - .Mohammad-Reza DJALILI : op. cit. p. 103.

3 - بعد اتفاق وقع بين كل من إيران وبريطانيا، بعث الأمين العام للأمم المتحدة في مارس 1970 أحد أعوانه، وهو فيتوريو وينسبير جيوكسيا ردي، وكلفه بتنظيم عمليات تقرير المصير، وصياغة تقرير بذلك موجه إلى مجلس الأمن. وبعد إقامته بأرخبيل البحرين من 30 مارس إلى 18 أبريل 1970 وإجراءه اتصالات بمختلف فئات السكان والمنظمات، وضع المبعوث الأممي تقريره الذي ضمنه اقتناعه بأن : "الأغلبية الساحقة من سكان البحرين تأمل في الحصول على الاعتراف بهويتها ضمن دولة مستقلة وذات سيادة". وفي جلسة مجلس الأمن بتاريخ 11 ماي 1970 وافق هذ ا الأخير بالاجماع على توصية تزكي وتعترف بمحتوى التقرير. انظر نفس المرجع. ص 91.

4 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص 222.

5 - عبد الله فؤاد ربيعي، مرجع سابق.

وعلى غرار الاتفاقية العثمانية البريطانية لعام 1913 أشرفت بريطانيا كذلك على رسم الحدود بين كل من نجد والكويت والعراق خلال وساطتها لحل مشاكل الحدود النجدية الكويتية، وذلك بتنظيم مؤتمر[1] ضم الاطراف المعنية أسفر عن توقيع اتفاقية معروفة باتفاقية العقير عام 1922[2] .

وتميزت هذه الاتفاقية بتراجع بريطانيا عن موقفها من بعض الحدود الكويتية مقابل مساندتها للأطراف القوية في هذه المفاوضات وخاصة لفائدة الجانب السعودي، بحيث إن هذه الاتفاقية عادت بحدود الكويت الجنوبية إلى الوراء بنحو مائة وستين (160) ميلا، أي أن بريطانيا تنازلت في هذه الاتفاقية عن حوالي ثلثي مساحة الكويت لعبد العزيز آل سعود[3] مما أدى إلى استياء الكويتيين من هذه المعاهدة التي رأوا فيها إجحافا وظلما في حقهم.

ويبدو أن تحفظ الكويتيين واستياءهم من شكل الحدود المرسومة والمنصوص عليها في اتفاقية العقير ليس نابعا فقط من تخوفهم من هيمنة آل سعود، الذين حصلوا على نصيب الاسد من المجال الاقليمي نتيجة قوة موقفهم وانتصاراتهم المتوالية في المعارك التي شنوها على جيرانهم، وإنما ينبع هذا التخوف كذلك من كون الحدود الكويتية تراجعت للمرة الثانية على التوالي.

فقد كان أول تراجع للحدود الكويتية إلى الوراء وانحسارها عن جزء مهم من المجال الترابي للإمارة عندما وقعت هذه الاخيرة على يد شيخها مبارك لاتفاقية الحماية مع بريطانيا في 23 يناير 1899، بحيث قامت الدولة العثمانية بتقليص نفوذ الشيخ مبارك من خلال ضم العثمانيين بعض المناطق إلى مجالات نفوذهم، كما هو الشأن بالنسبة لجزيرتي وربة وبوبيان ثم أم قصر وصفوان[4] .

وقد أثار هذا الضم العثماني احتجاج الشيخ مبارك الذي كانت بريطانيا تسانده في مطالبته بتلك المناطق، وذلك قبل توقيع اتفاقية 1913 التي أعادت للكويت وربة وبوبيان واحتفظت للعثمانيين في ولاية البصرة بأجزاء أم القصر وصفوان[5] .

---

1 - بخصوص هذا المؤتمر والاتفاقية التي تمخضت عنه. انظر : عبد الله الأشعل. مرجع سابق. ص 42 وما بعد.

2 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص 222.

3 - أحمد مصطفى أبو حاكمة : مرجع سابق. ص 335.

4 - ميمونة خليفة الصباح : مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية (1913/1899). حوليات كلية الآداب. الحولية 1993/92.13. الكويت. ص. 9.

5 - نفس المرجع. ص. 9.

وكما يعتبر الكويتيون اتفاقية عام 1913 مجحفة في حقهم، فإنهم كذلك يعتبرون تنازل البريطانيين عن مساحة مهمة من إمارتهم لفائدة السعوديين في اتفاقية العقير موقفا ألحق بهم الغبن مرة ثانية في فترة لم تتجاوز عقدا من الزمان.

ويذهب الكويتيون إلى أن حرص البريطانيين الذين كان يمثلهم في مؤتمر العقير السير بيرسي كوكس مندوب بريطانيا السياسي في العراق لتخطيط حدود الكويت والسعودية والعراق في هذا المؤتمر، كان نابعا من اعتبارات غير موضوعية عديدة أهمها إرضاء الطرف السعودي حتى يتوقف عن اعتداءاته المتكررة على حدود جيرانه في الشمال والشمال الشرقي، أي حدود العراق والكويت والاردن[1]. كما كانت بعض هذه الاعتبارات في نظر الكويتيين تتمثل في إبراز العراق كدولة ذات كيان وذات حدود واضحة، وأخيرا جعل الكويت: "دولة حدود" أو "دولة حاجزة" تفصل بين العراق والسعودية لمنع الاحتكاك بينهما[2] .

وإلى جانب الحدود، نصت اتفاقية العقير كذلك على إقامة منطقة محايدة بين الكويت والسعودية مراعاة لحركة انتقال القبائل العربية الدائبة بينها، وكانت هذه القبائل تتجول بين أراضي الكويت والعراق ونجد والاردن دون قيود أو حواجز في عهد الحكم العثماني[3] .

وحسب اتفاقية العقير، فإن مساحة المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت تبلغ ألفي ميل مربع يتم استغلالها بالتساوي بين البلدين إلى حين التوصل لاتفاق نهائي لرسم الحدود الجنوبية للكويت، ولم تحدد الاتفاقية كيفية إدارة المنطقة المحايدة[4] ، لأنها كانت منطقة جذباء من السكان، ولم ينشب بشأنها أي نزاع لأمد طويل[5]. إلا أن اكتشاف النفط بالمنطقة في الثلاثينيات أفرز الحاجة الملحة لتخطيط الحدود الفاصلة بين جزئي المنطقة التابع كل منهما لكلا الدولتين[6] .

وعمدت بريطانيا إلى نفس الدور والطريقة في رسم الحدود بين السعودية (نجد) والعراق، وذلك بعد تدخلها للوساطة فيما بينهما لوقف منازعاتهما بسبب بعض المعارك التي كانت تثور بين بعض العشائر النجدية والعراقية والتي دفعت بعضها الطرف السعودي

1 - أحمد مصطفى أبو حاكمة : مرجع سابق. ص 357.
2 - نفس المرجع. ص. 357.
3 - نفس المرجع. ص. 353.
4 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 222.
5 - عبد الله فؤاد ربيعي : مرجع سابق. ص. 75.
6 - نفس المرجع. ص. 75.

إلى شن هجمات على العشائر العراقية النازلة في بادية الشام وتكبيدها خسائر فادحة في الارواح والاموال، مما زاد من حدة التوتر والصراع بين الحكومتين[1] .

وأشرفت بريطانيا، في شخص السير بيرسي كوكس، على وضع حدود ثابتة بين النجديين والعراقيين بعد دعوتهم لحضور مؤتمر في الموضوع تمخض عن توقيع اتفاقية المحمرة عام 1921 التي نصت على إنشاء "منطقة محايدة" بين الطرفين، مساحتها 2500 ميلا مربعا تجاور الجزء الغربي من الحدود مع الكويت[2] .

أما حدود الجانبين العراقي والنجدي، فقد قام المندوب، البريطاني شخصيا بتخطيطها مستخدما قلمه الاحمر[3]، إلا أن اتفاقية المحمرة لم تصمد أمام تكرار منازعات الطرفين التي كان يعقبها تدخل بريطاني لتسويتها، وذلك إلى غاية انعقاد "المؤتمر الملكي" الذي مكن الجانبين من التوصل إلى توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار واتفاقية تسليم المجرمين وبروتوكول التحكيم في أبريل 1931، مما ساهم في إزالة أسباب حالة التردي في علاقات الدولتين[3] .

وتعكس ظروف وضع الحدود بين قطر والبحرين نموذجا آخر لدور العوامل الاجتماعية، وبخاصة القبلية منها، وكذا دور بريطانيا الحريصة على استغلال بعض الخلافات المحلية لفرض تصوراتها المتعلقة بتقسيم المنطقة وحدودها، سيما وأنها ربطت مصير هذه المنطقة، كما كبلت زعماءها القبليين ، باتفاقيات ومعاهدات ملزمة تخول لها حرية التصرف[4] .

فقد كانت قطر جزءا من البحرين قبل انفصالهما وحصول قطر على الاستقلال عام 1868 الذي نشبت على إثره خلافات حادة حول حدود الطرفين كان أبرزها الخلاف حول الزبارة[4]. وقد اندلع هذا الخلاف عندما انسحب رجال من قبيلة آل بن علي بزعامة سلطان بن سلامة من البحرين إلى قطر، محولين بذلك ولاءهم من آل خليفة إلى آل ثاني الذي منحهم قرية الزبارة، الأمر الذي دفع بالبحرين إلى رفض هذا التصرف الذي أدى إلى تدهور العلاقات بين الجانبين[5] .

وحفاظا على مصالحها بالمنطقة، تدخلت بريطانيا كعادتها في مثل هذه الظروف لحسم الموقف من خلال مساندتها للجانب القطري والحيلولة دون حكام البحرين ومطالبهم بحقوقهم في الزبارة. وقد عكست الاتفاقية التي أبرمتها بريطانيا مع الدولة

---

1 - نفس المرجع. ص. 52.
2 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 222.
3 - نفس المرجع. ص. 56.
4 - نفس المرجع. ص. 56.
5 - نفس المرجع. ص. 227.

العثمانية عام 1913 هذا الموقف البريطاني من خلال نص يقضي بعدم السماح لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر أو سعيه إلى ضم هذه الاخيرة إلى مجال سيادته، غير أن بريطانيا، وفي محاولة منها لإظهار اعتدال وحياد موقفها، قضت في المقابل بإلحاق جزيرة حوار لنطاق حكم البحرين برغم مطالبة قطر بهذه الجزيرة. ولم يمنع هذا الحل من نشوب منازعات أخرى فيما بعد بين الطرفين القطري والبحريني، خصوصا بعد اكتشاف الموارد النفطية بالجزيرة.

وفي مناطق أخرى من المنطقة، عملت بريطانيا كذلك على انتهاز فرص الخلافات المحلية لفرض الحدود وإحداث الكيانات السياسية وفقا لاعتبارات المحافظة على مصالحها كما فعلت بشأن الحدود اليمنية العمانية التي لعبت فيها دورا متميزا من خلال الاتفاقية المرتبطة بهذه الحدود لعام 1965 [1] .

أما الحدود اليمنية السعودية التي تعود إلى اتفاقية الطائف لعام 1934، فقد تم تحديدها بعد مواجهات عسكرية يمنية سعودية. وبحكم اختلال موازين القوى في تلك المواجهة نظرا لفارق الخبرة العسكرية والعتاد والمعونات الفنية التي كانت بريطانيا تزود بها الجانب السعودي، انتصرت قوات هذا الاخير وتمكنت من دخول بعض الاراضي اليمنية أهمها منطقة نجران ؛ مما دفع بالامام يحيى إمام المملكة المتوكلية اليمنية إلى وقف القتال والدخول في مفاوضات مع الملك عبد العزيز بن سعود أسفرت عن توقيع اتفاقية الطائف المعروفة[2] .

ويتضح من خلال هذه النماذج المرتبطة برسم الحدود في منطقة المشرق العربي، أن العوامل الاجتماعية لعبت دورا أساسيا في ظروف نشأة هذه الحدود، وهي العوامل التي كان الاستعمار الاجنبي، وخاصة منه الفرنسي والبريطاني يحرص على الاستفادة منها لفرض تصوراته ومخططاته التقسيمية للمنطقة حفاظا على مصالحه الآنية والمستقبلية[3] .

وإذا كان الفرنسيون قد عرفوا كيف يستغلون التعدد الطائفي والعرقي للمنطقة، فإن البريطانيين بدورهم عملوا على اللعب على حبل الخلافات المزمنة بين القبائل والعشائر العربية وزعمائها من الشيوخ الذين رهنت قراراتهم وحركاتهم بموافقتها ومصالحها...[4] .

فهل ستلعب نفس العوامل والظروف السياسية والديلوماسية والاجتماعية الدور ذاته في نشأة الحدود بمنطقة المغرب العربي؟.

---

1 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. السياسة الدولية. مرجع سابق. ص. 227.

2 - نفس المرجع : ص 218

3 - أحمد طربيز : التجزئة العربية كيف تحققت تاريخيا ؟ مرجع سابق ص : 101

4 - جاد طه : سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية مرجع سابق.

المبحث الثاني

الظروف العامة لنشأة الحدود بالمغرب العربي

إذا كانت بريطانيا هي التي لعبت الدور الاساسي والمركزي في وضع كثير من حدود المشرق العربي، فإن فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور، وبنفس الدينامية في بعض أجزاء منطقة المغرب العربي. وعلى الرغم من أن جزءا من الحدود السياسية بالمنطقة، كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الاروبي إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يعزون –مع ذلك– ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث.

لقد تراوحت وضعية المنطقة، من الناحية التاريخية، بين ظروف الوحدة والتجزئة شأنها في ذلك شأن بقية أقطار العالم العربي، بحيث إن المنطقة المغاربية كانت تعرف بعض تجاربها التاريخية الطويلة وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي مرورا بجميع سواحل إفريقيا الشمالية وصولا إلى إسبانيا[1] . لكن ضعف السلطة المركزية وقيام المنافسات والتحالفات المحلية أدخل المنطقة تجربة التجزئة التي تمثلت في ميلاد إمارات منفصلة كإمارة بنومرين بالمغرب الأقصى، وبنو عبد الواد بالمغرب الأوسط وبنو حفص بإفريقية أو تونس. غير أن هذه الامارات المنفصلة كانت كثيرا ما تواجه محاولات توحيدها سياسيا ودينيا، من طرف بعض القبائل النافذة أو بعض الزعماء الدينيين الذين كانوا غالبا ما ينطلقون من الصحراء جنوب المغرب الاقصى[2] .

وحتى في فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية بمنطقة المغرب العربي، فإن هذه الاخيرة ظلت دائما وعاء حضاريا وكتلة سوسيولوجية متراصة[3] لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجز أو حدودا. إلا أن التحولات السياسية التي أخذت

1– صلاح الدين برحو وأحمد مالكي : حول اتحاد المغرب العربي. مجلة الميادين كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. جامعة محمد الأول. وجدة. العدد السادس. السنة 1990. ص. 43.

2- Voir Abdellatif AGNOUCHE : Histoire Politique du Maroc. Afrique Orient, Casablanca, 1987.

3 – عبد القادر القادري : اتحاد المغرب العربي : محاولة تكييفية قانونية. مجلة الميادين. العدد السابق. ص. 23.

تخضع لها في ظل التدخلات الاجنبية هي التي أدت في نهاية المطاف إلى إفراز ظاهرة الحدود، وخاصة أثناء التدخل العثماني والاروبي بالمنطقة[1].

ويذهب الاستاذ عبد الله ابراهيم إلى أن "كلمة الحدود بمعناها الدولي الراهن، كانت هدية الاتراك العثمانيين إلى شعوب الشمال الافريقي، حينما تدفقت قواتهم في القرن الثامن عشر على أقطار ليبيا وتونس والجزائر، فاحتلتها جميعا ثم عينت في كل واحد منها مندوبا ساميا يحكم أهلها باسم السلطة المركزية"[2].

وقد أدت الهيمنة العثمانية على هذه الاقطار المغاربية إلى إدارة كل منها على أساس أنها وحدة منفصلة. أما تجربة الحكم العثماني آنذاك مع السلطة بالمغرب الاقصى فقد كان يكتنفها النزاع والتوتر بسبب الخلاف حول حدود سيادة ونفوذ كل منهما، بحيث بقي المغرب الاقصى الكيان السياسي الوحيد بشمال افريقيا الذي ظل يتمتع بالاستقلال عن هيمنة الحكم العثماني[3].

وتمخض هذا الخلاف بين القوتين العثمانية والمغربية عن اتفاقهما على وضع خط للحدود يفصل بين مجالي كل منهما، ويشكل هذا الخط الحدودي الأول من نوعه، ليس فقط في تاريخ العلاقات بين المغرب والجزائر، وإنما أيضا، في العالم العربي بصورة عامة وبإفريقيا كذلك[4].

أما دوافع الاطماع الاروبية بالمنطقة فهي تختلف في كثير عن مثيلاتها في المشرق العربي. كما أن عوامل تخطيط الحدود بين أقطار المغرب العربي تختلف هي الاخرى عن عوامل المشرق العربي. فقد كانت منطقة المغرب العربي تكتسي أهميتها بالنسبة للقوى الاروبية من كونها تقع محاذية لشواطئ حوض البحر الابيض المتوسط الذي كان ولا يزال يكتسي بعدا استراتيجيا مهما في سياسة الامبراطوريات والقوى السياسية الكبرى على مدى قرون من التاريخ[5]. بالاضافة إلى كون هذه المنطقة كانت تقع محاذية لكثير من المستعمرات الاروبية بإفريقيا جنوب الصحراء التي كانت هي الاخرى هدف اندفاع القوى الاستعمارية[6].

1 - صلاح الدين برحو وأحمد مالكي. مرجع سابق. ص. 44.

2 - عبد الله ابراهيم : صمود وسط الإعصار : محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير. مطبعة النجاح الجديدة. الدار البيضاء. الطبعة 2 - 1976. ص. 36.

3 - Marie-France BRISELANCE : Histoire de l'Afrique ; le temps des conquérants, Tome2 Jeune Afrique Livres, JAPRESS, Paris, 1988, p. 106.

4 - Michel FOUCHER : op. cit. p. 157.

5 - Voir : Jean-Marie CROUZATIER : Géopolotique de la méditerannée ; édition Publisud 1988.

6 - Romain YAKEMTCHOUK : L'Afrique en droit International Paris, LGDJ, 1971, p. 74

ونظرا لهذه الاهمية التي كانت تكتسيها أقطار المغرب العربي من حيث موقعها الاستراتيجي الجهوي، وكذا لموقعها القريب من القارة الاروبية ومحاذاتها لشواطئ الاطلسي والمتوسط، كانت المحاولات الاروبية للسيطرة على هذه المنطقة يعتمد على عدة طرق منها إثارة بعض الخلافات المحلية والنزاعات بين بعض المكونات الاجتماعية المتمايزة كالعرب والبربر، كما عمد الاستعمار إلى توقيع اتفاقيات ومعاهدات وضع بمقتضاها حدودا فاصلة بين الكيانات السياسية، مما أفرز لديها بعد الاستقلال شعورا ذاتيا بالانفصال وزج بها في التزامات دولية مختلفة[1] .

وتشكل الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة بين المغرب والجزائر بعد احتلال هذه الاخيرة من طرف فرنسا أهم النصوص والمراجع المتعلقة بنشأة الحدود بالمنطقة، إذ أن أغلب فقرات هذه الاتفاقيات كانت تنصب بصفة مباشرة على مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب.

أما حدود الاقطار الاخرى من المغرب العربي، فإنها نشأت هي الاخرى إما نتيجة مفاوضات واتفاقيات بين العثمانيين والفرنسيين في مطلع القرن الحالي كما هو الشأن بالنسبة للحدود التونسية الليبية، وإما نتيجة المبادرات الفرنسية في إطار الاجراءات المتخذة لتنظيم مجالات النفوذ كما هو الشأن بالنسبة للحدود الليبية الجزائرية[2].

وفيما يتعلق باسبانيا، فقد كان لها هي الاخرى دور مهم في التأثير على حدود المنطقة وخاصة بشمال المغرب وجنوبه حيث ما تزال آثار احتلالها تنتظر تسويات نهائية إما عن طريق الانسحاب التام من الثغور الشمالية أو تقرير مصير الصحراء الغربية بواسطة استفتاء تشرف على تنظيمه منظمة الامم المتحدة.

و بجنوب المغرب، كان وجود موريتانيا الحديث وقيامها كدولة يثير عدة إشكاليات وقضايا مرتبطة بحدود المغرب ، إذ كانت بعض الاوساط السياسية المغربية الفاعلة تعتبر هذه الدولة الناشئة جزءا ترابيا غير منفصل عن السيادة المغربية وبالتالي تطالب باسترجاع هذا الجزء إلى نطاق التراب الوطني المغربي. إلا أن الاعتراف الدولي المتزايد بموريتانيا حال دون استمرار هذه المطالب.

نشأة الحدود المغربية الجزائرية

يعود أصل نشأة جزء من الحدود المغربية الجزائرية إلى عهد التواجد العثماني بالمنطقة، فبعدما تمكنت الامبراطورية العثمانية من ضم أغلب أقطار المغرب العربي، ما عدا الجزء المتمثل في المغرب الاقصى، نشبت منازعات بين الجانبين العثماني والمغربي حول حدود

1- عبد الله ابراهيم : مرجع سابق. ص 109.

2- Amina BELOUCHI : op. cit. p. 42.

مجالات سيادة كل منهما، وقد تم حسم بعض هذه النزاعات عن طريق تخطيط بعض الحدود التي شكلت فيما بعد أساسا للمفاوضات التي جرت بين كل من المغرب وفرنسا التي احتلت الجزائر منذ عام 1830 [1] .

وتتضمن الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين كل من المغرب والجزائر عند بداية احتلالها من طرف فرنسا، إشارات واضحة إلى معالم تلك الحدود التاريخية التي وضعت بالاتفاق بين العثمانيين والمغاربة في بداية القرن السادس عشر، والتي كان الهدف منها تحديد نقطة نهاية التوسع العثماني في الاتجاه الغربي أمام التصدي السعدي والعلوي[2] .

وبخلاف الظروف السياسية التي جرى فيها وضع الحدود بين الدولتين العثمانية والمغربية، بحيث كانت هذه الاخيرة تفاوض من منطلق الندية والتصدي للتوسع العثماني، كانت الاتفاقيات الحدودية الاخرى التي جرى توقيعها بين فرنسا المحتلة للجزائر والمغرب تكتنفها ظروف سياسية مغايرة[3] طبعت موقف المغرب بالضعف الناجم عن انهزام قواته في إحدى معاركها أمام القوات الفرنسية ، ويتعلق الامر بمعركة إيسلي التي اضطر المغرب في نهايتها إلى إمضاء معاهدة الصلح مع فرنسا سنة 1844 ثم توقيع معاهدة حدودية بعد ذلك لفائدة الطرف الفرنسي الذي خرج قويا من المعركة[4].

ففي ظل هذه الظروف المتميزة باندفاع المد الاستعماري الاروبي بالمنطقة تم توقيع اتفاقية الحدود المعروفة باتفاقية للامغنية عام 1845 وذلك بالمدينة الواقعة بين وجدة وتلمسان[5] والتي تحمل هذه الاتفاقية إسمها، وكان هدف فرنسا من وضع هذه الحدود، عكس نية المغرب الرامية إلى وضع أسس سلام بين الجانبين، يكمن في فتح باب بشرق المغرب للدخول منه إلى بقية الاراضي المغربية، كما تعمدت فرنسا نهج أسلوب الخداع والغموض في المفاوضات لاستغلال ذلك في الوقت المناسب قصد التوسع على حساب المغرب[6].

وإلى جانب هذه الاتفاقية الحدودية الموقعة بين المغرب وفرنسا، اضطر المغرب كذلك إلى قبول اتفاقيات أخرى غير متكافئة تهم حدوده ومصير أجزاء عديدة من كيانه

---

1 - Michel FOUCHER, op. cit. p. 157.

2 - Voir Xavier YACONO : Histoire de l'Algérie de 1830 à 1954. Editions de l'Atlanthrope, France, p. 19 et s.

3 - عبد الهادي التازي : التاريخ الديبلوماسي للمغرب. المجلد العاشر. مطبعة فضالة المحمدية 1989. ص. 16/14.

4 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 165.

5 - Michel FOUCHER : op. cit. p. 157.

6 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 165.

السياسي، وذلك مباشرة بعد تدويل "المسألة المغربية" خلال مؤتمر مدريد في 3 يوليوز 1880 الذي شاركت فيه الولايات المتحدة وإحدى عشرة دولة أروبية. فقد شكل هذا المؤتمر الدولي، بالاضافة إلى حدث هزيمة المغرب في عام 1844 أمام فرنسا وهزيمته كذلك أمام إسبانيا في أكتوبر 1859 أهم دوافع انطلاق المنافسات الاستعمارية الاروبية على البلاد[1].

وكانت القوى الاروبية تبرر اهتمامها بالمسألة المغربية انطلاقا من اعتبارات مصلحتها الخاصة المرتبطة بالمنطقة، ففرنسا مثلا كانت تبرر هذا الاهتمام بمحاذاة ممتلكاتها بالجزائر للمملكة الشريفة، ولذلك فهي لم تكن تخفي رغبتها المبيتة في ضم بقية أجزاء إفريقيا الشمالية إلى هذه الممتلكات، كما كانت إسبانيا المحتلة للثغور المغربية الشمالية منذ القرن الخامس عشر تعبر عن نيتها في الاستيلاء على القاعدة الخلفية الجنوبية للمغرب في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا المتحكمة في جبل طارق، ومن خلاله في حوض البحر الابيض المتوسط ، تسعى إلى بسط نفوذها على مدينة طنجة أو على الاقل جعلها منطقة محايدة. أما ألمانيا فقد كانت مهتمة بالموارد المنجمية لشمال المغرب وجنوبه في حين كانت لإيطاليا حساسية من كل ما كان يجري بالمنطقة المتوسطية خوفا على نفوذها بليبيا[2].

إن هذه الظروف السياسية الدولية التي جعلت المغرب محاطا من كل جانب بالاطماع الاجنبية وخطر تفكك أوصاله، دفعته لقبول تلك المعاهدات التي سلبته استقلاله وسيادته على أجزاء مهمة من ترابه ؛ إذ تضمنت تلك المعاهدات بنودا تمنح الحماية الاروبية لبعض المغاربة وسحب بعض الاقاليم من نطاق السيادة المغربية إلى أن عم واقع الاستعمار والحماية كل أطراف البلاد[3] .

غير أن الاتفاقيات والمعاهدات التي تم إبرامها بين إسبانيا وفرنسا معا من جهة والمغرب من جهة أخرى تظل الأهم من نوعها في مجال نشأة الحدود السياسية للمغرب، سواء من جهته الشمالية أو الشرقية، كما تعكس هذه الاتفاقيات بداية انتصار المفهوم الغربي لمسألة الحدود على المفهوم المخزني التقليدي الذي كان ينهي حدود المملكة الشريفة عند نهاية مجال البيعة والولاء للسلطان[4] .

وهكذا تعد الحدود المغربية الجزائرية من صنع العامل الاستعماري بالدرجة الاولى، وذلك في أجواء ظروف سياسية متميزة كان للاستعمار فيها دور أساسي أمام غياب أو

---

1 - Med. LAMOURI : Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc, 1979. p. 14.

2 - Op. cit. p. 14

3 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 165.

4 - Med. LAMOURI : op. cit.

بالأحرى ضعف دور وموقف المغرب، وإن كان وضع هذه الحدود قد خضع لاتفاقيات ومعاهدات[1] يظهر أن مفاوضات[2] قد سبقتها قبل إقرارها بصورة نهائية، وذلك كما هو الامر بالنسبة لمعاهدة الصلح الموقعة بطنجة في شتنبر 1844 أو اتفاقية للامغنية الموقعة في مارس 1845. إلا أن غياب دور المغرب وموقفه في إقرار بعض هذه الحدود كان جليا بصورة خاصة في الاتفاقيات التي جرت بين إسبانيا وفرنسا حول المغرب[3] ، وذلك فيما بين سنتي 1900 و1912 من جهة، ثم تلك الحدود الادارية - والتي سرعان ما تحولت إلى حدود سياسية- التي قامت فرنسا بتخطيطها بمبادرة فردية منها فيما بين سنتي 1900 و1934[4].

وإذا كان المغرب قد استطاع بعد نيل استقلاله السياسي حسم موقفه من بعض خلافاته الحدودية الموروثة مع جارته الجزائر، فإنه في المقابل ما يزال يعمل على إنهاء بعض مشاكله الحدودية والترابية الاخرى التي خلفها الاستعمار الاسباني بالجزء الجنوبي من المغرب والمتمثلة بصفة خاصة في قضية الصحراء بالاضافة إلى محاولاته استرجاع بعض ثغوره الساحلية حتى تعود حدوده الشمالية إلى وضعها قبل احتلال هذه الثغور في القرن الخامس عشر.

إن مخلفات العهد الاستعماري لكل من فرنسا وإسبانيا بأقصى الجزء الغربي لمنطقة المغرب العربي- وخاصة ما يرتبط بهذه المخلفات من قضايا حدودية وترابية- شكلت أحد أهم أسباب التوتر والنزاع بالمنطقة[5]، ولم تسعف كل المحاولات الديبلوماسية والعسكرية في حسم بعض جوانب هذا النزاع الذي ما يزال قائما برغم طول مرحلة استقلال أقطار المنطقة، وكذا برغم محاولات تجاوز هذه الخلافات الحدودية والترابية عن طريق إنشاء اتحادات بين كافة أطراف المنطقة الخمسة.

أولا : دور الاستعمار الفرنسي في وضع الحدود المغربية الجزائرية:

إن أول إشارة من طرف فرنسا إلى ما ينبغي أن يكون عليه موقع الحدود بين المغرب والجزائر، وردت في نص معاهدة الصلح المبرمة بطنجة بينها وبين المغرب في أعقاب معركة إيسلي التي دارت بين القوات الفرنسية المحتلة للجزائر والقوات المغربية المساندة للثورة الجزائرية المناهضة لهذا الاحتلال [6].

1 – انظر : عبد الهادي التازي : التاريخ الديبلوماسي للمغرب. المجلد العاشر. مطبعة فضالة المحمدية. 1989. ص. 16/15.

2 - انظر نفس المرجع.

3 - Med LAMOURI : op . cit.

4 - Med. LAMOURI : Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc, op. cit., p. 17.

5 - 1 - Voir : Patrick-charles RENAUD : Combats sahariens (1955/1962). Jacques Grancher, Paris 1993, pp. 11/21.

6 - عبد الهادي التازي : التاريخ الديبلوماسي للمغرب. مرجع سابق. ص. 15/14.

ونتيجة لهزيمة قواته في هذه المعركة، اضطر المغرب إلى توقيع معاهدة طنجة في شتنبر 1844 التزم بمقتضاها بالتخلي عن مواصلة الدعم للثورة الجزائرية كأحد الشروط الأساسية لعقد صلح ومهادنة مع فرنسا، إذ نص الشرط الاول من هذه المعاهدة على انسحاب القوات المغربية المتمركزة في الحدود الفاصلة بين المغرب والجزائر المستعمرة، وعدم الابقاء على هذه القوات "إلا ما يلزم في تقدير الصلح وحفظ المحادة، وعدم الزيادة في عدد هذه القوات من طرف سلطان المغرب إلا بعد اطلاع الفرنسيين بذلك واتفاقهم عليه"[1].

وبعد الاشارة إلى التزام كل من المغرب وفرنسا بعدم تأييد أحدهما لأعداء الطرف الآخر، وعدم مناصرة الأمير عبد القادر في البلاد التي يحكمها سلطان المغرب، يبرز الشرط الخامس من المعاهدة وضعية الحدود القائمة بين البلاد التي يحكمها سلطان المغرب ومستعمرة فرنسا بالجزائر.

ويؤكد هذا الشرط على أن تظل الحدود المغربية الجزائرية كما كانت معلومة ومعروفة في عهد تواجد الترك على أرض الجزائر[2]، وفي هذا إشارة واضحة إلى ضرورة الإبقاء على تلك الحدود السابقة التي وردت في الاتفاق العثماني المغربي[3] كحدود بين البلدين في عهد الاحتلال الفرنسي، أي أن يظل واد تافنا هو الحد الفاصل بين البلدين[4] كما أكدت الشروط الاخرى على أن أية تعديلات جديدة تظهر حول الحدود ينبغي أن تراعي مقتضيات معاهدة طنجة.

غير أن شروط هذه المعاهدة لم تحترم من طرف فرنسا، وخاصة خلال توقيع معاهدة أخرى، تنفيذا لما ورد في الشرط الخامس من معاهدة الصلح، بحيث تقرر عقد اجتماع آخر بين المغرب وفرنسا لوضع حدود ثابتة بينهما على أساس اعتبار واد تافنا هو الحد الفاصل بين الطرفين، وقد عين المغرب حميدة بن علي ممثلا عنه كما عينت فرنسا الكونت دولارو مندوبا عنها في اجتماع للطرفين جرى بقرية للامغنية بهدف تخطيط الحدود وذلك في 18 مارس 1845[5].

وتضمنت اتفاقية للامغنية سبعة شروط تهم كل منها مسألة الحدود المغربية الجزائرية، وذلك بعد تأكيد مقدمة نص المعاهدة على أن هذه الشروط إنما تم الاتفاق عليها من طرف

---

1 - انظر نص معاهدة طنجة.

2 - نفس المرجع .

3 - هناك إشارة إلى أن الحدود الفاصلة بين الحكم التركي والمغربي لم تكن محدد وموضوعة بطريقة تعاقدية. انظر هامش كتاب العموري. مرجع سابق. ص. 32.

4 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 169.

5 - عبد الهادي التازي : التاريخ الديلوماسي للمغرب. مرجع سابق. ص. 16.

نائبي التفويض لكل من سلطان المغرب وسلطان فرنسا عملا بالشرط الخامس الوارد في معاهدة الصلح السابقة المتعلق بتحديد حدود الجانبين[1].

وأشار الشرط الاول من معاهدة للامغنية إلى أن وكيلي السلطتين بالمغرب والجزائر اتفقا على إبقاء الحدود بينهما كما اتفق عليها في الماضي بين ملوك الترك وملوك المغرب السابقين بحيث لا يتعدى أحد حدود الآخر، ولا يحدث بناء في الحدود في المستقبل ولا تمييزا بالحجارة، بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنسيين على مملكة الجزائر.

وأوضح الشرط الثاني من المعاهدة أن هذه الحدود تم تعيينها من طرف الوكيلين معا وتراضيا عليها، بحيث إنها صارت واضحة معلومة كالخط، وأن ما كان غربي هذا الخط فهو لمملكة المغرب وما كان شرقيه فهو لمملكة الجزائر.

أما تفصيل المجالات الترابية المميزة بهذا الخط، فقد ورد في الشرط الثالث وبعض الشروط التي تلته، فحسب الشرط الثالث فإن منطلق الحدود يبتدئ عند ملتقى وادي عجرود مع البحر الأبيض المتوسط، وتمتد جنوبا عبر خط مضبوط مارا بمناطق معينة ومعروفة ومحددة على خريطة مرفقة بالاتفاقية إلى أن تصل إلى ثنية الساسي في مسافة تتعدى مائة كلم[2] .

وإذا كان جزء من الحدود المنصوص عليها في الشرط الثالث قد تم تحديدها بالاستناد إلى مقاييس ترابية وإقليمية معروفة للطرفين، فإن جزءا آخر من هذه الحدود أشير إليه اعتمادا على أماكن تواجد مجموعة من القبائل. بحيث تم تقسيم القبائل التابعة للمغرب والقبائل الخاضعة للسيادة الفرنسية. وصار تخطيط هذه الحدود تقسيما وتجزيئا للقبائل والقصور في المنطقة المحاذية للبلدين أكثر مما هو ترسيم أو تخطيط للحدود، ولم يراع هذا التقسيم مصالح القبائل بقدر مراعاة مصالح فرنسا وميولها التوسعية، إذ أن القبيلة الواحدة كانت تقسم إلى جزئين أحدهما تابع للمغرب والآخر ملحق بالمجال المحتل من طرف فرنسا في الجزائر[3].

ويتطرق الشرط الرابع لوضعية المجال الصحراوي المشترك بين المغرب والجزائر، وينص على عدم وضع أي حد فاصل بهذا المجال لكونه لا يحرث، وإنما هو مرعى للقبائل المتنقلة التي ينبغي أن تظل تنتفع بموارد الصحراء المائية والكلئية، كما يقتضي هذا الشرط عدم تجاوز سلطة كل من السلطان المغربي والسلطان الفرنسي إلى الرعايا والقبائل غير الخاضعة لولاءه وحكمه، مقسما هذه القبائل الصحراوية إلى أعراب غربية وهم: المهاية وبني قيل

1- انظر مقدمة نص معاهدة للامغنية.

2 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 172.

3 - نفس المرجع. ص. 172.

أولاد سيدي الشيخ الغرابة وعمور الصحراء وحميان الجنبة، ثم أعراب شرقية المكونين من أولاد سيدي الشيخ الشراقة وكافة حميان من غير حميان الجنبة.

وكما خضعت القبائل إلى التقسيم، فقد خضعت القصور والقرى -هي الاخرى- لنفس هذا التقسيم، وذلك في الشرط الخامس للمعاهدة الذي يشير إلى أن قصور فجيج وقصر ييش هي من ضمن مجال السيادة المغربية، في حين تدخل عين الصفرا وسفيسفة وعسلة وتيوت وشلالة والابيض وبوسمفون في إطار المجال الترابي الجزائري.

أما الشرط السادس، فيقضي بأن الارض التي هي قبلة قصور الفريقين في الصحراء والخالية من الماء، فإنها لا تحتاج للتحديد لكونها أرض فلاة، واختتم الطرفان المتفاوضان نص المعاهدة بالتذكير بما ورد في الشرط السابع من ضرورة مواصلة العمل على الوفاء بمضمون الشرط الرابع من معاهدة الصلح الموقعة بين الجانبين بطنجة عام 1844 وذلك "لنفوذ كلمة السلطانين وتصحيح المحبة وإبقاء المودة بين الدولتين والألفة بين الجانبين"، كما ينص هذا الشرط الاخير على طرق التصديق على معاهدة للامغنية لتصبح سارية المفعول بحيث تطبع نسخة منها بطابع سلطان المغرب ويأخذها سلطان فرنسا، ويجري تبادل النسختين بطنجة بعد أن يضع كل واحد من النائبين المفوضين توقيعه وخاتمه في كل نسخة من النسختين.

إن شروط معاهدة للامغنية تبرز بوضوح أن هذه الاخيرة لم تقم إلا بتخطيط حدود المجالات الفلاحية أو شبه الفلاحية، في حين أهملت وتجاهلت الحدود في المناطق الصحراوية الواقعة جنوب فجيج، وهو ما كان يشكل قصورا كبيرا في المعاهدة مقصودا من طرف فرنسا لاستغلاله لصالحها فيما بعد[1] .

كما حرصت فرنسا على أن تتضمن هذه المعاهدة غموضا في بعض بنودها وفقراتها كما هو الشأن بالنسبة للشرط السادس الذي نص على أن الصحراء لا تحتاج إلى تحديد لكونها أرض فلاة خالية من الماء، وقد اتضح هدف فرنسا من عدم رغبتها في وضع حدود بالمناطق الصحراوية التي كانت تسعى إلى احتلالها في الوقت المناسب[2] .

وبالفعل، فقد سعت فرنسا فيما بعد إلى استغلال هذا القصور الوارد في المعاهدة وغموض بعض بنودها، فقامت باقتطاع أجزاء مهمة من الأراضي المغربية بالتتابع في السنوات 1874 و1876 و1888 و1893 ثم 1894، وذلك بالمنطقة الممتدة ما بين البحر الأبيض المتوسط وثنية الساسي جنوبا[3] .

Med. LAMOURI : op. cit. p. 32. - 1

2 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 173.

3 - نفس المرجع. ص. 173.

أما في المناطق الصحراوية، فقد تحقق لفرنسا كذلك هدف احتلالها بدعوى ضرورة مساعدة سلطان المغرب على فرض الأمن بالواحات والقصور الصحراوية. وتكرس هذا الاحتلال عن طريق بروتوكولات فرنسية مغربية تم توقيعها في 20 يوليوز 1901 و28 أبريل 1902[1]، كما أدخلت فرنسا بعض القبائل تحت سيادتها بعدما كانت -حسب اتفاقية للامغنية- قبائل مغربية كقبائل عمور وحميان الجانبة[2] .

وكانت انعكاسات تطبيق هذه المعاهدة واستغلال القصور والغموض الوارد بها موضوع رفض ومقاومة كل من سكان المناطق الحدودية وكذا المخزن المغربي، إذ هب السكان للثورة على ما جاء في هذه المعاهدة التي أهملتهم ولم تراع مصالحهم الحيوية التي كانوا يتمتعون بها قبل وضع الحدود، وكان من القبائل الثائرة قبيلة أولاد جرير وذوي منيع وأولاد سيدي الشيخ وبني يزناسن، وقبائل أخرى ووجهت بقمع القوات الفرنسية التي ردعتهم وأرغمتهم على قبول هذا الواقع الجديد[3] .

ومن جهته، أبدى المخزن المغربي نفس الموقف الرافض للوضعية الجديدة التي تمخض عنها تنفيذ هذه المعاهدة وخاصة ما يرتبط منها بالجنوب المغربي الصحراوي. فعلى الرغم من أن المغرب هو الذي سبق له أن عبر عن رفضه وضع حدود بالمجالات الصحراوية الجنوبية، وبالتالي عدم التنصيص على هذه الحدود بمعاهدة للامغنية، فإنه كان من الواضح أن فرنسا كانت تسعى إلى هذا الموقف وإقراره لاستغلاله فيما بعد[4]، وهو ما يتجلى بوضوح في تصريح لأحد كبار المسؤولين الفرنسيين آنذاك بقوله : "إن لدينا مصلحة في الإبقاء على الوضعية الغامضة في أقصى الجنوب كما نصت عليها اتفاقية 1845"[5] .

لكن إدراك الطرف المغربي لما قد يمكن أن يثيره هذا الغموض من مشاكل حدودية وترابية، دفعه إلى المطالبة بملء جوانب القصور بالمعاهدة، وخاصة منه ذلك القصور الذي يتجلى بالشرط السادس، من خلال إقرار حدود فاصلة بين كلا المجالين الفرنسي والمغربي. غير أن فرنسا رفضت الاستجابة لهذا المطلب المغربي واندفعت في المقابل إلى تحقيق

---

1 - Med. LAMOURI : Op. cit. p. 32.

2 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص. 173.

3 - نفس المرجع. ص. 173.

4 - يعود هذا الموقف المغربي إلى كون الأتراك لم يكونوا في السابق يمارسون أية سلطة بهذه المجالات الصحراوية. ومن جهة أخرى لم تكن مقتضيات معاهدة للامغنية تهم سوى حدود تمتد على مسافة 150 كلم تقريبا، وقد تم تحديدها لفائدة فرنسا وبالأخص لضم قرية للامغنية إلى مجال سلطتها.

انظر :

Voir : Med. LAMOURI, op. cit.

5 - Ch. André JULIEN : Histoire de l'Algérie Contemporaine, Paris, PUF, 1964, p. 200.

أهدافها المتمثلة في احتلال مجموعة من الواحات الصحراوية مثل توات وغورارا وتديكلت منذ شهر دجنبر 1899[1].

إن هدف البروتوكولات الموقعة عامي 1901 و1902 التي كرست احتلال فرنسا للمناطق الصحراوية المغربية، يكمن في تمهيد الطريق نحو التغلغل بهذه المناطق بدعوى التعاون السياسي والاقتصادي الفرنسي المغربي بعدما وجدت فرنسا في بداية محاولاتها التوسعية، مواجهة ومقاومة عنيدة من طرف القبائل المحلية. وهكذا تضمن البروتوكولان -في إطار عملية إقامة حسن الجوار- إمكانية قيام المخزن المغربي بإنشاء مراكز للحراسة والجمارك بالتراب المغربي من ثنية الساسي إلى فجيج[2].

كما تم التأكيد على قيام فرنسا بإنشاء نفس المراكز بجنوب وشرق خط يمتد من جنان الدار وبشار إلى واد غير. أما الفصل الخامس من البرتوكول الأول لعام 1901 فيتيح للقصور والقبائل المحلية إمكانية اختيار تبعيتها لإحدى السلطتين المغربية أو الفرنسية، بحيث ينجم عن هذا الاختيار انتقال هذه القبائل إلى مجال السلطة التي ينبغي أن يخضعوا لها. وقد تمخض هذا الاجراء عن تقسيم بعض القبائل والمجموعات السكانية فصار بعضها تابعا إلى مجال السلطة الفرنسية وبعضها الآخر إلى السلطة المغربية[3].

وفيما يتعلق بالبروتوكول الثاني لعام 1902 الذي يعطي صلاحية مطلقة لفرنسا بالمناطق الصحراوية المغربية، فيقضي فصله الاول بأن تبسط الحكومة الفرنسية سلطتها وأمنها في منطقة الصحراء وتساعدها في ذلك جارتها الحكومة المغربية.

وقد شكل اتفاق عامي 1901 و1902 أحد أسس وضع "خط فارنيي"[4]، لتقسيم الصلاحيات الادارية للسلطات الفرنسية بالمغرب والجزائر[5]، وينطلق خط فارنيي من ثنية الساسي مرورا بفجيج وواد زلمو ليصل إلى ثنية رياتين، بحيث صارت المناطق الواقعة غرب وشمال هذا الخط تابعة للمجال المغربي، في حين تنتمي المناطق الاخرى الواقعة شرق وجنوب الخط إلى الجزائر المستعمرة[6].

غير أن بداية توسع فرنسا في المناطق الصحراوية المغربية انطلقت في 24 دجنبر 1902 أثناء احتلالها للواحات الصحراوية كتوات وغورارا وتيديكلت في مناطق التخوم المغربية

---

1 - Ministère des Affaires Etrangères, documents diplomatiques français, Paris 1871-1914, tome XVI.

2 - Med. LAMOURI, op. cit. p. 35.

3 - Op. cit. p. 37.

4 - Ligne VARNIER 157 يسند هذا الخط إلى اسم فارنيي وهو المندوب السامي الفرنسي بوجدة.

5 - R. YAKEMTCHOUK : Op. cit. p. 85.

6 - Med. LAMOURI : Op. cit. p. 39.

الجزائرية، وذلك من خلال إلحاق هذه الواحات بالتراب الجزائري بدعوى إعادة تنظيمها من الناحية الإدارية. وتواصلت عمليات الاحتلال وضم المناطق الصحراوية إلى مجال السلطة الفرنسية بالجزائر إلى بداية الثلاثينيات حينما تم احتلال منطقة تندوف من طرف القوات الفرنسية وإلحاقها، هي الاخرى، بالتراب الجزائري[1] ووضع حد بذلك لمصير المنطقة المغربية الواقعة جنوب فجيج التي شمل الغموض وضعيتها في معاهدة للامغنية، مما أفاد في النهاية أطماع فرنسا ومخططات توسعها بالجبهة الغربية لمستعمرة الجزائر.

إن اقتطاع هذه الاجزاء الترابية المغربية كان يرافقه في نفس الوقت قيام السلطات الفرنسية بوضع حدود وعلامات فاصلة بين المجالات التابعة للسيادة الفرنسية بالجزائر ومجالات السيادة المغربية تحت مبررات التنظيمات الادارية، وذلك سعيا لتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي بالجزائر على حساب المغرب[2].

ثانيا : دور إسبانيا في التأثير على وضعية الحدود المغربية :

إن وضعية الحدود المغربية لم تخضع فقط للظروف السياسية التي لعبت فيها فرنسا دورا حاسما وفاعلا، قبل وأثناء الحماية التي فرضتها على المغرب وبخاصة بعد احتلالها للجزائر وإلحاق أجزاء مهمة ومناطق شاسعة من التراب المغربي إلى أول مستعمراتها بشمال إفريقيا، وذلك بالاطراف الشرقية والجنوبية المغربية، مما نتج عنه تغيير كبير في وضعية الحدود الفاصلة بين البلدين. فإلى جانب فرنسا لعبت قوى دولية بارزة في القرن الماضي وبداية هذا القرن دورا مماثلا في التأثير على طبيعة الحدود المغربية ووضعية المجال الترابي المغربي في ظل ظروف كانت فيها المنافسات بين تلك القوى متأججة بهدف الحصول على مناطق نفوذ لها بالمنطقة، وكان من أهم تلك القوى التي لعبت هذا الدور إسبانيا التي كان اهتمامها بالمغرب مبكرا ويعود إلى نهاية القرن الخامس عشر.

ويتمثل دور إسبانيا في مجال التأثير على وضعية المغرب الترابية وحدوده السياسية في ثلاث مناطق من البلاد، ويتعلق الامر بالصحراء الغربية في الجزء الجنوبي للمغرب ومنطقة إيفني ثم الثغور الشمالية للمغرب المقابلة للسواحل الاسبانية[3]. وإذا كان المغرب قد استطاع عبر عدة مراحل تاريخية تسوية بعض قضاياه الحدودية مع إسبانيا كقضية إيفني،

---

1 - كانت الموارد المعدنية والطاقية التي تكتنزها هذه المناطق الصحراوية إحدى الدوافع الأساسية لضمها إلى مجال السلطة الاستعمارية الفرنسية التابعة للجزائر، فقد كانت تتوفر منطقة على الحديد والهغار يتوفر على الاورانيوم.. انظر :
ARMAND FREMONT : Algérie les carnets de guerre et de terrain d'un géographe, MASPERO, Paris, 1980, p. 224.

2 - Michel FOUCHER : Op. cit. p. 178.

3 - Rachid LAZRAK : Le contentieux territorial entre le Maroc et l'Espagne, Dar ELKITAB, Casablanca, 1ère édition, 1974, p. 23.

فإنه في المقابل لم يتمكن من التوصل إلى تسويات مماثلة لبقية أطرافه الترابية الاخرى، إذ ظلت قضية الصحراء، إلى الآن، خاضعة إلى محاولات إيجاد حلول لها، لكن دون جدوى، نظرا لكونها أخذت أبعادا دولية شائكة ومعقدة[1] بعد انسحاب إسبانيا منها، كما لا تزال مسألة الثغور الشمالية المغربية خاضعة لحكم وسيادة إسبانيا منذ بضعة قرون خلت، مما جعل وضعية الحدود والمجال الترابي المغربي يتسم بالخلل وعدم الاكتمال والتسوية النهائية.

إن الاحتلال الاسباني لأجزاء مهمة من تراب المغرب وانعكاسات ذلك على حدوده كان سابقا للآثار والانعكاسات التي كانت للتواجد الفرنسي على قضية الحدود المغربية، إذ أنه إلى غاية النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت إسبانيا تنظر إلى المغرب على أنه عدوها الاستراتيجي الذي ينبغي محاربته باستمرار والاستيلاء على أراضيه. وقد تبلورت هذه السياسة العدائية من طرف إسبانيا ضد المغرب عن طريق مجموعة من العمليات والاجراءات التوسعية التي تمثلت أهمها في احتلال الجزر الجعفرية عام 1845 بعدما احتلت في وقت مبكر مدينتي سبتة ومليلية وتوسيع حدود هذه الاخيرة عام 1859 ثم اجتياح القوات الاسبانية كذلك للمغرب عام 1860 [2] .

غير أن انهزام المغرب خلال مقاومته للجيوش الاسبانية أجبره على الدخول مع إسبانيا في علاقات غير متكافئة اضطر معها إلى قبول عدة معاهدات واتفاقيات كرست هيمنة الاسبانيين واستيلائهم على أجزاء ترابية بشمال وجنوب المغرب، وكانت معاهدة السلام المبرمة بين الطرفين بإسبانيا عام 1860 بداية هذه العلاقات غير المتكافئة الجديدة التي أصبحت تحكم الجانبين.

وإذا كانت تلك المعاهدات قد كرست الاحتلال الاسباني للمغرب واقتطاعها لأجزاء شاسعة من ترابه، فإنها مثلت كذلك من جهة أخرى الاعتراف الرسمي لإسبانيا بوجود المغرب ككيان سياسي وليس فقط كمجال يقطنه مسلمون كانت إسبانيا تحرص على محاربتهم دون انقطاع[3].

وعلى الرغم من أن نية إسبانيا كانت متجهة نحو إلحاق الشطر الشمالي من المغرب إلى مجال نفوذها السياسي خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فإن موازين القوى بين الدول المتكالبة والطامعة بالمنطقة حالت دون تحقيق هذه الاهداف التوسعية الاسبانية، فإلى

---

1 - عبد الله هدية : مشكلة الصحراء الغربية : آفاقها وأبعادها الإقليمية والدولية . المجلة المصرية للقانون الدولي العدد 35 . السنة 1979 . ص 135 .

2 - E. ROUARD DE CADRE : les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le XVIII et le XIX siècle, Paris, Pendone, 1905, p. 52.

3 - GENERAL DE TORACY : Les Espagnoles au Maroc en 1909, 2ème édition, Librairie militaire BERGER-LEVRAUT - 1911

جانب الصراع الذي كان يدور بين فرنسا وإسبانيا حول مجالات نفوذهما بالمغرب، كانت دول أروبية أخرى تنازعهما هذا النفوذ الترابي، وتعد بريطانيا أبرز تلك الدول خصوصا أنها كانت قد حصلت على امتيازات جمركية وقانونية بالمغرب بمقتضى اتفاقية تم توقيعها عام 1856[1].

وطالما شكلت بريطانيا حاجزا منيعا وعنيدا أمام التوسع الاسباني بالشمال المغربي الذي شمل بالخصوص مدينة تطوان والاستيلاء على مدينة طنجة[2] ؛ مما دفع بإسبانيا إلى عقد معاهدة سلام مع المغرب في 26 أبريل 1860 تمخض عنها الاتفاق على دفع تعويضات وجلاء القوات الاسبانية عن مدينة تطوان وضبط حدود مدينتي سبتة ومليلية وتنازل المخزن المغربي عن ميناء إيفني لفائدة إسبانيا[3].

وكما لجأت فرنسا فيما قبل إلى أسلوب الخديعة واعتماد أسلوب الغموض في الاتفاقيات التي أبرمتها مع المغرب لاستغلال ذلك في الوقت المناسب تحقيقا لأهدافها التوسعية ومراميها الاستعمارية، فإن إسبانيا لجأت هي الاخرى إلى نفس الاسلوب في اتفاقياتها مع المغرب وذلك لضمان أفضل وأوسع مجال لنفوذها السياسي والاقتصادي بالبلاد.

وقد أصرت إسبانيا على التشبث بتفسيرها للمادة الثامنة من معاهدة السلام لعام 1860 التي تنص على أن السلطان المغربي يلتزم بالتنازل إلى الأبد لفائدة السلطان الاسباني على الجزء الساحلي الاطلسي القريب من "سانتا كروز دوبيكينا" الذي يكفي لإقامة مكان للصيد مماثل للذي كانت تملكه إسبانيا في السابق[4].

كما تم الاتفاق على أن يقوم ممثلون عن الجانبين المغربي والاسباني بتعيين وتحديد مكان "سانتا كروز دوبيكينا"، غير أن هؤلاء الممثلين لم يتمكنوا من التوصل إلى الاتفاق حول هذا المكان الذي كانت إسبانيا تسعى إلى جعله مركزا تجاريا يستقطب منتوجات المنطقة، وبعد فشل عدة محاولات للقيام بعملية التعيين هذه، أصر الاسبانيون على اختيار منطقة إيفني وجعلها المكان المقصود والمشار إليه في معاهدة السلام[5].

وقد كان السكان المحليون والقبائل بالجنوب المغربي يرفضون هذا التواجد الاسباني ويقاومونه، كما كان السلطان المغربي آنذاك حريصا على بذل أقصى الجهود للحيلولة

---

1 - Charles-André JULIEN : Le Maroc face aux impérialismes 1415/1956, Edition J.A, 1978, p. 29

2 - Op. cit. p. 30

3 - E. ROUARD DE CARD : Op. cit. p. 93.

4 - انظر المادة الثامنة من نص المعاهدة.

5 - Ch.-André JULIEN : Op. cit. p. 30.

دون تنفيذ المادة الثامنة من معاهدة السلام لما تنطوي عليه من خطر يتهدد سيادة المغرب على مناطقه الجنوبية وكذا خطر تهديد موارد تلك المنطقة الاقتصادية والتجارية. هذا بالإضافة إلى الحرص على ضرورة المحافظة على الوحدة الترابية للبلاد.

وفي محاولة لتفادي تنفيذ مقتضى هذه المادة، تقدم المغرب بمقترحات لإسبانيا تقضي بتمكين هذه الاخيرة من تعويضات مالية أو ترابية مقابل تنازلها عن تطبيق محتوى تلك المادة ، وكان التعويض الترابي الذي تقدم به المغرب يتمثل في تنازله عن مكان يدعى "رأس الماء" يوجد قبالة الجزر الجعفرية بالساحل الشمالي للمغرب. غير أن اسبانيا ظلت متشبثة بموقفها وبنص معاهدة السلام[1].

ومن جهة أخرى، يتبدى بوضوح في المادة الثامنة من معاهدة السلام أن الهدف من إقامة الاسبانيين بإحدى موانئ الساحل الاطلسي يكمن في تمكينهم من ممارسة نشاط الصيد البحري وليس بسط نفوذ سياسي أو سيادي بهذه المنطقة؛ فتنازل المغرب بمقتضى هذه المادة لا يعني تنازله عن سيادته بصورة مطلقة وإنما لتمكين الاسبان من ممارسة نشاط اقتصادي يتمثل في الصيد[2] .

كذلك ينطوي اختيار الاسبان لميناء ايفني -على أساس أنه المكان المقصود بسانتا كروز دوبيكينا- على خطإ مقصود تعود خلفياته إلى أن إحدى مواد معاهدة أبرمت في 26 ماي 1767 كانت قد أشارت إلى إقامة منطقة للصيد البحري بجنوب وادي النون، وهي منطقة موجودة في مكان غير منطقة ايفني التي أصر الاسبان على اعتبارها هي المقصودة بسانتا كروز دوبيكينا[3].

وقد عرفت منطقة إيفني جلاء الاسبانيين عنها بعد مفاوضات جرت بين البلدين في أعقاب الاستقلال السياسي للمغرب، وذلك لكون هذه المنطقة التي لم تكن مساحتها تزيد في بداية احتلالها عن 70 كلم2 وكانت أهميتها الاقتصادية آنذاك تتمثل في قربها من إحدى الاسواق المهمة بتلك الجهة وهو سوق كلمين بالاضافة إلى موقعها البحري وتواجدها في نقطة تقاطع الطرق الجنوبية[4] ، لم تعد لها في النصف الثاني من القرن العشرين تلك الاهمية الاقتصادية السابقة، مما ساعد على إيجاد تسوية بشأنها بين البلدين بطريقة سريعة بخلاف المناطق الاخرى التي كانت تحتلها إسبانيا والتي لم تؤد المفاوضات بخصوصها إلى حل مماثل للخلافات الحدودية والترابية بين المغرب وإسبانيا سواء بالشمال أو بالجنوب[5].

---

1 - E. ROUARD DE CARD : Op. cit. p.109.

2 - M^ed LAMOURI : op cit, P 48

3 - op cit , P 47

4 - R. ROUARD DE CARD : Op. cit. p. 111.

5 - Rachid LAZRAK : Op. cit. p. 25.

ومن هذه المناطق الجنوبية الصحراء الغربية، التي كان لاحتلالها من طرف إسبانيا انعكاسات وأبعاد عميقة على وضعية الحدود المغربية، ويحد هذا المجال الصحراوي من الشمال بطرفاية ومن الشرق بتندوف ومن الجنوب بموريتانيا ومن الغرب بالمحيط الاطلسي [1] ، كما تم تقسيم هذا المجال إلى جزئين يعرف الشمالي منهما بالساقية الحمراء ويعرف الجزء الجنوبي بوادي الذهب[2] .

ويعكس حرص إسبانيا على احتلال أقصى مناطق الجنوب والشمال المغربي الرغبة الجامحة للقادة الاسبان في فرض هيمنتهم على المغرب تنفيذا لمقتضيات وصية أسلافهم من الملوك، وعلى رأسهم الملكة إيزابيلا التي جعلت من مثل هذه الهيمنة والاحتلال واجبا والتزاما لا ينبغي لأي قائد إسباني أن يتحلل منه[3].

إلا أن موقف فرنسا وقوى استعمارية أوروبية أخرى تنافسهم على احتلال المغرب شكل أهم دوافع وحوافز الاسبانيين لمضاعفة جهودهم وحرصهم على تحقيق ذلك الحلم العتيق، لكن هذه المرة ليس بدافع الاعتبارات الدينية وإنما كذلك لاعتبارات مختلفة بعضها سياسي (في إطار المنافسة الاستعمارية للدول الاروبية خارج القارة الاروبية) وبعضها اقتصادي وبعضها الآخر استراتيجي...

وتعود بداية الاحتلال الاسباني للمناطق الجنوبية الصحراوية وخاصة منها ما يعرف بوادي الذهب إلى سنة 1884 عن طريق أحد المواطنين الاسبان الذي استطاع توقيع عدة اتفاقيات حمائية مع قبائل هذه المنطقة التي تمكنت إسبانيا فيما بعد من إخضاعها لتسييرها بعد تعيين أحد مسؤوليها الكبار بها، فدخلت بذلك هذه المنطقة إلى نطاق ممتلكات إسبانيا الترابية الجديدة من الناحية الادارية والعسكرية [4].

ولتثبيت تواجدها بهذه المنطقة الجنوبية وترسيخ احتلالها لها، عقدت إسبانيا عدة معاهدات واتفاقيات مع فرنسا، جرى بعضها في ظروف سرية كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقية 3 أكتوبر 1904 التي نصت مادتها السادسة على تمكين إسبانيا من المنطقة الجنوبية المعروفة بالساقية الحمراء[5] ، وذلك خلافا لاتفاق القوى الاستعمارية الاروبية القاضي بضرورة الحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة الشريفة كما هو الشأن بالنسبة للاتفاق الذي جرى بين فرنسا وبريطانيا في 8 أبريل 1904[6] .

---

1 - Op. cit. p. 24.
2 - Op. cit. p. 24.
3 - Général DE TORACY : Op. cit. P 5.
4 - Med LAMOURI : Op. cit. p. 50.
5 - Op. cit. p. 53.
6 - E. ROUARD DE CARD : Op. cit. p. 5.

غير أن التحولات السياسية وتفاعل العلاقات بين القوى الدولية، دفع بهذه الاخيرة إلى إعادة النظر في اتفاقها وموقفها السابق والدخول من جديد في مفاوضات أخرى لتحديد مجالات نفوذ كل منها تفاديا لاحتمالات تصادمها، وقد جرى في هذا الإطار توقيع اتفاقية 27 نونبر 1912 بهدف ضبط وضعية كل من فرنسا وإسبانيا داخل المملكة الشريفة، كما أشارت المادة الثانية لهذه الاتفاقية إلى حدود مجالات نفوذ كل منهما بحيث عرفت منطقة النفوذ الاسبانية تعديلات مهمة بالمقارنة مع ما ورد في الاتفاقية السرية لعام 1904[1].

وهكذا، فإن دور إسبانيا الاستعماري بجنوب المغرب ساهم هو الآخر في التأثير بصورة عميقة على الوضعية الحدودية للمغرب بهذه المنطقة[2] التي لازال يشوبها الغموض والنزاع ليس فقط بين الدولتين المتاخمتين لهذه المنطقة الجنوبية، وإنما أيضا مع كيان سياسي يطالب بانفصال تلك المنطقة عن المجال السيادي المغربي، وذلك منذ انسحاب الاسبان في منتصف السبعينيات ، مما جعل النزاع بالمنطقة متواصلا وإمكانيات تسويته بعيدة وصعبة .

وإذا كانت إسبانيا قد قبلت بانسحابها من مناطق احتلالها الجنوبية فإنها لا تزال تتشبث بالاجزاء المغربية الشمالية حيث تظل وضعية الحدود المغربية هناك تكتسي أبعادا سياسية وجيوستراتيجية عميقة، على اعتبار أن المناطق الشمالية المحتلة تمثل امتدادا إسبانيا يتخطى حاجز البحر الذي يفصل البلدين ويتغلغل داخل التراب المغربي[3] .

لقد جرى احتلال إسبانيا للثغور الشمالية المغربية في فترة تاريخية اتسمت هي الأخرى بمنافسات قوية وتسابق محموم على المستعمرات الافريقية من قبل أغلب الدول الاروبية، وخاصة منها تلك التي توجد على مقربة من القارة السوداء أو التي ترى في هذه الاخيرة مجالا مفضلا لتمديد نفوذها ومصالحها التجارية والاقتصادية والسياسية[4].

---

1 - G. DE TORACY : Op. cit. p. 277.

2 – سبق أن تم توقيع عدد من الاتفاقيات وتبادل مجموعة من المراسلات بين كل من فرنسا وألمانيا ثم فرنسا وبريطانيا ترتبط بالوضعية الترابية والحدودية للمغرب، وأغلب هذه الاتفاقيات يعين المجال الترابي المغربي على أنه يضم النواحي التي بين الجزائر وإفريقيا الغربية ومستعمرات ريودورو، ومعنى ذلك أن المغرب –بحسب هذه الاتفاقيات– يصل في أقصى الجنوب إلى حدود سان لويس في السينغال بما في ذلك تندوف والقنادسة وتوات وبشار وموريتانيا وكل الصحراء والساقية الحمراء التي احتلتها اسبانيا.

انظر : علال الفاسي : دفاعا عن وحدة البلاد. بدون إشارة لتاريخ الطبع ودار النشر.

3 - Rachid LAZRAK : Op. cit. p. 26

4 - Marie-France BRISELANCE : Op. cit. p. 137.

انظر كذلك : Textes et documents, collection "Idées et Etudes" n° 332, 1984.

فبعد أن كان الموقف الاسباني المطبوع بميولاته الاستعمارية يرجع مسألة احتلال مدينتي سبتة ومليلية والثغور الصغرى الشمالية إلى الرغبة في تحقيق ذلك الحلم التليد، والعهد القديم الذي قطعه الحكام الاسبان على أنفسهم عقب طرد العرب من بلادهم[1]، أصبح موقفهم فيما بعد يُبرِّرُ اندفاعهم لاحتلال أطراف المغرب بالضغط الشديد الذي تعرضت له إسبانيا واضطرارها إلى ممارسة سياسة الاستعمار والاحتلال لأراضي المغرب، وذلك بعد علمها بالنية المبيتة للفرنسيين للقيام باستعمار الاراضي المغربية، بحيث أن الدولة الاسبانية -التي أدركت أن الاحتلال الفرنسي للمغرب أصبح وشيكا وأمرا أكيدا- بادرت إلى تنفيذ سياستها الاستعمارية لحماية نفسها من جوار الاستعمار الفرنسي المباشر لها، وتصرفت كما لو حاولت إيجاد مناطق بمثابة الحصون الاولى للدفاع عن كيانها[2] .

أما احتلال إسبانيا للمناطق الشمالية للمغرب فقد سبق احتلالها للمناطق الجنوبية، كما سبق هذا الاحتلال الاسباني التواجد الاستعماري الفرنسي بالمغرب والجزائر، إذ يعود احتلال مدينة سبتة إلى عام 1415 والاستيلاء على مدينة مليلية سنة 1497، وقد ترافق ذلك مع الاستيلاء على عدة موانئ جزائرية كوهران والجزائر العاصمة وبوجي، كما تمكن الاسبان من احتلال الجزر الجعفرية عام 1847 إلى جانب مدن وموانئ مغربية أخرى[3].

لقد نجم عن هذا الاحتلال الاسباني للأقاليم المغربية ليس فقط تراجع وانحسار الحدود المغربية في الاجزاء الشمالية، بل وكذلك حرمانه من أهم مناطقه ومدنه الاستراتيجية المتاخمة لحوض البحر الابيض المتوسط، بحيث إن مدينة سبتة الساحلية لا تبعد عن أقرب نقطة في أوربا سوى باثنين وعشرين كيلومترا ويبلغ طولها من الغرب إلى الشرق ألفي متر ومن الشمال إلى الجنوب ألف وخمسمائة متر. أما مدينة مليلية العريقة الواقعة شمال شرق المغرب على ساحل المتوسط، فقد ظلت لسنوات ملجأ مفضلا للمتنافسين على الملك في إسبانيا والثوار على الحكم بهذه الدولة[4] .

وقد ساهم الدور الاستعماري الذي لعبته إسبانيا، وخاصة بعد بروز بوادر الاحتلال الفرنسي للمغرب في تكريس وترسيخ قبضتها وتوسعها بالمناطق الشمالية، وذلك ليمتد نطاق احتلالها إلى عدة أجزاء بداخل ووسط المغرب، بحيث إن بعض المفاوضات التي كانت قد أجرتها إسبانيا في هذا الاطار، مع فرنسا عام 1902 خولت لها منطقة نفوذ بالشمال تبتدئ حدودها من مصب نهر ملوية في اتجاه واد مسون وتتجه غربا لتصل إلى وادي مسيس ثم بمحاذاة هذا الاخير إلى واد سبو لتعود إلى المحيط الاطلسي[5].

---

1 - G. DE TORACY : Op. cit. p. 5.

2 – علال الفاسي : مرجع سابق. ص. 83.

3 – العربي الرحالي : المناطق الشمالية المغربية المحتلة وخطر الاسبنة النهائية، مجلة الوحدة. مرجع سابق. ص. 110.

4 – أحمد مهابة : مشكلة سبتة ومليلية بين المغرب واسبانيا. مجلة السياسة الدولية. العدد 112. أبريل 1993. ص. 108.

5 - Ch. André JULIEN : Op. cit. p. 55.

وكانت هذه المنطقة الشمالية الشاسعة المخولة لإسبانيا تشمل مدنا بداخل المغرب كفاس وتازة، مما دفع بعض الزعماء السياسيين الفرنسيين آنذاك إلى الضغط على الحكومة الفرنسية للتراجع عن هذا التنازل الذي منحته لفائدة إسبانيا، بالإضافة إلى الرفض الذي كانت تقابل به بريطانيا كل عملية توسعية من جانب إسبانيا بالشمال، الامر الذي حصر التواجد الاسباني في مجالات محدودة لا تبعد كثيرا عن نطاق احتلالها وتواجدها القديم وتعويضها بالاعتراف لها بنفوذها بمناطق الجنوب المغربي[1] .

وعلى الرغم من تراجع العهد الاستعماري بالقارة الافريقية، والمحاولات المتكررة لحصول المغرب على استقلاله السياسي وسيادته على كافة أجزائه وتوحيد ترابه وتثبيت حدوده بالشمال والجنوب، فإن الاحتلال الاسباني ظل واقعا قائما في أجزاء مهمة من مناطق الشمال[2].

ولقد تكررت عدة مبادرات رسمية مغربية لاستعادة هذه المناطق بالطرق السلمية خصوصا بعد جلاء الاسبانيين عن المناطق التي كانت تحتلها بالجنوب وتتمثل أهم تلك المبادرات في توجيه المغرب في 27 يناير 1975 مذكرة بعث بها ممثله الدائم لدى الأمم المتحدة إلى رئيس لجنة تصفية الاستعمار مطالبا بإدراج المناطق الشمالية المغربية المحتلة في قائمة الاراضي التي يجب تصفية الاستعمار فيها، وقد ردت إسبانيا على هذا الموقف المغربي بمذكرة ضمنتها حججها التاريخية والقانونية المستندة على نظرية حق التقادم المكتسب[3] .

غير أن محاولة تدويل قضية الثغور الشمالية المغربية، دفع بإسبانيا إلى تعزيز قبضتها على مدينتي سبتة ومليلية وتكريس انفصالهما عن التراب المغربي من خلال تخويلها نظام الحكم الذاتي الذي سيمكن السكان الاسبان من تسيير الحكم بالمدينتين بشكل يحصر الحقوق والامتيازات لديهم، ويحرم بالتالي السكان المغاربة الاصليين من الحق في هذا التسيير[4] .

وفي إطار تعزيز سياسة الانفصال هذه وتكريس واقع الاحتلال أصدرت الحكومة الاسبانية القانون المنظم للأجانب المعروف "بقانون الاجانب" الذي صادق عليه البرلمان الاسباني في أواسط عام 1985 ، ويهدف هذا القانون إلى ضبط أوضاع الاجانب بإسبانيا وتحديد الشروط الضرورية للتجنس والإقامة بحيث يقضي بإبعاد من لا تتوفر فيهم تلك

---

1 - Op cit , P 60 .

2 - العربي الرحالي : مرجع سابق. ص. 112.

3 - أحمد مهابة : مرجع سابق. ص. 109/108.

4 - نفس المرجع. ص. 109.

الشروط، وقد تم إدراج مدينتي سبتة ومليلية ضمن المجال الذي يطبق فيه هذا القانون، مما جعل السكان المغاربة الاصليين بهاتين المدينتين أجانب حسب هذا القانون بل و يشمل الطرد غالبيتهم[1] .

ولعل رغبة المغاربة والاسبان في تعميق وتوسيع علاقات تعاونهما على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والصناعية والثقافية من شأنها الحيلولة دون تصاعد التوتر بينهما بسبب قضية هذه الثغور، وبالتالي العمل على إيجاد تسوية سلمية لها، وقد أفرز هذا الموقف تصورا مغربيا لهذه التسوية، يتمثل في نهج طريقة تسوية تعيد للمغرب حقوقه على أراضيه وتحفظ لإسبانيا مصالحها بهذه الأراضي[2] .

الظروف التاريخية والسياسية لنشأة حدود الاقطار المغاربية الأخرى :

أعيد طرح قضية الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية الليبية وكذا الحدود الليبية التونسية خلال عدة محادثات سياسية بين كبار مسؤولي هذه الاقطار المغاربية عقب استقلال الجزائر وجلاء الاستعمار الفرنسي عن المنطقة بصورة نهائية[3]. وقد عملت الجزائر باستمرار على دعوة جيرانها للدخول معها في هذه المحادثات المتعلقة بوضعية الحدود التي تشترك فيها معهم، والتي كانت في الأساس من تخطيط وإنشاء السلطة الاستعمارية الفرنسية التي كانت تدير دفة الحكم بالجزائر لمدة تزيد عن قرن من الزمان، وبالتالي فإن هذه الدعوة الجزائرية لجيرانها للتباحث حول وضعية الحدود تنبع من قناعتها أن من شأن تغيير وضعية هذه الحدود أن يجلب عدة مشاكل ومتاعب في علاقات الجزائر مع بقية الدول المجاورة الاخرى[4] .

فلقد كانت مبادرات فرنسا أثناء استعمارها وتوسعها في المنطقة المغاربية المتعلقة برسم الحدود وتخطيطها بين مختلف أقطار المنطقة، ليست نابعة فقط من تلك الصراعات الخفية التي كانت تدور بين المقيمين العامين بهذه الاقطار، وحرص كل واحد منهم على توسيع

---

1 - العربي الرحالي : مرجع سابق. ص. 113.

2 - تبلور هذا الاقتراح لحل قضية مناطق الشمال المغربي في الخطابات الرسمية المغربية الأخيرة حول هذه القضية، ويقضي هذا الاقتراح بتشكيل خلية للتفكير مشتركة بين اسبانيا والمغرب تنكب على دراسة هذه القضية وإيجاد حل لها يعيد للمغرب حقوقه ويحفظ لإسبانيا مصالحها.

3 - Michel FOUCHER : Op. cit. p. 178.
Voir aussi : Habib GHERARI, op. cit. p. 78 .

4 - Voir Patrick-Charles RENAUD : Combats sahariens (1955/1962), p. 77, op. cit. p. 165 et s.

المجال الاداري الذي أنيطت به مهمة تسييره وتصريف شؤونه الادارية والعسكرية، وإنما كانت تلك المبادرات تنبع كذلك من أن فرنسا -بصفة عامة- كانت تحذوها نية ورغبة راسخة في أن تجعل من مستعمرتها الجزائر امتداداً ترابيا وسياديا لها على الدوام[1] .

لذلك، فإن مسعى الفرنسيين كان غالبا في اتجاه توسيع رقعة هذه المستعمرة بتمديد نطاقها الترابي والدفع بحدودها داخل تراب وأقاليم الاقطار المجاورة.

فبالاضافة إلى اقتطاع أراضي مغربية وإدراجها داخل الحدود التي رسمتها للجزائر، قامت فرنسا بالدور نفسه كذلك فيما يتعلق بالاراضي والحدود التونسية والليبية.

وبالرغم من أن ليبيا لم تكن مستعمرة فرنسية بالشكل الذي كانت عليه مثيلاتها من دول المنطقة، إلا أن حدودها المشتركة مع كل من الجزائر وتونس لعبت فيها فرنسا دورا لا يقل أهمية عن الدور الذي لعبته بالاقطار الاخرى، إذ أن مشكلة الحدود الليبية مع الجزائر وتونس بدأت تفرض نفسها في القرن التاسع عشر وخاصة بعد الاحتلال الفرنسي لتونس[2] . وكان من جملة دوافع فرنسا إلى ذلك تعزيز هذه الحدود وتحصينها للحيلولة دون انتقال المساعدات والمعونات لحركة التحرير الجزائرية وعبور أعضائها ولجوءهم إلى حماية الاقطار المجاورة.

وقد تكرست وضعية هذه الحدود بصورة حاسمة أثناء عملية تصفية الاستعمار الاجنبي بالمنطقة، إذ عمدت فرنسا التي ظلت متواجدة بالجزائر حتى مطلع الستينات، إلى توقيع عدد من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول المغاربية المستقلة ترمي من وراءها إلى المحافظة على بعض امتيازاتها ومصالحها، وكذا وضعية الحدود التي تم تخطيطها بين القوى الاستعمارية[3] .

ومع أن الجزائر كانت قد عانت أكثر من جيرانها من ظاهرة الاستعمار الفرنسي، إذ أنها تعد أول بلد تحتله فرنسا بالشمال الافريقي وآخر بلد يحصل على استقلاله السياسي، فإن هذا البلد وجد نفسه، بعد هذه المدة الطويلة من الاحتلال أكثر استفادة من الوضعية الحدودية الجديدة التي أنشأها الاستعمار الأوربي بالمنطقة، بحيث إن شساعة البلاد وامتدادها وعمقها الصحراوي دفعها باستمرار إلى العمل بكافة الطرق على الحفاظ على هذا الامتياز الاقليمي الذي لم يتأت لأي طرف من جيرانها.

---

1 - Voir Xavier YACONO : Histoire de L'Algérie de 1830 à 1954. Editions de l'Atlanthrope, France, 1993, p. 79.

2 - إتوري روسي : ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911. تعريب وتقديم : خليفة محمد التليسي. دار الثقافة. بيروت. 1974. ص. 398.

3 - انظر : علي محافظة : مرجع سابق.

وهكذا فإلى جانب حرب الرمال التي خاضتها الجزائر ضد المغرب عام 1963 بسبب الخلاف على الحدود المشتركة بينهما، دخلت الجزائر كذلك في تجربة أخرى من الصدام والاحتكاك المسلح مع كل من تونس وليبيا بسبب الحدود[1] ، كما نهجت طريق المفاوضة السياسية مع جيرانها لإيجاد حل لبعض هذه الخلافات، لكن من منطلق موقفها القاضي بعدم إلحاق أي تغيير بوضعية الحدود كما تمت وراثتها عن الفرنسيين[2] . وقد جرى في هذا الإطار توقيع عدة اتفاقيات وبرتوكولات تتعلق بحسن الجوار والتعاون تكرس فيها الوضع الحدودي كما أنشأه المستعمر الفرنسي[3] .

ولا يعزى للاستعمار الفرنسي ظاهرة نشوء الحدود وبعض الكيانات السياسية بمنطقة المغرب العربي فقط، بل ويعزى له كذلك صياغة أسماء الدول المغاربية[4]، إذ أن كلمة الجزائر التي أخذت تطلق في الأوساط العسكرية والصحفية والسياسية بفرنسا على ما احتلته بشمال افريقيا سنة 1830 أصبحت هي الاسم الرسمي للبلاد بقرار من وزير الحربية الفرنسي صادر عام 1835 كما أطلقت إسم تونس على هذا البلد منذ عام 1847 عندما قام الجنيرال الفرنسي راندون بتعيين خط للتخوم الجزائرية التونسية[5] .

ولم يسعف النضال المشترك بين حركات التحرير الوطنية بالمنطقة في تجاوز هذه الحدود والكيانات المكرسة من قبل الاستعمار الفرنسي وتحقيق تلك الوحدة المغاربية التي سبق للمنطقة أن عاشت تجربتها خلال إحدى عهود التاريخ الماضية، بحيث أنه وقع توظيف فكرة هذه الوحدة لمواجهة الاستعمار من جهة ولخدمة قضية الاستقلال، ثم بناء الدولة القطرية[6] بحدودها الموروثة عن الاستعماربعد ذلك .

أما الحدود التونسية الليبية، فإنها هي الاخرى تعد من جملة ما قام به الاستعمار الفرنسي بالمنطقة وخلفه وراءه، إذ أنه بعدما لم تكن ثمة مشكلة حدود بين الجانبين إلى

---

1 - Patrick-Charles RENAUD : Combats sahariens, op. cit. p. 165 et s.

2 - Voir : Raoul weexteen : "L'OUA et la question saharienne" in : Le Maghreb et l'Afrique subsaharienne. Editions CNRS, Paris, 1980, pp. 213/237.

3 - أحمد مهابة : مرجع سابق. ص. 241/240.

4 - عبد الله ابراهيم : مرجع سابق. ص. 54.

5 - نفس المرجع. ص. 54.

6 - محمد عبد الباقي الهرماسي : المجتمع والدولة في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1 بيروت 1987. ص. 38

انظر كذلك : Lucette VALENSI : Le Maghreb avant la prise d'Alger. Flammarion, 1969, p. 114 et s.

غاية 1881 جاء احتلال الفرنسيين لتونس ليغير هذا الوضع، فقد نقلت السلطات الفرنسية حدودها نحو طرابلس الغرب وتوغلت أكثر إلى الشرق[1].

غير أن هذه العملية التي قامت بها فرنسا لتغيير وضعية الحدود الليبية التونسية لم تلق بظلالها على علاقات البلدين عقب استقلالهما، لكن ما يميز المشاكل والقضايا المثارة حول وضعية الحدود المشتركة بين البلدين هو كونها تهم بصورة بارزة المجال البحري المتاخم للطرفين.

أولا : الحدود الجزائرية التونسية :

تعد الحدود الجزائرية التونسية جزءا من ظاهرة الحدود المغاربية التي ساهم الاستعمار الفرنسي بدور فاعل في نشأتها خلال فترة تواجده الطويلة بالمنطقة. وحسب ميشيل فوشر، فإن الجزء الاكبر من الحدود الجزائرية التونسية التي تمتد إلى بئر الرومان تقريبا تعد في الاصل حدودا إدارية كانت تفصل بين الولايتين العثمانيتين بكل من الجزائر وتونس[2].

وقد تم ترسيخ هذه الحدود الادارية بين البلدين مع التطور السياسي لكل منهما، بحيث نالت تونس تحت حكم البايات منذ القرن السابع عشر، ما يشبه الاستقلال عن العثمانيين الذين ورثوا عنهم مقاليد تسيير البلاد، في حين ظلت الجزائر خاضعة للوصاية العثمانية إلى أن دخلها الفرنسيون في النصف الاول من القرن الماضي[3].

غير أن هذه الحدود الادارية التي كانت بين القطرين المتجاورين، لم ترق في أي وقت من الاوقات إلى مستوى الحدود السياسية أو الحواجز التي تحول دون تواصل المنطقة وامتدادها غربا وشرقا، كما لم تقف دون تنقل الاشخاص والامتعة والدعم الموجه إلى حركة التحرير الجزائرية الناشئة في بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر[4].

وهكذا لم يكن رسم الحدود السياسية الحقيقية بين البلدين وتكريسها باتفاقيات ومعاهدات فرضتها فرنسا لتوسيع نفوذها بالمنطقة فقط، بل إن احتلال فرنسا لتونس عام 1881 كان كذلك بدافع المحافظة على الحدود الجزائرية وتعزيزها للحيلولة دون وصول الدعم من الاسلحة والذخائر للمقاومة الجزائرية[5].

فقد فرضت فرنسا على باي تونس معاهدة باردو الموقعة في 12 ماي 1881 نصت بصفة خاصة على قبول تونس باحتلال السلطات الفرنسية العسكرية لمراكز الحدود

1- أنوري روسي : مرجع سابق. ص. 400.

Michel FOUCHER : Op. cit. p. 158 - 2

Op. cit. p. 158. - 3

Ch-André JULIEN : Histoire de l'Afrique du Nord, op. cit. p. 20 - 4

5 – نقولا زيادة : افريقيات : دراسات في المغرب العربي والسودان العربي. رياض الريس للكتب والنشر. لندن. ط. 1. يناير 1991. ص. 80.

والشواطئ اللازمة لضمان سير الامور وتنظيمها، على أن هذا الاحتلال ينتهي متى وجد أن السلطات المدنية تستطيع القيام بالمهمة[1].

وبالاضافة إلى الاعتبارات الامنية التي كانت تدفع بفرنسا إلى تحصين الحدود الجزائرية وتعزيز مراقبتها للمناطق المتاخمة كانت هناك اعتبارات اقتصادية أخرى تقف وراء الموقف الفرنسي والمتمثلة في توفر المنطقة الحدودية المشتركة بين تونس والجزائر على إمكانيات هائلة من النفط[2].

وكان توغل السلطات الفرنسية المحتلة للجزائر في التراب التونسي، وما نتج عنه من تغيير في وضعية الحدود بين البلدين أحد أهم أسباب الخلافات الجزائرية التونسية حول الحدود، إذ تركزت هذه الخلافات الثنائية على النقطة التي تحمل علامة 233 والتي تسلمتها الجزائر من الادارة الفرنسية بعد الاستقلال[3].

وكانت تونس تتشبث بموقفها القاضي بأن الحدود الجنوبية لم تكن مطابقة للخرائط الواردة بالاتفاقيات التي عقدت بشأن رسم الحدود بين البلدين، كما تذهب إلى أن الإدارة الفرنسية بالجزائر قامت أثناء حرب التحرير الجزائرية بطمس الحدود الحقيقية لمصلحتها ووضعت يدها على نقطة الحدود التي تحمل علامة 233 رغم مخالفة ذلك لتخطيط الحدود[4].

وكانت تونس تقترح لمعالجة وضعيتها الحدودية المشتركة مع الجزائر، والتي تتسم في تصورها بالغموض وعدم الوضوح بسبب التدخلات المكثفة للفرنسيين، بوضع خط حدود جديد ينطلق من بئر الرومان بطريقة عمودية إلى غاية الخط الموازي لغارة الحامل بحيث يتبين من خلال ذلك أن المنطقة الحدودية المتنازع عليها بين البلدين تقع بين نقطتي بئر الرومان وغارة الحامل[5].

وحتى في عهد الاحتلال الفرنسي للجزائر، لم تكن تونس تتوقف عن مطالبها الترابية بهذه المنطقة، إذ سبق للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أن أعلن في سنة 1961 قبل استقلال الجزائر عن قرار حكومته بإرسال كومندو تونسي لوضع علم بلاده على نقطة الحدود

1- نفس المرجع. ص. 80.

2 - Habib GHERARI : Op. cit. p. 19.

3 - تبلغ رقعة هذه النقطة التي تذهب تونس إلى أنها كانت تابعة لها حوالي 17 كلم. انظر : أحمد مهابة. مرجع سابق. ص. 240.

4 - نفس المرجع. ص. 240.

5 - Habib GHERARI : Op. cit. p. 19.

233 ، داعيا فرنسا إلى التخلي عما اغتصبته من تونس ومؤكدا أن تخطيط حدود تونس من الجهة الغربية لن يكون إلا مع حكومة جزائرية مستقلة[1].

ولم يختلف موقف الجزائر المستقلة من وضعية حدودها المشتركة مع تونس عن موقفها وهي تحت الادارة الفرنسية، بحيث أعلنت غداة استقلالها عن تشبثها بحدودها مع جيرانها كما ورثتها عن الاحتلال الفرنسي، كما أعلنت أن أي تغيير يطال وضعية هذه الحدود سيشكل سابقة قد تهدد استقرار بلدان المنطقة برمتها[2] .

وأمام إصرار الجزائر على موقفها الداعي إلى احترام الوضعية الترابية والحدودية الموروثة عن عهد الاستعمار، ونشوب حرب حدودية مع المغرب عام 1963 بالاضافة إلى اشتباكات أخرى وقعت بين الجزائر وتونس وحشد قوات البلدين بالحدود خلال عمليات البحث والتنقيب عن البترول بها، أبدت تونس استعدادها لتسوية هذا الخلاف عن طريق الحوار والمفاوضة السلمية[3]، فتم في هذا الإطار توقيع اتفاق مبدئي في 20 يناير1967 أعقبه في 16 أبريل 1968 اتفاق ثنائي آخر يتعلق بالوضعية الحدودية للبلدين[4].

وقد فتح هذا الاتفاق الذي تركز مضمونه على تخطيط الحدود المشتركة بين الطرفين عهدا جديدا في علاقات التعاون الثنائية[5] ، إلا أن تسوية هذا الخلاف الحدودي بين البلدين بصورة نهائية تحقق بعد توقيع معاهدة 5 يناير 1970 المرتبطة بتخطيط الحدود من بئر الرومان إلى الحدود الليبية[6].

وهكذا وبعد عدة لقاءات تمكن الطرفان من التوصل إلى هذه المعاهدة الحدودية التي تم توقيعها بتونس تحت إسم "الاتفاق حول خط الحدود بين بئر الرومان والحدود الليبية". وقد أغلق ملف الخلاف التونسي الجزائري نهائيا في 17 ماي من نفس السنة أثناء توقيع محضر بالعاصمة الجزائرية يتعلق بالتسوية النهائية لهذا الخلاف[7].

وتزكي معاهدة 1970 الموقف الجزائري بحيث يحافظ على الحدود الجزائرية التونسية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، وهي الحدود الموضوعة منذ عام 1919[8] ، إذ تنص ديباجة

1 - Op. cit. p. 20.

2 - أحمد مهابة : مرجع سابق. ص. 240.

3 – مرجع سابق. ص. 240.

4 - R. YEKEMTCHOUK : Op. cit. p. 66.

5 - Voir : "Le Monde", le 27 Avril 1968.

6 - Chronique diplomatique : Les relations inter-Maghrebines. Annuaire de l'Afrique du Nord IX, 1970. CNRS, Paris 1971, p. 285.5

7 - Op. cit. p. 285.

8 - Habib GHERARI : Op. cit. p. 21.

هذه المعاهدة على الاحترام المتبادل للسيادة والوحدة الترابية وعدم المساس بحدود كل دولة، كما تؤكد المعاهدة في ديباجتها على تنازل الدولة التونسية عن مطالبها حول القطعة الترابية الممتدة من فور سانت إلى نقطة الحدود 233 [1].

كما نصت اتفاقية الأخوة والوفاق الموقعة في 19 مارس 1983 على إقرار وتأكيد وضعية الحدود بين البلدين، وهي الحدود التي تنطلق من شاطئ البحر الأبيض المتوسط نحو الجنوب إلى غاية بئر الرومان بطريقة عمودية تقريبا، ثم تميل عند هذه النقطة نحو الشرق لتنحدر من جديد بطريقة مستقيمة إلى غاية نقطة فور سانت[2].

ثانيا : الحدود الجزائرية الليبية والليبية التونسية :

تتسم الحدود الليبية الجزائرية والليبية التونسية بالهدوء النسبي بالرغم من بعض المشاكل والخلافات التي تثار بشأنها في بعض الاحيان، وتعود بعض أسباب هذا الهدوء في وضعية حدود هذه الدول إلى الدعم الذي كانت تقدمه ليبيا للثورة الجزائرية من جهة، وموقف طرابلس المساند للوحدة العربية عامة ومن ضمنها الوحدة المغاربية التي تعني في بعض أبعادها إلغاء الحواجز والحدود المقامة بين الدول والوحدات السياسية العربية التي أنشأها الاستعمار الاروبي من جهة أخرى[3].

وتعد ليبيا التي كانت قبل نيل استقلالها في 24 دجنبر 1951 تتكون من ثلاث مناطق شاسعة وهي: طرابلس وبرقة والفزان، وقد ساهمت القوى الاستعمارية الاروبية وخاصة منها الفرنسية في نشأة هذه الدولة وحدودها السياسية التي تفصلها عن بقية الدول المجاورة.

وعلى الرغم من أن ليبيا تتميز في تجربتها مع الاحتلال الاروبي بكونها عرفت استعمارا متنوعا ومتتاليا شمل ثلاث قوى أروبية تتمثل في الاستعمار الايطالي والانجليزي والفرنسي[4] ، فإن الاحتلال الفرنسي كان له دور واضح في تقرير وضعية البلاد الحدودية بدرجة أساسية سواء من ناحية الشرق أو الجنوب[5].

كما تميزت عملية إنشاء هذه الدولة المغاربية وحدودها السياسية من خلال عاملين تاريخيين متفاعلين يرتبط أولهما بدور الحركة السنوسية التي ساهمت من جهة في

---

1 - انظر نص المعاهدة في :
Annuaire de l'Afrique du Nord : Op. cit. p. 900

2 - Habib GHERARI : Op. cit. p. 22.

3 - انظر : ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 187/176.

4 - Ch. André JULIEN : Le Maroc face aux impérialismes 1415/1956, op. cit. p. 55

5 - انظر : أتوري روسي : مرجع سابق. ص. 398.

التخلص من هيمنة الحكم العثماني وكذا وضع حد للاستعمار الايطالي من جهة أخرى ، [1] ثم يرتبط العامل الثاني بدور الأمم المتحدة التي صوتت جمعيتها العامة في 21 نونبر 1949 ب 48 صوتا مقابل امتناع تسعة أصوات على توصية تقضي بإعلان استقلال ليبيا قبل مطلع سنة 1952 وإعداد دستور من طرف ممثلي سكان مناطق البلاد الثلاث، وتحويل سلطات الادارة البريطانية والفرنسية بالبلاد إلى سلطة حكومية مستقلة[2].

وكانت فرنسا تحرص على تمديد نفوذها بالمناطق الليبية المجاورة لمستعمرتيها الجزائرية والتونسية، والدفع بحدود الجزائر إلى داخل التراب الليبي، وذلك للقضاء على الدور الذي كانت تلعبه ليبيا في إيواء أعضاء حركة التحرير الجزائرية ومناهضين آخرين للتواجد الفرنسي[3].

وتركز اهتمام فرنسا وتوسعها على منطقة الفزان الشاسعة المحاذية للتراب الجزائري، فقامت القوات الفرنسية باحتلالها عام 1942 لأهميتها الاستراتيجية القصوى برغم طابعها الصحراوي، إذ تعد هذه المنطقة بواحاتها ونخيلها الطريق العابرة للصحراء الاكثر أهمية بعد نهر النيل[4] ، بالاضافة إلى أن هذه المنطقة، التي تعادل مساحتها ثلث مساحة ليبيا برمتها، تعد محاذية لحدود تونس من ناحية الجنوب وللجزائر من ناحية الجنوب الشرقي، ومحاذية كذلك للصحراء الغربية والنيجر والتشاد بحيث تربط بين إفريقيا الشمالية وكل من افريقيا الغربية الفرنسية وإفريقيا الاستوائية الفرنسية الموجودة بالجنوب[5].

وفيما يتعلق بدور فرنسا في إقرار الحدود الليبية الجزائرية، فإن هذا الدور يتجلى من خلال المادة الثالثة من الاتفاقية الموقعة بين الطرفين الليبي والفرنسي بطرابلس في 10 غشت 1955 والتي يعترف فيها الجانبان بأن الحدود الليبية هي تلك الحدود التي تمخضت عن المعاهدات الدولية التي جرى تنفيذها لحظة إنشاء المملكة المتحدة الليبية، ويتعلق الأمر بالمعاهدات التي انعقدت من عام 1898 إلى عام 1919 بين فرنسا من جهة وبريطانيا والباب العالي العثماني وإيطاليا من جهة أخرى[6].

1 - Michel CAMAU : "Le Maghreb" in : les régimes politiques arabes, op. cit. p. 381. Voir aussi Marie-France BRISELANCE, Op. cit. p. 104.

2 - André COCATRE-ZILGIEN : Les accords Franco-libyens, Annuaire français le droit inter CNRS II 1956, p. 242.

3 - Voir : Relations et Echanges entre la Libye et ses voisins maghrebins, Revue Maghreb Machrek n° 35.

4 - André COCATRE - ZILGIEN : op cit. p . 244

5 - Op. cit. p. 244

6 - Op. cit. p. 250

إلا أن الملحق رقم واحد لهذه الاتفاقية الذي يشير إلى هذه المعاهدات لم يحدد بصورة مضبوطة إلا ذلك الجزء من الحدود الرابطة بين الغاث وتومو، كما يتوقع هذا الملحق تشكيل لجنة مختلطة لوضع علامات الحدود بين البلدين[1].

وبعد انسحاب السلطة الفرنسية من الجزائر في بداية الستينيات، برزت خلافات جزائرية ليبية حول بعض حدودهما المشتركة أدت إلى وقوع أحداث بين الطرفين عقب اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند قرية أمباس عام 1967 مما اعتبرته ليبيا توغلا داخل أراضيها لمسافة سبع كيلومترات، كما اتهمت ليبيا الجزائر بتوغل طيرانها في الفضاء الجوي الليبي للاستكشاف والتصوير[2].

وقد شكلت اتفاقية 10 غشت 1955 التي وقعتها فرنسا مع ليبيا مرجعية للجزائر استندت إليها لتبرير توغلها في الاراضي الليبية ، غير أن ليبيا كانت تبدي تحفظها على هذه الاتفاقية لعدة أسباب ، منها أن هذه الاخيرة لم يتم عرضها على البرلمان الليبي، ولم يتم التصديق عليها، مما يعني أنها غير مستوفية لشكلها القانوني، وبالتالي تصبح غير ملزمة لليبيا[3].

وأدى هذا الاختلاف حول اتفاقية 1955 وأحداث 1967 إلى اتفاق الطرفين على تشكيل لجنة مشتركة لتخطيط الحدود، إلا أن الخلاف بينهما ظل قائما حول الاساس القانوني الذي تستند إليه عملية التخطيط، وهل ستتجاوز اتفاقية 1955 أو ستحافظ عليها، الأمر الذي جعل الجانب الليبي يتردد في تعيين ممثلين عنه في لجنة التخطيط الحدودية المشتركة[4] .

وقد حرصت الجزائر كذلك على العمل على تسوية وضعيتها الحدودية مع ليبيا عبر جميع المعاهدات والاتفاقيات التي أبرمتها مع القيادة الليبية الحالية، وأبرز هذه المعاهدات تلك التي تم توقيعها بطرابلس في 9 دجنبر 1969، ومنها كذلك بروتوكول ملحق باتفاقية الإخاء وحسن الجوار والتعاون[5] .

كما ألحت الجزائر على ضرورة توقيع معاهدة تتعلق بتحديد ووضع علامات حدودها المشتركة مع ليبيا قبل انضمام هذه الاخيرة إلى اتفاقية الاخوة والوفاق الموقعة في 19 مارس

---

1 - Op. cit. p. 250.

2 - أحمد مهابة : مرجع سابق. ص. 241.

3 – نفس المرجع. ص. 241.

4 – نفس المرجع.

5 - Documents communs. Annuaire de l'Afrique du Nord, IX, 1970, CNRS, Paris 1971, p. 887.

1983 التي ضمت كلا من الجزائر وتونس وموريتانيا[1] ، مما يعكس حرص الجزائر والاهمية التي توليها لمسألة تصفية خلافاتها مع جارتها ليبيا حول هذا الموضوع، حتى لا تتكرر الاحداث التي وقعت في السابق[2] .

أما الحدود الليبية التونسية، فإنها -في المقابل- لم تعرف مشاكل أو نزاعات بارزة بين الطرفين على الرغم من أنها تعد هي الاخرى من مخلفات ظاهرة الاستعمار الاجنبي بالمنطقة، إذ لم تكن ثمة مشاكل حدود بين الجانبين إلى غاية 1881 تاريخ دخول القوات الفرنسية إلى تونس، كما لم يكن هناك شعور بالحاجة لرسم هذه الحدود أو تحديدها في ظل الحكم العثماني[3] .

ونظرا لبعض الحوادث التي كانت قد وقعت بالحدود الفاصلة بين الاراضي الطرابلسية وتونس، قررت فرنسا وتركيا العمل على تخطيطها وتحديدها، وتم تكليف لجنة لدراسة هذه العملية اجتمعت في زوارة في مارس 1893 وانتهت اجتماعاتها دون الوصول إلى نتائج إيجابية[4] .

غير أن هذا الاتفاق لم يحل دون شن غارات وخرق للحدود من طرف القوات الفرنسية والتركية، بحيث أدى ذلك في نهاية 1909 إلى مهاجمة فرقة تونسية قرب وازن من قبل جنود نظاميين أتراك، وقد تمخض هذا الحادث عن انعكاسات خطيرة اقتنعت تركيا على إثرها بالتفاوض مع فرنسا في الاجتماع الذي دعي لعقده بطرابلس والذي استمر من 11 أبريل إلى 19 ماي 1910 والذي انتهى باتفاق 19 ماي لصالح تونس بصفة عامة[5].

وقد حدد هذا الاتفاق الحدود من النقطة التي تبدأ من رأس جدير، مُدْرجا ضمن الحدود التونسية مواقع بين قردان والذهيبات، وظلت واحة غدامس بولاية طرابلس ولكن على مسافة قريبة من الحدود بحيث قلت أهميتها عما كانت عليه في السابق[6].

وفي القطاع السفلي من الحدود الجنوبية الغربية التي لم يقم بشأنها أي اتفاق بين الفرنسيين والاتراك، فقد كانت مصدر خلافات بسبب نزوع الفرنسيين إلى مد سلطتهم

---

1 - Voir : "Le Monde" du 29 et 30 Janvier 1984 et du 22, 23 Avril 1984

2 - Habib GHERARI : Op. cit. p. 30

3 - أنوري روسي : مرجع سابق. ص. 399.

4 - نفس المرجع. ص. 400. انظر كذلك :
Territoires et Frontières en Méditerrannée. Les cahiers du Monde Arabe, n° 144, 1994, p. 14.

5 - نفس المرجع. ص. 401.

6 - نفس المرجع. ص. 401.

إلى غربي الخط الواصل بين غدامس والغاث والمناطق الواقعة جنوبي هذه الواحة الاخيرة[1]. وقد أعيد تحديد الحدود الليبية الغربية طبقا للاتفاق الايطالي الفرنسي الذي أبرم فيما بعد في 12 شتنبر 1919.[2].

لكن الظروف التاريخية والسياسية التي جرت بعد ذلك وخاصة عقب استقلال البلدين، لعبت دورا مهما في الحيلولة دون بروز هذه النزاعات الحدودية القديمة، وذلك بسبب العلاقات المتميزة التي كانت تربط بين حركات التحرر الوطنية بالبلدين إذ كانت تونس تشكل ملجأ للعديد من المواطنين الليبيين الرافضين للخضوع إلى الاحتلال الإيطالي[3]، بالإضافة إلى أن هذه العلاقات تواصلت حتى بعد حصول البلدين على استقلالهما السياسي[4]، كما ساهم في تحسن هذه العلاقات نزوع النظام الليبي إلى أن يكون أداة وصل بين جزئي العالم العربي مشرقه ومغربه[5].

إلا أن مستوى هذه العلاقات لم يزح خلاف البلدين حول وضعية حدودهما البحرية أو بالاحرى امتدادهما القاري في أعماق حوض البحر الأبيض المتوسط؛ إذ برز هذا الخلاف في أعقاب قيام تونس بتمكين بعض الشركات الفرنسية من رخص التنقيب عن البترول بخليج غابس[6]، مما يطرح -مرة أخرى- دور فرنسا في الخلافات الحدودية العربية بما فيها تلك الحدود المرتبطة بالمجالات البحرية.

---

1 - نفس المرجع.

2 - نفس المرجع.

3 - Les relations et échanges entre la Libye et ses voisins maghrebins, op. cit. p. 30.

4 - René OTAYEK : La politique africaine de la Libye (1969/1985). Editions KARTHALA. PARIS. 1986. P. 51.

5 - Op. cit. p. 49.

6 - أحمد مهابة : مرجع سابق. ص. 242. انظر كذلك :
Marie-France LABOUZ : L'Affaire du Plateau continental. Revue Machrek Maghreb, n° 101, Juillet, Aout, Sept. 1983, pp. 46/65.

الفصـل الثـــانـي

التصور السياسي والقانوني للحدود العربية وطبيعتها الجيوبولتكية

تختلف التصورات السياسية والقانونية العربية بشأن مسألة الحدود، وتشكل قضية المحافظة على الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار أو إزالتها أو مراجعة طرق تخطيطها بالمنطقة موضوع هذا الاختلاف[1] .

وفي كثير من الحالات، تتأثر هذه التصورات المختلفة من مسألة الحدود بالمواقف التي يتخذها أصحابها بشأن التجربة الاستعمارية وآثارها بالبلاد العربية، بحيث تصبح لهذه التصورات أبعاد وأسس سياسية وتاريخية أكثر منها قانونية تطبع الوضعية الحدودية العربية دوما بحالة من التشكك وعدم رسوخ القناعات والمبادئ المرتبطة بها.

وبصفة عامة، فقد أفرزت الظروف التاريخية والسياسية التي نشأت في ظلها الحدود في العالم العربي موقفين أساسيين يتمثل أولهما في اتجاه يدعو إلى إلغاء الحدود وتجاوزها والعودة إلى الحالة السابقة التي كانت عليها المنطقة قبل فترة الاستعمار الاروبي[2] .

أما الموقف الثاني، فيتمثل في الاتجاه الذي يحرص على المحافظة على وضعية هذه الحدود ويدعو إلى تكريسها سواء منها تلك التي كانت موجودة قبل دخول الاستعمار الاروبي إلى المنطقة أو تلك التي خلفها هذا الاستعمار بعد انسحابه منها[3] .

ويتسم الاتجاه الداعي إلى إلغاء الحدود بنزوع سياسي واضح، وتتوزعه حركتان فكريتان لعبتا دورا ملموسا في صياغة عدد من المواقف المرتبطة بالحدود في المنطقة، ويتعلق

---

1 - Simon JARGY : L'Orient déchiré entre l'Est et l'Ouest. LABORET, FIDES, 1984, PP. 11/24.

2 - Voir : Jacques GAGNES : Nation et Nationalisme au Maroc. Dar Nachr ALMAARIFA, -Rabat, 1988.

3 - Algériennes, op. cit GHERARI : Démarcation et bornage des frontières b Voi : Habi : P 18 ets .

الامر بكل من الحركة القومية العربية[1] من جهة والحركة الاسلامية بالعالم العربي من جهة أخرى[2] .

وفيما يتعلق بالاتجاه الداعي إلى المحافظة على الحدود وتكريسها، فإنه يتوزعه هو الآخر فريقان، ينزع أحدهما إلى تكريس الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار والمحافظة عليها وعدم مساسها بأي تغيير كيفما كان شكلها ووضعها [3] ، في الوقت الذي يذهب فيه الفريق الثاني إلى الدعوة إلى المحافظة عليها مع تعديل بعضها وجعلها منسجمة مع الوضعية الترابية التي كانت سائدة قبل دخول الاستعمار إلى المنطقة[4] التي تم تقسيمها وتغيير معالمها خلال عهد تواجده بها[5] .

وإلى جانب التأثير الذي خلفه دور الاستعمار الاروبي على مواقف الدول والحركات السياسية العربية من مسألة الحدود السائدة داخل العالم العربي، فإن طرق تكوين هذه الحدود لها تأثير كذلك على تفاعل العلاقات العربية من الناحية الامنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

---

1 - انظر : ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مجلة السياسية الدولية. العدد 111. يناير 1993. ص 187/176.

2 - أماني عبد الرحمان صالح : إشكالية الحدود في التصور الاسلامي. مجلة السياسة الدولية. العدد 112. أبريل 1993. ص. 64/54.

3 - Voir : Nicole GRIMAUD : La politique extérieure de l'Algérie (1962, 1978). Editions KARTHALA.

4 - Jacques GAGNES : Nation et Nationalisme au Maroc. Op. cit. p. 615 et s.

5 - وجيه كوثراني : صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربي. مجلة "الوحدة". العدد 30/29. السنة 3 فبراير مارس 1987. ص. 75.

المبـــحـــث الاول

الحدود في التصور السياسي والقانوني العربي

بالرغم من أن الاختلاف في منطلقات الحركتين القومية والاسلامية يعد جوهريا وخاصة فيما يتعلق بكثير من القضايا السياسية في العالم العربي، فإن موقفيهما من مسألة الحدود العربية يتميزان ببعض التقارب في بعض جوانبهما، مادام أن كليهما يدعو إلى إلغاء هذه الحدود التي ورثها العالم العربي والاسلامي عن الاستعمار لكونها لا تمت إلى الواقع المحلي[1] بأدنى صلة.

غير أن الخلاف الاساسي في موقف هاتين الحركتين من هذا الموضوع يكمن في أن الاتجاه القومي يحصر دعوته القاضية بإلغاء الحدود داخل نطاق العالم العربي[2] ، وبالتالي فإنه يصر على عدم الاعتراف إلا بتلك التي تفصل هذا العالم عن العوالم القومية الاخرى.

أما الحركة الاسلامية سواء منها داخل العالم العربي أو خارجه فإن دعوتها بشأن إلغاء الحدود تتعدى العالم العربي لتشمل حدود العالم الاسلامي برمته[3] الذي ينبغي — في تصور هذه الحركة — أن يكون ممتدا ومتواصلا لا تفصل فيما بين وحداته أية حواجز سياسية أو قومية[4] .

وفي حين يصر الاتجاه القومي على تعزيز الحدود التي تؤطر الدولة العربية الموحدة التي تنصهر داخلها مجموع الدول القطرية أو الوحدات السياسية المتعددة[5]، بحيث إنه لا يرفض رفضا قاطعا فكرة الحدود، وإنما يرفض شكلها الحالي وانعكاساتها السلبية التي تساهم في

---

1 - انظر المرجعين السابقين. ص. 180 وص. 62.

2 - ضياء رشوان: مرجع سابق. ص. 179.

3 - Med. DJALILI : Territoire et frontières dans l'idéologie islamiste Contemporaine. Revue relations internationales n° 63, Automne 1990. P. 306

4 - Op. cit. p. 307.

5 - André PAUTARD : Unité Arabe : Dessein et chimère. in : Les conflits du proche orient 1956/1991. Les cahiers et L'Express, n° 8 Mars 1991. P. 4.

إعاقة إنجاز مشروع دولة موحدة وواحدة بدلا من عدة دول قطرية[1]، فإن موقف الاتجاه الاسلامي ينزع -في مقابل ذلك- إلى رفض شبه جذري لفكرة الحدود وثباتها وحصانتها حتى تلك التي تفصل العالم الاسلامي عن غيره من المجالات الاخرى[2].

ويتصور هذا الاتجاه أن الحدود التي تفصل دار الاسلام التي تضم المسلمين عن دار الحرب التي تضم غيرهم، ينبغي أن تظل حدودا متحركة وقابلة دوما للتغيير على أمل أن تمتد دار الاسلام ويتسع مجالها إلى داخل دار الحرب أو اندماج أطراف هذه الاخيرة في مجال دار الاسلام..[3].

إن هذين الموقفين القومي والاسلامي من وضعية الحدود السياسية العربية الحالية، لا يتأسسان في خلفياتهما على الأسس والاعتبارات القانونية بقدر ما يرتكزان على التبريرات والدوافع السياسية[4]، وإن كانت بعض هذه المواقف تجد ما يدعمها من الناحية القانونية أو الدينية، كما هو الشأن بالنسبة للموقف الاسلامي الذي يعمد إلى مناقشة مسألة الحدود ارتباطا بالتصور الفقهي الاسلامي لفكرة الاقليم أو المجال الترابي في الاسلام[5].

غير أن تحليل هذه المواقف وطبيعة خلفياتها سرعان ما يقود إلى الاستنتاج بأنها تعد أحد أشكال ردود الفعل تجاه آثار ومخلفات الاستعمار المتمثلة في التعديلات التي أجريت على مختلف معطيات وبنيات العالم العربي والاسلامي.

وفيما يتعلق بالاتجاه الداعي إلى عدم تغيير الحدود الموروثة عن الاستعمار فغالبا ما تندرج في إطاره مواقف الدول والكيانات السياسية التي استفادت من الوضعية الاقليمية المخلفة عن عهد التجربة الاستعمارية وانعكاساتها على الصعيد الاستراتيجي والاقتصادي[6]. في حين يندرج في إطار الاتجاه الآخر الداعي إلى إعادة النظر في الحدود الاستعمارية وتعديلها بما يتماشى مع واقع المنطقة قبل فترة الاستعمار مواقف الدول التي تضررت من جراء التغييرات الاقليمية التي باشرها الاستعمار بالمنطقة كرسم حدود جديدة أو إزالة بعضها كانت قائمة أو إقامة دول أو كيانات سياسية جديدة عن طريق اقتطاع أجزاء من إقليم دولة أخرى...[7].

---

1 - op cit , P 5

2 - أماني عبد الرحمان صالح : مرجع سابق. ص. 57.

3 - نفس المرجع. ص. 57.

4 - Med Reza - DJALIL : op. cit. p. 308.

5 - Maurice FLORY : la notion de territoire et son application au problème du sahara, op cit : P 80.

6 - Voir : Louis BLIN : L'Algérie ; du Sahara au Sahel. Editions l'Harmatan, Paris, 1990, p. 17 et s.

7 - انظر : جورج طرابيشي : الدولة القطرية والنظرية القومية. دار الطليعة. بيروت. الطبعة الأولى. فبراير 1982. ص. 172.

ويبدو جليا من خلال تحليل هذين الموقفين أن دعوتهما إلى تكريس الحدود وعدم تغييرها تحاولان أن تأخذ طابعا قانونيا بالرغم من البعد السياسي والتاريخي الواضح في بعض تفاصيل الدعوتين، وإن كان الفريق الثاني أقرب ما يكون إلى الموقف التاريخي منه إلى القانوني بحكم أنه يطالب بالعودة إلى الحدود التاريخية أو الحقوق الاقليمية التاريخية التي كانت تكتسبها قبل الاستعمار، لكن الحجج والمبررات القانونية التي يحاول أن يرتكز عليها ويكسبها لهذه المطالب التاريخية تبدو ضعيفة وغير ذات أساس قوي[1].

إن التصور السياسي العربي للحدود الذي يجسده الاتجاه القومي والاسلامي والتصور القانوني والتاريخي، يكادان يتضاربان مع قاعدة قدسية الحدود حتى لدى أولئك الذين يطالبون بضرورة احترامها كما ورثت عن عهد الاستعمار والمحافظة عليها، ولاشك أن هذا الموقف السلبي من مبدإ قدسية الحدود كان له أعمق الاثر على طبيعة علاقات الجوار العربي التي تتسم في معظمها بالتوتر والنزاع بسبب عدم احترام هذا المبدإ في الوقت الذي أضحى فيه هذا الاخير من أهم ركائز الاستقرار والسلم الدولي، ومفهوما قانونيا تأخذ به كافة التشريعات الدولية والوطنية.

الحدود في التصور السياسي العربي

يقوم التصور الفكري والسياسي العربي حول وضعية الحدود - كما سبقت الاشارة إلى ذلك- على أساس موقف كل من الاتجاه القومي والاسلامي الذي يتسم في عمومه برفض وضعية الحدود السياسية الراهنة، ليس فقط لأنها من فعل الاستعمار الاروبي الذي عانت شعوب المنطقة من تسلطه، وإنما أيضا لكون هذه الحدود تعكس حالة من التمزق والتفكك لم يسبق للعالم العربي والاسلامي أن شهد مثلها فيما قبل[2].

ويميل أصحاب الاتجاهين معا إلى التعامل مع فكرة الحدود ليس كإحدى المفاهيم السياسية التي تميز المجال الاقليمي للدولة وامتدادها السيادي، أي ليس كمفهوم سياسي وقانوني من ضمن مفاهيم التنظيم السياسي لشكل الدولة الحديث، وإنما يتم التعامل مع هذا المفهوم كإحدى الادوات التي عمد إليها الاستعمار الغربي لإحداث حالة من الانشقاق والتفكك الاقليمي الداخلي والفصل فيما بين مكونات المنطقة بحواجز يصبغ عليها طابعا قانونيا وسياسيا يصعب معه تجاوزها أو إلغاؤها..[3].

---

1 - Jean-claude SANTUCCI : Le "Grand Maghreb" réactive, crise des Etats et idéologie de Substitution.
in : Etats, territoires et territoires au Maghreb. CNRS Paris, 1985, p. 407.

2 - انظر : ابراهيم ونوس : الايديولوجيا القومية الدينية القادمة. مجلة : "الفكر العربي". العدد 74. السنة 14. خريف 1993. ص. 96/80.

3 - Simon JARCY : Op. cit. p. 11 et s

ويشكل هذا الموقف جانبا من الموقف العام للاتجاه القومي والاسلامي من المسألة الاستعمارية ومخلفاتها بصورة عامة، وخاصة ما يرتبط من هذه المخلفات بما قد يوحي بدورها في خلق التجزئة بالمنطقة وتكريسها إن على المستوى الاقليمي أو البشري أو الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي...

وينبع موقف رفض الحدود في هذا الاتجاه من الاعتقاد بأن وضعية الحدود السياسية الحالية بالعالم العربي والاسلامي تعد مظهرا من المظاهر الاستعمارية التي حاربت وناضلت ضدها حركات التحرير الوطنية والقومية بالاضافة إلى كونها تمثل إحدى أدوات ووسائل التقسيم والهيمنة السياسية[1] والاقتصادية والثقافية المفروضة على المنطقة.

هذا إلى جانب أن عملية رسم هذه الحدود من طرف الاستعمار الاجنبي لم تراع طبيعة وخصوصيات المنطقة العربية والاسلامية التي تتميز بتكامل معطياتها الطبيعية وانسجام مكوناتها الثقافية وامتدادها الجغرافي والاجتماعي..[2].

أولا : التصور القومي العربي للحدود :

ظل الاتجاه القومي الوحدوي لسنوات وعقود عديدة منتشرا ومؤثرا في حركة الفكر السياسي والاجتماعي العربي الحديث[3] . وأهم ما يميز هذا الاتجاه بخصوص مسألة الحدود هو رفضه شبه المطلق لها، منطلقا في ذلك من مجموعة من الاعتبارات التاريخية والثقافية والسياسية والاجتماعية للأمة العربية، ومن ثمة، فإن الحدود السياسية الحالية التي تم تخطيطها في عهد الاستعمار الاروبي لا تعدو أن تكون برأي هذا الاتجاه إلا علامة على التخلف والتفكك الذي تعاني منه الامة العربية[4].

ولعل دعوة هذا الاتجاه القاضية بإلغاء الحدود السياسية الداخلية للعالم العربي تجد دوافعها في التصور القومي لشكل التنظيم السياسي الذي ينبغي أن ينطبق على الدولة العربية الموحدة، إذ يرتكز بناء هذه الدولة ليس على الشعور الوطني القطري الذي يزكي هذه الحدود، وإنما يستند بناؤها على الشعور القومي الذي يصهر مختلف المجتمعات العربية ويدمجها في إطار الامة والدولة الواحدة [5].

---

1 - وجيه كوثراني : صفحات من تاريخ التجزئة الاستعمارية للوطن العربي. مرجع سابق. ص. 76.

2 - Maurice Flory : Système politique arabe-musulman.
in : Les régimes politiques arabes. PUF, Paris, 1990, p. 87.

3 - غسان سلامة : العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية. مجلة الفكر العربي. غشت/شتنبر 1979. العدد 12/11. السنة 2. ص. 133.

4 - عبد الاله بلقزيز : السياق التاريخي والسياسي لنشوء فكرة الوحدة العربية. مجلة "شؤون عربية". العدد 63. شتنبر 1990. ص. 13/9.

5 - ميشيل كيلو : الدولة والتجزئة العربية. مجلة الوحدة. العدد 30/29. مرجع سابق. ص. 55.

ويعود هذا التصور لشكل نظام الدولة القومية إلى عهد الهيمنة العثمانية بالمنطقة العربية[1] ، وقد تعزز أكثر في عهد الاحتلال الاروبي منذ نهاية القرن الماضي حتى أخذ أنصار هذا الاتجاه يتصورون دولة الشعوب العربية الخالية من الحدود السياسية في شكل امبراطورية شاسعة تمتد حدودها الطبيعية من وادي دجلة والفرات حتى برزخ السويس، ومن البحر الابيض المتوسط حتى بحر عمان.. ويحكمها سلطان عربي حكما ملكيا دستوريا متحدا..[2].

كما ينطلق أنصار الحركة القومية في دعوتهم هذه الرافضة لأشكال الحدود الحالية من أن تاريخ العرب -حتى في ظل السيطرة العثمانية- يعتبر تاريخ وحدة[3] ، فالحماية أو الانتداب الاجنبي الذي فرض على البلاد العربية، وما نتج عنه من عملية تخطيط للحدود هو الذي أوجد هذا الانفصال السياسي والجغرافي، كما كان هذا النظام الاستعماري العامل الأساسي في إحداث الكيانات السياسية الجديدة وتمزيق الوحدة الكيانية للجماعات السكانية فيه[4].

إن الاستقلال الحقيقي للشعوب العربية والقضاء على التبعية في منظور هذه الحركة لا يتم إلا باستقلال الوطن العربي كله وتوحيده وتجاوز كل ما يفصل بين أجزائه من حواجز وحدود ما دامت هذه الاخيرة من مخلفات فترة الاحتلال الذي "تدخل في التوازنات المحلية لمصلحة بقاء إمارات متعددة متنازعة، كما تدخل في العلاقات بين الطوائف والمجموعات الإثنية" داخل البلاد العربية[5].

وليست الحدود العربية حسب هذا التصور نتيجة تواجد الاستعمار الاروبي بالمنطقة فقط، وإنما هي كذلك رمز لاستمرار هذا الاستعمار في العالم العربي خصوصا أنها لا تزال تحقق الغرض المتوخى منها والمتمثل في عزل الشعوب والمجتمعات العربية وإقامة شبكة من الأحلاف والتجمعات السياسية والاقتصادية والسيطرة على خيرات الوطن العربي وإمكانياته النفطية.[6] .

---

1 - نفس المرجع. ص. 56.

2 - شكري نجار : الجامعة العربية في مواجهة الجامعة الاسلامية. مجلة شؤون عربية. العدد 14 أبريل 1982. ص. 205.

3 - أورهان كولوغلو : أهمية الموروث التاريخي العربي العثماني وتأثيره في العلاقات العربية التركية. في : "العلاقات العربية التركية" : مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة 1. بيروت. يناير 1995. ص. 30.

4 - مسعود ضاهر : مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي. مجلة الفكر العربي. العدد 12/11. مرجع سابق. ص. 112.

5 - ناجي علوش : الوحدة العربية. المشكلات والعوائق... مرجع سابق. ص. 67.

6 - انظر : خليل أحمد خليل : معان لتحولات العرب عشايا القرن الواحد والعشرين. مجلة : "الفكر العربي". العدد 74. السنة 14. خريف 1993. ص. 5/3.

وهكذا، فإن الوحدة العربية التي تدعو إليها الحركة القومية هي بمثابة تجاوز لهذه الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار وتحقيق "اندماج سياسي واقتصادي واجتماعي كامل يسقط الحدود القائمة ومؤسساتها وإعلامها ويحقق وحدة الأمة بالدولة الواحدة"[1].

وهذه الوحدة المتجسدة في دولة الأمة العربية المنشودة لا تهم فقط الأقطار العربية ومجموع الأقاليم التي لا تزال خاضعة للإحتلال الأجنبي، بل تشمل كذلك حتى تلك الاراضي والاقطار التي كانت توجد ضمن نطاق السيادة العربية في الماضي وضاعت بسبب الاقتطاعات والتغييرات التي باشرها الاستعمار الاروبي عند عملية تخطيطه للحدود وتكوين الوحدات السياسية الجديدة[2]، فبإضافة هذه الاراضي والاقطار الضائعة تكون حدود الدولة العربية الموحدة والمنشودة تمتد من أعلى خليج اسكندرون على البحر الابيض المتوسط (حدود ما قبل عام 1920) إلى جبل طارق، ومن جبل طارق على المحيط الاطلسي إلى نهر السنيغال، ومن مصب نهر السنيغال إلى وادي النيل، ثم الهضبة الاثيوبية فالمحيط الهندي وبحر العرب وسلاسل جبال زاغروس وطوروس[3] .

ويتضح من خلال هذا التعريف لما ينبغي أن تكون عليه حدود الدولة العربية، أن حدود الكيانات السياسية العربية الحالية مرفوضة جملة وتفصيلا في هذا التصور لأنها غريبة عن الواقع العربي الذي كان سائدا قبل الاحتلال الاروبي من جهة[4]، ولأنها من جهة أخرى تعكس واقع التمزق والتخلف والتبعية العربية الراهنة[5]، ومن ثمة فإن الشكل الوحيد للحدود العربية المقبول والذي ينبغي الاعتراف به والنضال من أجله هي تلك التي تفصل الوطن العربي الذي يضم مختلف المكونات البشرية للأمة العربية عن بقية الأوطان والأمم الاجنبية الاخرى.

وإلى جانب الابعاد السياسية السلبية للحدود العربية الحالية في هذا التصور، يرفض دعاة هذا الاتجاه أشكال هذه الحدود كذلك لأبعادها وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية[6] ، فالوطن العربي الذي يضم بين أقطاره في الآن ذاته أغنى وأفقر بلاد في العالم

---

1 - ناجي علوش : الوحدة العربية : المشكلات والعوائق. مرجع سابق. ص. 10.

2 - انظر : ندوة : "الوحدة العربية والطريق المسدود". مجلة الوحدة. العدد 41. السنة 4. 1988. ص. 110/92.

3 - ناجي علوش : الوحدة العربية. المشكلات والعوائق. مرجع سابق. ص. 10.

4 - ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 176.

5 - حسن حمدان العلكيم : العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد. المجلة العربية للدراسات الدولية. السنة الرابعة. العدد 4/3. خريف 1993. ص. 15.

6 - جلال عبد الله معوض : تناقض الثروة في الوطن العربي. مجلة "الفكر العربي". العدد 74. السنة 14. 1993. ص. 113.

من حيث متوسط الدخول الفردية استحال بسبب التقسيم الذي خضع له إلى "نظام طبقي أشبه بأي نظام طبقي داخل أي مجتمع يسوده سوء توزيع الثروة"[1].

ولا يعكس هذا التفاوت الاقليمي أو"الطبقي" الذي يسود تركيبة مختلف المكونات الاجتماعية والسياسية للعالم العربي تخلف هذا الاخير وتبعيته، بل ويكرس ويعمق كذلك التنافر فيما بين هذه المكونات، مما يجعل عوامل الصراع والنزاع فيما بينها أقوى وأشد من عوامل التقارب والتكامل والوحدة[2].

فالاختلال الذي يطبع هرم المجتمع العربي برمته والذي تعكسه الحدود الفاصلة بين مكوناته، مثله مثل أي اختلال طبقي في مجتمع ما، يثير المخاوف من جانب الاغنياء والاحقاد من جانب الفقراء... وبالتالي تسود في أذهان كل منهما –عند افتراض الوحدة والتكامل وإلغاء الحواجز والحدود– اعتبارات المشاركة وإعادة توزيع الثروة بشكل أو بآخر..[3].

وهكذا، فإن كثيرا من التدابير الامنية والاجراءات الحمائية التي تواجه بها الاقطار العربية بعضها البعض منشؤها هذا التخوف، فتشديد الاجراءات القانونية في الاقطار الغنية المتعلقة بانتقال الافراد والهجرة إليها واكتساب الجنسية وممارسة الاعمال وحقوق الملكية والزواج والميراث بها.. والتي تهدف في عمومها إلى وضع القيود والحواجز على أبناء الاقطار العربية الفقيرة تعد من قبيل إجراءات "التمييز القطري" وإحدى انعكاسات ظاهرة الحدود السياسية الداخلية والفواصل الاجتماعية بين مجموع الاقطار العربية[4].

فإلغاء الحدود، بحسب هذا التصور، من شأنه خلق وطن عربي موحد يملك إمكانيات متنوعة ومتكاملة تدفع بعجلة التنمية الشاملة، وطن تمثله دولة واحدة تمتلك سوقا واسعة، وهذا يعني أن إزالة هذه الحدود وتحقيق الوحدة العربية يعد ضرورة اقتصادية[5] كذلك، فضلا عن كونها ضرورة قومية وسياسية وأمنية[6] وبالتالي فهي الطريق الوحيدة لتحقيق

---

1 - سعد الدين ابراهيم : الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية. مجلة الفكر العربي. العدد 12/11. مرجع سابق. ص. 83.

2 - انظر : عطا محمد صالح زهرة : التماسك القومي والتطور السياسي العربي. مجلة "شؤون عربية". العدد 65. أبريل 1991. ص. 102/91.

3 - سعد الدين ابراهيم : الأبعاد الاجتماعية للوحدة الاقتصادية العربية. مجلة "الفكر العربي". العدد 12/11. السنة 12. ص. 86.

4 - نفس المرجع. ص. 86.

5 - ضاهر غندور : آفاق التعاون العربي في التسعينات. مجلة "الفكر العربي". العدد 47. مرجع سابق. ص. 197.

6 - مطانيوس حبيب : الوحدة العربية ودورها في التنمية وتجاوز التخلف. مجلة الوحدة. العدد 41. السنة الرابعة. فبراير 1988. ص. 51.

التنمية وتجاوز التخلف والسبيل الوحيد كذلك لإنجاز التقدم العلمي والتقني الذي ينشده العالم العربي[1] .

وأمام هذه الدعوة القومية الشمولية القاضية بتجاوز كافة الحواجز السياسية الحالية التي تعيق وحدة العالم العربي. هناك اتجاه آخر يدعو إلى ضرورة الشروع في تحقيق الوحدة العربية انطلاقا من المستويات الجهوية الرئيسية للعالم العربي[2] ، بحيث تبدأ هذه الوحدة بين أقطار عربية متصلة جغرافيا، وذلك نظرا لما يكتسيه العامل الجغرافي من أهمية كبرى في تسهيل وتدعيم البناء الوحدوي؛ إذ أن من شأن تقارب العادات والتقاليد بين الشعوب العربية في الاقطار المتصلة جغرافيا أن يمكن ليس فقط من تعميق وتكريس التفاعل الاجتماعي، بل ويسمح كذلك، بقدر أكبر بإذابة الحواجز والحدود الجغرافية والسياسية الفاصلة فيما بينها[3] .

ويرتبط بهذا الموقف، سواء ما تعلق منه بالدعوة إلى الوحدة القومية الشاملة أو الوحدة القومية الجهوية، موقف بعض رموز الحركة القومية من القادة السياسيين، الذين سبق لهم أن مارسوا سلطة الحكم وتقلدوا أعلى مناصب المسؤولية في العالم العربي.

ولعل من أبرز هؤلاء القادة كل من جمال عبد الناصر بمصر وأحمد بن بلة بالجزائر ومعمر القذافي بليبيا، ويقترب موقف هؤلاء ويتطابق إلى حد بعيد مع الطروحات النظرية السابقة، وينعكس ذلك بجلاء في بعض التصريحات السياسية الصادرة عنهم وكذا في إنتاجهم الفكري والنظري الخاص بهم "كميثاق العمل الوطني" بالنسبة لجمال عبد الناصر[4] و"حديث معرفي شامل"[5]، لابن بلة و"الكتاب الاخضر" لمعمر القذافي[6] .

---

1 - كامل عمران : دور العلم والتقانة في تنمية القدرة الذاتية العربية. مجلة شؤون عربية. العدد 73. مارس 1993. ص. 84.

2 - يرى البعض : "أن جذوة الحماسة التي رافقت شعارات الوحدة العربية في الخمسينيات لم يواكبها عمل عربي جاد نحو الوحدة، فالشعارات التي أطلقت كانت امتصاصا لنقمة هزت أعماق النفس العربية إثر هزيمة العرب في فلسطين" وللخروج من هذا المأزق فإن الحل الأفضل لتحقيق هذه الوحدة يكمن في العمل أولا على : "تحقيق اتحاد فدرالي عربي". انظر : سالم الكسواني : نحو اتحاد فدرالي عربي. مجلة شؤون عربية. العدد 49. مارس 1987. ص. 9/7.

3 - حقي اسماعيل بربوتي : الدولة القومية العربية الموحدة. .مجلة الوحدة. العدد 41. مرجع سابق. ص. 31.

4 - عبد الله إمام : الناصرية. دراسة في فكر جمال عبد الناصر. مطبوعات دار الشعب. القاهرة 1971. ص. 520.

5 - ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مرجع سابق. ص. 183.

6 - Paul BALTA : La ligne ou la volonté d'exister. in "Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000". La découverte, Paris, 1990, p. 42 et s.

وتشترك خطابات هؤلاء القادة القوميين الثلاثة في تصورهم للحدود العربية الحالية في اعتبارها ظاهرة شاذة وغير طبيعية في السياق العربي، وبالتالي فلا معنى لوجودها وينبغي من ثمة إزالتها[1] .

وحسب هؤلاء السياسيين العرب، فإن المسؤول عن رسم الحدود العربية يتمثل في "فاعل خارجي" يجسده الاستعمار الغربي بصفة عامة[2] الذي سخر لهذا الغرض العوامل الاجتماعية الداخلية وطبيعتها، كالتكوين الاجتماعي العربي الذي يتميز بتركيبته القبلية والعشائرية والطائفية[3]، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته إسرائيل والتي لازال الاستعمار الغربي يوظفها لإحداث مزيد من الانشقاق والتجزئة العربية على مستوى امتداده الجغرافي وانتمائه السياسي القومي[4] ؛ لذلك فإن معالجة هذا الوضع –حسب هؤلاء– لا يكون إلا عبر تجاوز الحواجز وإلغاء الحدود السياسية المفروضة من طرف الاستعمار الفاصلة بين الدول القطرية الضعيفة، وإنجاز –في مقابلها– هدف الوحدة الشاملة..[5] .

ثانيا : الحدود في التصور الاسلامي:

يقترب الخطاب الاسلامي من نظيره القومي في موقفه من الوضعية الحدودية الحالية بالعالم العربي والاسلامي، بحيث يرفض هذا التصور وجود ظاهرة الحدود السياسية التي يرجعها –هو الآخر– إلى مخلفات القوى الاستعمارية الاروبية بالعالم الاسلامي قصد تجزئته وإضعافه...[6] .

---

1 - ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. يناير 1993. ص. 187/176.

2 - اسماعيل نوري الربيعي : *حول مفهوم الدولة في الفكر العربي. مجلة الفكر العربي". العدد 47. مرجع سابق.* ص. 136.

3 - ناجي علوش : قوى التجزئة وقوى الوحدة : نظرية أولية.مجلة الوحدة. العدد 30/29 مرجع سابق. 48. انظر كذلك :

Lauvent CHABRY et Annie CHABRY : politique et minorités au proche orient; Maisonneuve et la rose, Paris, 1987.

4 - عوض شعبان : الحصار السياسي للوطن العربي.

5 - Jean DANIEL :L'unité au quotidien, in "les conflits au proche orient 1956/1991" op cit pp : 17/20

6 - Med Reza DJALILI : territoires et frontières dans L'ideologie islamiste contemporaine

Revue relations internationales N° 63 automne 1990 à , 307.

ولعل تحليل الخطاب الاسلامي المتعلق بظاهرة الحدود يكشف بجلاء أن هذا الخطاب تحكمه ثلاثة اعتبارات أساسية تتصل أولا بالتجربة التاريخية للتنظيم السياسي لإقليم الدولة في الإسلام، وثانيا بالانتاج الفقهي النظري المرتبط بما ينبغي أن يكون عليه إقليم الدولة الاسلامية، كما تتصل هذه الاعتبارات من ناحية ثالثة بطبيعة تفاعل العالم الاسلامي مع الحركة الاستعمارية التي اجتاحته منذ منتصف القرن الماضي[1].

إن التجربة التي خبرها المسلمون -منذ فجر الدعوة الاسلامية- في مجال التنظيم السياسي والاجتماعي لا تتضمن ما يوحي بتعرف المسلمين على ظاهرة الحدود أو ما يشبهها في صيغتها الحالية[2] ، وإن كانت بعض التنظيمات السياسية التي عرفها التاريخ الاسلامي قد تضمنت بعض المفاهيم القريبة من أشكال الحدود كالتخوم والثغور التي كانت وظيفتها دفاعية بالدرجة الاولى[3] .

كما شكلت التجربة التاريخية للمسلمين، التي تخللتها عمليات الفتوحات المتواصلة للعديد من الاقاليم إلى غاية عهد الحكم العثماني، عاملا تاريخيا آخر في عدم استقرار التنظيم السياسي للمجال الاقليمي لدى المسلمين[4]، بحيث ظل المعيار الاساسي لانتماء المسلمين لا يمت بصلة إلى المجال الجغرافي أو الاقليمي وإنما ظل يتحدد باستمرار في الانتماء إلى المجال العقائدي والديني[5] .

وهكذا، كان الخطاب الاسلامي يحرص على تكريس مفهوم الانتماء إلى "الأمة" بمفهومها الديني وليس إلى الاقليم، وذلك بهدف توحيد المجموعات البشرية المختلفة والمنتمية عبر الاقطار إلى العقيدة الدينية الاسلامية وإدماجها على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي فضلا عن وحدتها الثقافية[6] .

ويعود هذا الموقف إلى قناعة أصحابه بأن الاسلام كغيره من الديانات الاخرى، يعد مناهضا لكل أنواع التقسيم والتجزئة داخل نمط تنظيمه السياسي والاجتماعي، مما دفع البعض إلى تقديمه كفكر "يرفض الحدود" ويناهضها[7] .

---

1 - Maurice FLORY: un système politique arabo-musulman ? op cit, P82 ets.

2 - Bernard LEWIS: le langage politique de l'islam, NRF. Gallimard Paris, 1988, P133.

3 - أماني عبد الرحمان صالح : موجع سابق، ص : 59،

4 - Voir : Louis GARDET : la cite musulmane; vie sociale et politique, op cit, P197.

5 - op cit, P 197.

6 - إبراهيم البيومي غانم : الحركة الاسلامية والنظام العالمي. المجلة العربية للدراسات الدولية. السنة 3 العدد 4/3. ربيع / صيف 1992. ص : 26 .

7 - Med Reza-DJALILI; territoires et frontières dans l'ideologie islamiste contemporaine, op cit 307.

ومما يعزز رفض هؤلاء للحدود كذلك كون المسلمين عملوا -عبر مراحل التاريخ- على توسيع قاعدة "الأمة" على أوسع نطاق جغرافي وبشري ممكن، وقاموا منذ نشوء أول دولة لهم بالمدينة[1] بتعبئة الجنود لتمديد رقعة هذه الدولة الجديدة إلى أن أصبحت تمتد إلى أقصى غرب البحر الابيض المتوسط وأقصى مناطق آسيا كالسند وبخارى وخوارزم وسمرقند..[2].

إن مفهوم "الأمة" الوارد بكثافة في الخطاب الاسلامي يطرح بدوره مفاهيم أخرى تطعن في أهمية وضرورة الحدود السياسية الحالية، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لمفهوم "الجهاد" الذي يعد واحدا من المفاهيم السياسية الواردة باستمرار في أدبيات هذا الاتجاه.

ولمفهومي "الأمة" و"الجهاد" ارتباط قوي بالتصور الاسلامي للحدود، أو بصفة أدق للمجال الاقليمي الذي ينتظم الحياة السياسية والاجتماعية والدينية للمسلمين، فإذا كان هؤلاء قد فهموا من مفهوم الامة الواحدة "وحدة في السلطان ووحدة في الارض ووحدة في الجماعة"[3]، فإنهم أكدوا في نفس الوقت كذلك على ضرورة الجهاد، ليس فقط لتمديد مجال المسلمين وإنما أيضا لضمان حماية تلك الوحدة التي تشمل كيانهم وأرضهم، بحيث ذهب بعض فقهاء السياسة المسلمين إلى اعتبار وظيفة حماية أرض الاسلام وكذا تمديد حدودها ومجالاتها عن طريق الدعوة من أجل توسيع قاعدة الامة إحدى معايير الحكم على شرعية أي سلطان ومدى التزامه بتحقيق الأهداف العليا للأمة الاسلامية[4].

كما يتطرق الفقه السياسي الاسلامي، إلى جانب مفهومي الأمة والجهاد، إلى بعض المفاهيم القريبة من فكرة الحدود السياسية كما هو الحال مثلا بالنسبة لمفهوم "دار الاسلام"[5] التي تكون حدودها غير معروفة ومحددة بدقة أمام ما يقابلها من المجالات والاقاليم الاخرى بحيث توجد إلى جانب دار الاسلام التي تضم أفراد الامة، "دار الحرب" التي تظل قابلة للفتح والتوسع فيها وتمديد حدود دار الاسلام إلى داخلها عن طريق الجهاد والدعوة، كما

---

1 - Voir : louis GARDET : la cité musulmane, vie sociale et politique, Paris librairie philosophique J. VRIN, 1981, P 197.

2 - انظر : عدنان العطار : الاطلس التاريخي للعالمين العربي والاسلامي من أقدم العصور إلى اليوم. مطبعة الصباح – دمشق. الطبعة الثانية. ص : 96.

3 - رضوان السيد : السلطة والدولة في الفكر الاسلامي.
مجلة : "العربي". العدد : 366. السنة 32 مايو 1989. ص : 22.

4 - نفس المرجع ص : 22.

5 - voir : Bernard LEWIS : le langage politique de l'islam, NRF, Gallimard, Paris, 1988, P 123.

توجد بين دار الاسلام ودار الحرب "دار للعهد" التي تطبع علاقتها بدار الاسلام هدنة أو صلح غالبا ما يكون مؤقتا[1] .

وهكذا، فإن مفهوم الاقليم في التصور الاسلامي لا يقوم على أسس جغرافية إقليمية أو سياسية بقدر ما تحدده أبعاد دينية[2] ، وإذا كان الفقه السياسي الاسلامي يتصور حدود دار الاسلام على أنها غير قارة أو ثابتة بصفة نهائية، فإنه –مع ذلك- يدعو إلى ضرورة تحصين هذه الحدود والدفاع عنها باستماتة حتى لا تتراجع إلى الداخل من جهة، ومن جهة أخرى لتحقيق حماية ومناعة أفراد الامة من كل اعتداء خارجي محتمل[3] ، إذ أنه من جملة الحقوق التي ينبغي أن يؤمنها الحاكم للمسلمين أن "يحوطهم بسور إن تاخموا عدوا أو خافوا اغتيالا، حتى لا يدخل عليهم إلا من أرادوه ولا يخرج عنهم إلا من عرفوه، لأنه دار لساكنيه وحرز لمستوطنيه"[4] .

ويبدو أن لحدود دار الاسلام وظيفة دفاعية مؤقتة، فوجودها ضروري ومؤكد وتحصينها وتقويتها واجب في أوقات الضعف والخوف على أفراد هذه الدار، ثم هي كذلك –في نفس الوقت- قابلة للتمدد والاختفاء في حال قوة ومناعة هذه الدار وقدرة أفرادها على التوسع والتغلغل في دار الحرب[5] ، ونظرا لهذا الدور الذي تلعبه الحدود، فإنها عرفت تنظيما ماليا وإداريا متميزا من التنظيمات والدول الاسلامية التي تعاقبت عبر التاريخ[6] .

وقد كان قيام بعض الدويلات داخل البلاد الاسلامية أثناء عملية تفكك هذه الاخيرة، لا يعبر عن أي مظهر من مظاهر الانتقال إلى حالة التفتت الاقطاعي والتجزئة الشبيهة بتجزئة العصور الوسطى في أوربا، إذ كان الاتجاه الغالب –في ظل هذا الوضع المتفكك- يتمثل دائما في حركة "الانجذاب نحو المركزة" وذلك ضمن سلسلة الانتقال من الوحدة إلى التجزئة ثم عودة الوحدة فالتجزئة فالوحدة... وهكذا دواليك[7] .

وحسب هذا التصور، فإن البلاد الاسلامية التي ظلت في الغالب ممتدة "من المغرب على شاطئ الاطلسي حتى الخليج العربي تحت سلطة مركزية واحدة، ولم تكن هناك أية

---

1 - أماني عبد الرحمان صالح : مرجع سابق، ص 57.

2 - Voir : Maurice FLORY : la notion de territoire arabe, AFDI III, 1957 CNRS, Paris, PP 73/91.

3 - أماني عبد الرحمان صالح : مرجع سابق. ص : 58.

4 - أبو الحسن علي بن محمد الماوردي : تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك. تحقيق حجي هلال السرحان. دار النهضة للطباعة والنشر. بيروت. ط1. 1981. ص : 163.

5 - انظر : أماني عبد الرحمان صالح : إشكالية الحدود في التصور الاسلامي. مجلة السياسة الدولية. العدد : 112. أبريل 1993. ص.ص : 64/84.

6 - نفس المرجع. ص : 58.

7 - منير شفيق : في الوحدة العربية والتجزئة. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1979. ص 48.

حدود سياسية فيما بين هذه الاقطار، "لم تعرف الحدود السياسية في أشكالها الحالية إلا على يد الاستعمار الغربي الذي قسم ديار الاسلام ووضع بينها الحدود المصطنعة والاسلاك الشائكة"[1] .

وتتعامل رموز الحركات الاسلامية المعاصرة مع إشكالية الحدود السياسية بنفس الموقف والمنظور الوارد في أدبيات الفقه السياسي التقليدي، مع توظيف مفاهيم حديثة عوض تلك التي كانت تستعمل في كتابات الفقه السلفية، فبدل الحديث عن وحدة دار الاسلام يجري الحديث في التصور الاسلامي المعاصر عن وحدة العالم الاسلامي، أو وحدة الوطن الاسلامي أو الجامعة الاسلامية[2] .

وبالرغم من أن أدبيات الحركات الاسلامية المعاصرة قلما تشير بعبارات صريحة إلى موضوع الحدود في العالم الاسلامي، فإنها -في نفس الوقت- تعتبر المسألة الحدودية من صميم الاشكاليات والقضايا التنظيمية السياسية والجغرافية التي خلفها الاستعمار الغربي بالعالم الاسلامي[3] .

وتحرص رموز هذه الحركات على التأكيد على أنه لا ينبغي الالتفات إلى الحدود السياسية القائمة حاليا ما دامت الدول الاسلامية "تعتبر كلها وطنا للمسلمين لا فرق بينها وهي في آسيا أو في إفريقيا أو في أي مكان آخر، إذ المسلمون أمة واحدة يجب أن تكون متآخية متشابكة، فهي تتجه إلى رب واحد وقبلة واحدة وتدين بدين واحد، وتتلو كتابا واحدا.. وهي أمة واحدة في المعترك الدولي"[4].

وإذا كان تعدد الاوطان والدول الاسلامية يوحي بتعدد الحدود الفاصلة والمميزة لكل وطن على حدة، فإن المفهوم السياسي الحديث للوطن يعد هو الآخر مرفوضا في هذا التصور، وبالتالي فإنه لا ينبغي الحنين إلى هذا النموذج من التنظيم الذي يجسده مفهوم الوطن، والذي يعد من مفاهيم الفكر السياسي الغربي، كما لا ينبغي الدفاع عن مثل هذا التنظيم والارتباط به وحمل جنسيته والاخلاص والولاء له[5]، بحيث إنه ليس هناك -حسب هذا التصور- إلا "دار واحدة هي دار الاسلام، تلك التي تقوم فيها الدولة المسلمة، فتهمين عليها شريعة الله وتقام فيها حدوده، ويتولى فيها المسلمون بعضهم بعضا، وما عداها فهو

1- أحمد شوقي الفنجري : كيف نحكم بالاسلام في دولة عصرية. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1990. ص 114.

2 - شكري نجار : الجامعة العربية في مواجهة الجامعة الاسلامية. مرجع سابق. ص 203.

3 - Maurice FLORY : Un système politique arabo-musulman?, Op. cit. p. 79.

4 - عبد الحي العمراني : الاسلام دين ودولة ونظام . مطبعة فضالة. المحمدية. 1984. ص. 132.

5 - سيد قطب : معالم في الطريق. دار الشرق. القاهرة. ص. 144.

دار حرب، علاقة المسلم بها إما القتال وإما المهادنة على عهد أمان، ولكنها ليست دار إسلام"[1].

إن هذا هو التعريف لما ينبغي أن يكون عليه "الوطن الاسلامي" وما يوحي به صراحة من عدم اعتراف بالحدود السياسية القائمة حاليا، وكذلك نفي المعايير الحديثة للمواطنة مادام أنه "لا جنسية للمسلم إلا عقيدته التي تجعله عضوا في الامة المسلمة" كما ورد ذلك لدى سيد قطب أحد أقطاب الحركة الاسلامية المعاصرة.

كذلك، فقد سبق لحسن البنا، أول مرشد لحركة الاخوان المسلمين بمصر أن أبرز موقف حركته من مسألة الحدود السياسية ونظام الجنسية منذ عام 1939، وذهب في هذا الإطار إلى أن الاسلام الذي يجعل من كافة المؤمنين إخوة فيما بينهم لا يعترف بالحدود الجغرافية ولا بالتمايزات العرقية والمدنية[2] .

كما ذهب في نفس الاتجاه المفكران الاسلاميان الهندي أبو الاعلى المودودي والباكستاني محمد إقبال الذي كتب أن "الاسلام عصبة من الدول لا تعترف بالحدود المصطنعة ولا بالتمايزات العرقية إلا لكي تكون الاشارة إليها سهلة"[3] .

وساند نفس التصور المفكر الشيعي الايراني علي شريعاتي الذي أكد أن الشعور بالانتماء إلى الأمة الاسلامية يتجاوز كل هذه الحدود المصطنعة التي قام بتخطيطها الاستعمار الغربي الاجنبي[4].

وهكذا، فإن تصور "وطن إسلامي" خال من الحدود يضم مجتمعا إسلاميا موحدا، ليس فقط مجرد صورة تاريخية مثالية يتم البحث عنها في ذكريات الماضي، وإنما أيضا حاجة ملحة وضرورة يفرضها الحاضر وأمل المستقبل، بحيث ينبغي تحقيق هذا الامل بنفس الطريقة التي أنجز بها في التاريخ الاسلامي القديم، أي عن طريق الدعوة والجهاد[5] .

غير أن هناك من أنصار الحركات الاسلامية المعاصرة، من رأى في نجاح أول ثورة سياسية إسلامية معاصرة، تلك التي قامت على إثرها الجمهورية الاسلامية الايرانية سنة 1979، بداية الطريق نحو إنجاز هذا الهدف، ولعل التصور الذي يحمله بعض قيادي

---

1 - نفس المرجع. ص. 137.

2 - Med Reza DJALILI : Territoires et frontières dans l'idéologie islamiste contemporaine, op. cit. p. 310.

3 – غسان سلامة : العروبة والشرق الأوسط والبحث عن الهوية. مجلة الفكر العربي. مرجع سابق. ص. 149.

4 - Med Reza - DJALILI , op cit, P 310.

5 – سيد قطب : نفس المرجع. ص. 60.

ومفكري النظام السياسي الايراني حول المفاهيم المرتبطة بالتنظيم السياسي المحلي والجهوي والدولي، وكذا التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، قد ضاعف من حماس عدد من الاسلاميين المتعاطفين مع التجربة الايرانية[1] ؛ مما دفع بعضهم إلى تجنيد أنفسهم والتعبئة الفكرية لنشر وتعميم هذه التجربة التي ينظرون إليها على أنها تعكس نموذج الدولة الاسلامية المنشودة في المحيط السياسي الدولي المعاصر[2].

من جهة أخرى، يعتبر قياديو ومفكرو النظام الايراني منذ قيام دولتهم في أعقاب ثورة إسلامية هادرة، أن فكرة "الوطن" المتجسدة في إطار دولة ذات حدود ثابتة ومستقرة تعد من قبيل الافكار المضادة للاسلام[3] .

ويمثل هدف تحقيق وحدة العالم الاسلامي الذي تنعدم فيه الحدود والحواجز موضوعا توحي به بعض مواد دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية[4] أبرزها المادة الثالثة التي تنص على "الالتزام الاخوي تجاه المسلمين" والمادة الحادية عشرة التي تنص على ضرورة "تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الاسلامي"، كما يشكل مضمون هذه المادة هدفا رئيسيا للسياسة الخارجية الايرانية[5] ، وهدفا أيضا للقوات المسلحة الايرانية التي لا تقوم بحسب دستور النظام الايراني بوظيفة الحماية والدفاع عن الحدود الحالية، وإنما أيضا تقوم في نفس الوقت بالمساهمة في عملية "الجهاد والنضال من أجل نشر السيادة الالهية في العالم"[6].

ويندرج في هذا الإطار كذلك، تصريحات بعض القيادات السياسية الايرانية كتصريح رئيس الجمهورية الاسلامية الايرانية علي خامينئي[7] أن : "الحكومات محدودة بالعادات والحدود الجغرافية بينما سلطة الإمام (الخميني) تتجاوز هذه العادات والحدود الجغرافية".

وهكذا، فعلى غرار التصور القومي، فإن التصور الاسلامي يتجاهل هو الآخر مبدأ قدسية الحدود السياسية الذي يقضي باحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، كما يطعن في

---

1 - Nazir FANZA : Téhéran, destin de l'occident, pierre Saurat, paris, 1987, p. 139 et s.

2 - Paul VIELLE et Farnad KHOSROSHAVAR : Le discours populaire de la révolution iranienne ; volume I commentaire, contemporaneite, Paris, 1990, p. 15 et s.

3 - Op. cit. p. 109.

4 – انظر : صلاح أبو النجا : إيران من مشروعية الثورة إلى شرعية الدولة.
مجلة : "السياسة الدولية". العدد 57. يوليوز 1979. ص. 106/99.

5 - Med Reza DJALILI : Territoires et frontières, op. cit. p. 311.

6 - Kazem RADJAVI : La révolution iranienne et les moujahedinnes, Anthropos, Paris, 1983, p. 153 et s.

7 - أصبح فيما بعد مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

هذه الحدود لكونها من وضع وتخطيط فاعل خارجي يتمثل في الاستعمار الغربي، بالإضافة إلى كونها غير منسجمة مع طبيعة وخصوصيات العالم العربي والاسلامي.

إلا أنه في مقابل هذا التصور السياسي والفكري الذي يقوم أساسا على الاعتبارات القومية والدينية، يوجد تصور آخر للحدود العربية الحالية، لا يرفض هذه الحدود أو يلغيها بقدر ما يحاول تكريسها على أسس قانونية أو تعديلها من منطلق حجج وبراهين تاريخية...

الأسس القانونية للحدود العربية :

أمام الموقفين السابقين اللذين يعكسان كلا من التصور القومي والتصور الاسلامي للحدود العربية القائمة، هناك مواقف عربية أخرى تهيمن فيها الحجج والقواعد القانونية على الاعتبارات السياسية التي لا ترى في الحدود سوى آثار ومخلفات الظاهرة الاستعمارية الغربية التي عرفها العالم العربي والاسلامي في إحدى فتراته التاريخية الحديثة.

ويمكن التمييز في هذه المواقف بين موقفين أساسيين يرفض كلاهما فكرة التخلي عن ظاهرة الحدود السياسية أو إلغائها، لكنهما يختلفان في نفس الوقت فيما يتعلق بالأساس القانوني الذي ينبغي أن تستند إليه فكرة المحافظة على الحدود المشتركة الموروثة عن عهد الاستعمار.

فبينما يتشبث أصحاب الاتجاه الاول بفكرة المحافظة على الحدود وقدسيتها على أساس احترام مبدإ التوارث الدولي في مجال الاتفاقيات المرتبطة بمسألة الحدود[1]، يذهب أصحاب الاتجاه الثاني إلى أن المحافظة على هذه الحدود الموروثة لا ينبغي أن يلغي بعض الحقوق التاريخية[2] للدول في بعض المجالات الاقليمية التي سحبتها السلطات الاستعمارية من نطاق سيادتها الوطنية.

وسواء تعلق الامر بمسألة المحافظة على الحدود الموروثة على أساس احترام مبدإ التوارث الدولي أو على أساس الحقوق التاريخية، فإن الاتجاهين معا يعملان على تدعيم مشروعية موقفيهما بالأدلة والاحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية الوطنية[3]. وإذا كانت مواقف بعض الدول المبنية على فكرة الحقوق تبدو مطبوعة بالاعتبارات التاريخية، فإنها في المقابل تحاول أن تجد لتلك الاعتبارات ما يبررها من الناحية القانونية.

1- انظر : علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام. مرجع سابق. ص. 554 و ما بعد.

2- Michèle FOUCHER : fronts et frontières, op cit, p 182.

3- Voir : Romain YAKEMTCHOUK : L'Afrique e Droit international, op cit, p 81 et s.

أما الدول الداعية إلى احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار فإنها تقوم ببناء دعوتها على أساس أحد مبادئ القانون الدولي المتمثلة في مبدإ عدم قابلية الحدود لأي مساس أو تغيير عند حصول عملية توارث دولي[1].

ويعد هذا المبدأ القانوني مكرسا في مجموعة النصوص القانونية[2] والمعاهدات الدولية وممارسات الدول فيما بينها[3] وأحكام القضاء الدولي[4] ، فعلى سبيل المثال، تنص المادة الحادية عشرة والمادة الثانية عشرة من اتفاقية ڤيينا لعام 1978 المتعلقة بتوارث الدول في مجال المعاهدات[5] أن عملية التوارث الدولي لا تمس في شيء بنظام الحدود ولا بالأنظمة الاقليمية الاخرى[6].

وفي هذا الإطار كذلك تقضي المادة 62 من اتفاقية ڤيينا للمعاهدات لعام 1969 بضرورة استمرار مقتضيات وأحكام المعاهدات المنشئة للحدود واستثناء هذا النوع من المعاهدات من قاعدة "التغيير الأساسي في الظروف" التي نشأت في ظلها هذه المعاهدات والتي يمكن أن تتخذ كسبب من أسباب توقيف العمل بمقتضياتها.

ومن جهتها تصب أغلب المواثيق الدولية في هذا الاتجاه، كما هو الشأن بالنسبة لميثاق منظمة الوحدة الافريقي[7] وتأكيد هذه الأخيرة في إحدى توصياتها على الموقف القاضي بعدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار أو مراجعتها[8] .

1- يعتبر مبدأ ثبات الحدود من المبادئ المستقرة في القانون الدولي المعاصر بشرط أن يكون اكتساب إقليم الدولة قد تم بطريقة مشروعة وفقا لأحكام القانون الدولي السائدة. ومن مظاهر هذا المبدأ ما نصت عليه اتفاقية ڤيينا لعام 1978 الخاصة بالتوارث الدولي بين الدول فيما يتعلق بالمعاهدات من وجوب سريان الحدود عند حدوث توارث دولي وذلك استثناء من مبدإ عدم استمرارية المعاهدات التي أبرمتها سلفا السلطة المستعمرة. انظر :
أحمد أبو الوفا محمد : تعليقات على أحكام محكمة العدل الدولي في عام 1986 . التعليق على نزاع الحدود (مالي بوركينافاسو). في المجلة المصرية للقانون الدولي. المجلد رقم 42. السنة 1986. ص. 388.

2 - Voir : Philippe GAUTIER : Essai sur la définition des traités entre Etats. BRUYLANT, Bruxelles, 1993.

3 - محمد مجدي مرجان : آثار المعاهدات بالنسبة للدول غير الأطراف.
دا النهضة العربية. القاهرة. 1981. ص. 438.

4 - Pierre Marie DUPUY : Droit international public, précis, Dalloz, Sirey, Paris, 1992, p 38 et s.

5 – تم توقيع هذه المعاهدة في 22 غشت 1978.

6 – من هذه الأنظمة الاقليمية التي لا يمسها التغيير الناجم عن عملية التوارث الدولي نظام الارتفاق الدولي أو نظام طرق المواصلات... انظر :
محمد مجدي مرجان. مرجع سابق. ص. 443.

7 - انظر نص المادتين الثانية والثالثة لميثاق منظمة الوحدة الافريقية.

8 - Voir : J. de PINHO CAMPIOS : L'actualité de l'UTI possidetis, op cit, p 99

إن بعض الخلافات العربية حول أوضاع الحدود السياسية المشتركة تأخذ في بعض الحالات شكل صراع بين المبدإ القانوني القاضي بقدسية الحدود وضرورة احترامها وعدم المساس بها والحق التاريخي القاضي بتعديلها ومراجعتها.

ومما يزيد هذا الصراع حدة أن أنصار هذين الموقفين المتعارضين يتواجدون متجاورين في ما بينهم ومتقاربين داخل رقعة جغرافية واحدة، كما هو الشأن مثلا بالنسبة للمغرب والجزائر أو السودان ومصر في خلافهما حول منطقة حلايب[1] .

وإذا كان المغرب قد عرف -بمنطقة المغرب العربي- بموقفه المتحفظ على حدوده التي ورثها عن الاستعمار ودعوته إلى مراجعتها مقابل الموقف الجزائري الداعي إلى احترام هذه الحدود وعدم مراجعته[2]، فإن منطقة المشرق العربي لا تخلو -هي الاخرى- من مثل هذين الموقفين المتضاربين، فسوريا لا تزال تحلم باستعادة امتدادها الاقليمي بكل من لبنان والاردن[3]، واليمن لا يزال يطالب بحقوقه في مناطقه الحدودية مع العربية السعودية[4] وكذلك كان موقف العراق تجاه الكويت...[5].

أولا : الحدود العربية ومبدأ التوارث الدولي : (الجزائر نموذجا) :

تدعو كثير من الدول العربية، في إطار محاولاتها تسوية قضايا حدودها الموروثة عن عهد الاستعمار، إلى تطبيق مبدإ التوارث الدولي الذي تضمنته اتفاقية فيينا لعام 1978 المتعلقة بالتوارث في مجال المعاهدات[6]، والذي يقضي بأن تغيير أنظمة الدول وتعاقبها لا تمس في شيء بأنظمة الحدود ولا بالانظمة المرتبطة بالمجالات الاقليمية الاخرى[7].

كما تعد أنظمة الحدود وبعض الانظمة الاقليمية مستثناة كذلك من إمكانية مراجعتها على أساس مبدإ "التغيير الجوهري في الظروف" الذي يمكن اعتماده كسبب لإنهاء المعاهدة

1- السفير محمد التابعي : العلاقات المصرية السودانية.
المجلة المصرية للقانون الدولي. المجلد رقم 42. عام 1986. ص. 133.

2 - Georges SPILLMAN : A propos de la frontière algéro-marocaines, revue : l'Afrique et l'Asie. Année 1966, 3éme trimestre N° 75; P4 ets.

3 - Maurice FLORY : Un système arabo-musulman, in : "les régimes politiques arabes". PUF, Paris, 1990, p 103 et s.

4 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. مرجع سابق.

5 - عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق. ص. 89 وما بعدها.

6 - انظر المادتين 11 و 12 من اتفاقية فيينا الموقعة في 22 غشت عام 1978 المتعلقة بالتورات الدولي في مجال المعاهدات.

7 - Pierre-Marie DUPUY : Droit internatinal public, dalloze, Sirey 1992, Paris, p 38.

أو الانسحاب منها، وذلك بمقتضى الفقرة الثانية من المادة 62 من اتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 حيث تم التأكيد على أنه "لا يجوز الاستناد إلى التغيير الجوهري في الظروف كسبب لإنهاء المعاهدة أو الانسحاب منها... إذا كانت المعاهدة منشئة لحدود..."[1].

وإلى جانب هذه القواعد القانونية، هناك مبادئ أخرى مستخلصة من أحكام بعض المحاكم الدولية وتوصيات المنظمات الاقليمية والدولية وممارسات الدول وأعرافها فيما يتعلق بقضايا الحدود والاقاليم وأوضاعها[2].

وتشكل مجموع هذه القواعد والمبادئ والاحكام خلفية قانونية تستند إليها بعض الدول العربية في دعوتها المتعلقة بالمحافظة على الحدود المنصوص عليها في المعاهدات والاتفاقيات بما فيها تلك المعاهدات التي ورثتها هذه الدول عن الحقبة الاستعمارية.

وتعد الجزائر من أبرز البلدان العربية وأنشطها في سعيها إلى تكريس هذا المبدإ المتعلق بالمحافظة على الحدود الموروثة ليس فقط لكونها خاضت حروبا حدودية مع بعض جيرانها، ولكن لأنها كذلك كانت أكثر استفادة وحظوة من غيرها بالمجالات الاقليمية المترامية وبالحدود الممتدة بالمنطقة.

وبعدما كانت الجزائر تعمل على تأجيل تسوية قضايا حدودها خلال فترة الاحتلال الفرنسي، فقد سعت منذ نيلها الاستقلال السياسي في بداية الستينيات، إلى جعل قضية الحدود أحد أهم الاهداف الاساسية لسياستها الخارجية قصد إيجاد حل لهذه القضية على أساس القواعد والمبادئ القانونية التي تكرس مبدأ المحافظة على الحدود الموروثة[3].

وقد دشنت الجزائر المستقلة مواقفها المرتبطة بحدودها بمجموعة من التصريحات السياسية لكبار مسؤوليها قبل بلورتها في إطار منظمة الوحدة الافريقية[4] ، ومن هذه التصريحات إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 أن حدود الدول الجديدة[5] ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية التي أعقبتها هذه الدول.

---

1 - انظر نص اتفاقية ڤيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 في المجلة المصرية للقانون الدولي. العدد 25 السنة 1969. مطبعة نصر الاسكندرية. ص. ص. 321/293.

Voir aussi : Stanis Lawe NAHLIK : La Conférence de Vienne sur le droit des traités; une vue d'ensemble AFDI XV, 1969 CNRS.

2 - Voir : GABI-SAAB : La perenité des frontière en Droit international, Revue : Relation internationale, n° 64, Livre 1990, pp 341/349.

3 - Bruno EIENNE : L'unité Maghrébine à l'épreuve des politiques étrangères nationales, Annuaire de l'Afrique du Nord IX, 1970 CNRS, Paris 1971, p 80 ets.

4 - Voir Habib GHERARI : démarcations et bornage des frontières algériennes, op cit, p 17

5 - Op cit, p 28.

كما يعكس هذا الموقف تأكيد الرئيس الجزائري الاسبق أحمد بن بلة على مبدإ "المحافظة على الحدود كما خلفها الاستعمار"[1] ، ويصب في هذا الاتجاه كذلك تصريحات أغلب وزراء خارجية الجزائر[2] عندما كانوا يعمدون إلى إبراز موقف بلادهم من قضية الحدود، وهو الاتجاه الذي تحاول الجزائر بناءه على قاعدة احترام مبدإ التوارث الدولي في مجال الاتفاقيات والمعاهدات المنشئة للحدود[3] .

وقد عمدت الجزائر كذلك إلى تكريس هذه المواقف وترسيخها في إطار منظمة الوحدة الافريقية التي تصدت -هي الأخرى- لقضية الحدود الموروثة عن الاستعمار نظرا لما كانت تثيره من مشاكل ونزاعات عنيفة بين الدول الافريقية حديثة العهد بالاستقلال[4].

وكانت التحركات الجزائرية داخل هذه المنظمة الاقليمية التي تفاعلت مع الخلاف المغربي الجزائري الحدودي انطلاقا من مؤتمر أديس أبيبا في نونبر عام 1963[5] مكثفة لإقرار مواقفها المعروفة من الحدود، والتي كانت منسجمة مع مواقف أغلب الدول الافريقية المنخرطة بالمنظمة[6] .

وإذا كانت الحكومة الجزائرية تدافع آنذاك بشدة عن مواقفها من الاوضاع الحدودية نظرا للامتيازات التي استفادت منها عقب الاستقلال على مستوى الامتداد الاقليمي، فإن الدول الافريقية الداعية إلى التشبث بنفس المبدإ داخل المنظمة إنما كان دافعها في ذلك هو إبعاد شبح الحروب وتفكك وحدة هذه الدول بسبب مراجعة وضعية الحدود، وهي لم تنعم بعد باستقلالها بعد أمد طويل من الاستعمار والاحتلال الازوبي[7].

---

1 - خطاب ابن بلة في كلومب بشار في 10 دجنبر 1963. انظر :

Le conflit frontalier algéro - marocain, Maghreb N° 1 Janv / Fev, 1964 , P 15.

2 - انظر تصريحات عبد العزيز بوتفليقة بصفة خاصة.

3 - Maurice FLORY : La succession d'Etat en Afrique du Nord, AAN.V 19966, CNRS, Paris 1977, pp 11 / 24.

4 - Romain YAKEMTCHOUK : L'Afrique en Droit international, Paris LGDJ, 1971, p 63 etc.

5 - Le Maghreb à la conférence au sommet de l'organisation de l'unité africaine, Maghreb N° , sept / octobre 1964, P4.

6 - Voir : BENEMASSOUD Abdelmoughit : Intangibilité des frontières coloniales et espace étalique en Afrique.

Thèse pour le doctorat d'Etat des sciences politiques, Université Med V Rabat, Avril 1988 pp 87 / 116

7 - Claude WAUTHIER : Afrique, vers la balkanisation?

le monde 50 année N° 15331, le 13 Mai 1994; P 2 .

ولعل موقف الدول الافريقية المرتبط بفكرة ثبات أوضاع الحدود الموروثة، شبيه إلى حد بعيد بموقف مثيلاتها من دول أمريكا اللاتينية في بداية القرن الماضي عقب جلاء الاستعمار الاسباني والبرتغالي بصفة خاصة عن القارة ونيل هذه الدول استقلالها السياسي، وهو الاستقلال الذي ترافق مع دعوتها إلى المحافظة على الحدود الإدارية التي خلفتها القوى الاستعمارية الايبيرية[1] .

وقد أدى قرار أعضاء منظمة الوحدة الافريقية الداعي إلى احترام أوضاع الحدود ووحدتها الترابية إلى تعزيز موقف الجزائر أمام بعض جيرانها من الدول العربية والافريقية المتنازع معها[2] بحيث وجدت الجزائر في مبادئ ميثاق المنظمة مرجعية أساسية لتثبيت حدودها والحفاظ عليها، فضلا عن مبادئ المواثيق الدولية الاخرى الداعية إلى احترام سيادة ووحدة الدول الترابية...[3] .

وإلى جانب منظمة الوحدة الافريقية التي نشطت الجزائر في التحرك داخلها بحيوية لتأكيد موقفها من مسألة الحدود الموروثة وتكريس هذه المواقف على أساس مبدإ التوارث الدولي وعدم قابلية المعاهدات ذات الصلة بالانظمة الحدودية والاقليمية للمراجعة، فإنها كانت كذلك أكثر نشاطا في سعيها إلى الدفع بالدول المجاورة إلى إبرام معاهدات واتفاقيات تعاون وحسن جوار معها تراعي موقفها المبدئي من قضية الحدود[4].

وهكذا، أبرمت الجزائر مع بعض هذه الدول عدة معاهدات للأخوة والتعاون وحسن الجوار تعكس بعض مقتضياتها رغبة الجزائر في تثبيت حدودها السياسية، وتسوية بعض خلافاتها في هذا المجال وكذا وضع حدود لم تكن مرسومة فيما قبل ولم تكن تتسم بما يكفي من الوضوح والدقة[5].

ويندرج ضمن هذه الاتفاقيات توقيع بروتوكول ملحق باتفاقية الاخوة وحسن الجوار والتعاون -المبرمة بطرابلس في فاتح دجنبر 1969 ، من طرف وزير الوحدة والشؤون الخارجية الليبي صلاح مسعود أبو ياسر ووزير الشؤون الخارجية الجزائري عبد العزيز

---

1 - J. de PINHO CAMPINOS : "L'actualité de l'uti possidetis" in : la frontière "colloque de Poitiers Pédone, Paris, P 103 ets.

2 - Voir : B Abdelmoughit, op cit, P 102 et.

3 - ا نظر ميثاق الأمم المتحدة وميثاق الجامعة العربية .

4 - Voir : Habib GHERARI, op cit, p ets
Maurice FLORY : La succession d'état en Afrique du Nord, op cit, p 20.

5 - Voir Chronique diplomatique : les relations internationales maghrebines, Annuaire de l'afrique du nord IX, 1970 , CNRS, Paris pp 285 / 286.

بوتفليقة، جددا فيه التأكيد على الوفاء لمبدإ الاستقلال والسيادة الكاملة وأمن ووحدة البلدين الترابية[1] .

وإذا كانت الاتفاقية الجزائرية الليبية يغلب عليها الطابع الامني والعسكري لتأكيدها على التزام الطرفين بالعمل على إزالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية حيثما كانت بإحدى الدولتين المتعاهدتين، وعدم السماح بإقامة هذه القواعد في المستقبل وكذا التعاون مع الدول التي تعمل على القضاء على مثل هذه القواعد[2] ، فإن اتفاقية مماثلة تم توقيعها بين الجزائر وتونس في 6 يناير 1970 تبرز بقوة مسألة الحدود المشتركة وقضية الوحدة الترابية للدولتين، فبعد التأكيد في ديباجة هذه الاتفاقية على مبادئ الاخوة والتفاهم المشترك والاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والاستقلال وعدم قابلية حدودهما الوطنية للتغيير... يجدد الطرفان التأكيد مرة أخرى على نفس المبادئ في المادة الاولى للاتفاقية حيث يلتزمان بصفة خاصة على عدم التدخل في شؤونهما الداخلية واحترام وحدتهما الترابية وعدم المساس بحدودهما الوطنية بأي تعديل أو مراجعة[3].

ولا تكمن أهمية هذه الاتفاقية في كونها تقر وضعية حدود الدولتين الموروثة عن عهد الاستعمار الفرنسي، وإنما أيضا لكونها جاءت مباشرة في أعقاب قرار البلدين تسوية الخلاف الحدودي الذي كان قائما بينهما وذلك بصورة نهائية[4] .

ولعل من أهم القضايا الحدودية التي كانت عالقة بين البلدين قضية تحديد الحدود المشتركة في منطقة بئر الرومان، حيث أثيرت بينهما نزاعات أكثر من مرة حول وضعية الحدود بهذه المنطقة. وقد شكل توقيع اتفاقية بين البلدين في يناير 1970 بداية نهاية هذه النزاعات، إذ تضمنت هذه الاتفاقية عملية تحديد الحدود من نقطة بئر الرومان إلى حدود ليبيا[5] .

---

1 - Voir : Protocole annexe au traité de fraternité, de bon voisinage et de coopération, in Annuaire de l'afrique du nord IX, op cit, p 887. "Documents communs".

2 - المادة الثالثة من البروتوكول الموقع في 9 دجنبر 1969.

3 - Voir : Traité de fraternité, de bon voisinage et de coopération signé à tunis le 10 janvier 1970.
in : Annuaire de l'Afrique du Nord IX, op cit, pp 898/899.

4 - صدر في هذا الاطار بلاغ رسمي في 17 دجنبر 1969 بالعاصمة الجزائرية أعلن فيه الطرفان عن توصلهما إلى اتفاق شامل لجميع القضايا التي كانت عالقة بينهما. انظر ص. 285.

Chronique diplomatique, op cit, p 285.

5 - Voir : Accord sur le tracé de la frontière tuniso-algérienne entre Bir- Romane de la frontière libyenne, in AAN IX, op cit, p 900.

ولم تخل هذه الاتفاقية، هي الاخرى من الاشارة إلى تسوية الخلاف الجزائري التونسي على أساس احترام مبادئ الوحدة الترابية وعدم المساس بالحدود الوطنية الموروثة، وهي المبادئ التي تسعى الجزائر - كعادتها - إلى استحضارها في المباحثات والاتفاقيات التي تبرمها، وذلك ليس فقط من منطلق الرغبة في الانسجام مع مضمون ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، وإنما أيضا لأن تلك المبادئ تعكس حرصها ورغبتها في الحفاظ على مكاسبها الاقليمية كما خلفها الاستعمار الفرنسي نظرا لما يتيحه ذلك من إمكانية الاستفادة من موارد طاقية ضخمة.

كما تمكنت الجزائر في إطار محاولاتها تسوية أوضاع حدودها الموروثة من إبرام اتفاقيات مماثلة مع موريتانيا في 13 دجنبر 1983، ودولة النيجر في 5 يناير 1983 ودولة مالي...[1].

وإذا كان مجموع هذه الاتفاقيات الحدودية التي أبرمتها الجزائر مع جيرانها من الدول العربية والافريقية، تستند في معظمها إلى أساس الموقف الجزائري الهادف إلى تكريس وضعية الحدود الموروثة وعدم المساس بها تحت أي ظرف أو سبب من الاسباب، فإن ذلك لم يتحقق للجزائر دون مشاكل ونزاعات بينها وبين الدول المتعاقدة معها[2].

ويختلف الموقف المغربي بصورة تكاد تكون جذرية عن الموقف الجزائري إزاء مسألة الحدود الموروثة، فالموقف المغربي يتميز بتحفظه على هذه الحدود ويدعو -في المقابل- إلى مراجعة وضعيتها بصورة تعيد للدول المعنية بعض المجالات الاقليمية التي ضاعت منها خلال فترة الاستعمار[3].

ويرتكز الموقف المغربي الذي كانت تسانده بعض الدول الافريقية المحدودة على نظرية الحق التاريخي أو نظرية مراجعة الحدود الموروثة، وهي نظرية تتداخل فيها الاعتبارات التاريخية ببعض الاحكام القانونية[4].

ثانيا : الحدود العربية وأطروحة الحق التاريخي (المغرب نموذجا) :

يختلف موقف المغرب من مسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار عن الموقف الجزائري، فإذا كانت الجزائر تسعى إلى تثبيت حدودها المشتركة مع جيرانها على قاعدة

---

1 - Voir : Habib GHERARI : Démarcation et bornage des frontières algériennes, op cit, P 22 ets.

2 - Voir : Pierre - Robert BADUEL, le défi saharien, in : Enjeux sahariens sur les sociétés Collection recherches sur les sociétés méditerranéennes" CNRS, paris, 1984, PP 13/27.

3 - Henry MARCHAT : Le conflit frontalier algéro-marocain, Revue juridique et politique, Paris, LGDJ, 1964, p 79 et s.

4 - Voir : Med LAMOURI, op cit.

الدولي، فإن المغرب ظل لفترة طويلة يرفض الأخذ بهذه القاعدة فيما يتعلق بحدوده، ويعلن تحفظه عليها لكونها تحرمه من حقوقه التاريخية في عدد من المجالات الترابية الشاسعة والضاربة بعضها في عمق الصحراء لتصل إلى حدود السنيغال ومالي[1] .

وإذا كانت أطروحة الحق التاريخي المرتبطة بموقف المغرب من قضية حدوده تتصل بصورة وثيقة بالافكار السياسية التي بات يدعو إليها زعيم حزب الاستقلال علال الفاسي بعد نيل المغرب استقلاله السياسي في النصف الثاني من الخمسينيات[2] ، فإن هذه الاطروحة ظلت إلى أمد غير بعيد، إحدى المبادئ التي ظل هذا الحزب يتشبث بها ويدعو إلى تحقيقها حتى بعد وفاة زعيمه، كما أن بعض الخطب الرسمية ومواقف كبار المسؤولين المغاربة لم تخل من الاشارة إلى هذه الاطروحة في مناسبات شتى[3] .

ولم يأل المغرب، ممثلا في هيئاته التنفيذية وبعض أحزابه السياسية، جهدا في الدفاع عن حقه التاريخي داخل المنظمات الدولية والاقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة، وذلك ليس فقط لمواجهة الموقف الجزائري وخلافه معها حول حدوده الشرقية، وإنما أيضا لمواجهة إسبانيا التي كانت تحتل جنوبه الصحراوي وإزاء موريتانيا عقب الاعلان عن قيامها كدولة مستقلة ذات سيادة[4] .

وبالرغم من أن الموقف المغربي يعد قريبا من مواقف بعض الدول الأفريقية الداعية –هي الاخرى– إلى مراجعة أوضاع الحدود بالقارة السمراء، ويلتقي معها في كونها تتحفظ على هذه الحدود، فإن ما يميز الموقف المغربي هو أنه كان يسعى لتثبيت حدوده التي كانت تدخل في إطارها كافة المجالات الترابية التي كانت خاضعة في يوم من الأيام لسيادته، أو كانت تربطها بالعرش المغربي إحدى الروابط الدينية أو السياسية[5] في حين كانت دعوة مراجعة الحدود لدى بعض الانظمة السياسية الافريقية تتأسس على مشروع توحيد أقطار القارة الافريقية وإلغاء ما يفصل بينها من حدود سياسية وحواجز عرقية[6] .

ولعل من أبرز أنصار الدعوة القاضية بإلغاء الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم الاعتراف بها وتحقيق وحدة إفريقية شاملة... الزعيم الغاني كوامي نيكروما الذي كان

---

1 - Voir : Michel FOUCHER : Fronts et frontières, op cit, pp 181/183.

2 - Ahmed BABA MISKE : Mauritanie : La délicate synthèse de l'Afrique et de l'arabité. Revue : Le nouveau siècle N° 3 Janvier 1933, P 134.

3 / 4 Voir : Med LAMOURI : Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc, op cit, p 99 et s.

5 - Fathallah ELRHAZI : L'Etat marocain de la dévalorisation à la révalorisation, Revue 6le nouveau siecle N° 7 , Novembre 1993 P 17.

6 - Voir : Jean ZIEGLER : Main-Basse sur l'afrique, Edition du Seuil, 1980, p 76 et s.

يعاضده في ذلك مجموعة محدودة من الزعماء الافارقة[1] ، غير أن الاتجاه الداعي إلى احترام السيادات الوطنية والحدود الثابتة والموروثة كان الاتجاه الاقوى ضمن التيارات السياسية والفكرية التي كانت تتفاعل بقوة قبيل تأسيس المنظمة الافريقية التي كرست مؤتمراتها هذا الاتجاه ودعت إليه في أغلب اجتماعاتها[2] .

لقد شكل النزاع المغربي الجزائري الذي جسد بعنف تضارب موقف البلدين من مسألة الحدود الموروثة، مناسبة لمنظمة الوحدة الافريقية للتأكيد في إحدى مؤتمراتها بالقاهرة في يوليوز 1964 على أن: "جميع الدول الاعضاء في المنظمة تلتزم باحترام الحدود التي ورثتها عند نيلها الإستقلال"[3] .

وإلى جانب الموقف المغربي المتحفظ على هذه التوصية، فقد أعرب الوفد الصومالي في مؤتمر القاهرة ـ هو الآخر ـ عن تحفظه على مضمونها مؤكدا أن بلاده ليست ملزمة بنص هذه التوصية[4]، غير أنه إذا كان التحفظ الصومالي قد جاء متأخرا نسبيا، فإن المغرب كان سباقا في إعلان موقفه من مبدإ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار.

فعند توقيع ميثاق المنظمة، بادرت الحكومة المغربية إلى التأكيد على أنه فيما يتعلق بالحفاظ على الوحدة الترابية للمغرب في إطار حدوده الرسمية، فإنه ينبغي معرفة أن هذا التوقيع على ميثاق منظمة الوحدة الافريقية لا ينبغي تأويله على أنه اعتراف صريح أو ضمني بالأمر الواقع المرفوض لحد الآن من طرف المغرب، ولا على أنه تنازل عن مواصلة اكتساب حقوقه بواسطة الطرق المشروعة المتاحة لديه[5] .

يتضح بجلاء من هذا الموقف الذي عبر عنه المغرب في بداية نشأة المنظمة أن أحكامها ومقتضياتها المرتبطة بحدوده ووحدة ترابه لا تعنيه ولا تلزمه ما دامت أنها لا تراعي حدوده السابقة وحقوقه التاريخية، وليس هذا الموقف المغربي وليد ظروف التفاعلات السياسية والديبلوماسية التي رافقت نشأة المنظمة الافريقية، وإنما هو موقف مبدئي سبق التعبير عنه من طرف بعض مكونات المجتمع المغربي المدنية والسياسية[6]، من ذلك ـ على سبيل المثال ـ تأكيد السلطان محمد الخامس في إحدى خطبه الرسمية على استقلال المغرب ضمن حدوده التي تعيد له "الحق والجغرافيا والتاريخ"[7] .

---

1 - Tshiyennbe MWAYILA : L'OUA face à un ouvel ordre de sécurité régionale
Revue "Présence africaine", n 146, 2e trimestre 1988, p 26.

2 - Voir : B. Abdelmoughit, op cit, p 105 et s.

3 - Romain YAKEMTCHOUK : op cit, p 86.

4 - Le Monde, 25 juillet 1964.

5 - J. de PINHO CAMPINOS : L'actualité de l'utipossidetis, op cit, p 99.

6 - Jacques GAGNES : Nation et natioalisme au Maroc, op cit, p 631 et s.

7 - انظر خطاب محمد الخامس الذي ألقاه بمناسبة عيد العرش بالرباط في 18 نونبر 1957. كذلك انظر : خطاب مماثل لمحمد الخامس بمناسبة زيارته لمحاميد الغزلان بالجنوب.

Voir : Le Matin du Sahara et du Maghreb,
le 18 Novembre 1994, p 12.

لكن ما هي طبيعة الأسس والخلفيات التي يستند إليها المغرب في موقفه هذا؟. إن الاسس التي يرتكز عليها المغرب في محاولته إضفاء الشرعية على مطالبه، متنوعة ومتداخلة فهي تارة تكتسي أبعادا تاريخية دينية وتارة أخرى تكتسي أبعادا سياسية قانونية.

غير أن العمق القانوني لبعض هذه الأسس يعد من الضعف بحيث أفقدها القوة على الصمود والإقناع، مما اضطر المغرب إلى التراجع عنها في الاخير[1].

فمن الناحية التاريخية والدينية، كان المغرب يثير باستمرار موضوع النفوذ السياسي الذي كان يتمتع به السلاطين المغاربة بالمناطق الصحراوية الجنوبية التي كانت تشكل — في نفس الوقت– منطلقا ومجالا لانبعاث حكم وسلطة كثير من الأسر الحاكمة المتعاقبة[2].

إن هذا النفوذ التاريخي الذي كان للسلطة المغربية في أقصى جنوب البلاد والذي تعود أصوله إلى عهد حكم المرابطين ورسوخها بعد ذلك في عهد السلاطين السعديين والعلويين، وخاصة في عهد مولاي اسماعيل[3]، كان يستقي شرعيته من بعض الروابط الدينية التي كانت تجمع بين الحكام المغاربة وسكان المناطق الجنوبية بما فيها موريتانيا وأدرار والساورة والقنادسة وتندوف وتوات وبصفة عامة ما يسمى ب: "المغرب الغابر "[4].

وفي هذا السياق ورد تأكيد الزعيم الاستقلالي علال الفاسي أن المغرب "يحد جنوبا بالسينغال وشرقا بالجزائر وغربا بالمحيط الاطلسي وشمالا بالابيض المتوسط، وأن شنقيط وأدرار وإقليم الساورة بما فيها من تندوف والقنادسة وتوات والساقية الحمراء ووادي الذهب وسبتة ومليلية والجيوب الصغرى التي تحت يد إسبانيا في الشمال، كل ذلك أجزاء اقتطعها الاستعمار من بلادنا بنفس الاسلوب الذي جزأ به المنطقة الخليفية وطنجة وطرفاية وأيت باعمران ويفني، وأن هذا العمل لا يغير شيئا من حقيقة الواقع المغربي"[5].

ويبدو أن مفهوم الحق التاريخي المبني علي قاعدة الانتماء الديني ضعيف أمام أحكام القانون الدولي الوضعي لإثبات تبعية هذه الأقاليم الجنوبية إلى مجال السيادة المغربية[6]، خصوصا أن مظاهر هذه السيادة كانت قد انقطعت لفترات في بعض هذه المناطق كما هو

---

1 – لم يكن تخلي المغرب عن فكرة حقوقه التاريخية بموريتانيا وببعض المناطق الجنوبية الشرقية في الستينيات، ليحول دون تأكيده على هذه الحقوق فيما يتعلق بمطالبه القاضية باسترجاع الصحراء المستعمرة الاسبانية السابقة في السبعينات وإلى اليوم. انظر :

Med LAMOURI : le contentieux… op cit.

2 - Voir : Abdellatif AGNOUCH : L'Histoire politique du Maroc, op cit.

3 - Med LAMOURI : Le contentieux, op cit, p 111.

4 - Michel FOUCHER : Fronts et frontières, op cit, p 182.

5 - انظر : علال الفاسي : دفاعا عن وحدة البلاد. دون تاريخ الطبع. ص. 3.

6 - Maurice FLORY : La notion de territoire arabe et son application au problème du Sahara, op cit, p 78 et s.

الشأن بالنسبة لموريتانيا التي ظلت علاقتها بالحكام المغاربة منذ عام 1740 علاقة رمزية لا تتعدى أحيانا تقديم الهدايا أو طلب الدعم...[1].

لذلك، فإن أنصار الحق التاريخي ما فتئوا يعززون موقفهم ببعض الأسانيد القانونية والسياسية لإظهار هذا الموقف أكثر انسجاما مع أحكام القانون الدولي المعاصر، فتوجه اهتمامهم إلى تحليل مجموعة من الوثائق والمعاهدات لإبراز ما يشير فيها إلى هذا الحق أو لدحض المزاعم التي تتنكر له وتنفيه...[2] .

وشكلت اتفاقية للامغنية، الموقعة في 18 مارس 1845، أهم هذه الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية وبيان عدم تضاربها مع مضمون الاتفاقية التي وقعت بعد سنة من هزيمته أمام القوات الفرنسية في معركة إيسلي، وذلك بهدف وضع الحدود الفاصلة بين الدولة الشريفة والجزائر المستعمرة آنذاك من طرف فرنسا[3].

وبالرغم من أن زعيم أطروحة الحقوق التاريخية المغربي علال الفاسي يؤكد على أهمية اتفاقية 1845 : "لأنها هي التي وقعت في ظروف كان المغرب فيها يعبر عن إرادته بحرية، وإن كانت عقب الهزيمة التي أصابت بلادنا في موقعة إيسلي والصويرة وطنجة.."[4] فإن هذه الاتفاقية لم تخل -في نظر البعض- من عيوب تجعلها غير قابلة للتنفيذ، فضلا عن كونها لا تضبط الحدود المغربية الجزائرية بصورة دقيقة ومتكاملة[5].

فمن العيوب التي تخللت هذه الاتفاقية كونها وقعت في ظل ظروف هزيمة المغرب وضعف إرادته وتوغل الجيوش الفرنسية في عمق أراضيه[6]، مما اضطر المغرب إلى توقيعها تنفيذا لشروط معاهدة الصلح المبرمة بطنجة في 10 شتنبر 1844[7] ، كما تتمثل عيوب هذه الاتفاقية في كون المغرب لم يتوصل فيها إلى ما كان يأمله من مفاوضاته الحدودية مع فرنسا بسبب قيام هذه الاخيرة باستمالة ممثله في هذه المفاوضات حميدة بن علي الذي ترجح أغلب المصادر أن فرنسا قامت بإرشائه لكسب وده وموافقته غير المشروطة على مضمون الاتفاقية[8] .

---

1 - Voir : Yves LACOSTE : Questions Géopolitiques, op cit, p 81 et s.
انظر كذلك : أحمد ولد لحسن : موريتانيا والمغرب العربي : صراع الوصل والفصل. مجلة "المستقبل العربي". السنة 15. العدد 159. ماي 1992. ص. 22.

2 - أغلب الكتابات السياسية والقانونية المغربية التي تناولت قضايا الحدود المغربية والنزاع المغربي الجزائري حول إقليم الصحراء المغربية تذهب في هذا الاتجاه.

3 - عمر بوزيان : جذور اتحاد المغرب والجزائر (1845/1832). مرجع سابق. ص 165.

4 - علال الفاسي. مرجع سابق. ص 29.

5 - عمر بوزيان : مرجع سابق. ص 169.

6 - نفس المرجع.

7 - يقتضي الشرط الخامس من معاهدة طنجة عقد اجتماع بين المغرب وفرنسا لوضع حدود ثابتة.

8 - عمر بوزيان. مرجع سابق. ص 169.

وبالاضافة إلى هذا العيب الذي اعترى توقيع الاتفاقية[1] ، تعد هذه الاخيرة كذلك غير دقيقة فيما يتعلق بتخطيط الحدود، مما جعل المتفاوضين المغاربة والفرنسيين يتبنون خطا غامضا للحدود استفادت منه فيما بعد فرنسا في توسعها بالمناطق المغربية الشرقية والجنوبية[2].

وعلى غرار اتفاقية للامغنية المفروضة على المغرب، فقد تم فرض معاهدات واتفاقيات أخرى، كما هو الشأن مثلا بالنسبة لاتفاقيتي 1901 و1902 اللتين كرستا التوسع الفرنسي بالمناطق الجنوبية، مما دفع بالمغرب إلى تبني دعوة مراجعة حدوده مع الجزائر على اعتبار أن مقتضيات هذه المعاهدات غير ملزمة بالنسبة إليه[3].

وتشكل وثيقة الجزيرة الخضراء، الموقعة في 16 يناير 1906 هي الاخرى سندا يرتكز عليه أنصار مفهوم الحقوق التاريخية المغربية في الاقاليم الجنوبية، نظرا لكون هذه الوثيقة تضمنت حرص القوى الاروبية والتزامها بضمان الوحدة الترابية للمملكة الشريفة بما في ذلك جميع الاقاليم والاجزاء الترابية التي لم يتم اقتطاعها آنذاك بعد من مجال السيادة المغربية كما هو الشأن بالنسبة لموريتانيا[4].

كما يتم في هذا الاطار الاشارة إلى بعض الوثائق الاخرى التي تؤكد انتماء تلك الاقاليم والاجزاء المقتطعة إلى حظيرة السيادة المغربية، منها مشروع الاتفاق الألماني الفرنسي حول المغرب الذي قدمته ألمانيا لفرنسا في 13 غشت 1911 والذي جاء في مادته التاسعة أن

---

1 - تنص أحكام القانون الدولي المعاصر على أنه من العيوب الأساسية التي تخل بصحة عقد الاتفاقيات الدولية هناك الاكراه الواقع على الدولة أو على ممثلها، والغلط والغش وإفساد ممثل الدولة، بحيث يمكن أن يتحقق هذا الافساد بانغماس ممثل الدولة في ملذات أعدت له خصيصا لدفعه إلى إبرام المعاهدة أو إعطائه رشوة كانت دافعا له لإبرام المعاهدة. وفي هذا المعنى جاء مضمون المادة 50 من اتفاقية فيينا لعام 1969. انظر : الشافعيّ محمد بشير : القانون الدولي العام في السلم والحرب. دار الفكر العربي. ط. 4. 1979. ص. 554.

انظر كذلك : علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام. منشأة المعارف. الاسكندرية. 1993. ص 531.

Voir aussi : NGUYEN QUOCDINH, P. DILLIER Alain PELLET

Droit international public, 2ème Edition LGDJ ; Paris, 1980, p 228 et s.

Voir également : Philippe GAUTIER : Essai sur la définition des traités entre Etats, BRUYLANT, BRUXELLES, 1993.

2 - Michel FOUCHER : Fronts et frontières, op cit, p 18 et s.

3 - Hassan Ouazzani CHAHDI : La pratique marocaine du Doit des traités.

Thèse pour le doctorat d'Etat en Droit.

Université de Paris I Panthéon-Sorbonne.

Présentée et soutenue le 2 Décembre 1977, p 246.

انظر كذلك : عبد السلام المصباحي : استقلال المغرب بين توارث الحكومات وتوارث الدول. رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا. جامعة محمد الخامس. كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. السنة الجامعية 85/84. ص. 82.

4 - Med LAMOURI : Le contentieux... op cit, p 112.

"الاقليم المغربي الذي تنطبق عليه تدابير هذا الاتفاق يحتوي على النواحي التي بين الجزائر وإفريقيا الغربية ومستعمرات ريودي أورو الاسبانية..."[1] ويعتبر علال الفاسي أن هذا الاتفاق الذي صادقت عليه جميع الدول المشاركة في مؤتمر الجزيرة الخضراء -بالاضافة إلى رسالة ملحقة به في 4 نونبر 1911- يعد المعاهدة الحقيقية للحماية بالمغرب[2].

ولا يخرج الاعلان المشترك المتعلق باستقلال المغرب الصادر بباريس في 2 مارس 1956 عن هذا التوجه الدولي العام الذي كان يقضي بضرورة الاحترام والحفاظ على : "وحدة التراب المغربي المضمونة في الاتفاقيات الدولية"[3] .

إلا أن أطروحة الحقوق التاريخية التي كان يتشبث بها علال الفاسي منذ 29 مارس 1956 وتبنتها -بعد ذلك- أغلب الاحزاب السياسية المغربية وناضل من أجلها أفراد المقاومة المغربية فضلا عن كبار المسؤولين السياسيين بالبلاد[4] ، أخذت في الأفول بعد الرفض الذي ووجهت به بالقارة الافريقية واندلاع حرب حدودية بين المغرب والجزائر وتوالي الاعتراف الدولي بالكيان السياسي لموريتانيا وانضمام هذه الاخيرة إلى منظمة الامم المتحدة، مما دفع بالمغرب إلى التراجع عن القول بحقوقه التاريخية ودعوة الجزائر إلى التفاوض بشأن خلافه الحدودي معها وفقا لمبدإ "عدم المساس بالحدود الموروثة"[5] .

---

1 - علال الفاسي : دفاعا عن وحدة البلاد. مرجع سابق. ص. 17.

2 - نفس المرجع. ص. 18.

3 - Voir : Déclaration commune concérnant l'indépedance du Maroc.
in : Revue égyptienne de Droit international. Volume 13, Année 1957, p 220.

4 - Georges SPILLMANN : A propos de la frontière algéro-marocaine.
Revue l'afrique et l'asie ; Année 1966, n° 75, p 2.

5 - Med LAMOURI : Le contentieux, op cit, p 103.

المبحــــث الثـــاني

جيوبولتيكا الحـــدود العربيـة

إن قراءة متأملة في خريطة الحدود بالعالم العربي لا تعكس فقط أهميتها من حيث إدراك طرق وأشكال تكوينها، وإنما تفيد كذلك في معرفة طبيعة الأثر الذي يمكن أن تحدثه هذه الحدود في تفاعل العلاقات بين الأنظمة السياسية والاجتماعية بالمنطقة، إذ أن جزءا مهما من هذه العلاقات يبقى في كثير من الاحيان رهينا بطبيعة مواقف أطرافها من الحدود المشتركة، كما أن وضعية هذه الحدود تظل -في الغالب- بمثابة المرآة التي تعكس تأرجح هذه العلاقات بين اتجاهات التعاون والتكامل أو اتجاهات التنافر والتنازع[1] .

إن أوضاع الحدود السياسية العربية وأشكالها الجغرافية تساهم -إلى جانب عدة عوامل مختلفة أخرى- في التأثير على أشكال وطبيعة التعاون العربي سواء من الناحية السياسية أو من النواحي الثقافية والاقتصادية والعمرانية والاجتماعية، أي أن لهذه الحدود بعض الادوار التي يمكن أن تلعبها في صياغة بعض جوانب "سياسة الجوار العربي"[2] .

إنه لمن الاهمية بمكان معرفة حجم تأثير المعطيات الجغرافية للحدود العربية وانعكاساتها المختلفة على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي وتفاعل نظم العلاقات المختلفة فيما بين دول وشعوب العالم العربي[3]، وذلك بعدما اتضح دور العوامل والظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية في رسم خريطة الحدود العربية[4] .

فمن ناحية، فإن عملية تكوين الحدود وتخطيطها تكتسي أهمية بالغة في القانون الدولي المعاصر، وتتجلى هذه الاهمية في كون الحدود تشكل بصورة عامة عاملا مهما من

---

1 - Lucius CAFLICH : Essai d'une typologie des frontières,Revue relation internationales N° 63, 1990, CNRS

2 - Pierre Georges : L'approche géographique de la réalité frontière
Revue relations internationales, N° 63, op cit, PP 243 / 246

3 - Voir : Claude RAFFESTIN : La frontière comme représentation : Discontinuité géographique et discontinuité idéologique,
Revue relations Internationales, n° 63, op cit, pp 295/303.

4- انظر تفاصيل هذه العوامل والظروف في إحدى فصول هذه الدراسة.

عوامل السلم، مما يجعلها في الغالب إحدى أبرز المواضيع التي تتضمنها اتفاقيات السلام، كما تشكل الحدود مظهرا من مظاهر الاستقلال السياسي للدول، مما يجعلها من أول الموضوعات التي تنتبه إليها الدول المستقلة أو الناشئة، بالإضافة إلى كون الحدود تشكل عنصرا من عناصر الاستقرار والامن وحسن الجوار الذي ينبغي احترامه وتقديسه، لأن المساس بهذا العنصر يمثل اعتداء صارخا على السيادة الوطنية وإعلانا للحرب[1] .

وبالنظر إلى هذا الدور الذي تلعبه الحدود في حفظ أمن واستقلال وسلامة أراضي الدول، فإن التعريفات القانونية الحديثة لمفهوم الدولة كثيرا ما ربطت هذا المفهوم بفكرة الحدود السياسية التي تفصل المجالات السيادية الوطنية، بحيث إنه بمجرد قيام كيان الدولة وحصولها على الاعتراف بها من قبل المجموعة الدولية تكون حدودها السياسية التي تفصلها عن جيرانها قارة ودائمة[2] .

وفيما يتعلق بمراحل تكوين الحدود العربية، فإن ذلك يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل كبرى بغض النظر عن الظروف والملابسات السياسية والاجتماعية والدولية التي أحاطت بعملية تكوينها.

فهناك من الحدود العربية التي جرى تكوينها خلال المرحلة التي سبقت عهد الاستقلال السياسي، أي خلال عهد الاستعمار الاروبي الذي ساد الدول العربية، وقد خضعت أغلب الحدود العربية إلى عملية تكوينها في هذه المرحلة كالحدود المشتركة بين مصر والسودان والحدود المغربية الجزائرية[3] .

ثم هناك النوع الثاني من الحدود التي جرى تكوينها في إطار مشروع إحداث كيانات سياسية أو دول جديدة، وأبرز نموذج لهذا النوع من الحدود تلك التي تضمنتها اتفاقية سايكس بيكو التي كانت تخطط لتقسيم منطقة الشرق العربي وتتوقع خلق كيانات جديدة كالعراق وسوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين..[4] .

أما المرحلة الثالثة لتكوين الحدود العربية، فهي تلك التي جرت خلال عهد الاستقلال السياسي أو خلال تكوين الدولة العربية الحديثة، ويجسد هذا النوع من الحدود بعض حدود دول الخليج العربي وخاصة منها حدود العربية السعودية التي أخذت -عندما كانت لا تزال إمارة نجد- تتوسع بالمنطقة منذ عام 1913 لتبرم اتفاقيات حدودية كلما انتهى بها

---

1 - Charles ROUSSEAU : Principes de droit international public, R.C.A.D.I., 1958, I, p 420.

2 - W. SCHOENBORN : La nature juridique du territoire, Recueil des cours de l'académie de droit inter… (RCADI) 1929 V, P 127.

3 - خلدون نويهض : تكوين الحدود العربية، لماذا وإلى أين؟ مجلة المستقبل العربي. العدد 187. شتنبر 1994. ص 34.

4 – نفس المرجع. ص 34.

التوسع والامتداد في الاراضي المجاورة، فأبرمت اتفاقيات حدودية مع العراق والكويت منذ عام 1922[1] ، ثم قامت بضم الحجاز عام 1925 وكذا منطقة عسير[2] بعد حربها مع اليمن عام 1934، وخططت حدودها مع الأردن عام 1965، كما خاضت مفاوضات حول الحدود مع الامارات واليمن وعمان[3] .

إن معرفة هذه المراحل المتعلقة بتكوين الحدود العربية تكتسي أهميتها في إطار البحث عن أسباب ودوافع النزاعات الحدودية بالعالم العربي، فهذه الحدود إما أنها مفروضة من قبل القوى الاستعمارية الاروبية دون إرادة ورضى الكيانات السياسية والاجتماعية التي تفصل فيما بينها، أو أنها مفروضة بالقوة وعن طريق التوسع والهيمنة العسكرية لإحدى الدول المجاورة بعيدا عن المفاوضة السياسية والتراضي بين الاطراف المعنية.

كما أن التعرف على أشكال الحدود السائدة بالعالم العربي - إن كانت طبيعية أو اصطناعية- يكتسي أهميته في فهم وإدراك بعض أسباب الخلافات العربية المرتبطة بوضعية الحدود الحالية، وكذا انعكاسات هذه الوضعية على طبيعة سياسة الجوار العربي السائدة بالمنطقة[4].

طرق تكوين الحدود العربية :

لعب المجال الجغرافي للعالم العربي وطبيعة تكويناته التضاريسية دورا مهما في تحديد بعض نماذج تكوين حدوده، فإذا كانت أغلب الحدود العربية قد تم تشكليها في ظل ظروف سياسية واجتماعية تاريخية اتسمت في مجملها بانعدام الارادة السياسية المستقلة للكيانات العربية[5] ، فإن العوامل الطبيعية والجغرافية ساهمت -هي الأخرى- بدور فعال في تحديد أنواع هذه الحدود وأشكالها.

إن من أهم انعكاسات طبيعة المجال الجغرافي العربي على حدود المنطقة، كون هذه الحدود لا تنتمي -إلا في جزء ضئيل منها- إلى نوع الحدود الطبيعية المتماثلة مع الظواهر الجغرافية، في حين تنتمي هذه الحدود في معظمها إلى جنس الحدود الاصطناعية بشقيها الفلكي والهندسي[6].

---

1 - نفس المرجع.

2 - Voir : Benoit MECHIN, Ibn-SEOUD ou la naissance d'un royaume, op cit, p 23 et s.

3 - خلدون نويهض. مرجع سابق. ص 35.

4 - Voir : Le contentieux géopolitique du monde arabe, i : questions géopolitiques, op cit, PP 9/10

5 - Simon JARCY : L'orient déchiré entre l'est et l'ouest. labor et Fides, 1984, p 11/12

6 - انظر : محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. ص. 171/166.

ويسود هذا النوع من الحدود الاصطناعية بالعالم العربي نظرا لما يتميز به هذا الاخير من خصوصيات طبيعية أهمها أن المجال الجغرافي العربي تغطيه الهضاب المتوسطة الارتفاع التي تحولت معظمها إلى ما يشبه السهول تحت عامل التعرية[1] .

ويكاد سطح هذا المجال يخلو من الظواهر الطبيعية البارزة إلا من بعض الجبال، كما يندر فيه وجود فواصل مائية كبرى بداخل هذا السطح باستثناء البحر الاحمر الذي يمتد بين رأس باب المندب في الجنوب والسويس في الشمال، وتطل على مياهه ثمان دول سواحل متفاوتة الطول منها ست دول عربية هي الاردن والسعودية واليمن وجيبوتي والسودان ومصر[2] ، بحيث إن انعدام مثل هذه الفواصل المائية أحال سطح العالم العربي إلى مجال بري شاسع وممتد.

وبخلاف حدوده الداخلية التي تفصل بين وحداته السياسية وكياناته الاجتماعية والثقافية في العالم العربي، فإن هذا الاخير يعدم في داخله كذلك نوع الحدود المعروفة بالحدود الايثنوغرافية أو الحدود العرقية التي تفصل فيما بين الأمم المتمايزة والقوميات المختلفة[3]، وذلك برغم وجود بعض الاقليات الاثنية المتناثرة بأرجاء المنطقة العربية كالنوبيين والزنوج والاكراد والارمن..[4].

غير أنه برغم انعدام مثل هذه الحدود الايثنوغرافية في العالم العربي وسيادة الحدود الاصطناعية ، فإن الحدود العربية تتسم في معظمها بأجواء التوتر لاحتوائها بعض أسباب النزاع والمواجهة بين الكيانات السياسية التي تفصل فيما بينها [5].

فهذه الحدود الاصطناعية لا تزال في جزء مهم منها في حاجة إلى تخطيط برغم تحديد كثير منها في اتفاقيات ومعاهدات مختلفة، كما أن بعضها يعد من ضمن الحدود غير المرئية، مما يجعل اختراقها وتجاوزها أمرا يسيرا وواردا باستمرار وخاصة في إطار التحركات الرعوية لبعض القبائل أو المجموعات البشريةالمتنقلة [6].

---

1 - انظر : طه عبد العليم رضوان : في جغرافية العالم الاسلامي. مكتبة الانجلومصرية. ط. الرابعة. 1989. القاهرة.

2 - محمود توفيق محمود : البحر الأحمر في الاستراتيجية الدولية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 57. يوليوز 1979. ص 27.

3 - محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية.
مرجع سابق. ص 171.

4 - انظر : جورج قرم : جيوبولتيكا الاقليات في المشرق العربي.
مرجع سابق. ص 20 وما بعدها.

5 - انظر : أحمد فؤاد رضى : صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1. بيروت. مايو 1992.

6 - Michel FOUCHER : Fronts et frontières op cit, p 303.

كما تثير بعض الحدود الاصطناعية، التي يقع تعيينها ببعض المجالات الجغرافية الغنية بالموارد الاقتصادية الحيوية كالنفط أو الموارد المائية، بوادر الخلافات والنزاعات الحدودية العربية حولها[1].

ولعل هشاشة الأسس القانونية التي تقوم عليها الحدود السياسية العربية وطبيعة تكوينها غير المرئية ساهم إلى جانب تداخل وامتداد الانسجة الاجتماعية والثقافية لشعوب المنطقة، في عدم استقرار هذه الحدود ورسوخها واحترام مبدإ قدسيتها، خصوصا أنه لا يزال هناك في العالم العربي بعض الزعماء السياسيين والفعاليات الفكرية الذين يرفضون الاعتراف بهذه الحدود القائمة ويدافعون عن فكرة إلغائها لتحقيق حلم الوحدة القومية وتجسيدها في إطار دولة عربية موحدة لا تعرف من الحدود سوى تلك التي تفصل هذه الدولة عن محيطها الخارجي.

ولاشك أن كل هذه العوامل الجغرافية والسياسية والثقافية المرتبطة بالحدود العربية قد أثرت إلى حد بعيد في طبيعة التفاعل السياسي والديبلوماسي بين الدول العربية، وكانت لها انعكاسات على بعض مظاهر سياسة الجوار العربي، هذه السياسة التي ظلت تميل تارة إلى التعاون والتكامل وتارة أخرى إلى المواجهة والمنازعاة التي قد تصل أحيانا إلى درجة التوتر والحرب...[2].

أولا : الحدود الطبيعية في العالم العربي :

إن الحدود الطبيعية هي تلك التي تكون متماثلة مع الظواهر الطبيعية البارزة أو التضاريس الجغرافية الواضحة كالانهار والجبال والبحار والغابات.. وعادة ما تكون مثل هذه الحدود مقترنة في تكوينها بدوافع أمنية وعسكرية لحماية الدولة. كما تضمنت فكرة الحدود الطبيعية، التي كانت رائجة في القرون السابقة، بعض التوجهات الإيديولوجية التي تحاول تبرير سعي الدول للبحث عن المجالات الحيوية[3].

وبعدما كانت الحدود الطبيعية هدفا مثاليا سعت إلى بلوغه الدول الاروبية في القرون الماضية، واستعانت -لتحقيق هذا الهدف- بقوتها العسكرية لأهميتها ودورها في تحصين ممتلكات وشعوب هذه الدول، فإن هذه الاشكال الحدودية أخذت تعرف تراجعا ملموسا في بداية هذا القرن الذي أفرزت تحولاته السياسية الكبرى والتغيرات التي لحقت أشكال

---

1 - انظر : مجدي صبحي : الحدود والموارد الاقتصادية من الهيدرولوجي إلى الهايدروكاربوني. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. ص. 194/188.

2 - Jean-Claude VATIN : Ordre majeur et désordres mineurs, in : "Crise au golfe et ordre politique au moyen orient",
CNRS, Paris, 1993, pp 11/38.

3 - Raymond ARON : Paix et guerre, op cit, p 207.

الدولة وكذا الاتفاقيات ومعاهدات السلم التي تم توقيعها على إثر الحربين العالمتين فكرة جديدة للحدود السياسية أبعد ما تكون عن مفهوم الحدود الطبيعية، بحيث برز مفهوم الحدود السياسية الدولية المتفق عليها عن طريق المفاوضة الديبلوماسية أو اتفاقية دولية..[1] .

وبما أن معظم الحدود السياسية العربية هي حدود حديثة عرفها العالم العربي مباشرة مع دخول القوى الاستعمارية الاروبية إلى المنطقة، فإنه قلما توجد بالمنطقة حدود طبيعية على شاكلة تلك الحدود المعروفة بأوربا، وتعكس خريطة الحدود العربية بصورة جلية طابع هذه الحدود التي أخذت شكل مثلثات ومربعات وخطوط مستقيمة ودوائر وأنصاف دوائر[2] .

ويعزى غياب أنواع الحدود الطبيعية في العالم العربي إلى الخصائص الجغرافية التي يتميز بها، فالمجال الجغرافي العربي تتمثل سمته الاساسية في كونه سطحا ممتدا ويابسا قلما تفصل بين مكوناته مجموعات جبلية أو فواصل عريضة، مما يجعل هذا المجال متواصلاعلى امتداد أطرافه الجغرافية ووحداته البشرية وخصوصياته الثقافية والحضارية..[3] .

وتشكل حدود منطقة الشام الاستثناء الوحيد تقريبا بالمنطقة العربية التي تسود فيها الحدود الطبيعية، بحيث إن دول هذه المنطقة التي تتوفر فيها معالم تضاريسية بارزة كالانهار والهضاب[4] تفصل فيما بينها حدود متوازية مع بعض هذه المعالم كما هو الشأن بالنسبة للحدود الفاصلة بين فلسطين من جهة والاردن وسوريا ولبنان من جهة أخرى، وكذا الحدود القائمة بين سوريا ولبنان[5] .

والملاحظ أن موازاة هذه الحدود مع الظواهر الطبيعية للمنطقة لم يتحقق نتيجة الصدفة أو باتفاق دول المنطقة، وإنما كان ذلك بتخطيط مسبق ومتفق عليه بين الانتدابين البريطاني والفرنسي اللذين أخضعا المنطقة لسلطتهما في مطلع هذا القرن، أي أن هذه الحدود –وإن كانت في صورتها طبيعية– إلا أنها في الاصل اصطناعية ومفروضة، مما جعلها مرفوضة من قبل بعض أنظمة المنطقة التي تسعى لإزالتها وتجاوزها لأنها تفصل بين كيانات اجتماعية وثقافية متداخلة ومتكاملة [6] .

1 - Georges ABI-SAAB : La pérenité des frontières en droit inter., Revue relations internationales, n° 64, op cit, pp 341/349.

2 - محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص 166.

3 - نفس المرجع.

4 - انظر : صلاح الدين الشامي : الوطن العربي دراسة جغرافية.
منشأة المعارف بالاسكندرية. ص 92.

5 - محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. مرجع سابق. ص 170.

6 – مثال ذلك أن سوريا لا تزال ترفض الاعتراف بحدودها المشتركة مع لبنان الذي تعتبره جزءا منها، كما تقف نفس الموقف من دولة الاردن ؛ ويعكس ذلك تصريح للرئيس السوري حافظ الأسد أن "سوريا ولبنان يشكلان بلدا واحدا وشعبا واحدا"، كما سبق للاسد أن أعلن في مطلع الثمانينيات أن "دولة الاردن تم تشكيلها لاقتطاع سوريا، وأننا والاردنيون نشكل معا شعبا واحدا وسيأتي يوم ستتوحد فيه".
Voir : M. FOUCHER : op cit, pp 311/314.

فقد تم تكوين الحدود القائمة بين سوريا ولبنان بشكل جعلت مصب نهر العاصي في لبنان يمر بسوريا ثم ينتهي إلى مصبه في تركيا[1] ، كما جرى وضع الحدود الفلسطينية الاردنية حسب اتفاقية 20 فبراير 1928 بين بريطانيا وأمير الاردن في شكل خط يمر بمركز وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى اتصاله بنهر اليرموك ثم عبر هذا النهر إلى الحدود السورية[2].

أما حدود فلسطين مع الدول المجاورة كالاردن وسوريا ولبنان فإنه تم تعيينها في اتفاقية 3 فبراير 1922 بين بريطانيا وفرنسا في صيغة خط يمر بنقطة أعمق انحدار في مجرى أنهار وينابيع عديدة[3] ،كما حدد بروتوكول تم توقيعه في 31 أكتوبر 1931 بين الانتدابيين البريطاني والفرنسي حدود كل من سوريا والاردن باعتبار نفس النقطة السابقة حينما يشكل نهر اليرموك أو فروعه أجزاء من خط الحدود بالجزء الغربي[4].

وإذا كانت الحدود الطبيعية تشكل لدى الدول الاروبية أفضل أنواع الحدود لبروزها وحصانتها، فإنها لدى دول منطقة الشام قد تشكل عنصرا من عناصر النزاع السياسي في المنطقة، خاصة وأن هذه الحدود تعد في أغلبها متماشية ومتوازية مع أنهار أو أجزاء منها تمثل موردا مائيا أساسيا وحيويا لهذه الدول، الامر الذي أثار في السنوات الاخيرة بوادر نشوب حروب مائية بهذه المنطقة ذات التوزيع المائي غير المتكافئ[5].

وبالاضافة إلى هذه الفواصل المائية التي تمثل حدودا دولية بين أقطار منطقة الشام، توجد كذلك بين عدد من دول الخليج العربية مناطق حدودية شاسعة تفصل فيما بينها. وبرغم أن هذه المناطق الحدودية لا تكتسي مظهرا تضاريسيا متميزا فإنها –مع ذلك– يمكن إدراجها ضمن المناطق الطبيعية لعاملين أساسيين ؛ أولهما، لأنها مناطق تُرِكَت لتنقلات بعض القبائل المتحركة باستمرار بين أطراف المنطقة لممارسة نشاطها الرعوي الذي تعتمد عليه في حياتها العامة[6] ، وثانيا لكون هذه المناطق تحتوي في باطنها على موارد طبيعية مهمة أبرزها الموارد النفطية[7].

وكانت تنعت هذه المناطق الحدودية بالمناطق المحايدة[8] ، وتفصل بين عدد من دول الخليج العربية، كالمنطقة المحايدة التي نصت على إقامتها اتفاقية العقير الموقعة عام 1922

1 - مجدي صبحي : مرجع سابق. ص 189.

2 - نفس المرجع.

3 - نفس المرجع.

4 - Michel FOUCHER : op cit, p 314.

5 - انظر : أحمد سعيد نوفل : الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط. مجلة دراسات عربية. العدد 8/7 السنة 30 ماي/يونيو 1994. ص ص 46/29.

6 - محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. مرجع سابق. ص 166.

7 - عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق. ص 75.

8 - نفس المرجع.

والتي تفصل مساحتها البالغة ألفي ميل مربع بين كل من العربية السعودية والكويت على أساس استغلال هذه المنطقة بينهما بالتساوي[1].

غير أن اكتشاف الموارد النفطية بهذه المنطقة المحايدة فيما بعد أدى إلى نشوب نزاع حولها تمخض في النهاية عن توقيع اتفاقية في يوليوز 1965، ولا تزال هذه الاتفاقية إلى اليوم سارية المفعول وتقضي بتقسيم المنطقة إلى جزئين متساويين يمارس كل طرف سيادته الكاملة على الجزء الذي يخصه، لكنهما -في نفس الوقت- يمارسان بهذه المنطقة السيادة المشتركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية[2].

كما نصت اتفاقية المحمرة عام 1921 التي وضعت الحدود القائمة بين السعودية والعراق -على إحداث منطقة محايدة بينهما تبلغ مساحتها 2500 ميل مربع بالجزء الغربي من الحدود الكويتية وذلك بهدف تمكين القبائل المتنقلة من التحرك بحرية عبر أراضي الدولتين مع التأكيد -في نفس الوقت- على عدم إقامة منشآت عسكرية أو دائمة بهذه المنطقة[3] . غير أن اكتشاف النفط دفع إلى اتفاقهما على تقسيم هذه المنطقة بخط مستقيم[4] .

وبالاضافة إلى هذه المناطق المحايدة التي كانت تفصل بين السعودية وبعض جيرانها من الدول العربية، تفصل السعودية كذلك عن دولة البحرين حدود بحرية تتمثل في مياه الخليج[5] ، غير أنه برغم هذا الحاجز المائي الطبيعي فإن وضعية الحدود بين البلدين لم تسلم من أسباب النزاع بشأنها، بحيث انصب هذا النزاع على بعض الجزر الفاصلة بين الدولتين نظرا لما تختزنه من موارد نفطية هامة، مما دفع بالطرفين إلى التوصل إلى اتفاق بينهما عام 1958 لتقسيم تلك الموارد، لكن دون تقسيم حقولها من الناحية الجغرافية.

ثانيا : الحدود العربية الاصطناعية :

بخلاف الحدود الطبيعية التي يقل تواجدها بالعالم العربي، يعرف هذا الاخير أنواع الحدود الاصطناعية وخاصة منها الحدود الهندسية والحدود الفلكية، وذلك لعوامل جغرافية وظروف تاريخية عرفتها المنطقة العربية[6] ، فالمجال الجغرافي الممتد يرتكز على قاعدة جنوبية

---

1 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص 222.

2 - Michel FOUCHER : Op cit, p 265.

3 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مرجع سابق. ص 223

4 - Michel FOUCHER : Op cit, p 266

5 - انظر : عبد الرحمان صادق الشريف : جغرافية المملكة العربية السعودية. دار المريخ للنشر. الرياض. 1987. ص 27.

6 - طه عبد العليم رضوان : في جغرافية العالم الاسلامي.
مكتبة الانجلومصرية. الطبعة الرابعة. 1989. القاهرة. ص ص 21/16.

تسودها رمال الصحراء التي يصعب فيها وضع حدود بارزة وعلامات واضحة، مما دفع إلى تخطيط الحدود بناء على مقاييس غير مرئية لا تستند إلى المعطيات الطبيعية للبلاد العربية.

كذلك تعد الظروف السياسية والتاريخية للمنطقة العربية في بداية هذا القرن إحدى تلك العوامل التي أفرزت الحاجة إلى اللجوء إلى هذه المقاييس لوضع الحدود العربية، فالمنطقة خضعت لتقسيم عشوائي على يد القوى الاستعمارية التي كانت حريصة في ذلك على ضمان مصالحها واستمرارها في المستقبل، ضاربة بعرض الحائط رغبات الشعوب العربية وتطلعاتها نحو الوحدة على الصعيد الجهوي والقومي.

والحدود الهندسية هي عبارة عن خطوط مستقيمة مرسومة بين نقطتين معلومتين أو أقواس مخطوطة من مركز دائرة معروفة[1]. وقد عرفت القارة الافريقية -إلى جانب العالم العربي- هذا النوع من الحدود[2] ، كما هو الشأن بالنسبة لوضع حدود ليبيا والنيجر والحدود المشتركة بين إثيوبيا والمناطق الصومالية الفرنسية والبريطانية والايطالية وكذا المنطقة الساحلية لساحل العاج ومنطقة حدود أنغولا والكونغو ثم منطقة الشمال الشرقي لسيراليون..[3] .

أما في العالم العربي، فإن هذا النوع من الحدود الهندسية قائم بين عدة أقطار عربية متجاورة كالحدود الفاصلة حاليا بين الجزائر وكل من موريتانيا وتونس[4] . والحدود القائمة بين سوريا والعراق والاردن، والحدود الفاصلة بين السعودية وأغلب الدول المجاورة وخاصة منها الاردن والعراق والكويت[5] وكذا الحدود المشتركة بين مصر وليبيا[6] .

وفيما يتعلق بالحدود الفلكية، فإنها عبارة عن خطوط متوازية ومتماشية مع خطوط الطول[7] ودوائر العرض[8]، وعلى غرار الحدود الهندسية، فإن الحدود الفلكية تسود هي الاخرى المناطق والاقطار حديثة العهد بالاستقلال السياسي كما هو الحال في إفريقيا حيث تفصل بين عدة دول من ضمنها الدول العربية المنتمية لهذه القارة، كالحدود الفلكية

---

1 - Romain YAKEMTCHOUK : L'afrique en droit international, op cit, p 75.

2 - Simone DREYFUS : Droit des relations internationales, CUJAS, Paris, 1978, p 23.

3 - R. YAKEMTCHOUK : op cit.

4 - Habib GHERARI : Démarcation et bornage des frontières algériennes, op cit, p 26.

5 – عمر أبو بكر باخشب : النظام القانوني لمفهوم الحدود في القانون الدولي العام. مرجع سابق. ص 102.

6 - Pierre VELLAS : Les limites terrestres du territoire, op cit, p 254.

7 – خطوط الطول عبارة عن أقواس وأنصاف دوائر وهمية متساوية وغير متوازية تصل في مجموعها إلى 360 خطاً. انظر : أطلس مصر والعالم : جيوبروجكتس. الطبعة الأولى. 1987. بيروت. ص 16.

8 – دوائر العرض هي دوائر وهمية متوازية غير متساوية تحيط بالكرة الأرضية وهي عبارة عن أقسام على الخط الرأسي الذي يصل بين القطبين ويمثل زاوية مقدارها 180 درجة، وعدد دوائر العرض 180 دائرة بمعدل دائرة لكل درجة. ويمكن تحديد مواقع البلدان والأقطار إذا عرفت دوائر العرض وخطوط الطول. نفس المرجع.

الفاصلة على سبيل المثال بين مصر والسودان، وهي الحدود التي تتماشى مع دائرة العرض 22 درجة شمالا[1] .

وإذا كانت الحدود الهندسية والفلكية من الانواع التي يسهل تعيينها وتحديدها على الخرائط، فإنه يصعب كثيرا تخطيطها وترسيمها على سطح الارض[2] . فبعد حصول اتفاق الاطراف المعنية -من الناحية المبدئية- حول الحدود السياسية التي تفصل فيما بينها، وذلك سواء عن طريق معاهدة ثنائية أو متعددة الاطراف، أو من خلال قرار تحكيمي، فإن عملية تحديد الحدود ينبغي أن تكون دقيقة وشاملة لا يشوبها[3] أي عيب أو نقص.

أما المرحلة الثانية الاساسية التي يخضع لها تكوين الحدود بعد تعيينها فتتمثل في تخطيطها ورسمها ووضع العلامات التي تبرزها، وبالرغم من الطابع التقني لهذه العملية الاخيرة، فإنها تعتبر جانبا مهما من الجوانب المرتبطة بمسألة تشكيل الحدود السياسية، بحيث يشرف على هذه العملية لجان دولية متخصصة ومحايدة[4] .

ويلتزم أعضاء هذه اللجان عند قيامهم بتنفيذ عملية التخطيط ووضع العلامات الحدودية بإنجاز هذه المهمة بدقة متناهية وتناسق كبير مع التحديد الوارد في الاتفاقية الحدودية واحترام المبادئ الواردة بها كالمحافظة على وحدة الاستغلالات الفلاحية ووحدة المجموعات والمدن وبعض المناطق المتكاملة[5] .

تأثير أوضاع الحدود في تفاعل العلاقات العربية :

تشكل الحدود عنصرا مشتركا بين الدول المتجاورة، وهي لذلك تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في صياغة نظام معين للجوار السياسي يتسم إما بروح التعاون والتكامل أو بحالة من الخلاف والصراع بين النظامين المتجاورين[6]. وتساهم مجموعة عوامل ومعطيات أخرى جغرافية وطبيعية واجتماعية في تعزيز أو إضعاف أسس هذا التعاون على الصعيد القومي أو على الصعيد الجهوي[7] .

1- محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. مرجع سابق. ص 170.

2- نفس المرجع. ص 170.

3 - انظر بهذا الخصوص رأي المحكمة الدولية الدائمة للعدل الصادر في 21 نونبر 1925 المتعلق بالحدود التركية العراقية المقررة في معاهدة لوزان المرتبطة بقضية الموصل.

4 - Daniel BARDONNET : Les frontières terrestres et la relativité de leur tracé, Recueil des cours, 1976 V, p 21 et s.

5 - P. VELLAS : op cit, p 254.

6 - Charles ROUSSEAU : Droit international, Dalloz 9ème édition 1979.

7 - انظر : جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي : دراسة في العلاقات السياسية العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. فبراير 1983. ص ص 54/17.

وسواء تعلق الامر بدول العالم العربي أو بغيرها من الدول الاخرى، فإن الحدود السياسية تكتسي أهميتها وحيوتها فيما يتعلق بدورها في التأثير على تفاعل العلاقات العربية من حيث كونها تؤطر إقليم الدولة. وتتحكم في بعض الابعاد الجيوسياسية التي تعطي لهذا الاقليم مكانته على الخريطة الاستراتيجية وتحدد بالتالي دوره وإمكانياته إزاء التفاعلات السياسية الاقليمية والدولية[1] .

وعموما، فإن هذه الحدود يمكن أن تتحكم في عدة أبعاد جيوسياسية مهمة تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الاستراتيجي[2] ، ويتعلق البعد الاول بحجم الفضاء الاقليمي الذي تؤطره الحدود، ويلعب حجم هذا الفضاء دورا مهما في قوة ومناعة الدولة، إذ يساعد اتساع مجالها على احتكار الاستفادة من معطياتها الجغرافية ومواردها الاقتصادية والطبيعية المتنوعة، فضلا عن إمكانياتها البشرية المتنوعة التي تستفيد منها في استغلال تلك الموارد بأفضل الطرق وأقلها تكلفة[3].

وإذا كانت شساعة الفضاء الاقليمي للدولة يساعدها كذلك على ضمان أمنها واستقرارها نظرا لصعوبة اختراق واحتلال كامل هذا الفضاء الممتد[4] ، فإن ذلك يتطلب في نفس الوقت من الدولة تعبئة إمكانيات عسكرية ضخمة لمراقبة الحدود الطويلة والاطراف البعيدة وتحصينها من كل اعتداء أو اختراق محتمل .

وإلى جانب أهمية الفضاء الاقليمي للدولة، تلعب الحدود كذلك دورا بارزا في إعطاء هذا الفضاء شكلا جغرافيا معينا يساهم هو الآخر في التأثير في مركز الدولة على الصعيد الاستراتيجي، فقد تأخذ الدولة ضمن حدودها السياسية شكل جزيرة أو مجموعة جزر متفرقة ومعزولة، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الآسيوية[5] ، أو تأخذ شكل دولة مخندقة وراء مجموعة من الجبال الكثيفة العالية كما هو حال بعض الدول الاروبية أو تكون هذه الدول مطلة على بحر أو محيط أو خليج كما هو الامر بالنسبة لبعض الدول العربية.

وتساهم الحدود كذلك في تحديد وضعية الدولة بالنسبة لمواقف وأطماع العالم الخارجي، فقد يحدث أن يحتوي إقليم دولة ما ضمن حدودها السياسية إمكانيات

---

1 - Voir : Olivier DOLLFUS : l'espace géographique. PUF, 3ème édition, Paris 1970, pp 9/18.

2 - Marcel MERLE : la vie internationale; Armand COLLIN, 3 ème édition, paris 1970, P 120 ets.

3 - Olivier DOLLFUS : op cit, p 38 et s.

4 - برغم النجاح الذي حققه كل من نابليون وهتلر في اكتساح عدة أقاليم أوربية إلا أنهما لم يستطيعا –مع ذلك– احتلال روسيا لشساعة إقليمها وامتدادها الجغرافي.

5 - مثل اليابان.

اقتصادية أو طبيعية مهمة تثير طمع الدول الاخرى سواء منها المجاورة أو البعيدة[1]، فالدول التي تسمح لها وضعيتها الاستراتيجية مثلا بالتحكم في المعابر المائية الكبرى أو المضايق الدولية وقنوات المرور العالمية تكون أكثر عرضة لمحاولات السيطرة عليها ووسائل الاخضاع من طرف القوى السياسية الكبرى لضمان استمرار الاستفادة من هذه المواقع الاستراتيجية[2] .

ويشكل حجم ونوعية الامكانيات البشرية للدولة، ضمن حدود إقليمها الترابي عاملا أساسيا من عوامل قوتها وضعفها على الصعيد العالمي[3] ، وبالرغم من أن التطور التكنولوجي والمعلومياتي الهائل أخذ اليوم يلبي عدة حاجيات اقتصاديةوعسكرية ويقوم بأداء مجموعة من الوظائف التي يتطلبها الجهد العضلي والذهني، فإن العنصر البشري لا يزال ينظر إليه حيويا وأساسيا ضمن معاير قوة الدول أو ضعفها، ولا شك أن الدول المتقدمة على المستوى السياسي والاقتصادي هي من حجم الدول التي تتوفر على إمكانيات بشرية مهمة وضخمة كما هو حال الصين الشعبية وبعض الدول الآسيوية والامريكية الاخرى...[4] كذلك أصبح ينظر إلى نجاح التكتلات الاقتصادية الجهوية والعالمية من خلال الامكانيات البشرية التي تضمها هذه التجمعات[5]. غير أن العنصر البشري يفقد أهميته داخل الدولة إذا لم يكن متناسبا ومنسجما مع الابعاد الاخرى وخاصة منها البعد المرتبط بحجم فضاء الدولة ومواردها[6].

كذلك يتجلى تأثير الحدود ودورها في تحديد استراتيجية موقع الدولة ومكانتها ضمن التفاعلات الدولية من خلال ما يحتويه إقليمها الذي تؤطره من موارد اقتصادية حيوية، ولعل أهم هذه الموارد ما ارتبط منها بالمياه والطاقة وخاصة منها النفط... ولاشك أن كثيرًا من الدول التي تحتوي ضمن حدودها السياسية على وفرة في هذه الموارد تتمتع بمكانة دولية مهمة وتستطيع إسماع صوتها والتأثير في صناعة بعض القرارات الدولية المهمة برغم صغر حجمها وضعف سكانها[7].

---

1 - Med BENNOUNA : La souveraineté et les droits d'exploitation des ressources naturelles, Revue : le nouveau siècle, n° 5, Juin 1993, p 16.

2 - Pierre DUMOLARD : L'espace différencié, Economica, Paris, 1981, p 155 et s.

3 - Olivier DOLLFUS : op cit, p 38 et s.

4 - Voir : Jean Jacques SUBRENAT et Nelly PONTA : Les Etats Unis, L'ALENA et l'APEC. Revue politique étrangère, IFRI, n° 3, 59e année 1994, p 799.

5 - Jean Jacques SUBRENAT et Nelly PONTA : op cit, p 798

6 - Abdellatif FEKKAK : Le défi complexe du Maghreb politique face à l'an 2000. Revue le nouveau siècle n° 6 Septembre, 1993, p 101 et s.

7 - Voir : BOUCETTA ALOUCHE : La médiation des petits états : retrospective et perspective. Revue études internationales ; volume XXV, n° 2, Juin 1994, pp 213/236.

إن تحليل الخريطة الجيوسياسية للعالم العربي على أساس هذه الابعاد يفضي إلى تأكيد وجود كثير من عناصر القوة السياسية والاستراتيجية، غير أن طبيعة تركيب وتفاعل هذه العناصر يفقدها قوتها وأهميتها سواء داخل كل وحدة من وحدات النظام العربي أو داخل بنية هذا النظام الكلية[1]. ولا يقف الامر عند سلبية هذه العناصر وعجزها عن تمكين هذا النظام من القوة والحركة اللازمتين، بل يتعدى الامر إلى أسوأ من ذلك، بحيث إن كثيراً من عناصر القوة هذه استحالت إلى أسباب ضعف وعجز هذا النظام واعتماده على القوى الخارجية نظرا لتحولها إلى عناصر للخلاف والصراع بين وحداته[2] .

ولعل مرد تحول عناصر القوة العربية، المتمثلة في تكامل أبعادها الاستراتيجية والطبيعية والطاقية والبشرية، إلى عناصر ضعف ناتج عن كون أغلبها موزعة ومتفرقة داخل العالم العربي بصورة لا تسمح بأن تلعب دورها في النهوض بمقومات وقدرات المنطقة وتعزيز مكانتها وحضورها الاستراتيجي في إطار التفاعلات السياسية الدولية[3].

فالتقسيم الجغرافي الذي خضع له العالم العربي في مطلع هذا القرن، وما استتبع ذلك من أشكال الحدود السياسية المفروضة داخله أفضى -في النهاية- إلى إيجاد نظام إقليمي عربي مختنق بتعدد الوحدات السياسية المجزأة إلى إحدى وعشرين دولة. كما أفضى إلى اختناق كل وحدة من هذه الوحدات داخل حدودها بالاختلال الذي تعانيه في إمكانياتها المحلية[4] بعدما كانت هذه الامكانيات متوافرة ومتنوعة ومتكاملة على الصعيد القومي[5].

وهكذا، فعوض أن تتمتع الدول العربية بتكامل مواردها ومعطياتها الطبيعية والبشرية، فهي تعاني بسبب تقسيمها والفصل فيما بينها بحدود اصطناعية، من الاختلال في توزيع هذه الموارد على الرغم من وفرتها، بحيث إن الدول العربية التي تستفيد مثلا من شساعة فضاءاتها الاقليمية تعوزها الامكانيات البشرية[6]. أما الدول التي تستفيد من هذه الامكانيات

---

1 - نظر : جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي. مرجع سابق.

2 - Voir : Jean françois NODINOT : 21 Etats pour une nation arabe. Maisonneuve et larose,paris, 1992, PP 7 / 37.

3 - انظر : حسن خليل غريب : إحدى وعشرون دولة لأمة عربية واحدة. مجلة "الفكر العربي". العدد 47. مرجع سابق. ص ص 238/232.

4 – وجيه كوثراني : تكون الجغرافية السياسية للعالم الاسلامي في العصر الحديث. مجلة "مستقبل العالم الاسلامي". السنة الأولى. العدد 1 شتاء 1991. ص. 29.

5 – على سبيل المثال، تعد الثروات المنجمية للعالم العربي ضخمة للغاية إذ أنها تمثل أكثر من 50٪ من الاحتياط العالمي للنفط و25٪ من احتياطيات الغاز وثلث كمية الفوسفاط في العالم، كما يضم العالم العربي وفرة في كثير من المعادن الأخرى...

Voir : Atlas stratégique : Géopolitique de nouveaux rapports des forces dans le monde, op cit, p 129.

6 - عبد الخالق عبد الله : النظام الاقليمي الخليجي. مجلة السياسة الدولية. العدد 114، أكتوبر 93. ص ص 50/26.

تظل -في المقابل- مفتقرة إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية لتلبية حاجيات سكانها، هذا في الوقت الذي توجد فيه كذلك دول عربية استفادت من الامتداد الاقليمي الذي خلفه الاستعمار في الوقت الذي وجدت فيه دول عربية أقاليمها محصورة داخل حدود ضيقة لا تتيح لها نفس الامكانيات التي تتوفر عليها جارتها...[1].

إن هذا الاختلال في الموارد الاقتصادية والبشرية الذي يعانيه العالم العربي نتيجة تقسيمه وطرق تكوين حدوده، جعلت العلاقات العربية البينية تتسم في معظمها بحالة التوتر والنزاع غالبا ما كانت خلافات الحدود بمثابة المرآة التي تعكسها باستمرار... بحيث إن جزءا مهما من النزاعات العربية الحدودية تنصب على المناطق والمجالات التي تتوافر فيها الموارد الاقتصادية الهامة كالنفط والغاز والمياه...[2] .

وعلى الصعيد الاجتماعي تعاني البلدان العربية داخل حدودها اختلالا كذلك من حيث التكوين البشري، فمن جهة هناك دول عربية تضم أعدادا سكانية مرتفعة تصل إلى حد الانفجار الديمغرافي، مما يزيد مشكلة ضعف الموارد الاقتصادية بهذه الدول تأزما واختناقا كما هو حال مصر مثلا والمغرب والسودان... ومن جهة أخرى، تعاني بعض الدول العربية الاخرى من عدم تجانس تركيبتها السكانية بحيث تضم بعض الاقليات العرقية المتطلعة إلى الاستقلال والانفصال، مما يخلق بعض المتاعب والمشاكل السياسية في المناطق الحدودية لهذه الدول[3] .

ففي الوقت الذي لعبت فيه العديد من المجموعات الطائفية والمذهبية والإثنية أدوارا مهمة في التاريخ العربي الاسلامي من خلال تلاحمها وانسجامها، فإن التقسيم الذي تعرض إليه العالم العربي وعكسته الحدود السياسية جعل توزيع هذه المجموعات داخل الدول العربية في صورة تجمعات من الاقليات والطوائف المختلفة التي يناصب بعضها البعض العداء، فأدى ذلك إلى تعرض بعض هذه الدول إلى خطر التفتت الاثني الاجتماعي[4] بالتحالف وتحريض بعض القوى السياسية الخارجية في بعض الاحيان.

---

1 - Voir : Atlas du Monde arabe : Géopolitique et société, Rafic BOUSTANI et Philippe FARGUES, Bordas, Paris, 1990.

2 - على سبيل المثال تتركز الخلافات الحدودية بين دول الخليج على المناطق التي يتوقع احتواؤها على كميات مهمة من البترول كما تنصب مثل هذه الخلافات بين بعض بلدان المغرب العربي على مناطق يعتقد أنها تتوافر فيها إمكانيات طاقية مهمة. انظر : عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. القاهرة 1978. وانظر كذلك : أحمد سعيد نوفل : الصراع على المياه ومفاوضات السلام في الشرق الأوسط. مجلة دراسات عربية. العدد 8/7 السنة 30 ماي / يونيو 1994. ص ص 40/29.

3 - تعد حالة العراق بأقلياته الكردية والسودان بأقلياته الزنجية من أبرز الأمثلة على بعض هذه المعاناة...

4 - محمد السماك : مسألة الاقليات في المشرق وقضايا التوحد والانقسام. مجلة الاجتهاد. العدد 21 السنة 5 خريف 1993. دار الاجتهاد. بيروت ص 60.

وإلى جانب هذا الاختلال الواضح في التوزيع البشري والامكانيات الاقتصادية والطاقية بسبب طرق التقسيم ورسم الحدود العربية تلعب هذه الاخيرة كذلك دورا في إبراز وتعميق جانب آخر من هذه الاختلالات، ويتعلق الامر بالاختلال في مستوى الانماط السياسية السائدة بالعالم العربي. فإلى عهد قريب كانت المنطقة العربية عبارة عن مجموعة دول متجاورة تسود فيها أنظمة مختلفة ومتباينة من حيث توجهاتها وأهدافها.

وقلما كانت -في إطار هذا الوضع السياسي المختل- دولتان أو ثلاث دول عربية متجاورة ذات أنظمة سياسية متقاربة، فكان النظام الملكي يجاور النظام العسكري وهذا الاخير يوجد بمحاذاة نظام جمهوري... وهكذا دواليك، وحتى عند وجود بعض الانظمة السياسية العربية المتجاورة ذات التوجه الايديولوجي المتقارب، فإنها غالبا ما كانت تختلف من حيث الاهداف الكبرى وطرق التسيير وأسلوب العمل، مما يجعل سياسة الجوار العربي تتسم في أغلبها بحالة التوتر وعدم التنسيق والتكامل..[1] .

إن كل هذه العوامل المذكورة المرتبطة بالمعطيات السياسية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للعالم العربي، ما كان ينبغي لها أن تكون مصدر معاناة ومنازعات الدول العربية فيما بينها، لو أن طرق تكوين الحدود السياسية انسجمت مع خصوصيات العالم العربي ورغبات وتطلعات شعوبه بشكل يحفظ له تكامله الاقتصادي وتوازنه الاقليمي والاجتماعي وموقعه الاستراتيجي[2] .

فبقدر ما يراد للحدود السياسية العربية الحالية أن تلعب دور الحواجز بين السيادات الوطنية للاقطار العربية، بقدر ما كانت هذه الحدود بمثابة حواجز وفواصل بين مجموعات متعددة يشعر بعضها بالاختناق داخل هذه الحواجز لدرجة الانفجار، الامر الذي دفع ببعض هذه المجموعات إلى إثارة خلافات حول مناطق تتعدى حدودها بدعوى المطالبة بالحقوق التاريخية التي كانت تتمتع بها أو بدعوى تحقيق مبدإ التوزيع العادل للثروات القومية أو في بعض الاحيان بدعوى تحقيق حلم الوحدة العربية[3] .

ولا يعني ذلك -بأي حال من الاحوال- أن علاقة الجوار العربي اتسمت دائما بهذه الوضعية المتوترة، فقد جرت محاولات عديدة لخلق أجواء التعاون وظروف التكامل السياسي والاقتصادي والعمراني بين بعض الدول العربية المتجاورة وخاصة بالمناطق الحدودية المشتركة بينها[4] ، غير أن تجارب التعاون والتكامل من هذا القبيل لم يكتب لها

---

1 - Mustapha SEHIMI : Le Maghreb, en jeu stratégique : entre l'est-ouest et le nord-sud. Revue le nouveau siècle ,n° 3 Janvier 1993, pp 39/54.

2 - جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي. مرجع سابق. ص. 185 وما بعدها.

3 - Jean-François NODINOT, op cit, p 12 et s.

4 - صلاح العقاد : الاطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية. مجلة "السياسة الدولية". العدد 111. مرجع سابق. ص 173.

الاستمرار والثبات، بحيث يظل التوتر والقطيعة السمة البارزة لتجارب سياسة الجوار العربي، وذلك بسبب الخلافات الثائرة باستمرار حول الحدود المشتركة..

أولا: البعد السياسي والأمني للحدود في العلاقات العربية:

تؤثر الحدود المشتركة بين الدول العربية إلى حد بعيد في تكييف العلاقات السياسية والأمنية فيما بينها، فبقدر ما تتيح هذه الحدود فرصة التعاون السياسي والاقتصادي بقدر ما تفرز عناصر الخلاف والتوتر والصراع العربي على كافة الاصعدة[1]. ولعل حالة الاضطراب وعدم الاستقرار التي تتسم بها أغلب سياسات الجوار العربية ناتجة أساسا عن مواقف الدول العربية المعنية من حدودها المشتركة التي لا تكاد تلقى قبولا أو استحسانا من قبل جميع الاطراف العربية المتجاورة[2] .

ولا عجب أن تكون أغلب المناطق الحدودية الفاصلة بين الاقطار العربية عبارة عن مجالات مغلقة تكاد تنعدم فيها الحركة أو بعض الانشطة الاقتصادية والعمرانية نظرا لكون الانظمة العربية كثيرا ما ترى فيها مصادر محتملة لتهديد السيادة الوطنية وانتقاصها بزحف أو اعتداء من قبل الدولة المجاورة، خصوصا أن قيام عدد من الدول العربية كأوطان ذات سيادة مستقلة يعد تجربة حديثة تمخضت -في عهد الاستعمار الغربي- عن عملية توحيد أو ضم بعض الولايات والمقاطعات المتفرقة[3] أو إعادة تقسيمها ؛ فقيام العراق مثلا كان بمثابة توحيد لعدة ولايات وكذلك كانت سوريا والعربية السعودية وليبيا التي قامت على مقاطعات لم تكن موحدة في شكلها الحالي، والامر نفسه ينطبق على دول عربية أخرى كدولة الامارات العربية المتحدة واليمن[4] .

وقد ساعد في عمليات تقسيم أو توحيد هذه الولايات والمقاطعات والإمارات الدور الذي قام به الاستعمار الاروبي الذي عمل على الدفع بالعالم العربي في هذا الاتجاه وضبطه من خلال عملية تخطيط الحدود السياسية الفاصلة بين الكيانات الجديدة، هذه الكيانات التي لا ينظر إليها بعين الرضى والارتياح من لدن بعض الدول العربية المجاورة على اعتبار أنها من صنع الغرب الاستعماري وإحدى أدواته لخدمة والحفاظ على مصالحه الآنية والمستقبلية بالمنطقة[5] .

1- جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي. مرجع سابق. ص 187.

2- نفس المرجع.

3- محمد جابر الانصاري : نحو تفسير جديد لظاهرة التجزئة العربية. مجلة "المستقبل العربي". العدد 168. فبراير 1993. ص 8.

4 - نفس المرجع. ص 8.

5 - حسن حمدان العلكيم : العرب وأمريكا والنظام الدولي الجديد. مرجع سابق. ص 17.

وإذا كان هذا الاحساس من الخوف والريبة والشك يخيم على علاقات بعض دول الخليج العربية كما هو الحال مثلا بين العراق وبعض جيرانه[1] أو كما يسود علاقات دول الشام كما هو حال موقف سوريا من وجود دولة لبنان والاردن، فإن المناطق الاخرى من العالم العربي لا يخلو منها مثل هذا الشعور المتشكك كما هو الشأن بالنسبة لعلاقات المغرب مع موريتانيا بالامس وعلاقات المغرب مع الجزائر اليوم[2].

وقد أدت هذه الوضعية إلى فقدان الثقة في التعامل السياسي بين هذه الدول وتشبثها بالمفهوم الضيق للسيادة الوطنية داخل حدودها السياسية، خاصة وأن كثيرا من الانظمة العربية المتجاورة تختلف -إن لم تكن تتناقض- في منطلقاتها الايديولوجية ومناهجها السياسية وأهدافها الاستراتيجية، بحيث كانت الانظمة العسكرية والانظمة السياسية الليبرالية والانظمة ذات التوجه الاشتراكي أو نظام الحزب الواحد والانظمة الملكية والجمهورية، كل هذا التنوع المتناقض من الانظمة العربية، كان متجاورا فيما بينه داخل رقعة جهوية واحدة ضمن علاقات تتسم في معظمها بالصراع والمؤامرات الخفية[3].

وإذا كانت الحدود السياسية العربية لا تشكل دائما السبب المباشر في تدهور بعض العلاقات العربية، وخاصة منها تلك التي تهم دول الجوار الجغرافي، فإنها كانت في المقابل تعكس هذا التدهور بحيث يمتد الخلاف السياسي والايديولوجي فيما بين الانظمة الحاكمة المتجاورة إلى موقفها من حدودها المشتركة أو طبيعة النظام القانوني والإداري الذي تطبقه في تدبير شؤون هذه الحدود وما يرتبط بها من النشاطات الاقتصادية والعمرانية والامنية[4].

إن هذا الواقع هو ما كان يؤدي أحيانا إلى إفراز أنماط غريبة من التحالفات السياسية داخل المنطقة العربية، إذ أن الدول العربية لا تتوحد في عقد تحالفاتها على المستوى القومي

---

1 - Amir TAHERI : Pour en finir avec Saddam Hussein, politique internationale, n° 60, été 1993, p 234.

2 - Abdellatif FEKKAK : Le défi complexe du Maghreb politique face à l'an 2000, op cit, p 1102.

3 - ورد في مؤلف : "ذاكرة ملك"، أن قائد الثورة الليبية معمر القذافي كان يبدو مزعجا في المنطقة، وأنه حاول عدة مرات الاطاحة بالنظام الملكي في المغرب بطرق مباشرة وغير مباشرة، كما اعترف العاهل المغربي في هذا المؤلف أنه حاول -هو الآخر- القيام بمحاولات مماثلة للاطاحة بالنظام الليبي غير أن محاولاته : "كانت أقل" من محاولات القذافي.

انظر : ذاكرة ملك. الحسن الثاني. كتاب الشرق الأوسط. الشركة السعودية للابحاث والنشر. بدون تاريخ للطبع. ص 85.

4 - Voir : Ainissa BARRAK : Cités plurielles de méditérranée, Revue : confluences méditérannée, n° 10, printemps 1994, pp 7/14.

على أساس التقارب الجغرافي وإنما على أساس التقارب السياسي والتشابه الايديولوجي[1] ؛ فالمغرب مثلا يعتبر نفسه أقرب في تحالفه السياسي إلى بعض دول الخليج العربية وخاصة السعودية منها إلى دول منطقة المغرب العربي، وموريتانيا والجزائر أقرب في تحالفهما إلى العراق أو سوريا منهما إلى المغرب، والسودان أقرب إلى ليبيا منها إلى مصر..

وهكذا، فبقدر ما تعكس الحدود المشتركة الخلافات السياسية العربية، بقدر ما تكرس هذه الخلافات وتعمقها من خلال إظهار المنطقة العربية وكأنها رقعة فسيفسائية من الايديولوجيات المتعددة والتحالفات المتضاربة التي لم تزد المنطقة إلا انقساما وتشرذما وتمزقا حاداً[2] .

ولاشك أن فشل مشاريع الوحدة القومية على اختلاف أشكالها وتجاربها الشمولية أو الجهوية، إنما يجد بعض أسبابه في مثل هذه التوجهات والتحالفات المختلفة والمتباينة، فإذا كان صحيحا أن تجاهل الحدود السياسية يعد خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادي كهدف منشود من أهداف الوحدة القومية، فإن أغلب الدول العربية -بما فيها تلك التي ترفع شعار الوحدة وتتزعمها- لا تبدي أي أدنى استعداد للتخلي عن حرصها الصارم وتشبثها الحازم بمفهوم السيادة الوطنية الضيق[3] ،بما يعنيه ذلك من المحافظة على الحدود والدفاع عنها باستماتة نادرة، بل ويتعدى الامر ذلك أحيانا إلى عدم إخفاء الرغبة في التوسع داخل حدود رقعة الجار بدعوى تحقيق الوحدة وإزالة الحواجز والحدود التي تعيقها[4] .

إن ما تركته الخلافات الحدودية ولا تزال من جرح عميق وأثر سيء في العلاقات السياسية العربية، دفع ببعض الدول العربية إلى إعادة بناء جوارها السياسي على أساس اعتماد قاعدة احترام الوحدة الترابية وعدم المساس بالحدود المشتركة، كما هو حال الجزائر التي عملت على تسوية خلافاتها الحدودية مع جيرانها كتونس وموريتانيا[5] وكما هو حال

---

1 - انظر : حسن البدري : الاحلاف العسكرية وقضية التعاون المشترك. مجلة السياسة الدولية. العدد 60. أبريل 1980. ص ص 196/191.

Voir ausi : Vincent LEMIEUX, Namatié TRAORE et Nathalie BOLDUC Coalitions, alignements et alliances interetatiques, Revue "herodote", 1er et 2e trimestre, n° 72/73, 1994, pp 237/258.

Jean François NODINOT : 21 Etats pour une nation arabe, op cit, p 9 et s.

2 - Voir : Abdelaziz DJERAD : Dualité du monde arabe ENAP-ENAL-OPU, Alger 1987, p 139 et s.

3 - انظر : ضياء رشوان : مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص ص 187/176.

4 - Rafic BOUSTANI et Philippe FARGUES : Atlas du monde arabe, op cit, p 17.

بعض دول الخليج العربية التي تعمل على إعادة ترتيب علاقاتها على أساس نفس القاعدة..[1] .

كما دفع إدراك الدول العربية ووعيها بالخطورة التي تمثلها الخلافات الحدودية المزمنة وتزايد الصراعات المترتبة عنها، إلى السعي لحل قضاياها الخلافية في إطار علاقاتها الثنائية أو المتعددة أو في إطار بعض الهيآت والمنظمات الاقليمية والدولية، وذلك لتفادي أن تؤدي هذه الخلافات إلى حروب أخرى..[2].

وإلى جانب هذه التداعيات السياسية السلبية التي كانت ولا تزال للخلافات الحدودية على علاقات الدول العربية، فإن هناك انعكاسات أمنية وعسكرية خطيرة باتت تفرزها طبيعة هذه الخلافات الحادة، بحيث إن حالة عدم استقرار أوضاع الحدود المشتركة والتهديدات التي تحيط بها باستمرار بسبب احتمالات تعديلها أو تغييرها بدعوى المطالبة بالحق التاريخي أو تحقيق الوحدة والاندماج القطري، دفعت بالعديد من الانظمة العربية إلى تعزيز إجراءتها الأمنية وتعزيزاتها العسكرية لمواجهة هذه التهديدات[3] .

وعوض توفير الامكانيات المالية التي تتطلبها هذه التعزيزات العسكرية وتوجيهها لتلبية حاجيات الشعوب العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الإنفاق العسكري الكبير صار يشكل عبئا ثقيلا تتحمله بعناء شديد هذه الشعوب[4] ، كما صار هذا الانفاق المفرط توجها مشتركا لكافة الانظمة بالمنطقة العربية ليس لمساندة قدرتها الامنية الجماعية في مواجهة الاخطار والاطماع والتحديات الخارجية التي تحدق بالعالم العربي، وإنما لمواجهة بعضها البعض عند مشارف حدودها[5].

وتشير بعض الدراسات في هذا الاطار إلى أن حوالي نصف البلدان العربية التي يشكل حجم إنفاقها العسكري أكثر من 56٪ من جملة الانفاق العسكري العربي خلال العقدين الماضيين، هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى[6] .

ويتضح من خلال ذلك أن جزءا مهما من العبء العسكري العربي هو موجه أساسا إلى أقطار عربية، وبالتالي فإن الخلافات والصراعات العربية البينية، وخاصة ما يتعلق منها

---

1 - تدخل -في هذا الاطار- المحاولة الأخيرة التي جرت بين السعودية واليمن لتسوية خلافهما الحدودي. انظر : "مذكرة تفاهم سعودية يمنية". صحيفة الشرق الأوسط. السنة 17. العدد 5934. 26 فبراير 1995. ص 4/1.

2 - انظر : طلعت أحمد مسلم : الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الأولى. بيروت. أبريل 1994.

3 - نفس المرجع. ص 110.

4 - Marie-Lucie DUMAS : Réalité de l'arsenal militaire du Moyen-Orient, Revue les cahiers de l'orient, n° 25/26, 1992, p 151 et s

5 - 6 - عبد الرزاق فارس الفارس : السلاح والخبز : الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي. العدد 171. مايو 1993. ص 7.

بالخلافات الحدودية ، تشكل أحد العوامل الرئيسية في اتساع حجم هذا الانفاق في العالم العربي[1].

ويتضح ذلك بجلاء أكبر في لجوء دول الخليج العربية، بصفة خاصة ، إلى مضاعفة إنفاقها العسكري خصوصا خلال السنوات الاخيرة نظرا لكون هذه المنطقة تعد من أكثر المناطق معاناة من الخلافات الحدودية والنزاعات الاقليمية[2].

فقد عرفت حصة العربية السعودية، من إجمالي الانفاق العسكري العربي، زيادة ملموسة ومتواصلة منذ عام 1975، وشكل متوسط هذه الحصة ما يقارب 50 في المائة من مجموع الانفاق العسكري العربي، كما ارتفعت حصة الانفاق للدول الخليجية الاخرى وخاصة منها الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة بعد حرب الخليج الثانية[3] .

وقد أدت هذه الوضعية إلى إثارة أطماع تجار السلاح من الدول الغربية الذين أضحوا ينظرون إلى المنطقة العربية كسوق لترويج منتوجات صناعاتهم العسكرية[4] ، مما أتاح لهذه الدول التي كانت بالامس البعيد ضمن القوى الاستعمارية التي قسمت المنطقة وفرضت الحدود التي رسمتها، فرصة العودة مجددا إلى المنطقة للاستفادة من مواردها الاقتصادية واستنزاف مدخراتها المالية عن طريق دفع دولها إلى التسابق نحو الحصول على آخر ما أنتجته آلتها العسكرية[5].

كما تمكنت هذه القوى الاجنبية من استغلال التطورات السياسية الناجمة عن عملية تخطي الحدود الكويتية من طرف القوات العسكرية العراقية وتوغلها في عمق التراب الكويتي[6] وتكييف هذه التطورات بصورة مكنتها من إغراق هذه المنطقة بمختلف أنواع العتاد العسكري[7]، كما تعدت انعكاسات هذا التدخل الغربي بالمنطقة إلى احتمالات تغيير ملامح بعض الحدود السياسية والتلويح بإمكانية إعادة تقسيم بعض أجزائها[8] بما يتلائم مع الظروف السياسية والدولية المستجدة.

---

1 - عبد الرزاق فارس الفارس : السلاح والخبز : الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي : (1990/1970).مرجع سابق. ص 7.

2 - محمد حسن العيدوس : مجلس التعاون الخليجي بين الامن الاقليمي والتحديات الخارجية. مجلة "دراسات دولية". العدد 47 يوليوز 1993. ص ص 41/16.

3 - Marie-Lucie DUMAS : op cit, p 158.

4 - عبد المنعم المشاط : الامن القومي العربي على مشارف التسعينات. مجلة "شؤون عربية". العدد 53. مارس 1988. ص 13.

5 - Gilbert BEAUGE : Crise du golfe et restructuration des relations d'affaires ; in : "Crise du golfe et ordre politique au moyen orient, op cit, pp 183/198.

6 - Driss SLAOUI : L'impact des puissances extérieures au moyen-orient. in : "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'ONU". Publication de l'académie du royaume du Maroc Rabat, 1991, p 60.

7 - طلعت أحمد مسلم : مرجع سابق. ص 193.

8 - Jean-Claude VATIN : Ordre majeur et désordres ..., op cit, p 20.

لقد أدى هذا الاختراق الاجنبي للمنطقة العربية[1] ليس فقط إلى تقويض النظام الاقليمي العربي وتعويضه بنظام جهوي شرق أوسطي تحتل فيه دول غربية عن النسيج القومي العربي كتركيا وإسرائيل محل دول عربية أخرى، وإنما أدى أيضا إلي تفكيك بنيات وآليات التضامن القومي بشكل جعل كل دولة عربية ترى في جوارها العربي أو حدودها المشتركة مع إحدى الدول العربية الاخرى مصدرا لتهديد سيادتها واستقلالها، بحيث حل الانشغال بمجابهة المصادر الثانوية للتهديد محل الاهتمام برسم سياسة أمن موحدة وتعبئة الموارد والامكانيات لتعزيزها[2].

وإلى جانب هذه المظاهر العسكرية والأمنية التي تكتسيها الخلافات الحدودية العربية، فإن هذه الاخيرة أفضت ببعض الدول العربية كذلك إلى تخطيط حدودها المشتركة في شكل حواجز عسكرية منيعة يصعب اجتيازها، فقد قام المغرب مثلا -نظرا لخلافاته الحدودية مع جارته الجزائر ومنازعته في أقاليمه الصحراوية بالشروع في إقامة عدة أسوار بموازاة أجزاء من حدوده الجنوبية منذ عام 1979 وإلى غاية 1988[3]، كما قامت الكويت -عقب الاجتياح العراقي لها - بإقامة عدة أسلاك كهربائية وخنادق بموازاة حدودها التي تفصلها عن جارتها العراق، وذلك تحت إشراف قوات وخبراء ينتمون إلى منظمة الأمم المتحدة[4].

ولاشك أن مثل هذه الأوضاع الأمنية المتوترة التي تسود الحدود العربية تلقي بظلالها القاتمة على سياسات التعاون العربي أو بالاحرى على سياسات الجوار العربي إذ يغيب التعاون ليحل محله الصراع، ويغيب السلام ليحل محله النزاع بالمناطق الحدودية المشتركة، مما يفسر غياب تجارب نموذجية للتكامل الاقتصادي والنهضة العمرانية بمناطق الحدود العربية، بحيث يظل يطبع هذه الاخيرة الهاجس الامني والعسكري على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية[5].

1 - هيثم الكيلاني : هموم الأمن القومي العربي مع جيرانه.
مجلة شؤون عربية . العدد : 77 مارس 1994 . ص : 20 .

2 - فيصل بن سلمان آل مسعود : نحو دراسات جديدة لإشكالية الأمن الوطني في الوطن العربي. المجلة العربية للدراسات الدولية. السنة الثالثة. العدد 4/3. ربيع / صيف 1992. ص 59.

3 - Gérard CHALIANDE et Jean-Pierre REGEAN : Atlas stratégiques, op cit, p 128.

4 - صلاح سالم زرنوقة : أزمة الحشود العسكرية العراقية قرب الحدود الكويتية. مجلة السياسة الدولية. العدد. 119. يناير 1995. ص 177.

5 - جميل مطر وعلي الدين هلال : النظام الاقليمي العربي. مرجع سابق. ص ص 203/197.

إن نظرة متأملة لخريطة الحدود العربية كفيلة بملاحظة فقر المناطق الحدودية من مشاريع التنمية العمرانية الحضرية، وسيادة طابع الحياة الريفية الرعوية بها، هذا إن لم تكن خلوا من كل ذلك إلا من مظاهر الصحراء أو النباتات البرية الطفيلية[1] .

كما أن بعد العواصم العربية عن هذه المناطق الحدودية وتواجدها في قلب المجالات الترابية لإقليم الدولة يعكس -هو الآخر- الهاجس الأمني وانعدام الثقة والرغبة في التعاون والتكامل الجهوي على كافة الأصعدة، هذا في الوقت الذي أخذت فيه التحولات السياسية والدولية التي بات يعرفها العالم في أعقاب الحرب الباردة الناجمة عن سقوط الاتحاد السوفياتي تفرض على الدول تجاوز مفاهيم السيادة الوطنية والحدود السياسية الضيقة والدخول في تجربة الاندماج والتكتلات الاقتصادية والسياسية الجهوية للإنخراط ضمن عملية التفاعل الدولي الجديدة القائمة على المحاور أو الاقطاب الاقتصادية العالمية[2] .

ثانيا : البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحدود العربية :

تقف الحدود العربية والخلافات الثائرة حولها -بالاضافة إلى الخلافات السياسية والايديولوجية- عائقا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة لكافة الشعوب العربية[3] ، بحيث يؤدي تشبث الانظمة السياسية العربية بمفاهيم السيادة الوطنية الضيقة ونظم الحدود الجامدة إلى عدم توظيف مختلف العناصر الاقتصادية والبشرية المتنوعة التي تزخر بها المنطقة في نهضة ونماء شعوبها، وذلك عن طريق توحيد الجهود وتسخير الطاقات والامكانيات المتكاملة المتاحة وإقامة مشاريع متعددة وموزعة بطريقة متوازنة وعقلانية تلبي الحاجيات المختلفة لأفراد الامة العربية[4] .

وبالرغم من أن منظومة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي تعد غنية بالآليات والمؤسسات القومية التي تمخضت عن نشاطات الجامعة العربية منذ قيامها عام 1945[5]، فإن تجارب هذا التكامل والتعاون الاقتصادي ظلت محدودة جدا على المستوى المتعدد الأطراف، أو على المستوى الثنائي، وذلك لغلبة الاعتبارات السياسية والايديولوجية

---

1 - انظر : مسعود ظاهر : مشكلات بناء الدولة الحديثة في الوطن العربي.
دار كنعان للدراسات والنشر. الطبعة الأولى. دمشق 1994. ص 336.

2 - منصور شموط : طرق المواصلات في الوطن العربي دورها في تحقيق التواصل القومي. مجلة "شؤون عربية". العدد 63. شتنبر 1990. ص ص 91/84.

3 - محمد الاطرش : تطور النظام الدولي.
مجلة "المستقبل العربي". العدد 171. مايو 1993. ص 55.

4 - حسن إبراهيم : مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي : ما لها وما عليها. مجلة شؤون عربية. العدد 79. شتنبر 1994. ص 13.

5 - حسن إبراهيم : مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي : مرجع سابق. ص ص 17/16.

واستحكام الخلافات في العلاقات العربية البينية على حساب مصالح الأمة وحاجياتها المتزايدة [1].

ومع أن العالم العربي يتشكل من وحدات سياسية متصلة مما يتيح له عدة فرص للترابط وتكثيف التعاون في شتى المجالات من خلال استغلال المناطق الحدودية المشتركة، فإن هذه المناطق تساهم -عكس ذلك- في إضعاف هذا الترابط وتدهور العلاقات السياسية بين الدول العربية المتجاورة نتيجة الخلافات العميقة حول مناطق الحدود التي غالبا ما تحتوي على إمكانيات وموارد اقتصادية وطاقية تجعل المنافسة عليها بين الدول المتجاورة شديدة. ويؤدي هذا الوضع إلى إحلال المنافسة على امتلاك هذه المناطق محل التعاون في استغلالها والاستفادة منها بصورة ثنائية أو جماعية.

ولعل هذه المنافسة والتسابق المحموم على امتلاك المناطق الحدودية والاستفراد بمواردها وإمكانياتها هي التي أدت إلى ضعف نسيج علاقات التعاون العربي على كافة الأصعدة.

فالأنظمة السياسية العربية تعي أن أمنها القومي الاستراتيجي سواء منه العسكري أو الغذائي مرتبط إلى حد كبير بتعاونها الاقتصادي وتكامل جهودها[2]، إلا أنها ، في المقابل، لا تبدي استعدادا لتجاوز خلافاتها السياسية وتسوية نزاعاتها حول مختلف القضايا بما فيها الخلافات المرتبطة بالمناطق الحدودية لتحقيق هذا التعاون والتكامل.

وقد انعكست هذه الحالة بشكل سلبي وخطير على مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين الدول العربية، ولاشك أن من أهم الافرازات السلبية لهذه الوضعية ضعف أدائها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية والصناعية والزراعية، وضعف حجم مبادلاتها وحركة تنقل رؤوس أموالها وطاقاتها البشرية والذهنية، فالتبادل التجاري بين الدول العربية ظل وثيق الصلة ومتأثرا بطبيعة العلاقات السياسية العربية، بحيث يكون مستوى التبادل التجاري بين هذه الدول مرتفعا عندما تسود علاقات سياسية جيدة، لكن سرعان ما ينخفض حجم هذا التبادل إلى مستوى الصفر عندما تتدهور العلاقات السياسية[3] ، ولعل أسباب تدهور هذه العلاقات متعددة تمثل منها الخلافات الحدودية الجانب الأبرز.

---

1 - محمد الدعمي : نصف قرن من حياة جامعة الدول العربية : نظرة إلى الوراء، خطوتان إلى الأمام. مجلة شؤون عربية. العدد 81 مارس 1995. ص ص 123/114.

2 - عطا محمد صالح زهرة : التماسك القومي والتطور السياسي العربي. مرجع سابق. ص 91.

3 - يتجلى ذلك بالخصوص في إقرار الدول العربية لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في أبريل 1950، وهي المعاهدة التي تمخضت عن إنشاء مجلسين لتنفيذ مقتضياتها، منها تنظيم خطط الدفاع المشترك وتهيئة أدواته وأساليبه من جهة، ومن جهة أخرى اقتراح ما يكفل لتحقيق تعاون الدول الأعضاء للنهوض باقتصادياتها واستثمار مواردها الطبيعية وتيسير التبادل فيما بينها.

إن من أهم انعكاسات هذه الوضعية المضطربة والمتأرجحة للتبادل التجاري العربي يتمثل في انخفاض الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية واستمرارها دون مستوى نسبة 10 في المائة من قيمة التجارة الخارجية العربية[1]، ويعني ذلك أن أقطار المنطقة العربية تعتمد في مبادلاتها التجارية على التبعية الخارجية بما في ذلك استيراد المواد الغذائية والمنتوجات الصناعية أو استثمار رؤوس الاموال العربية المحصلة من بعض مواردها الطبيعية وخاصة منها النفطية[2].

ويتسع هذا الاعتماد على الاسواق الاجنبية في المبادلات العربية، برغم الامكانيات التي يزخر بها العالم العربي الذي تتوفر فيه سوق ضخمة تتكون من مائتي مليون نسمة وموارد طبيعية متنوعة ومتكاملة ويد عاملة وفيرة وشابة[3]. ولولا غياب التضامن العربي بسبب الخلافات السياسية المزمنة وانعدام إرادة قوية لتجاوزها لأمكن تحقيق نتائج اقتصادية وصناعية مهمة لفائدة شعوب المنطقة[4] .

ويشكل النفط عنصرا متميزا في حجم التجارة العربية البينية أو بين الدول العربية وغيرها من الدول الاخرى، بحيث يمثل نسبة، عالية في صادرات الدول النفطية، وكذا نسبة عالية في واردات الدول العربية غير النفطية ؛ إذ يمثل النفط حوالي 60 في المائة من قيمة التجارة العربية البينية، وتمثل صادراته حوالي 77 في المائة من إجمالي الصادرات العربية البينية (خلال الفترة 1990/19881) [4].

وبرغم هذه الاهمية الحيوية التي يمثلها النفط في صادرات البلدان العربية، وما يمثله كمصدر مهم من مصادر مداخيلها وتعديل موازين مبادلاتها التجارية مع غيرها من البلدان الاجنبية فإن الخلافات السياسية الحادة بين الدول العربية أثرت في سياساتها النفطية وذلك منذ عام 1986 لتأتي حرب الخليج -بعد ذلك- وتجعل تنسيق العلاقات العربية في هذا المجال تصل إل ى درجة القطيعة، بل كانت حرب الخليج ذروة أزمة السياسة النفطية العربية[5] .

وكما تنعكس هذه الخلافات السياسية العربية على تكاملها الاقتصادي وتوسيع حجم مبادلاتها التجارية وتنسيق سياساتها النفطية، فهي تنعكس سلبا كذلك على أمنها الغذائي

1 – معتصم سليمان : نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية. مجلة شؤون عربية. العدد 79. مرجع سابق. ص 147.
2 – نفس المرجع. ص 146.
3 – عبد الحميد محفوظ الزقلعي : استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المعوقات ومرتكزات التوطين. مجلة شؤون عربية. العدد 65. مرجع سابق.
4 – برهان الدجاني : اتفاقية الغات والعمل العربي المشترك، المقارنة والعبرة. مجلة شؤون عربية. العدد 79. مرجع سابق. ص 147.
5 – نفس المرجع سابق. ص 56.

ووفرتها الزراعية[1] ، فمع أن الوطن العربي لا يشكو من القلة في مصادر موارده الزراعية -بل إن بعض أقطاره يتوفر على إمكانيات ضخمة للانتاج والتبادل الزراعي أهمها المغرب والسودان[2] - فإن الوطن العربي يعاني من تبعية غذائية تجاوزت كل التقديرات، بحيث إن تجارب الدول العربية داخل حدودها السياسية أثبتت فشلها في تلبية الحاجات الغذائية للسكان بما فيها تلك الدول ذات الموارد الزراعية الضخمة.

وقد أدت هذه التجارب القطرية الفردية للدول العربية في مجال الانتاج الزراعي إلى زيادة أعبائها المالية وتوسيع حجم تبعيتها وارتهانها بالعالم الخارجي[3] ، بحيث تقدر واردات الجزائر من السلع الزراعية -مثلا- بثلاثة مليار دولار، وبلغت واردات تونس نحو 784 مليون دولار وليبيا حوالي 1،5 مليار دولار والمغرب حوالي مليار دولار، كما بلغت الواردات الزراعية لموريتانيا حوالي 137 مليون دولار، وكل ذلك خلال عام 1990[4] . وحتى السودان الذي كان ينعت "بسلة الطعام" يقوم حاليا باستيراد مجموعة كبيرة من السلع الغذائية سنويا بلغت قيمتها 221 مليون دولار عام 1989 في الوقت الذي تصل فيه أراضيه القابلة للزراعة إلى حوالي 80 مليون هكتار[5].

إن تحقيق الامن الغذائي العربي والتخلص من التبعية الخطيرة في هذا المجال للعالم الغربي لا يمكن أن يتيسر إلا من خلال دروب التعاون والتكامل بعيدا عن الخلافات السياسية أو العواطف المتغيرة، بدءا بإنشاء تجمعات فرعية جهوية تضم عددا من الدول العربية على أساس بعض الاهداف الاساسية المشتركة التي تلتقي في مجملها مع الاهداف القومية الكبرى[6] .

وتنسحب هذه الآثار السلبية للخلافات السياسية الحدودية كذلك على وضعية أفراد الاقطار العربية، فقد أدى ضعف الانتاج الزراعي العربي بسبب غياب التعاون وتكثيف الجهود في هذا المجال إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي، مما دفع إلى تدفق حركة هجرة واسعة، ليس فقط داخل الاقطار العربية من الريف إلى المدينة، وإنما كذلك في اتجاه عدة بلدان عربية وغير عربية[7] .

---

1 معتصم سليمان : نحو استراتيجية عربية لتنمية التجارة العربية البينية. مرجع سابق. ص 148.

2 - أحمد السعدي : أما زال النفط عامل لقاء وتعاون بين مجموعة الدول العربية ومجموعة السوق الاروبية. مجلة "المستقبل العربي". العدد 178. شتنبر 1994. ص 37.

3 - خديجة محمد الاعسر : هيكل التجارة الخارجية العربية للسلع الزراعية وإمكانيات التكامل الاقتصادي العربي. مجلة "شؤون عربية". العدد 80. دجنبر 1994. ص 211.

4 - نفس المرجع.

5 - أحمد حمد الله السمان : التجارة الخارجية الزراعية للدول العربية : دراسة تحليلية. مجلة "شؤون عربية". العدد 63. مرجع سابق. ص 59.

6 - جامعة الدول العربية. الأمانة العامة : التقرير الاقتصادي الموحد عام 1992. ص 223.

7 - خالد السبع النجار : الزراعة والتكامل الاقتصادي العربي : الواقع وآفاق المستقبل. مجلة شؤون عربية. العدد 78. يونيو 1994. ص 24.

وبالاضافة إلى هذه الازمة الاقتصادية التي يعكسها ضعف الانتاج الزراعي والصناعي بالوطن العربي، يعرف هذا الاخير كذلك تزايدا مطردا في معدلات النمو الديمغرافي، غير أن طبيعة توزيع أعداد السكان بالبلدان العربية تظل في مجملها غير متوازنة وغير منسجمة مع حجم الموارد الاقتصادية والطبيعية المتوفرة[1] .

ويترتب على ظاهرتي الانفجار الديمغرافي وفتوة البنية السكانية بالمنطقة العربية حالات ضعف واختلال على المستويات الاجتماعية والاقتصادية باعتبار أن هاتين الظاهرتين تفرضان على البلدان العربية ذات الموارد المالية والاقتصادية المحدودة أعباء مالية إضافية ومتزايدة لتلبية مختلف حاجيات السكان[2] ، خصوصا أن معدلات النمو الديمغرافي المرتفعة تعد مسجلة في هذه البلدان كمصر والسودان والمغرب والجزائر..[3] في حين تعد الدول العربية الغنية بمواردها النفطية ذات أحجام سكانية ضعيفة إلى حد ما بحكم أن أغلبها لا يتجاوز خمسة ملايين نسمة...[4] .

إن مجموع سكان الوطن العربي كان ينبغي أن يشكل قوة لها وزن مهم على الصعيد العالمي نظرا لما تتيحه هذه القوة من إمكانيات تتمثل بالخصوص في وفرة اليد العاملة وإتاحة سوق استهلاكية واسعة وطاقات علمية متعددة وما يمثله هذا العامل الديمغرافي كذلك من قوة على الصعيد الامني لحماية هذا الوطن من كل التهديدات التي قد تحيق به[5] ، غير أن تقييم كل دولة على حدة من حيث عدد سكانها يجعل هذه الدول لاوزن لأي منها بسبب تجزئتها عبر حدود وحواجز تفصل فيما بينها وتحول دون اندماج أو تنقل سكان المنطقة والاستفادة من إمكانياتها العضلية والذهنية والاستهلاكية...

إن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول العالم العربي المفتقرة إلى التنسيق والتعاون فيما بينها باءت في مجملها بالفشل أو على الاقل كانت محدودة النتائج وغير متساوية الأبعاد مما نتج عنه مجموعة من الانماط التنموية غير المتجانسة سواء داخل العالم العربي فيما بين دوله أو داخل كل دولة على حدة، فازدادت الهجرة وتضاعفت

---

1 - عادل بازرباشي : مشكلة الحبوب الغذائية في الوطن العربي.
مجلة شؤون عربية. العدد 63. مرجع سابق. ص 80.

2 - منصور الراوي : انتقال العمالة العربية داخل الوطن العربي : الواقع والآثار. مجلة شؤون عربية. العدد 65. مرجع سابق. ص ص 79/57.

3 - Bichara KHADER : Les migrations vers le golfe ;
Revue : le nouveau siècle, n° 3, op cit, p 65.

4 - يوسف حلباوي : الموارد البشرية والتعليم والتدريب والتنمية في الوطن العربي. مجلة شؤون عربية. العدد 49. مارس 1987. ص 119.

5 - انظر : عبد الله الطرزي : الوضع السكاني للوطن العربي.
مجلة شؤون عربية. العدد 49. مرجع سابق. ص 180.

التوترات الاجتماعية والفروق الاقتصادية[1]، واختلت مستويات المعيشة والحياة، فأصبحت بعض الدول العربية الفقيرة تعاني شظف العيش وترزح تحت المديونية بمحاذاة دول عربية أخرى تعاني مظاهر البذخ وتخمة الثراء نتيجة مداخيلها النفطية[2] .

ولعل هذا التفاوت الفظيع في مستويات معيشة السكان بين الدول العربية من شأنه أن يساهم في تعميق مشاعر البغض والكراهية عوض روح التضامن والتكاثف[3]، خصوصا أن كثيراً من الشعوب العربية الفقيرة ترى نفسها محرومة من خيرات وموارد المنطقة العربية واحتكار مجموعة قليلة مما تذره هذه الموارد من فوائض مالية ضخمة يتم إيداعها في البنوك الاروبية والامريكية أو توجيهها في مشاريع استثمارية كبرى بمناطق خارج العالم العربي أو صرفها في صفقات الاسلحة.

إن التعاطف والتضامن اللذين عبرت عنهما بعض الشعوب العربية بحماس تجاه اجتياح القوات العراقية للحدود الكويتية عام 1990 يجدان بعض تفسيرهما في هذا الشعور العدائي الذي أضحى يهدد النسيج القومي العربي[4] ، فبعدما كانت الخلافات السياسية والايديولوجية تعصف بعلاقات وتفاعل الانظمة الحاكمة، أصبحت مظاهر التفاوت في مستويات معيشة مختلف الشرائح الشعبية عبر الاقطار العربية وإحساسها بمرارة الحرمان من الاستفادة من إمكانيات المنطقة ومواردها تهدد -هي الاخرى- بنشوب صراعات ونزاعات اجتماعية واسعة...[5] .

صحيح أن البلدان الخليجية الغنية بالموارد النفطية ساهمت في تشغيل أعداد مهمة من اليد العاملة الوافدة من بعض الاقطار العربية كمصر والسودان واليمن والاردن... وكانت لعملية توظيف اليد العاملة هذه فوائد اقتصادية هامة سواء بالنسبة للدول التي تنتمي إليها أو الدول التي تستخدمها[6]، غير أن حجم تشغيل اليد العاملة العربية ظل في جميع الاحوال غير كاف نظرا للمنافسة الشديدة التي تتعرض لها من طرف العمالة الآسيوية[7] .

---

1 - نفس المرجع.

2 - عبد الحميد محفوظ الزقلعي : استثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية. المعوقات ومرتكزات التوطين. مجلة شؤون عربية. العدد 65. أبريل 1991. ص ص 55/37.

3 - انظر : علي الكنز : آثار الحرب على المجتمعات العربية. فرضيات البحث في : حرب الخليج ومستقبل العرب. حوار ومواقف. اديف المغرب. الدار البيضاء. ص ص 148/143.

4 - جلال عبد الله معوض : تناقض الثروة في الوطن العربي. مرجع سابق. ص 114.

5 - خلدون حسن النقيب : المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية. الطبعة الثانية. بيروت. يناير 1989. ص 129 وما بعدها.

6 - Bichara KHADER : Les migrations vers le golfe, op cit, p 72.

7 - عانى على كل من اليمنيين والأردنيين والفلسطينيين من جراء موقفهم من هذه الحرب.

وبما أن اليد العاملة العربية في الدول المصدرة للنفط تتأثر وضعيتها بسرعة بطبيعة العلاقة السياسية التي تربط بين الدول العربية، فإنها تعد باستمرار مهددة بالطرد والإقصاء. ولعل موقف بعض الدول العربية من حرب الخليج الثانية، وما كان له من آثار وانعكاسات سلبية على اليد العاملة بالمنطقة أظهر دليل على ذلك[1].

كذلك فإن حرص الدول العربية على إغلاق حدودها أمام تنقل السكان والافراد وتعقيد الاجراءات القانونية والادارية المتعلقة بدخول أفراد المجتمعات العربية إلى تراب هذه الدول كانت له انعكاسات اجتماعية وثقافية سلبية أخرى أبرزها أن تعويض العمالة الآسيوية بالعمالة العربية بدول الخليج النفطية بات يهدد مستوى أداء أفراد هذه الدول للغة العربية[2] ، بحيث صارت بعض اللهجات الهندية والآسيوية ينتشر استخدامها على نطاق واسع على حساب اللغة العربية[3].

كما يمتد تأثير العمالة الآسيوية في مجتمعات هذه الدول إلى مستوى التنشئة الاجتماعية التي تعتمد فيها هذه الدول على المربيات الآسيويات اللائي يساهمن في نقل قيم أخلاقية غير مستمدة من النسيج الثقافي والحضاري العربي إلى الطفل وتطعيمه بثقافة غير ثقافة آبائه، مما قد يهدد بحدوث شروخ على صعيد التركيب العائلي والمجتمعي[4] .

وبرغم أن بعض الدول الخليجية قامت بإنجاز هياكل وبنيات عصرية في بعض القطاعات المرتبطة بالصناعة البيتروكيماوية وقطاع الخدمات فإنها تفضل توظيف الخبرات العلمية الاجنبية مقابل مبالغ هائلة من العملة الصعبة على توظيف الخبرات والطاقات العلمية العربية التي قد لا يقل مستوى أدائها عن أصحاب الخبرة الاجنبية[5].

وعموما، فإن حصول مواطن أمريكي أو أوروبي على تأشيرة دخول إلى البلدان العربية أو عقد عمل بها أسهل بكثير من حصول مواطن عربي على ذلك، مما دفع بالعديد من الكفاءات العربية إلى التوجه في هجرتها إلى مناطق بأوروبا والولايات المتحدة الامريكية حيث يندمجون كليا في المشاركة في النمو الصناعي والتقني والعلمي لهذه الدول[6].

---

1 - انظر : باقر النجار : آثار لعمالة وافدة أم عواقب لمأزق تنموي : حالة الاقطار العربية الخليجية المصدرة للنفط. مجلة "المستقبل العربي". العدد : 82 دجنبر 1985 ،ص،ص 129/114.

2 - نفس المرجع، ص 120،

3 - نفس المرجع. 121.

4 - أنطوان زحلان : هجرة الكفاءات العربية : السياق القومي الدولي. "مجلة : "المستقبل العربي" العدد : 159، ماي 1992. ص : 14،

5 - أنطوان زحلان : هجرة الكفاءات العربية : السياق القومي الدولي. "مجلة : "المستقبل العربي" العدد : 159، ماي 1992. ص : 14،

6 - انظر : سلمان رشيد : استراتيجية العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي. ضرورة أم ترف ؟ مجلة شؤون عربية، العدد : 79، شتنبر 1994، ص،ص : 53/37،

إن هذه الأبعاد التي تكتسيها الحدود العربية فيما يتعلق بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعالم العربي، تعكس إلى حد ما المشاكل الناجمة عن المفهوم الضيق والجامد الذي تتميز به هذه الحدود في تصور الأنظمة السياسية العربية الحاكمة في الوقت الذي كان ينبغي أن تكون فيه المناطق الحدودية مجالات مفتوحة للتكامل والتعاون الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي لفائدة نهضة قومية شاملة.

الفصل الثالث

أنواع الخلافات الحدودية في العالم العربي

برغم أن العالم العربي يشكل منظومة سياسية وفكرية واجتماعية تتقارب وحداتها وتكاد تتشابه في كثير من توجهاتها، فإنه يعد ـ مع ذلك ـ من أكثر المجالات الاقليمية الكبرى التي تعاني من الانقسامات والخلافات السياسية الحادة حول عدد من القضايا المطروحة.

وتنقسم أهم الخلافات التي يعانيها العالم العربي إلى نوعين[1]: خلافات إيديولوجية وخلافات حدودية. وإذا كان النوع الاول سائدا ـ بصفة خاصة ـ في علاقات الدول العربية خلال فترة الحرب الباردة حين كان الاستقطاب الدولي الثنائي بين المعسكرين الشرقي والغربي يدفعها إلى اختيار حلفائها وتحديد خصومها داخل الوطن العربي وخارجه على أساس الانتماء الايديولوجي والمنافع المتبادلة، فإن انتهاء هذه الحرب وبروز ملامح نظام عالمي جديد، قد ساهم في تقليص الخلافات الايديولوجية داخل العالم العربي وتراجعها أمام اتساع حجم الخلافات الحدودية التي باتت تهيمن على علاقات دول المنطقة وتتسبب في حالات توتر ونزاعات خطيرة.

وتتوزع الخلافات الحدودية بدورها إلى ثلاثة أنواع بالعالم العربي ؛ فهناك الخلافات التي تهم تخطيط الحدود بين دولتين أو عدة دول، بحيث ينحصر خلاف الدول في مثل هذه الحالة في عدم اتفاقها على خط الحدود الفاصل فيما بينها، إما لعدم دقته ووضوحه، أو لاختلافها حول المجال الذي ينبغي أن يعبره خط الحدود[2] .

ويعد هذا النموذج من الخلافات الحدودية واسع الانتشار داخل العالم العربي لعدة أسباب تاريخية وجغرافية وقانونية، فمن الناحية التاريخية تعد ظاهرة تخطيط الحدود بالعالم

1- محمود الداودي : الوطن العربي بين التوترات وإمكانيات الانفراج. مجلة "المستقبل العربي". العدد 82 دجنبر 1985. ص. 135.

2 - انظر : حسن أبو طالب : نحو فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الاقليمية. مجلة "السياسة الدولية". العدد 112. أبريل 1993. ص. 53/52.

العربي ظاهرة استعمارية في أغلب جوانبها، إذ أشرفت القوى الاستعمارية التي كانت متواجدة بالمنطقة على تخطيطها لتحديد نطاقات نفوذها ومدى سلطتها، وكانت هذه القوى المتنافسة فيما بينها للحصول على أكبر حصة من المستعمرات ومجالات النفوذ لا تتحرى الدقة في تحديد خطوط الحدود التي كانت تكتفي بتعيينها -نظريا- في نصوص المعاهدات والاتفاقيات أو بتحديدها في شكل خطوط ملونة أو أشكال هندسية على الخرائط دون أن يصاحب ذلك تخطيط فعلي على أرض الواقع، مما خلق فيما بعد حالة غموض وانعدام الدقة اللازمة، فنجم عن ذلك خلافات حادة حول تفسير نصوص هذه المعاهدات والخرائط لوضع علامات الحدود وترسيمها[1] .

وفيما يتعلق بالعوامل الجغرافية للخلافات العربية المتعلقة بتخطيط الحدود، فإن أغلب هذه الخلافات تتركز بصورة خاصة في القاعدة الجنوبية للعالم العربي حيث تنتشر مظاهر الصحراء وحياة البدو والرحل، وتنعدم في هذه المجالات الصحراوية العربية معالم طبيعية أو جغرافية بارزة تيسر عملية وضع علامات خط الحدود بطريقة واضحة، مما يؤدي في كثير من الاحيان إلى اللجوء إلى طرق أخرى في رسمها، كالطرق الهندسية أو الطرق الفلكية[2] .

وتتميز الحدود المرسومة بالطرق الفلكية والهندسية بكونها حدودا وهمية ومجردة لأنها لا تتماشى مع مظاهر طبيعية بارزة وملموسة، وإنما تكون منسجمة مع خطوط الطول وخطوط العرض أو تكون متناسقة مع خطوط متوازية ودوائر أو أنصاف دوائر، الامر الذي قد يتسبب في إثارة بعض الخلافات بين الدول عند محاولاتها ضبط هذه الخطوط نظرا لطبيعتها المجردة.

أما الأسباب القانونية فتتمثل في عدم انسجام ممارسة السيادة الوطنية لدولة ما -في بعض الاحيان- مع نطاقها الاقليمي كما تحدده الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحدود هذه السيادة، بحيث يصادف أن دولة ما تبسط سلطتها وسيادتها خارج خط الحدود الذي يفصلها عن الدولة المجاورة، وذلك ليس بدافع الاعتداء على مجال وسيادة هذه الاخيرة، وإنما لكونها اعتادت على هذه الممارسة منذ فترات تاريخية طويلة.

ويرتبط النوع الثاني من الخلافات الحدودية العربية بالوضعية القانونية لبعض المجالات الاقليمية المشتركة أو المحايدة للدول المتنازعة. ويعد هذا النوع من الخلافات منتشرا هو

1- صلاح العقاد : الاطار التاريخي لمشكلات الحدود العربية. مجلة "السياسة الدولية". العدد 111. مرجع سابق. ص. 175/172.

2- محمود توفيق : مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية. مجلة "السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 170.

الآخر بصورة واسعة في العالم العربي، وبخاصة في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية حيث يشتد النزاع بين دول المنطقة حول عدة أقاليم ترابية وجزر عربية[1].

وتقف وراء هذه الخلافات أسباب تاريخية ودوافع اقتصادية تتمثل بصفة خاصة في رغبة الأطراف المتنازعة في احتكار استغلال الموارد الطبيعية وخصوصا منها النفطية التي يختزنها باطن الاقاليم والمناطق موضوع النزاع.

ثم هناك النوع الثالث من هذه الخلافات، وهي تلك التي تنشب بسبب عدم اعتراف دولة عربية بالحدود السياسية الدولية التي تفصلها عن دولة عربية أخرى مجاورة، إما لعدم اعترافها أصلا بوجود هذه الدولة (حالة المغرب وموريتانيا في الستينيات[2])أو لرغبتها في ضم هذه الدولة لتصبح جزءا من كيانها السياسي (حالة النزاع العراقي الكويتي[3])أو بهدف تحقيق مشروع وحدة قومية أو جهوية (مشروع سوريا الكبرى[4] وأزمة شطري اليمن[5] الاخيرة).

---

1 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مجلة "السياسة الدولية". العدد 111. مرجع سابق. ص. 226/221.

2 - Marie-Françoise LABOUZ : Le réglement du contentieux frontalier de l'ouest - maghrebin : Aspects politiques et juridiques.
Revue, maghreb, n° 53, septembre, octobre 1972, p. 52/53.

3 - انظر : بطرس بطرس غالي : النزاع بين الكويت والعراق. في: "جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية". معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1977 .

4 - أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. بيروت 1988.

5 - عبد الله صالح : الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل. مجلة "السياسة الدولية". العدد 118. أكتوبر 1994.

المبـحـث الأول

الخلافات العربية المتعلقة بتخطيط الحدود

لعل من أبرز نماذج هذا النوع من الخلافات المتعلقة بتخطيط الحدود، تلك التي كانت ثائرة بين دول المغرب العربي، وخاصة بين الجزائر وجيرانها من دول المنطقة كخلافها مع تونس حول نقطة الحدود التي تحمل علامة 233 ، وخلافها مع ليبيا حول خط حدودهما المشتركة في أقصى الجنوب، بالاضافة إلى الخلاف الحدودي الذي كان ثائرا بين الجزائر وموريتانيا.

كما شهدت العلاقات التونسية الليبية خلافات حدودية حادة، غير أن ما ميز الخلاف التونسي الليبي هو أنه كان يهم الجرف القاري داخل المنطقة البحرية الفاصلة فيما بينهما.

وغير بعيد عن المنطقة، هناك خلاف عربي آخر لا يقل خطورة وحدة، ويتعلق الامر بالخلاف المصري السوداني حول خط الحدود الذي يحسم في مسألة انتماء منطقة «حلايب» المتنازع عليها بين الدولتين، بحيث تطالب كل من الدولتين بحقها في ممارسة سلطتها وسيادتها على هذه المنطقة.

وإذا كانت الخلافات المغاربية حول تخطيط الحدود قد عرفت الطريق نحو تسويتها، فإن الخلاف السوداني المصري لا يزال يتراوح بين ظروف الخلافات السياسية الهادئة وظروف التوتر وحالة النزاع الشديدة. ولا تزال إمكانيات تسوية هذا الخلاف مستبعدة ومستعصية في ظل تدهور العلاقات السياسية والديبلوماسية بين مصر والسودان وتصاعد الاتهامات والحملات الاعلامية بين النظامين السياسيين للبلدين.

أولا : الخلاف الحدودي المصري السوداني :

بين مصر والسودان تثور أزمة حدود بالمجال المعروف بمنطقة حلايب، ويعود هذا الخلاف إلى عدة أسباب منها ما يرتبط بالعوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية. ويتصاعد هذا الخلاف ويزداد حدة بين البلدين المتجاورين كلما تعرضت علاقاتهما السياسية والديبلوماسية للاهتزاز والتوتر.

وقد تطور هذا الخلاف خلال عام1957 بعد حصول السودان على استقلاله السياسي عندما اعترضت مصر على قيام السودان بإدراج منطقة حلايب الحدودية ضمن الدوائر الانتخابية السودانية[1] ، معللة هذا الاعتراض بكون جارته تخرق بذلك السيادة المصرية على منطقة تقع شمال خط عرض 22 شمالا، وهو الخط الذي يمثل خط الحدود الفاصلة بين الدولتين[2] .

ويرفض السودان بدوره هذا الاعتراض المصري متمسكا بموقفه القاضي بتأكيد سيادته على هذه المناطق الواقعة شمال خط عرض 22 على أساس أحكام بعض الاتفاقيات التي تم توقيعها بين البلدين[3] ، وبرغم أن كلا من الطرفين المتنازعين يحاول تعزيز موقفه ومطالبه بأسانيد قانونية تجد مسوغاتها في بعض نصوص المعاهدات الموقعة بشأن موضوع هذا الخلاف، إلا أن الظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية تظل العنصر البارز الذي يتحكم في التطورات التي عرفتها هذه الأزمة الحدودية.

فمن الناحية التاريخية تعود ظروف وضع خط الحدود الفاصلة بين مصر والسودان إلى عام 1899[4] عندما تم إبرام اتفاقية بين الحكومتين المصرية والبريطانية بشأن إدارة أقاليم السودان بطريقة ثنائية ومشتركة بينهما[5] .

وحددت المادة الاولى من اتفاقية 1899 الحدود الفاصلة بين إقليمي مصر والسودان، فنصت على أنه «يطلق اسم السودان في الاتفاق على جميع الاراضي الكائنة جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض شمال خط الاستواء»[6] .

وكما هو الشأن بالنسبة لجميع خطوط الحدود التي أشرفت على وضعها القوى الاستعمارية الاروبية بالعالم العربي، فإن اختيار خط العرض 22 شمال خط الاستواء بين السودان ومصر نجم عنه تقسيم أراضي بعض القبائل المحلية التي كانت متواجدة بين إقليمي

---

1 - كانت السودان حينها تعتزم تنظيم الانتخابات في الفترة من 27 فبراير إلى 7 مارس 1958، وقامت –من أجل ذلك– بتحديد نطاق سيادتها الذي ستجري ضمنه العمليات الانتخابية مدرجة في هذا الاطار بعض المناطق الحدودية في مجال سيادتها، مما أثار حفيظة المسؤولين المصريين.

2 - محمد التابعي : العلاقات المصرية السودانية . المجلة المصرية للقانون الدولي. العدد 42. السنة 1986. ص. 133.

3 - Amina BELOUCHI : Les conflits armés entre les états arabes, op. cit. p47

4 - انظر : يونان لبيب رزق : السودان في المفاوضات المصرية البريطانية (1936/1930). معهد البحوث والدراسات العربية. 1974. ص. 24/15.

5 - محمد التابعي : العلاقات المصرية السودانية. مرجع سابق. ص. 130.

6 - بطرس بطرس غالي : النزاع بين مصر والسودان. في: "جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية". معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة 1977. ص. 58.

البلدين[1] ، مما دفع بعد ذلك إلى تعديل الحدود في بعض المناطق[2] ، بحيث وضعت "منطقة مجرى النيل" تحت إدارة السودان، وهي المنطقة الممتدة إلى مسافة 25 كيلومترا شمال حلفا وتمر بقرية أدنان على الضفة الشرقية لنهر النيل وقرية فورص على الضفة الغربية، كما وضعت تحت إدارة السودان "منطقة علبة" التي تضم قرية حلايب[3] .

ويعتبر المصريون أنه إلى غاية عام 1914 كان الاقليمان السوداني والمصري يخضعان لسلطة سياسة واحدة متمثلة في سلطة والي مصر، ويدينان بالولاء لسيادة الباب العالي، غير أن هذه السيادة ونطاقها الاقليمي سواء بمصر أو السودان آلت بعد ذلك إلى السلطة المصرية وفقا لقواعد التوارث الدولي وتنفيذا لأحكام معاهدة لوزان الموقعة عام 1923 التي تخلت تركيا بموجبها عن حقوقها فيما كان يعرف قبل ذلك بالولايات العثمانية [4].

وبعدما كان الخط الحدودي الفاصل بين إقليمي السودان ومصر بمثابة خط إداري يفصل بين مجالين خاضعين لسلطة سياسية وسيادية واحدة، تحول هذا الخط إلى حد سياسي فاصل بين دولتين لكل منهما سيادته ونطاقه الوطني المتميز، وذلك بعد توقيع اتفاقية بالقاهرة بين مصر وإنجلترا في 13 فبراير 1953 ترتب عليها حصول السودان على استقلاله السياسي واعتراف مصر رسميا بهذا الاستقلال في فاتح يناير عام 1956[5].

وهكذا يتضح أن وضعية منطقة حلايب المتنازع عليها بين البلدين كانت من الناحية التاريخية تابعة لمصر سياسيا وللسودان إداريا، مما دفع بالطرفين إلى مطالبة كل منهما بأحقيته وسيادته على هذه المنطقة.

وتتمثل الأسانيد والحجج القانونية التي يرتكز عليها الطرفان المتنازعان لإثبات حقوقهما بهذه المنطقة الحدودية في ذهاب السودان إلى أن المنطقة تعد جزءا لا يتجزأ من المناطق والأقاليم التي تشملها سيادته الوطنية على اعتبار حيازته الفعلية لهذه المنطقة وإدارته لها لمدة تزيد عن نصف قرن دون أن تقابل هذه الحيازة والادارة السودانيتان بأي اعتراض أو احتجاج من قبل مصر طوال الفترة السابقة عن تاريخ 1956 مما يعزز الحيازة السودانية على أساس فكرة التقادم[6] .

---

1 – أحمد الرشيدي : الحدود المصرية السودانية. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 210.

2 – نفس المرجع. ص. 210.

3 – بطرس غالي : مرجع سابق. ص. 58.

4 – أحمد الرشيدي : مرجع سابق. ص. 208.

5 – محمد التابعي : العلاقات المصرية السودانية. مرجع سابق. ص. 133/132.

6 – أحمد الرشيدي : الحدود المصرية السودانية. مرجع سابق. ص. 210.

كما يرى السودانيون أن سيادتهم على منطقة حلايب تتأكد كذلك بانعدام أي تحفظ من لدن مصر بشأن حدودها المشتركة مع السودان عندما أعلنت اعترافها رسميا بالاستقلال السياسي لهذا الاخير، الامر الذي يجعل السودان يرث حدوده الحالية، بما فيها الحدود الشمالية، عن دولتي الادارة الثنائية التي كانت تنهض بها فيما قبل مصر وبريطانيا معا[1] .

أما الرد المصري على هذه الحجج التي يدافع بها السودانيون عن مطالبهم بأحقيتهم بمنطقة حلايب، فيتلخص في إبراز ضعف الطابع القانوني للتعديلات التي ترتب عنها إدراج منطقة حلايب ضمن نطاق السلطة الادارية للسودان، بحيث يستند الموقف المصري على فكرة مفادها أن تلك التعديلات تم اتخاذها على أساس قرارات إدارية عادية استجابة لرغبات المسؤولين المحليين لتيسير حياة القبائل التي تعيش على جانبي خط الحدود[2] ، ومن ثمة فإن هذه التعديلات لم يسبق لها أن كانت موضوع أية اتفاقية دولية موقعة بين مصر وبريطانيا من جهة أو بين مصر والسودان من جهة أخرى لإضفاء الصبغة القانونية والدولية عليها.

وفيما يتعلق بقول السودان إن مصر قد تنازلت بموجب هذه التعديلات الادارية، عن سيادتها على المناطق الحدودية التي شملها مضمون هذه التعديلات، فهو قول يعتبره المصريون غير ذي أساس على اعتبار أن مصر كانت خاضعة خلال فترة إجراء هذه التعديلات لسيادة الباب العالي العثماني، بحيث كانت وضعيتها آنذاك لا تسمح لها بالتنازل أو بيع أي جزء من أراضيها إلا بموافقة الدولة العثمانية وهو ما لم يحدث فعلا، بالاضافة إلى أن الجهات المصرية المسؤولة كانت تعترض باستمرار على الموقف السوداني المرتبط بالاشارة إلى الحدود الادارية في الخرائط التي كانت تضعها الحكومة السودانية على أنها حدود سياسية[3]

وبخصوص الحيازة المبنية على فكرة التقادم، فإن الجانب المصري يرى أن الدفع بهذه الحجة تتخلله جوانب ضعف عديدة ترتبط بعدم توافر الشروط اللازمة لتأكيد الملكية الناجمة عن التقادم كوضع اليد بصورة علنية وهادئة ومستمرة ومباشرة السلطة السياسية على الاقليم محل المنازعة، الشيء الذي لم يحصل للسودانيين - في التصور المصري -

1 – نفس المرجع السابق. ص 211.

2 – تعد أبرز القبائل التي تم تقسيمها نتيجة وضع خط الحدود الفاصل بين السودان ومصر، مجموعة القبائل البشارية التي يعيش الجزء الأكبر منها بالجانب السوداني من خط الحدود ومجموعة قبائل العبابدة التي يعيش الجانب الأكبر منها داخل الاقليم المصري.

انظر : أحمد الرشيدي : الحدود المصرية السودانية. مرجع سابق. ص. 210.

3 – أحمد الرشيدي : الحدود المصرية السودانية. مرجع سابق. ص. 211.

بمنطقة حلايب حيث كانت الاختصاصات والتدابير السودانية التي كانت تمارسها بريطانيا ـ نيابة عن السودان ـ لا تتعدى كونها إجراءات إدارية لفائدة السكان ولم تكن ترقى إلى مستوى الاعمال السيادية للدول[1] ، في حين يدعم الجانب المصري موقفه القائل بحضور وممارسة سيادته السياسية بهذه المنطقة التي لم تكن تخلو من نشاطاته العسكرية والاقتصادية[2].

وهكذا ظلت مواقف الطرفين المصري والسوداني وحججهما القانونية متقابلة ومتضاربة، وظل كل طرف يتشبث بمواقفه إزاء الطرف الثاني منذ حوالي أربعين عاما دون التوصل إلى حل توافقي لتسوية هذا الخلاف الذي تم عرضه على جامعة الدول العربية ومنظمة الامم المتحدة.

غير أن هذا الخلاف الحدودي يتميز -بغض النظر عن جوانبه القانونية- بالهدوء تارة وبالتوتر والتصعيد تارات أخرى، وذلك بحسب درجة استقرار أو اهتزاز العلاقات السياسية والديبلوماسية للبلدين، فالعوامل السياسية والظروف الدولية تؤثر إلى حد بعيد في التطورات التي تعرفها أزمة الحدود السودانية المصرية[3] .

ولاشك أن إثارة هذه الازمة بصورة حادة ومكثفة في علاقات الدولتين خلال الفترة الاخيرة وخاصة بعد الانقلاب العسكري الذي مكن نظام عمر البشير من الوصول إلى سدة الحكم، يعكس بوضوح الجوانب والأبعاد السياسية التي يكتسيها هذا الخلاف الذي غالبا ما وظفه الطرفان كغطاء لتبرير خلافاتهما السياسية والايديولوجية وحملاتهما الإعلامية.

فالنظام المصري لا ينظر بعين الرضى إلى جواره السوداني الذي يحكمه نظام عسكري متأثر بالتوجهات الاسلامية للحركة القومية الاسلامية التي يتزعمها حسن الترابي، ولا يستبعد المسؤولون المصريون تورط النظام السوداني الحالي في بعض المشاكل السياسية التي

---

1 - يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي (1924/1899).
معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. ص. 96/95.

2 - أحمد الرشيدي : مرجع سابق. ص. 211.

3 - انظر : علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الاقليمية العربية. رسالة لنيل ديلوم الدراسات العليا في القانون العام. جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. الرباط. 1980. ص. 184/181.

تعانيها بلادهم بسبب نشاطات الحركات الاسلامية المحلية التي استهدفت شل الاقتصاد المصري عن طريق ضرب عدة قطاعات حيوية كالقطاع السياحي وتصفية بعض المسؤولين السياسيين البارزين[1].

ولا يخلو الخلاف الحدودي المصري السوداني كذلك من تأثير العوامل الاقتصادية، بحيث يحتمل احتواء منطقة حلايب على موارد اقتصادية هامة، وخاصة ما يرتبط منها بمادة النفط الحيوية، فقد احتدت خلافات الطرفين حول هذه المنطقة في بداية عام 1992 بعدما تردد اعتزام الحكومة السودانية تسليم ترخيص للتنقيب عن النفط في هذه المنطقة لإحدى الشركات الكندية، مما أثار احتجاجا مصريا على هذا الموقف.

وليس العامل الاقتصادي بجديد في تفاصيل هذا الخلاف، بل يعود إلى عقود سابقة حينما كانت بعض الشركات المصرية تمارس نشاطاتها الاقتصادية بهذه المنطقة كإحدى الشركات المصرية التي تم إنشاؤها عام 1954 تحت إسم شركة علبة المصرية لاستخراج المعادن، وقد تم إدماج هذه الشركة عام 1963 في شركة نصر للفوسفاط[2].

كما يتجلى البعد الاقتصادي في الخلاف المصري السوداني من خلال رفض الحكومة المصرية في السابق إعطاء تراخيص لبعض الشركات السودانية للقيام بنشاطاتها بهذه المنطقة.

ثانيا : الخلافات الحدودية المغاربية :

عانت منطقة المغرب العربي خلافات حدودية عديدة منها ما أفضى إلى حالة نزاع وحرب، ومنها ما تمت تسويته نهائيا، ومنها ما يزال ينتظر هذه التسوية[3] ، ومن أبرز خلافات الدول المغاربية حول خطوط الحدود الفاصلة فيما بين نطاقاتها السيادية الخلافات التي كانت ناشبة بين كل من الجزائر وتونس من جهة والجزائر وليبيا من جهة أخرى ثم الخلاف التونسي الليبي من جهة ثالثة.

---

1 – كرد فعل عنيف تجاه احتمالات تورط النظام السوداني في أعمال العنف السياسية التي عانت منها مصر في المدة الأخيرة، لم تستبعد بعض الصحف المصرية إمكانية قيام مصر بإجراء عملية تدخل عسكرية بالسودان لاستئصال جذور هذا العنف بنفس الطريقة التي جرى بها التدخل العسكري الامريكي بهايتي للإطاحة بالنظام العسكري الذي كان يحكمها.

2 – أحمد الرشيدي : الحدود المصرية السودانية. مرجع سابق.

3 - Abdelkhaleq BERRAMDANE : Le Maroc et l'occident, KARTHALA, Paris, 1987, p. 240

ويعد من أهم هذه الخلافات المتعلقة بخط الحدود، الخلاف الجزائري التونسي حول نقطة الحدود التي تحمل علامة 233. وقد نشب هذا الخلاف في عهد الاستعمار الفرنسي للجزائر أي قبل حصول هذه الاخيرة على استقلالها السياسي عام 1961[1].

وتعود تفاصيل هذه المشكلة الحدودية إلى أن تونس كانت تطالب منذ بداية عام 1959، في رسائل وجهتها إلى السلطات الفرنسية بالجزائر، بمراجعة بعض أجزاء الحدود المشتركة بين البلدين بمنطقة الصحراء في اتجاه الجنوب[2]، وكانت القوات التونسية لا تتردد في كثير من المناسبات في تخطي الحدود الجزائرية ووضع العلم التونسي بالنقطة الحدودية رقم 233 المتواجدة في التراب الجزائري، ويرى الجانب التونسي أن هذه النقطة الحدودية تعد ضمن نطاق إقليمها السياسي، ويرفض بالتالي قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية بوضع يدها عليها وضمها إلى مستعمرتها الجزائر خلال ظروف حرب التحرير الجزائرية[3] .

وبعد حصول الجزائر على استقلالها السياسي ثار الخلاف حول نقطة الحدود رقم 233 من جديد على إثر صدور تصريح لوزير المالية الجزائري[4] آنذاك أحمد القايد الذي أعلن أن «الجزائر موحدة وغير قابلة للتجزئة من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب من الجزائر العاصمة إلى تامنراست ومن نقطة الحدود رقم 233 إلى تندوف»[5] .

غير أن عمليات التنقيب عن البترول التي كان يجريها الطرفان بالمنطقة الواقعة جنوب العلامة 233 وهي المنطقة المعروفة بـ «حاسي بورما» تسببت في نشوب اشتباكات بين قوات الطرفين لعدم وضوح خط الحدود وغياب اتفاق ثنائي حول النقطة الفاصلة فيما بينهما، وقد برز في هذا الاطار موقف السلطات التونسية التي ترى أن حدودها الجنوبية مع الجزائر ليست مماثلة للخرائط الواردة في الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال[6].

وبعد هذه الاشتباكات بين قوات الطرفين أجرى البلدان اتصالات ومحادثات بينهما بهدف تسوية هذا الخلاف وإزالة انعكاساته السلبية على علاقاتهما السياسية والديبلوماسية، فأفضت هذه الاتصالات إلى اعتراف الجانب التونسي بحدوده المشتركة

---

1 – انظر :أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي. مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 240.

2 - Amina BELOUCHI : Le différend algéro-marocain, in : les conflits armés entre les états arabes, op. cit. p. 48.

3 – أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي، مرجع سابق. ص. 240.

4 - Voir : Habib GHERARI : op. cit.

5 - Voir : Charles ROUSSEAU.

6 - أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي، مرجع سابق.

مع الجزائر الموروثة عن عهد الاستعمار، وهو ما كانت تسعى إليه الجزائر في إطار تمسكها بفكرة عدم المساس بالحدود الموروثة[1].

وتضمنت اتفاقية أبرمت بين البلدين بالعاصمة التونسية في 16 أبريل 1968 الاعتراف التونسي بخط الحدود الذي يمر بمنطقة «بورما»[2] في مقابل استغلال هذه المنطقة لفائدة الجانبين وبصفة خاصة من خلال ربط أنابيب النفط من منطقة بورما الجزائرية بخط أنابيب «عين أميناس» الذي ينتهي إلى ميناء «السخيرة» التونسية، بالاضافة إلى امداد تونس بالغاز الجزائري وبحث إمكانية توصيله إلى أوروبا عبر تونس[3].

ولتعزيز الطبيعة القانونية لهذا الاعتراف التونسي بخط الحدود المشتركة مع الجزائر تم توقيع اتفاقية بين الجانبين في 5 يناير 1970 حول «خط الحدود بين بئر الرومان والحدود الليبية»[4] ورد في مادتها الاولى أن حدود البلدين هي تلك التي تم تحديدها في محضر الاجتماع الموقع بالعاصمة التونسية في 16 أبريل 1968، كما أكدت المادة الثانية من نفس الاتفاقية أن هذه الاخيرة تتضمن تسوية نهائية لكافة القضايا الحدودية المعلقة بين الدولتين[5].

وتشكل معاهدة الاخاء والتعاون والوفاق الموقعة بين الجانبين في 19 مارس 1983 وثيقة أخرى تضمنت حرص الطرفين على الاحترام المتبادل للوحدة الترابية وحرمة الحدود الوطنية وسيادة واستقلال كل منهما[6].

ومنذ تنازل الجانب التونسي عن موقفه القاضي بإعادة النظر في خط الحدود الذي يحمل علامة 233 واعترافه بالحدود الموروثة عن الاستعمار، لم تسجل أحداث عنف بالمناطق الحدودية المشتركةبين البلدين سوى بعض الاحداث الدموية المحدودة التي شهدتها خلال شهر فبراير 1995 والتي أدت إلى مقتل بعض حراس الحدود التونسية[7]. وقد تبين حينها أن تلك الاحداث لا تكتسي أي طابع سياسي يؤثر على علاقات البلدين، لأنها

1 - Voir : RomainYAKEMTCHOUK : Le problème des frontières, in : l'Afrique en droit internationale, op. cit. p. 66.

2 - Amina BELOUCHI : les conflits armés entre les Etats arabes, op. cit. p. 49.

3 - أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي. مرجع سابق. ص. 241.

4 - Voir : "Accord sur le tracé de la frontière tuniso-algérienne entre Bir-Romane et la frontière libyenne".

in : chronique diplomatique, op. cit. p. 900.

5 - Les relations inter-maghrebines

in : chronique diplomatique. Annuaire de l'afrique du Nord, IX, 1970, op. cit. p. 285.

6 - Habib GHERARI : La démarcation et Bornage des frontières algériennes, op. cit. p. 22.

7 - صحيفة : "الشرق الأوسط" اللندنية. العدد 5924، 16 فبراير 1995. ص. 4.

نجمت عن قيام جماعة إسلامية جزائرية بتنفيذ عملية مسلحة في الأراضي التونسية ترتب عنها مقتل ستة أفراد من حرس الحدود والاستيلاء على ذخائرهم لتعود هذه الجماعة إلى منطقة نقرين الجزائرية[1]، وقد كان يخشى أن تتسبب هذه الاحداث في التأثير على أوضاع المناطق الحدودية بين البلدين.

ولم تسلم الحدود الجزائرية الليبية بدورها من مشاكل وخلافات بسبب عدم اتفاق الطرفين على الخط الحدودي الذي يميزهما، غير أن الخلافات الجزائرية الليبية كانت تتسم بهدوئها النسبي وضعف حدتها نظرا للعلاقات الإيجابية التي كانت تربط البلدين وخاصة في عهد المقاومة وحرب التحرير الجزائرية[2] .

ونتيجة لهذه العلاقات، سرعان ما كان يتم تطويق بعض الاحداث التي كانت تقع بين الجانبين عند مشارف حدودهما، والمتمثلة بالخصوص في قيام الدوريات الجزائرية باختراق الحدود الليبية، الامر الذي كانت تعتبره ليبيا خرقا لسلامة أراضيها. كما اتهمت ليبيا الطيران الجزائري بالتوغل في فضائها الجوي قصد الاستكشاف والتصوير[3] .

ويتركز الخلاف الحدودي الجزائري الليبي على الاتفاقية المبرمة عام 1957 بين ليبيا والسلطات الفرنسية المتعلقة بدق علامتين للحدود الفاصلة بين البلدين، وكانت ليبيا تتحفظ على مقتضيات هذه الاتفاقية التي تم التصديق عليها من طرف الجمعية الوطنية الفرنسية كما تم تسجيلها في الامم المتحدة من طرف فرنسا، وتستند ليبيا في تحفظها على أحكام هذه الاتفاقية إلى اعتبارات مرتبطة بالظروف السياسية الدولية التي جرى فيها عقد هذه الاتفاقية[4] .

وإذا كانت الجزائر وليبيا قد اتفقتا على تسوية خلافهما من خلال إحداث لجنة مشتركة بينهما لتعيين خط الحدود، فإن الجانب الجزائري يرى أن تعيين هذه الحدود ينبغي أن يكون وفقا لاتفاقية 1957، غير أن ليبيا التي كانت تتعلل بعدم توفرها على الخرائط كانت تتماطل في تعيين ممثلين عنها في اللجنة المشتركة[5] .

إلا أنها أبدت في السنوات الاخيرة استعدادا لتسوية بعض القضايا الخلافية الاقليمية والحدودية مع جيرانها. وكان من جملة المبادرات السياسية التي قامت بها في هذا الاطار

---

1 - Voir : Le quotidien "libération" français, le 15 Février 1995.

2 - أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي. مرجع سابق.

3 - أحمد مهابة : مشكلة الحدود في المغرب العربي. مرجع سابق. ص. 241.

4 - نفس المرجع. ص. 241.

5 - نفس المرجع. ص. 241.

قبولها بقرار محكمة العدل الدولية المتعلق بقضية شريط أوزو الحدودي لفائدة السيادة الاقليمية لدولة تشاد، وذلك بعدما كانت تنازعها في ذلك ليبيا لمدة طويلة[1].

ويدخل في إطار هذه المبادرات كذلك قبول ليبيا تعيين ممثلين عنها في اللجنة الجزائرية الليبية المشتركة بعدما كانت تماطل في ذلك تحت عدة ذرائع[2].

أما الخلاف التونسي الليبي، فيتميز بكونه لا يتعلق بالحدود البرية وإنما يهم أساسا منطقة الجرف القاري في المياه الاقليمية المشتركة للبلدين، كما يتميز هذا الخلاف بكونه لم يؤثر سلبيا على العلاقات السياسية والديبلوماسية للطرفين[3] بنفس مستوى التأثير الذي كان لخلافات أخرى كالخلافات الايديولوجية[4].

وقد جرت تسوية الخلاف التونسي الليبي حول الجرف القاري عن طريق محكمة العدل الدولية التي أصدرت في هذا الشأن قرارا في 24 فبراير 1982. وكان تدخل الهيئة القضائية الدولية قد جاء في أعقاب عدة مفاوضات بين الطرفين فيما بين عامي 1968 و1976، وكان الجانب الليبي قد اقترح خلالها استغلال موارد المنطقة البحرية المتنازع عليها بطريقة مشتركة بين البلدين[5].

---

1 - قضى قرار محكمة العدل الدولية الصادر في بداية شهر فبراير 1994 برفض مطالب ليبيا بالسيادة على منطقة قطاع أوزو الواقع جنوب ليبيا على حدود تشاد، ويعد هذا القطاع منطقة صحراوية تصل مساحتها إلى 500 ألف كلم 2 ، ويعتقد أنها تحتوي على النفط واليورانيوم. وكانت ليبيا تطالب بامتداد حدودها إلى خط العرض 15 في عمق التراب التشادي.

انظر : صحيفة "العلم" المغربية. العدد 15988. السنة 48. 5 فبراير 1994. ص. 4.

2 - في هذا الاطار قام وزير الداخلية الجزائري عبد الرحمان مزيان بزيارة إلى العاصمة الليبية في 25 يناير 1995 للمشاركة في عملية تنصيب اللجنة الثنائية المشتركة لرسم معالم الحدود بين البلدين وإجراء محادثات مع المسؤولين الليبيين لتسوية هذا الخلاف. انظر : قصاصة لوكالة المغرب العربي للأنباء. رقم 107. 25 أبريل 1995.

3 - انظر : جهاد عودة : الأزمة في العلاقات الليبية التونسية. مجلة السياسة الدولية. العدد 60. أبريل 1980. ص. 138/136.

4 - كانت الخلافات السياسية تثور بين تونس وليبيا كلما أبدى أحدهما سلوكا عدائيا تجاه الآخر كقيام ليبيا بطرد العمال التونسيين من أراضيها، أو رفض تونس الاستجابة لدعوة ليبيا المتعلقة بالوحدة والاندماج.

انظر : أحمد مهابة، مشكلة الحدود في المغرب العربي، مرجع سابق. ص. 241.

5 - Marie-fraçoise LABOUZ : L'affaire du plateau tuniso-libyen. in : Revue Machrek Maghreb, n° 1, Juillet/Aout/Sep. 1983, pp. 46/65.

المبحث الثاني

الخلافات العربية المتعلقة بوضعية المجالات والمناطق الحدودية

تشكل كثير من المجالات الاقليمية الواقعة عند المناطق الحدودية المشتركة بين الدول العربية موضوع خلافات حادة بين هذه الدول، وتبرز الخلافات بشأن هذه المناطق بصفة خاصة عندما يكون تقسيمها بين الدول المتنازعة غير خاضع لمقاييس متساوية بينها، أو عندما تطالب إحدى الدول المتنازعة بممارسة كامل سيادتها السياسية على إحدى هذه المناطق إما لكونها خاضعة لسلطتها الفعلية، أو لكون الفئات السكانية التي تعمرها تنتمي إليها عن طريق الولاء أو العرق أو السلالة.

وتدخل القضايا الحدودية التي تعانيها العربية السعودية مع جيرانها من دول الخليج وشبه الجزيرة العربية في إطار هذا النوع من الخلافات، وأحيانا تواجه العربية السعودية قضية خلافية من هذا النوع ليس مع دولة واحدة، بل مع عدد من الدول كما كان الحال مثلا بالنسبة لقضية البوريمي التي كانت ثائرة بينها من جهة وبين إمارة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعمان من جهة أخرى[1] .

كذلك كانت العربية السعودية تواجه قضية خلافية مماثلة مع جارتها الكويت حول المنطقة المحايدة المشتركة بينهما، ولا زال الجانب السعودي يعاني إلى اليوم مشاكل حدودية شبيهة مع جارته قطر حول إحدى المواقع الاقليمية الفاصلة بينهما وهو موقع «الخفوس» . أما في الجزء الجنوبي للبلاد، فإن العربية السعودية تواجه خلافا حدوديا ازداد حدة في

1- محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 226/221.

الآونة الاخيرة مع جارتها اليمن. ويتركز هذا الخلاف بصفة خاصة على منطقة نجران وعسير[1]. بالاضافة إلى خلاف آخر مع اليمن الجنوبي سابقا كان حول منطقة «الوديعة».

وفيما يتعلق بعلاقات دول الخليج الاخرى فيما بينها، فإنها لا تخلو هي كذلك من مثل هذه الخلافات على مجالات واقعة بمناطقها الحدودية. فقد كان لدولة عمان خلافات مع جارتها اليمن الجنوبية حول إقليم «ظفار» الذي كانت تطالب به اليمن، كما تعاني عمان خلافات أخرى مع الامارات العربية المتحدة. وللبحرين خلاف شبيه مع قطر انعكس سلبا على علاقاتهما في المدة الاخيرة، ويرتبط هذا الخلاف البحريني القطري بمنطقة الزبارة وثلاث جزر بحرية متمثلة في جزيرة فشت الديبل وحوار وجرادة[2].

وإذا كانت العوامل التاريخية المتمثلة في الدور الذي لعبته القوى الاستعمارية بالمنطقة تقف وراء هذه الخلافات في السابق، فإن العوامل الاقتصادية والاستراتيجية هي التي باتت تثير هذه الخلافات في العقود الاخيرة، فقد تبين أن عددا من المناطق والمجالات الاقليمية موضوع هذه الخلافات تكتنز داخلها موارد طبيعية بكميات هائلة وخاصة منها الموارد النفطية، مما جعل السباق والمنافسة حولها محموما لاكتساب السيادة عليها أو لإعادة اكتساب هذه السيادة بعدما ضاعت منها في ظل ظروف سابقة...[3].

ويلعب غياب نصوص أو وثائق رسمية مقبولة وواضحة ودقيقة تثبت تبعية هذه المناطق بصورة قانونية إلى نطاق سيادة إحدى دول المنطقة، بالاضافة إلى عدم خضوع هذه المناطق لعملية تخطيط أو ترسيم حدودية، دورا كذلك في نشوب الخلافات حولها، وتظل أغلب هذه الخلافات تتراوح بين مقولة الحق التاريخي ومبدإ الحيازة الفعلية والمتقادمة[4].

أولا : أزمة الحدود السعودية :

معظم الدول الخليجية المجاورة للعربية السعودية لها مشاكل وخلافات حول مناطق حدودية تشترك فيها مع السعودية، وتخشى هذه الدول أن تلقي هذه الخلافات الحدودية بظلالها الثقيلة على العلاقات الديبلوماسية التي تربط فيما بينها في إطار التنظيم الاقليمي

---

1 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 220/217.

2 - عبد الله الأشعل . قضية الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص. 62/57.

3 – مجدي صبحي : الحدود والموارد الاقتصادية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. ص. 192.

4 – حسن أبو طالب : اجتهادات أولية عن الحدود العربية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 165.

الذي يجمعها والمتمثل في مجلس التعاون الخليجي الذي أضحى جدول أعمال اجتماعاته في السنوات الاخيرة يطغى عليه هاجس المشاكل الحدودية[1] .

وتعود أسباب هذه الخلافات إلى عدة عوامل تاريخية واجتماعية واقتصادية[2]، فالاستعمار البريطاني الذي أشرف على وضع هذه الحدود لم يراع في ذلك -كعادته- ظروف الحياة القبلية للمنطقة، كما أن اكتشاف آبار النفط بالمنطقة زاد من حدة الخلافات الاقليمية خصوصا أن كثيرا من خطوط الحدود ظلت غير واضحة المعالم، إضافة إلى أن عددا من المناطق لم تخضع لعملية ضبط ورسم الحدود، مما تسبب في إثارة نزاعات إقليمية واسعة[3].

ولعل من أبرز هذه النزاعات المحلية حول الاقاليم الحدودية النزاع المعروف بقضية واحة البوريمي الذي تظافرت في إثارته عوامل استراتيجية ونفطية[4] بين كل من العربية السعودية من جهة وإمارة أبو ظبي وسلطنة مسقط وعمان من جهة أخرى[5].

وتعد واحات البوريمي محل الخلاف جزءا من منطقة البوريمي التي توجد على شكل دائرة تبلغ مساحتها 985 كلم مربع بمجال واسع يفصل الخليج العربي عن خليج عمان[6].

وقد أثير هذا النزاع منذ عام 1933 عندما منحت العربية السعودية امتيازا لفائدة إحدى الشركات الامريكية للتنقيب عن النفط بالمنطقة، الامر الذي أثار حفيظة واحتجاج بريطانيا، ودفع الطرفين السعودي والبريطاني إلى إجراء مفاوضات بينهما لإيجاد حل لهذا الخلاف، وقد انطلقت الجولة الاولى من هذه المفاوضات في 3 أبريل 1935 فقدمت خلالها العربية السعودية اقتراحا بشأن حدودها الشرقية مع قطر وأبو ظبي عرف باسم «خط فؤاد» لكن بريطانيا ردت علي هذا الاقتراح بمشروع في 25 نونبر من نفس السنة عرف باسم «خط ريان» الذي رفضته السعودية بدورها[7] .

1- صحيفة : الشرق الأوسط. العدد 5865. السنة 17. 19 دجنبر 1994. ص. 4/1.

2 - انظر الفصل الأول من هذا البحث.

3- محمد فؤاد ريعي : قضية الحدود السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق.

4- تتمثل هذه العوامل الاستراتيجية والنفطية في ثبوت وجود احتياطيات هائلة من البترول في المنطقة، وتوفرها على الماء النادر بهذه البقعة مما جعلها واحة خضراء غنية بالثروات الفلاحية، ووقوعها في مكان حيوي تتجمع عنده عدة طرق، كما تعتبر منطقة البوريمي مركزا مهما لتجارة البدو مما جعلها بمثابة منفذ أو ميناء صحراوي فضلا عن كونها تعد البوابة الشمالية لسلطنة عمان. انظر : عبد الله الأشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص. 52.

5 - Voir : Buraimi Arbitration. in : Revue égyptienne de droit international, volume 11, année 1955, pp. 227/236.

6- محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مرجع سابق. ص. 224.

7 - عبد العاطي محمد أحمد : الديبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية. الأهرام. ص. 78.

أما الجولة الثانية من هذه المفاوضات والتي انطلقت عام 1949 بعد احتجاج المندوب السامي البريطاني في أبو ظبي على عمليات التنقيب عن البترول التي كانت تقوم بها مؤسسة «أرامكو» بالمنطقة، فقد منيت هي الاخرى بالفشل نتيجة عدم اتفاق الاطراف على المقترحات التي تقدمت بها بشأن الحدود الفاصلة فيما بينها، وذلك خلال مؤتمر الدمام الذي عقد عام 1952 بمشاركة العربية السعودية وبريطانيا والمشيخات المعنية، وقد أبدى الطرفان السعودي والبريطاني تشددا كبيرا في مواقفهما اضطر في النهاية الجانب السعودي إلى تجاوز «خط فؤاد» كما دفع الجانب البريطاني إلى تجاوز اقتراحه السابق المتعلق ب «خط ريان»[1] .

وعلى إثر فشل هذه المفاوضات مرة أخرى، قامت السعودية بتعيين حاكم لها في منطقة البوريمي خلال شهر غشت من عام 1952، الامر الذي اعتبرته بريطانيا بصفتها الدولة الحامية لإمارة أبو ظبي وسلطنة عمان، «غزوا مسلحا للبوريمي»[2] ردت عليه بإرسال قوات عسكرية إلى المنطقة، مما أفضى إلى وقوع اشتباكات مسلحة متقطعة بين الطرفين في الفترة الممتدة من نونبر 1952 إلى يوليوز 1954 قطعت في أعقابها العلاقات الديبلوماسية السعودية البريطانية[3] .

ولم يقتصر النزاع السعودي البريطاني على واحة البوريمي بل تعداه إلى قضية الحدود بصفة عامة بين كل من العربية السعودية وقطر وأبو ظبي[4]، ولإيجاد تسوية لقضية البوريمي اتفق الطرفان المتنازعان على إحالتها على هيئة تحكيمية، وذلك في نهاية شهر يوليوز 1954، غير أن النجاح لم يكن من نصيب هذه المبادرة لنزع فتيل التوتر بالمنطقة[5].

إلا أن هذه الخلافات على واحة البوريمي بين العربية السعودية وجيرانها من دول الخليج وجدت طريقها إلى التسوية بعد حصول هذه الدول على استقلالها وخاصة في مطلع السبعينيات بحيث شكلت زيارة قام بها سلطان عمان قابوس للعربية السعودية عام 1971 مناسبة اعترفت خلالها السعودية بالقرى الثلاث من واحة البوريمي لفائدة عمان[6].

كما توصلت السعودية وأبو ظبي عام 1974 إلى اتفاق لإنهاء خلافهما تضمن تنازل الجانب السعودي عن واحات البوريمي الست لأبو ظبي في مقابل تنازل هذه الاخيرة عن

---

1 - نفس المرجع. ص. 79.

2 - Amina BELOUCHI : Les conflits armés entre les Etats arabes, op. cit. p. 50.

3 - عبد الله الأشعل : مشكلة الحدود في الخليج العربي

4 - نفس المرجع .

5 - Voir : Raymond GOY : L'affaire de l'oasis de Buraimi, AFDI III, 1957, CNRS, Paris, pp. 188/205.

6 - عبد الله الاشعل : مشكلة الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص. 56.

مثلث من أرض غرب أبو ظبي وجنوب شرق قطر المعروفة باسم «سبخة مطى» كما تضمن الاتفاق إنشاء ممر بري إلى العربية السعودية يربطها بـ : «خور العديد» على الساحل الغربي لأبوظبي ويمكنها بذلك من منفذ على الخليج شرق قطر[1].

ولقد تمكنت السعودية بفضل هذه التسوية من تحقيق مطالبها في غرب أبوظبي من خلال حصولها على «سبخة مطى» الغنية بالبترول و«خور العديد» مقابل تنازلها عن مطالبها بواحة البوريمي. أما الحدود الجنوبية لأبوظبي فقد تم إعادة تخطيطها وضم المثلث الجنوبي منها إلى السعودية، في حين تركت آبار «زرارة» البترولية إلى أبوظبي لاستثمارها[2].

ولم تخل المناطق المحاذية للدولتين السعودية والكويت من مشاكل وخلافات مماثلة، فالحدود بين البلدين تمت عملية تخطيطها في الاتفاقية المعروفة باتفاقية العقير لعام 1922 [3]، والتي تضمنت إقامة منطقة محايدة بين الطرفين تصل مساحتها إلى 2000 ميل مربع يتم استغلالها بالتساوي بين الجانبين إلى حين توصلهما إلى اتفاق نهائي لرسم الحدود الجنوبية للكويت مع الاحساء[4].

ونظرا لكون هذه المنطقة المحايدة الفاصلة بين البلدين أرضا قاحلة عديمة السكان، فقد ظل الوضع فيها هادئا إلى أن انفجرت حولها المشاكل عندما قامت الكويت عام 1938 بمنح امتياز للتنقيب عن النفط في الجزء التابع لها لفائدة إحدى الشركات الامريكية، كما منحت العربية السعودية امتيازا مماثلا في نصيبها إلى شركة أمريكية أخرى..[5]. وبرزت هذه المشاكل كذلك عندما منحت حكومتا البلدين امتيازات أخرى للتنقيب عن البترول لفائدة شركات أجنبية أخرى..[6].

وقد دفع هذا الوضع الطرفين معا إلى البحث عن سبل كفيلة بتسوية خلافهما حول الوضع القانوني للمنطقة مناصفة فيما بينهما، فعقدت في هذا الاطار مفاوضات متتالية ووقعت اتفاقيات عديدة منها اتفاقية 8 مارس 1964 التي تنص على تقسيم المنطقة إلى جزئين متساويين، كما وقعت السعودية والكويت اتفاقية أخرى في 7 يوليوز 1965 حول هذه المنطقة قضت بتقسيمها إلى شطرين بالتساوي، وإلحاق كل جزء منها إلى إحدى الدولتين[7].

---

1 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مرجع سابق. ص. 224.

2 - عبد الله الاشعل : مرجع سابق. ص. 56.

3 - انظر تفاصيل إنشاء الحدود السعودية الكويتية في مبحث سابق.

4 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مجع سابق. ص. 222.

5 – عبد الله فؤاد الربيعي : قضايا الحدودية السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق. ص. 75.

6 – محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 222.

7 - Amina BELOUCHI : Le différend saoudo-koweitien. in : les conflits armés entre les états arabes, op. cit. p. 52

كذلك تضمنت هذه الاتفاقية أحكاما اقتضت أن كل طرف يمارس حقوق الادارة والتشريع والدفاع في الجزء الخاص به، وتمكين مواطني البلدين من حرية العمل في أي جزء من المنطقة المقسمة وعدم منح امتيازات جديدة إلا بقرار مشترك من وزيري النفط في البلدين، بحيث يتم تقسيم المنطقة من الناحية الجغرافية إلى قسمين دون إلغاء السيادة المشتركة للبلدين فيما يتعلق باستغلال الموارد الطبيعية[1].

غير أن هذه التسوية النهائية للخلاف السعودي الكويتي حول المنطقة المحايدة لم تشمل بعض الجزر المتواجدة بسواحل المنطقة كجزيرتي «أم المراديم» و «كارو» التي تطالب الكويت بضمها إلى نطاق سيادتها[2]، بينما يرى الجانب السعودي أن تمارس سيادة مشتركة على هاتين الجزيرتين كما هو الحال في المنطقة المحايدة[3]، ولا تزال قضية هذه الجزر لم تجد لها تسوية نهائية بين الجانبين.

وتعرضت العلاقات السياسية والديبلوماسية السعودية القطرية مؤخرا إلى توتر بسبب خلاف البلدين حول إحدى المواقع الفاصلة بينهما المعروفة بموقع الخفوس، ويكتسي هذا الموقع الموجود بالقرب من الطريق المؤدية إلى قاعدة بحرية سعودية بخور العديد[4]، أهمية استراتيجية بالنسبة لدولة قطر التي يربطها هذا الموقع بدولة الامارات العربية المتحدة الشريك التجاري الاهم بالنسبة لقطر في المنطقة.

وقد اندلع النزاع بين البلدين حول هذا الموقع لما نددت قطر في بيان لها[5] بهجوم قوة مسلحة سعودية على مركز الخفوس القطري، وهو الهجوم الذي ترتب عنه مقتل جنديين من القوات القطرية وأسر جندي آخر. كما أعلنت قطر في بيان آخر لاحق أن قوة عسكرية سعودية ضخمة حاصرت مركز الخفوس واستولت عليه[6].

ويرى الجانب القطري أن استيلاء السعوديين على هذا الموقع يمكن أن يحيل قطر إلى شبه جزيرة محاطة بالاراضي السعودية من كل جانب، ومن ثمة يتعين على القطريين تجاوز نقط المرور السعودية للتواصل مع دولة الامارات العربية المتحدة[7]. وكرد فعل على هذا الموقف، أعلن مجلس الوزراء القطري في اجتماع عقده بصورة طارئة وقف العمل باتفاقية

---

1 - عبد الله الاشعل : مرجع سابق. ص. 47.

2 - محمد مصطفى شحاتة : الحدود السعودية مع دول الخليج. مرجع سابق. ص. 222.

3 - عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص. 47

4 - خور العيديد عبارة عن خليج صغير يقع جنوب قطر.

5 - صدر هذا البيان بتاريخ 30 شتنبر 1992.

6 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 224.

7 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 224.

الحدود المبرمة بين الجانبين عام 1965[1] ، كما اتهم مجلس الوزراء القطري الجانب السعودي بمحاولاته رسم 70 في المائة من حدوده المشتركة مع قطر بطريقة منفردة دون إجراء أية مباحثات أو مفاوضات ثنائية لتحقيق هذه الغاية .

وأما الجانب السعودي الذي يرى أنه لا يوجد داخل الاراضي السعودية أي مركز أو موقع باسم الخفوس، وأن هذا الاخير لا يقع إلا داخل حدود قطر، فإنه يصر على اعتبار الاحداث التي أوردها البيان القطري لا تعدو أن تكون تراشقا بالنيران بين أفراد البادية داخل الحدود السعودية معربا في نفس الوقت عن رغبته في إجراء مفاوضات لتسوية قضايا الحدود مع دولة قطر وفقا لمقتضيات اتفاقية 1965[2].

وفي الجزء الجنوبي للحدود العربية السعودية يثور خلاف بين هذه الاخيرة مع جارتها اليمن الجنوبية سابقا واليمن الموحدة حاليا، وقد تمخض هذا الخلاف – في أكثر من مرة – عن أحداث واشتباكات عسكرية كان آخرها الاشتباك الدموي الذي وقع في السابع من دجنبر 1994 على الحدود والذي ترتب عنه – حسب تقارير صحفية – مقتل ثلاثة من الضباط اليمنيين[3].

والملاحظ أن هذه الاحداث الحدودية الاخيرة قد وقعت مباشرة بعد تحقيق هدف توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي، وهو الهدف الذي كانت تسعى العربية السعودية إلى الحيلولة دون إنجازه لاعتبارات استراتيجية وسياسية واجتماعية...[4] غير أن الخلاف الحدودي السعودي اليمني ليس مرتبطا فقط بالتطور السياسي الذي عرفته اليمن عقب توحيد جزئيها[5]، بل تعود أصوله إلى عدة عقود سابقة كما ترتبط دوافعه بعوامل النفط[6] .

---

1 - لم تتضمن هذه الاتفاقية تخطيطا أو رسما للحدود المشتركة بين الدولتين بصورة نهائية وحاسمة.

2 - محمد مصطفى شحاتة : مرجع سابق. ص. 224.

3 - انظر صحيفة الاتحاد الاشتراكي. العدد 4142. 12 دجنبر 1994. ص. 1.

4 - Voir : Michèl FOUCHER : frots et frontières, op. cit., p. 316.

5 - كانت العربية السعودية لا تنظر بعين الرضى لمشروع وحدة اليمن خشية أن تشكل هذه الوحدة عامل منافسة قوية للدولة السعودية التي كانت تعد –قبل الوحدة اليمنة– الاقليم الاوسع امتدادا والاكثر سكانا بالمنطقة، بحيث تضم 17 مليون نسمة بينما أصبحت اليمن الموحدة تضم 13 مليون نسمة.
انظر : صحيفة "العلم" المغربية. العدد 16336. 18 يناير 1995. ص. 49.

6 - يعتقد أن المناطق الحدودية السعودية اليمنية تحتوي علي كميات مهمة من الموارد النفطية، مما يزيد من حدة الخلاف حولها. ومعلوم أن اليمن يعتبر فقيرا من حيث الموارد النفطية في حين تضم المجالات الصحراوية السعودية أزيد من ربع الاحتياطات النفطية العالمية، بحيث تمكنها هذه الاحتياطيات من تزويد العالم لوحدها بالطاقة النفطية لفترة تقدر بحوالي 15 سنة.

Voir : pierre PEAN : Stratégie Saoudienne.
in : les conflits du Proche-Orient. Revue : les cahiers de l'express, op. cit. p. 45.
Voir aussi : Michèl FOUCHER : Fronts et frontières, op. cit. p. 317.

ويتركز الخلاف السعودي اليمني على منطقتي نجران وعسير اللتين يعتبرهما الجانب اليمني جزءا من المخلاف السليماني التابع تاريخيا لحكام صنعاء، كما يعتبر أن نجران على وجه التحديد أرضا يمنية لا شبهة في ذلك[1].

وترد العربية السعودية على الموقف اليمنى بنفس المنطق المبني على فكرة المطالب التاريخية، فتؤكد أن إمارة الادارسة التي كانت تحكم المنطقة، كانت تدين بالولاء لأمراء الدرعية منذ قيام الدولة السعودية الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (1818/1745)، وأن إعلان ضم إمارة عسير بعد ذلك كجزء من البلاد، يعد طبيعيا ومنسجما مع الحقائق التاريخية[2] .

إلا أن الخلاف السعودي اليمنى يكتسي أحيانا طابعا قانونيا ويتجاوز الاعتبارات التاريخية، وخاصة عندما يحتد النقاش بين الطرفين حول مضمون وثيقة اتفاقية الطائف التي تم توقيعها عام 1934، والتي تهم جانبا كبيرا من مسألة الحدود المشتركة بين البلدين.

فقد تم توقيع هذه الاتفاقية بين الملك عبد العزيز بن سعود والامام يحيى إمام المملكة المتوكلية اليمنية في ظل ظروف سياسية عسيرة تميزت بهزيمة قوات الامام يحيى أمام القوات السعودية، بحيث تمكنت على إثرها هذه الاخيرة من الزحف في عمق الاراضي اليمنية لتحتل الحديدة واللحية وتقترب من صنعاء، مما دفع الامام يحيى إلى طلب الهدنة والصلح[3].

وهكذا وقعت هذه الاتفاقية التي اعترفت بموجبها العربية السعودية باستقلال الامام يحيى في حدود مملكته مقابل قبوله بتجميد المناقشة الخاصة بالحدود طيلة أربعين عاما[4]، كما تعهد الطرفان في هذه الاتفاقية بعدم إقامة حصون على مسافة لا تقل عن خمسة كيلومترات من حدود الطرف الآخر وسحب الجنود من الاراضي التي اعترف يإنها من بلاد الجانب الاخر. ويتضح من الاتفاقية كذلك خروج نجران وعسير من نطاق سيادة اليمن ليصبحا ضمن أملاك العربية السعودية[5].

---

1 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 219.

2 - نفس المرجع. ص. 218.

3 - عبد الله فؤاد الربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت.
مرجع سابق. ص. 44.43.

4 - أحمد صالح الصياد : اليمن بين التجزئة والوحدة.
مجلة "الوحدة". العدد 30/29. مرجع سابق. ص. 138.

5 - عبد الله فؤادي ربيعي : الحدود السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق. ص. 44.

وعلى إثر توقيع هذه الاتفاقية تشكلت لجنة خاصة لتعيين مواقع الحدود ووضع علاماتها، ومع انتهاء عمل هذه اللجنة عام 1935 بلغ عدد الاعمدة التي أقامتها 240 عمودا على طول الخط الممتد من شمال ميدي على البحر الاحمر إلى حافة الربع الخالي[1].

إلا أن هذه الاتفاقية لم تضع حدا نهائيا للخلاف السعودي اليمني حول خط الحدود الذي تنتهي عنده سيادة أحدهما لتبدأ سيادة الطرف الثاني، فقد تجددت النزاعات والاشتباكات المسلحة فيما بينهما عدة مرات بسبب استمرار المطالب التاريخية للطرفين حول مناطق الجوار من جهة، وعدم وضوح خطوط الحدود في بعض المناطق الاخرى لعدم ورودها في اتفاقية عام 1934 من جهة أخرى [2].

ويعد من هذه النزاعات والاشتباكات الخطيرة الهجوم المسلح الذي نفذته وحدات عسكرية تابعة لليمن الجنوبي عام 1969 على منطقة «الوديعة» بعد قيام السعودية بمنح امتيازات للتنقيب عن النفط فيها لفائدة شركة «أرامكو»، وقامت القوات اليمنية على إثر هذا الهجوم باحتلال «الوديعة» بحجة انتسابها إلى مجال السيادة اليمنية[3] ، ولم يتردد الجانب السعودي –هو الآخر– عن استخدام أحدث العتاد العسكري لطرد القوات اليمنية وتأكيد سيادته على هذه المنطقة[4].

وظلت اتفاقية 1934 بدون تجديد أو تعديل برغم كونها شكلت إحدى أسس ومصادر خلافات الطرفين خلال مفاوضاتهما العديدة حول وضعية حدودهما التي تنظمها هذه الاتفاقية. ففي الوقت الذي عبر فيه الجانب اليمني عن ضرورة تجاوز هذه الاتفاقية لكونها أبرمت في ظل ظروف سياسية استثنائية متميزة بأجواء الهزيمة التي اضطر خلالها الامام يحيى إلى التنازل عن أراض يمنية، ولكونها كذلك لا تشمل كافة المناطق الحدودية المشتركة بين البلدين[5]، أصر الجانب السعودي على ضرورة انطلاق كل عملية تفاوضية حول مسألة تسوية الخلافات الحدودية من روح ومضمون وثيقة اتفاقية الطائف[6].

ومع نهاية حرب الخليج الثانية وتحقيق وحدة شطري اليمن عرفت الخلافات الحدودية اليمنية السعودية مرحلة توتر وتصعيد جديدة نتيجة بروز اهتمام يمني بتسوية المسائل الحدودية العالقة مع الجانب السعودي، وهو الاهتمام الذي عكسه برنامج الاصلاح

---

1 – حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. مرجع سابق. ص. 218.

2 - Michèle FOUCHER : fronts et frontières, op. cit. p. 311.

3 – Amina BELOUCHI : les conflits armés entre les états arabes, op. cit. p. 52.

4 - Op. cit. p. 53.

5 – خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا. مرجع سابق. ص. 26.

6 – حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. مرجع سابق. ص. 219.

السياسي والاقتصادي والاداري الذي أعدته حكومة يمن الوحدة، ربما بسبب احتمالات وجود النفط في مناطق الحدود التي لم تخضع بعد لعملية الترسيم[1] .

وهكذا انعقدت عدة اجتماعات للجان الخبراء وجرت مفاوضات متقطعة تخللتها كثير من الصعوبات بسبب تضارب مواقف الطرفين وحدوث بعض الاشتباكات العسكرية بموازاتها وتبادل التهم بينهما بشأن خرق سيادتهما.

وفي هذا الإطار اتهم مسؤولون يمنيون جارتهم السعودية بقيامها بتنفيذ أعمال تمس سيادة بلادهم باستحداث نقط للمراقبة وشق عدد من الطرقات في الأراضي اليمنية، وهو ما نفته العربية السعودية التي اعتبرت أن بعض الاستحداثات وقعت في الاراضي السعودية وليس في الاراضي اليمنية[2] .

وفي موقف آخر، اتهم الجانب السعودي الطرف اليمني بالاعتداء على الاراضي السعودية، مؤكدا أن الاستحداثات والاشغال التي يشير إليها الطرف اليمني تندرج في إطار ما تقوم به العربية السعودية من عمليات شق الطرق لخدمة القرى السعودية التي لا تصلها الطرق داخل الحدود السعودية بموجب معاهدة الطائف. وقد ندد الجانب السعودي في هذا الاطار بإقدام القوات اليمنية على إطلاق النار داخل أراضيها وقتل أحد أفراد المعدات التي كانت تشق الطريق وتجاوز القوات اليمنية للحدود بعشر كيلومترات داخل الاراضي السعودية[3] .

وأدت هذه المواقف المتضاربة وتبادل التهم بين الطرفين إلى انتشار أجواء التوتر بالمناطق الحدودية التي أصبحت آهلة بالحشود العسكرية للجانبين، وذلك برغم استمرار مباحثات الدولتين بالرياض لإيجاد حل لهذه القضية[4]، ولم تمنع هذه المباحثات من وقوع اشتباكات وصدامات بين حشود الطرفين تمخض عنها سقوط عدد من القتلى والجرحى[5] .

وكادت المفاوضات الثنائية التي كانت تجري بالرياض أن تنهار من جراء هذه الاجواء العسكرية المتوترة[6] ، غير أن تدخل بعض الاطراف العربية لإجراء وساطة بين

---

1 – هناك دافع سياسي خارجي أيضا إلى إنهاء هذا الخلاف الحدودي، يتمثل في مذكرة بعثت بها الولايات المتحدة عقب حرب الخليج الثانية إلى دول المنطقة تعبر فيها عن اهتمامها بتسوية مشكلات الحدود بالطرق السلمية أو التحكيمية.....

انظر : حسن أبو طالب : مرجع سابق. ص. 219.

2– انظر : صحيفة : "الشرق الأوسط". العدد 5855. السنة 17. 9 دجنبر 1994. ص. 1.

3 – صحيفة : "الشرق الأوسط". العدد 5865. السنة 17. 19 دجنبر 1994. ص. 1.

4 – صحيفة : "الاتحاد الاشتراكي". المغربية. العدد 4188. 27 يناير 1995. ص. 2.

5 - صحيفة : "العلم". العدد 16334. السنة 49. 16 يناير 1995. ص. 1

6 – صحيفة : "العلم". العدد 16350. السنة 49. فاتح فبراير 1995. ص. 1.

الطرفين ـ وخاصة سورية ومصر ـ أفضى إلى تخفيف حدة التوتر بالمناطق الحدودية وأنعش الآمال من جديد في تسوية المشاكل المتعلقة بمقاطعات نجران وجيزان وعسير[1] .

وهكذا شجعت هذه الوساطة الجانبين لتقديم تنازلات مشتركة للتوصل إلى اتفاق ينهي الازمة الحدودية بينهما، وهو الاتفاق الذي عكسته «مذكرة تفاهم» وقعها الطرفان واتفقا فيها على تشكيل عدة لجان لتصفية مسألة الحدود وحل القضايا مثار النزاع بينهما منها لجنة وزارية ولجنة عسكرية وفنية ولجنة بحرية[2].

وتضمنت «مذكرة التفاهم» التي قال عنها وزير الدفاع السعودي الامير سلطان بن عبد العزيز «إن التوصل إليها تم على أساس لا غالب ولا مغلوب» [3]، إحدى عشرة مادة تتعلق بمسائل الحدود والأمن والتعاون الاقتصادي وطرق تسوية الخلافات.

وقد نصت إحدى مواد الاتفاقية على تشكيل لجنة خلال فترة لا تتجاوز ثلاثين يوما للقيام بمهمة تجديد العلامات المقامة طبقا لتقارير الحدود في اتفاقية الطائف، كما نصت إحدى المواد على العمل على تحديد الاجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود، وكذا منع الحشود العسكرية على جانبي الحدود[4].

وهكذا أحدثت مذكرة التفاهم التي توصل إليها الطرفان اليمني والسعودي ووقعاها بمكة المكرمة في 26 فبراير 1995 إطارا جديدا لحل هذا الخلاف الحدودي بين الجانبين، والذي يعود إلى الثلاثينيات[5] وذلك بعدما كاد هذا الخلاف ينذر بنشوب حرب أخرى بهذه المنطقة التي لا يزال يتردد فيها صدى حرب الخليج الثانية.

ثانيا : أزمة حدود البحرين مع قطر :

تعاني البحرين، مثلها مثل بقية دول الخليج العربي، من مشاكل وخلافات حول بعض المناطق الحدودية المشتركة مع بعض جيرانها العرب وخاصة منها دولة قطر والعربية السعودية. فبين البحرين وقطر بصفة خاصة خلاف حدودي يتعلق بمنطقة الزبارة وبثلاث جزر هي : فشت الديبل وحوار وجرادة[6] .

---

1 - صحيفة : "العلم". العدد 16336. 18 يناير 1995. ص. 1

2 - صحيفة : "الشرق الأوسط". العدد 5934. السنة 17. 26 فبراير 1995. ص. 1.

3 - صحيفة : "العلم" المغربية. العدد 16376. السنة 49. 27 فبراير 1995. ص. 1.

4 - نفس المرجع.

5 - "هل هي بداية عهد جديد في شبه الجزيرة العربية؟".
في صحيفة : "العلم" المغربية. العدد 16377. السنة 49. 28 فبراير 1995.

6 - محمد أبو الفضل : النزاع بين قطر والبحرين.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص.ص. 230/227.

وعلى غرار المناطق الحدودية التي يشتد حولها النزاع والخلاف بين دول الخليج، فإن المناطق الحدودية موضوع الخلاف البحريني القطري، تعد هي الاخرى غنية بالموارد النفطية والمياه العذبة، بالاضافة إلى موقعها الاستراتيجي بالنسبة للدولتين معا [1] ، غير أن هناك دوافع وأسبابا أخرى لهذا النزاع تعود إلى اعتبارات تاريخية وظروف سياسية اكتنفت عملية نشوء الدول بالمنطقة[2] .

وخلاصة هذا النزاع الذي كاد ـ هو الآخر ـ أن يؤدي إلى اشتباكات عسكرية بين البلدين أكثر من مرة، تكمن في مطالب الجانب القطري المتعلقة بممارسة سيادته على الجزر الثلاث فشت الديبل وحوار وجرادة التابعة حاليا للسيادة البحرينية والقريبة من المجال الاقليمي لقطر[3]. وترفض البحرين هذا الطلب القطري على اعتبار أن القرب الجغرافي لمنطقة ما لا يبرر دائما خضوعها لسيادة أقرب بلد إليها كما هو حال بعض الجزر القريبة من التراب التركي والخاضعة للسيادة اليونانية[4] . كما تطالب قطر بإعادة رسم خط التقسيم بين البلدين، بحيث ينبغي أن يسير هذا الخط ـ من وجهة نظر قطر ـ في الوسط بين أراضي الطرفين حتى نقطة التقاطع مع خط عرض جزر حوار[5] .

ومن جهتها تطالب البحرين بتبعية منطقة «الزبارة» القطرية إليها، والحفاظ على ملكيتها وسيادتها إلى جانب الجزر الثلاث وفقا لما تم تخطيطه وإعداده من طرف بريطانيا خلال فترة تواجدها بالمنطقة[6] .

أما الأصول التاريخية لهذا النزاع فتتمثل في أن قطر كانت جزءا من البحرين قبل أن تنفصل عنها في إمارة مستقلة عام 1866، مما أثار خلافات حول تقسيم أراضيهما والجزر والمناطق التابعة لهما، وذلك بحكم أن البحرين تعد أقرب دولة إلى قطر، كما أن قطر والبحرين كانتا معا قبل انفصالهما خاضعتين لأسرة حاكمة متقاربة في النسب والاصول العائلية، غير أن التحالفات القبلية والعشائرية بالمنطقة فككت هذا التقارب العائلي وتسببت في صراعات بين الزعماء المحليين[7].

---

1 - Jean-François NODINOT : Qatar. in : 21 états pour une nation arabe, op. cit. p. 188.

2 - عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص.ص. 62/75.

3 - انظر : عبد العاطي محمد أحمد : الديبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية. مرجع سابق. ص. 80 وما بعد.

4 - نفس المرجع.

5 - نفس المرجع. ص. 82.

6 - Voir : Med Reza DJALILI : Le golfe persique, op. cit. p. 96.

7 - Voir : BENOIST-MECHIN : Ibn séoud ou la naissance d'un royaume, op. cit. p. 161 ets

وبعدما كانت البحرين تطالب بملكية إمارة قطر -عقب انفصالها- وعودتها إلى نطاق سيادتها خلال القرن التاسع عشر [1] اقتصرت مطالبها -بعد ذلك- على منطقة الزبارة بعدما قامت قطر باقتطاع هذه الأخيرة لفائدة رجال من قبيلة آل بن علي بزعامة سلطان بن سلامة الذين حولوا ولاءهم من حكام البحرين آل خليفة إلى حاكم قطر قاسم آل ثاني، وذلك خلال عام 1895 مما مكن حكام قطر من هذه القرية وذلك بمساندة الحكام العثمانيين آنذاك، ولا يزال الخلاف حول منطقة الزبارة مستمرا إلى اليوم[2].

وتتجلى أسباب استمرار هذا الخلاف في الاهمية القصوى التي يوليها البحرينيون لمشكلة منطقة الزبارة نظرا لعلاقاتهم التاريخية وارتباطهم السياسي بها[3]، فحسب وزير الدولة للشؤون القانونية في البحرين حسين البحارنة فإن الارتباط التاريخي والسياسي لحكام البحرين بهذه المنطقة التي تعد من الناحية الجغرافية جزءا لا يتجزأ من شبه جزيرة قطر التي كانت تطالب بها البحرين[4] يفسره أمران أولهما : مرور أسرة آل خليفة الحاكمة بالبلاد بهذه المنطقة، وثانيهما : استقرار آل النعيم الموالين للبحرين فيها[5] .

وحسب هذا الرأي، فإن مطالب البحرين تنصب على سكان الزبارة فقط، بحيث يقتصر طلبها ودعواها على القبيلة التي تقطن هذه المنطقة، بمعنى أن البحرين لا تطالب بالزبارة كإقليم وإنما تطالب ببسط سيادتها ومد حمايتها إلى سكانها الموالين لها من قبيلة آل النعيم[6]. لذلك ما فتئت البحرين تطالب بعودة هذه المنطقة في مفاوضاتها مع الحكام القطريين، ففي مارس 1967 تضمنت مفاوضات جرت بين أميري البحرين وقطر حول الحدود البحرية مسألة الزبارة، فاشترط حاكم قطر أن يتسلم جزيرة «حوار» مقابل تسوية قضية الزبارة[7] .

---

1 - تدخلت بريطانيا كعادتها في مثل هذه الظروف، خلال القرن الماضي لصرف اهتمام البحرين وحضها على استعادة ملكيتها لقطر، واتخذت منذ عام 1873 موقفا حاسما ينفي أية حقوق لحكام البحرين في قطر. وأبرمت في هذا الاطار اتفاقية مع تركيا عام 1913 نصت على عدم السماح لشيخ البحرين بالتدخل في الشؤون الداخلية لقطر أو تهديد استقلالها أو السعي إلى ضمها.

2 - لا يزال هذا الخلاف معروضا إلى حد الساعة على محكمة العدل الدولية.

3 – محمد أبو الفضل : النزاع بين قطر والبحرين. مرجع سابق. ص. 228.

4 – حسين البحارنة : الوضع القانوني لدول الخليج العربي.
في : عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. ص. 61.

5 - انسجاما مع هذه المبررات التاريخية، يستند تمسك شيوخ البحرين بتبعية الزبارة إليها على أساس أن أجدادهم استقروا بها بعض الوقت... وكذا على أساس أن قبيلة آل النعيم قامت بتحويل ولائها لشيوخ البحرين بعد انفصال قطر وبالتحديد منذ عام 1874.
انظر : عبد الله الاشعل. مرجع سابق. ص. 60.

6 – نفس المرجع. ص. 61.

7 – نفس المرجع.

غير أن هناك من يرى أن طبيعة هذه المطالب ـ كما يحددها حسين البحارنة ـ غير مقبولة من الناحية العملية والقانونية وبالتالي فإن مجرى المفاوضات الثنائية حول هذه القضية تفيد أن مطالب البحرين المتعلقة بضم الزبارة إنما تهم ملكية هذه الاخيرة إقليما وسكانا[1].

أما مطالب قطر بخصوص جزر حوار وفشت الديبل وجرادة، فإنها تقابل باعتراض البحرين التي تتمسك بحقها في السيادة عليها[4] . وفقا للقرار البريطاني الصادر في هذا الشأن عام 1938 والقاضي بتبعية هذه الجزر إلى نطاق إقليم البحرين[2] . وفي انتظار إيجاد تسوية نهائية لهذا الخلاف، أسفرت الجهود المبذولة من قبل الطرفين عن الاتفاق -عام 1978- على عدم القيام بأي تصرف يؤدي إلى تعزيز مركز أي طرف في الجزر أو يؤدي إلى إحداث تغيير في أوضاعها الراهنة[3].

وبرغم هذا الاتفاق الثنائي وجهود الوساطة المبذولة من قبل بعض الدول العربية، فإن الخلاف القطري البحريني تخللته كثير من النزاعات التي أسفر بعضها عن وقوع أحداث عسكرية وسقوط بعض الجرحى، فبعد قيام البحرين في مارس 1982 بتدشين سفينة حربية سميت باسم إحدى الجزر موضوع الخلاف «سفينة حوار» وإعلانها في أكتوبر 1984 عن اعتزامها إجراء دراسات مع خبراء دوليين بشأن تنفيذ مشروع ضخم يهدف إلى ردم جزء من منطقة فشت الديبل قصد إنشاء مدينة عليها، وإصدار البحرين كذلك في دجنبر 1985 قرارًا يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري شمال غرب قطر تشمل جزر حوار وأماكن قطرية أخرى، قام الجانب القطري من جهته في أبريل 1986 بالرد على كل ذلك بتوجيه هجوم نفذته أربع طائرات مروحية تابعة لسلاحها الجوي على جزيرة فشت الديبل حيث كان يجري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية ، مما أدى إلى سقوط جرحى وأسر 30 من الفنيين وعمال الشركة الهولندية المكلفة بهذه الانشاءات[4] .

وقد تمخض هذا الحادث العسكري عن انعكاسات سلبية طالت العلاقات الديبلوماسية للبلدين وأحاطت علاقاتهما السياسية بأجواء التوتر والاستنفار العسكري تمثل في قيام الجانبين بحشد قواتهما على الحدود وقطع الاتصالات فيما بينهما وقيام قطر بتعزيز جزيرة فشت الديبل بالمدرعات ورفع علمها الوطني عليها وتنشيط زوارقها البحرية وتكثيف قطعها المدفعية والصواريخ[5] .

1 - عبد الله الاشعل ك مرجع سابق. ص. 61.

2 - محمد أبو الفضل : النزاع بين قطر والبحرين. مرجع سابق. ص. 228.

3 - عبد الله الاشعل : مرجع سابق. ص. 62.

4 - نفس المرجع.

5 - صحيفة : الشرق الأوسط. العدد 5924. السنة 17. 16 فبراير 1995. ص. 4/1.

ودفعت هذه الاجواء المتوترة أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى تفعيل جهود وساطتها لتسوية هذا الخلاف، غير أن فشل هذه الجهود تسبب -مرة أخرى- في تصعيد حدة النزاع بين الطرفين مما أدى بهما إلى عرض الخلاف على محكمة العدل الدولية منذ عام 1991 للنظر في قضية الجزر الثلاث بالاضافة إلى منطقة الزبارة، وذلك برغم موقف البحرين التي كانت تعارض في البداية مسألة تحكيم محكمة العدل الدولية. ولا يزال هذا الخلاف البحريني القطري معروضا إلى الان على أنظار هيئة المحكمة الدولية لتقول كلمتها فيه[1].

ثالثا : خلافات عمان الحدودية مع اليمن :

نشأ بين عمان والشطر الجنوبي لليمن قبل اتحاد هذا الاخير مع الجزء الشمالي خلاف حول المنطقة الحدودية المشتركة فيما بينهما، وانصب هذا الخلاف بوجه خاص على إقليم «ظفار» الذي كانت اليمن تطالب بضمه إلى نطاق سيادتها من منطلق حقها التاريخي فيه[2].

وقد تظافرت ظروف تاريخية وعوامل إيديولوجية في إثارة هذا الخلاف بين الجانبين، فترسيم خط الحدود بين الدولتين يعود من الناحية التاريخية إلى عام 1965 حين تم توقيع اتفاقية في الموضوع أشرفت عليها بريطانيا التي فرضتها على الأطراف المعنية لحماية مصالحها في المحميات الشرقية[3].

وفي الحقيقة فإن خط الحدود الذي تضمنته اتفاقية 1965 لم يكن سوى تطوير وتعديل لخط سابق معروف بخط «هيكم بوثم» ورد في نصوص اتفاقيات أبرمت بين سلطنة عمان وسلطنة المهرة عامي 1954 و1960[4].

وبرغم اعتراف اليمن لدى تسلمه الحكم بالجنوب عام 1969 بحدوده الموروثة والمشتركة مع جيرانه والتزامه بالعمل على احترامها، فإن التطورات السياسية اللاحقة أفرزت توجها مغايرا في الموقف اليمنى الذي أخذ يطالب بإعادة النظر في اتفاقية 1965 وإعادة ترسيم خط الحدود الفاصلة بين كل من اليمن وعمان[5].

فقد كان للتغيير السياسي في نظام السلطة باليمن الجنوبي، الذي أصبح مرتبطا بالمعسكر الشرقي الاشتراكي، تأثير مهم في طبيعة علاقات البلدين وتفاعلهما حول

1 - صحيفة : الشرق الأوسط. العدد 5924. مرجع سابق.

2 - Robert W. STOOKEY: The arabian Peninsula ; zone of Ferment. Hoover institution Press, Stanford, california, 1984, pp. 97/101.

3 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. مرجع سابق. ص. 215.

4 - نفس المرجع.

5 - Calvin H. Allen : The arabian peninsula : zone of Ferment, op. cit. p. 12/13.

خلافهما بشأن منطقة ظفار المتاخمة لهما. ولا غرو في أن يتأثر هذا الاقليم بالتوجهات الايديولوجية للسلطة اليمنية التي باتت تمده بالدعم المادي والعسكري لمساندة حركته الثورية التي انطلقت في أواخر الستينيات وبالتحديد في نهاية عهد سعيد بن تيمور سلطان عمان وبداية عهد السلطان قابوس[1].

ونظرا للتوجه الثوري العنيف الذي ميز نشاط حركة ظفار وتأكد السلطات العمانية من صلتها باليمن الجنوبي الذي كان يطالب بهذا الاقليم[2]، قامت بعض الانظمة الخليجية المحلية بمساندة السلطان ودعمه بالمال والعتاد لقمع هذه الثورة من جهة وللمحافظة على إقليم ظفار ضمن نطاق إمارته ومراقبته من جهة أخرى عن طريق إقامة حواجز عسكرية على الحدود التي تفصله عن اليمن[3].

وقد أدت هذه العمليات العسكرية التي قامت بها عمان إلى بروز واقع حدودي بين اليمن الجنوبي وعمان اتسم بعدم الاتفاق كلية على خط الحدود الوارد في اتفاقية 1965، الامر الذي أدى إلى نشوء ما يسمى بحدود الأمر الواقع مما زاد من حالة التوتر في علاقات البلدين[4].

إلا أن تدخلات جهات عربية محلية للوساطة مكن من إجراء اتفاق بين الجانبين العماني واليمني في مارس 1976 جرى بمقتضاه الاعتراف المتبادل بين الدولتين، مما نجم عنه توقيف الدعم اليمني لحركة ظفار الثورية التي أخذت بعد ذلك في الأفول[5].

كما برزت في بداية الثمانينيات ظروف إيجابية لتطوير علاقات البلدين وتعميقها في أعقاب سياسة الانفتاح العربية التي أخذت تنهجها اليمن الجنوبية بعد التغيير الذي طال السلطة السياسية بالبلاد[6] .

وانعكست رغبة البلدين في تحسين علاقاتهما في المفاوضات التي جرت بينهما عامي 1982 و1984 والتي تبين من خلالها ميولهما نحو إعادة النظر في اتفاقية الحدود الموروثة عن عهد الاحتلال البريطاني خصوصا أن الموقف اليمني كان يميل نحو التشكيك في الطابع

---

1 - عندما تولى قابوس السلطة عام 1970، لم تكن السلطة المركزية العمانية قد تمكنت بعد من إحكام قبضتها على هذا الاقليم الذي كان يقطنه آنذاك حوالي خمسين ألفا من السكان في ظروف سيئة تتسم بالفقر والعزلة ووعورة طبيعته.
انظر : صلاح العقاد : سلطنة عمان وكسر العزلة الدولية.
مجلة : السياسة الدولية. العدد 60. أبريل 1980. ص. 133.

2 - تعود أصول حركة ظفار الثورية إلى سنة 1964. وفي عام 1966 أعلنت مسؤوليتها عن محاولة الاغتيال التي تعرض لها سعيد بن تيمور.
انظر : صلاح العقاد. مرجع سابق. ص. 134.

3 - calvin H. Allen : The arabian peninsula, op. cit. p. 12

4 - حسن أبو طالب. مرجع سابق. ص. 215.

5 - صلاح العقاد : مرجع سابق. ص. 134.

6 - حسن أبو طالب : حالة الحدود اليمنية مع عمان والسعودية. ص. 215.

القانوني لهذه الاتفاقية، كما تبين من هذه المفاوضات تشبث الطرفين معا بأطروحة حقوقهما التاريخية لتأكيد سيادتهما على أكبر جزء من المناطق الحدودية بما فيها منطقة ظفار[1].

ونظرا لكون هذه المفاوضات لم تسفر عن أية نتائج ملموسة فيما يتعلق بخلاف الطرفين عدا توضيح المواقف ووجهات النظر المتضاربة بينهما، فإن مفاوضات أخرى انطلقت في أعقاب قيام الوحدة اليمنية في مطلع التسعينيات على أساس مجموعة من المبادئ والقواعد التي ساهمت في تمكين الجانبين من تسوية هذا الخلاف.

وتتمثل هذه المبادئ في العمل على التوصل إلى حل مبني على التراضي والتوازن وعدم الافراط والتفريط في الحقوق والسيادة الوطنية لكل منهما، وعدم سعي أحد الاطراف إلى تحقيق مكاسب إقليمية على حساب الطرف الآخر ومراعاة تسهيل عملية انتقال وعبور القبائل التي تعيش على جانبي الحدود، وأن يكون خط الحدود مستقيما إلى أقصى حد وتنحية مبدإ الحقوق التاريخية[2] .

وينطلق خط الحدود المستقيم الذي تم اعتماده من قبل الطرفين من منطقة «خربة علي» على المحيط الهندي حتى منطقة «حبروت» ليعرج قليلا ثم ينطلق بعدها بصورة مستقيمة في اتجاه صحراء الربع الخالي إلى النقطة التي تلتقي فيها الحدود بين كل من عمان واليمن والسعودية[3].

وهكذا أسفرت هذه المفاوضات بين البلدين، واتفاقهما الذي أعقبه توقيع اتفاقية لترسيم الحدود بينهما في العاصمة اليمنية صنعاء في فاتح أكتوبر 1992 عن تصفية هذا الخلاف الذي كان يؤثر سلبا في علاقات البلدين.

وتضم هذه الاتفاقية لعام 1992[4] ملحقين ينظم أولهما حقوق الرعي المشتركة بين البلدين واستمرار ممارسة التقاليد القبلية والرعوية السائدة في المناطق الحدودية المشتركة منذ مئات السنين.

أما الملحق الثاني لهذه الاتفاقية، فينظم سلطات الحدود بين الدولتين وكذا الاجراءات الادارية الجمركية والانشطة الاقتصادية والتجارية[5].

---

1 - حسن أبو طالب : مرجع سابق. ص. 215.
2 - نفس المرجع. ص. 216.
3 - نفس المرجع. ص. 216.
4 - شرع في تطبيق هذه الاتفاقية ابتداء من شهر يونيو 1995، فقد أقيم احتفال بمنطقة حبروت في 3 يونيو 1995 بمناسبة ترسيم الحدوديين سلطنة عمان واليمن. وقد صدر بعاصمتي البلدين بلاغ مشترك بهذه المناسبة أكد فيه الطرفان معا على أن التوصل إلى مرحلة ترسيم الحدود بينهما جاء تتويجا لمراحل طويلة من العمل المشترك بدءا من مباحثات الحدود ثم تشكيل اللجان المشتركة التي قامت بالاشراف على خلاء منطقة الحدود من القوات والاستحكامات العسكرية لكلا الطرفين.
انظر : صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية. العدد 6030. السنة 17. 2 يونيو 1995. ص. 1.
5 - حسب هذه الاتفاقية فإن الحدود بين البلدين تنطلق من رأس "خربة علي" لتنتهي بالنسق الجغرافي 19 درجة شمالا، 52 درجة شرقا.
انظر : صحيفة "الشرق الأوسط". نفس المرجع. ص. 1

المبحث الثالث

الخلافات العربية حول وضعية الحدود السياسية الدولية

ترفض بعض الدول الاعتراف بالحدود السياسية الدولية التي تفصلها عن دول أخرى مجاورة، وتتعدى أسباب هذا الرفض -أحيانا- قضية الخلاف حول الحدود المشتركة إلى مسألة رفض الاعتراف بقيام كيان الدولة المجاورة ووجودها السياسي.

وتلجأ بعض الدول العربية التي ترفض قيام دول مجاورة لها إلى عدة أساليب للتعبير عن هذا الرفض كإعلان هذا الموقف صراحة، أو إعلان رفضها الاعتراف بالحدود السياسية الدولية التي تفصلها عن هذه الدولة أو رفضها الدخول في علاقات ديبلوماسية وسياسية متكافئة أو تهييء مشروع وحدة سياسية جهوية تجعله أحيانا غطاء وذريعة لضم هذه الدولة وإلحاقها بكيانها السياسي.

والعالم العربي زاخر في تجاربه السياسية بهذه النماذج، فسوريا مثلا لا يزال موقفها -إلى اليوم- غامضا فيما يتعلق بحدودها الدولية التي تفصلها عن كل من لبنان والاردن وفلسطين، ويغلب على هذا الموقف السوري رفض الاعتراف بهذه الحدود، وهو رفض لا يمكن تفسيره إلا في إطار مشروع توحيد سوريا الكبرى الذي لا يزال حلما يراود المسؤولين السوريين وبعض النخب الفكرية والقومية في البلاد[1] .

وبرغم أن سوريا تحاول أن تحافظ على نفوذها وتحقق لكيانها التوازن الاستراتيجي والدولي القوي في خضم الصراع الذي تعرفه المنطقة، فإنها لا تزال -مع ذلك- تصر على اعتبار أن كلا من لبنان والاردن ليسا إلا أجزاء من دولة سوريا الكبرى وأن قيام هذين البلدين وإنشاءهما من قبل القوى الاستعمارية الاروبية كان بهدف تقسيم هذه الدولة

1- أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. بيروت 1988.

وإضعافها للقضاء على عنفوان المد القومي الذي كانت تتزعمه وتتطلع إلى تجسيده في إطار دولة الوحدة العربية، وذلك من أجل تيسير ظروف خلق دولة إسرائيل بالمنطقة[1] .

وشبيها بهذا الموقف السوري من لبنان، كان موقف العراق من مسألة الوجود السياسي للكويت، فقد كان العراق لا يستقر على موقف ثابت من مسألة حدوده المشتركة مع جارته الكويت، بل إنه ذهب في كثير من المناسبات إلى رفض الاعتراف بدولة الكويت وبالتالي طالب بضمها إليه وتحويلها إلى إحدى مقاطعاته على اعتبار أنها كانت من الناحية التاريخية إقليما تابعا لولاية البصرة التي قامت عليها دولة العراق[2] .

وقد كان لهذه المواقف العراقية كثير من الاحداث والصدامات بالمنطقة، كان أخطرها حرب الخليج الثانية.

وتدخل حرب اليمن الاخيرة في إطار نفس الاتجاه، فقد تحققت الوحدة اليمنية الحالية تحت نار المدافع وأقدام الجنود والدبابات بعدما اشتد الخلاف بين الشطر الجنوبي والشطر الشمالي حول عدة قضايا مرتبطة بترتيبات سياسة هذه الوحدة.

فبعد تراجع الشطر الجنوبي عن الاتفاق الذي أبرمه مع نظيره الشمالي بخصوص مشروع الوحدة، أصبح الخلاف يتركز حول قضية الوجود السياسي لليمن الجنوبي الذي لم يعد في نظر الشماليين قائما بعد إعلان الوحدة عام 1990. وقد رفع المسؤولون اليمنيون بالشمال شعار الوحدة الوطنية لفرضه بالقوة على الجنوبيين برغم الاختلافات المتفاقمة بينهم حول هذا الهدف[3] .

ولم تسلم الجهة الغربية من العالم العربي من مثل هذه المواقف الرافضة لقيام كيانات سياسية جديدة، فقد كان المغرب يرفض بقوة قيام حدود دولية بينه وبين دولة موريتانيا التي كان يرفض كذلك قيامها كدولة على اعتبار أنها كانت تشكل امتدادا تاريخيا وإقليميا لكيانه.

غير أن الظروف السياسية والدولية التي عرفتها المنطقة خلال الستينيات لم تسمح للمغرب بمواصلة التمسك بمطالبه في موريتانيا، بحيث لجأ المغرب إلى الدخول مع موريتانيا في علاقات ديبلوماسية[4] بينهما .

---

1 - Michèl FOUCHER : fronts et frontières, op. cit. p. 311.

2 - Voir : Ali NEFZAOUI : Trait-d'union sur le koweit. A. Robert, Marseille, 1991.

3- عبد الله صالح : الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل. مرجع سابق. ص. 141.

4 - Voir : Med LAMOURI : Le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc, op. cit. p. 117.

أولا : حدود دولة سوريا ومشروع سوريا الكبرى :

يتعدى الغموض الذي يكتنف موقف سوريا من حدودها الحالية مع بعض جيرانها من الدول العربية مجرد أزمة حدود إلى قضية موقف سياسي من طبيعة وجود الكيانات المجاورة لها وخاصة منها دولتي لبنان والاردن[1] ، فسوريا كانت ولا تزال تنظر إلى هاتين الدولتين بالاضافة إلى فلسطين بمثابة أجزاء إقليمية تابعة لها تم فصلها عن دولة سوريا الكبرى من أجل إضعافها وحرمانها من منافذها الاستراتيجية وفقا للمخططات الاستعمارية التي وضعت الحدود وجزأت الاقاليم وأحدثت الكيانات السياسية الجديدة في العالم العربي منذ مطلع هذا القرن[2] .

ولا تزال سوريا إلى اليوم، ممثلة في عدد من نخبها السياسية والفكرية والاجتماعية، تدعو إلى العمل على تحقيق مشروع سوريا الكبرى[3]، وهو المشروع الذي يتوقع أن يضم ضمن نطاق سيادة سوريا الدول العربية الثلاث المجاورة (لبنان والاردن وفلسطين) أي العمل على "سورنة" هذه الدول لتعود دمشق كما كانت في السابق عاصمة لامبراطورية واسعة ولتلعب دورا رائدا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية بالعالم العربي[4] .

ويلقي هذا التصور المرتبط بمشروع سوريا الكبرى الذي لا يتردد المسؤولون السوريون عن الاشارة إليه والدفاع عنه، بظلال من الشك والغموض الكثيف في علاقات سوريا بجيرانها من الدول العربية[5] التي ترى في هذا المشروع احتمالات انتهاك حدودها وتهديد وجودها السياسي.

ولعل من أبرز مظاهر التهديد الذي تخشاه هذه الدول من مشروع جارتها، إصرار سوريا على عدم الاعتراف بالحدود الدولية التي تفصلها عن لبنان[6]، ودخولها في اشتباكات حدودية مع الاردن عامي 1980 و1981[7] ، وحرصها على استمالة ود عدد من رموز المقاومة الفسطينية وإعلانها أن أرض فلسطين جزء من ترابها.

---

1 - يحيى أحمد الكعكي : لبنان والفيدرالية. دار النهضة العربية. 1989. ص.ص. 125/130/

2 - عدنان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. ط.1. بيروت. شتنبر 1987. ص. 60.

3 - Ahmed BEYDOUN : Le bilan, Itinéraires dans une guerre incivile. KARTHALA, Paris, 1993, p. 44.

4 - أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. مرجع سابق. ص. 69.

5 - غسان سلامة : نفس المرجع.

6 - حسان حلاف : التيارات السياسية في لبنان (1952/1943). الدار الجامعية. 1988. ص. 367.

7 - Voir : Michel FOUCHER : op. cit.

لكن ما هي حقيقة مشروع سوريا الكبرى؟ والخلفيات والابعاد الكامنة في تصور زعماء هذا المشروع ؟ وما هي وضعية دول لبنان والاردن وفلسطين وحدودها في إطار هذا التصور؟.

لاشك أن مشروع سوريا الكبرى الذي كان يطمح إلى إنجازه زعماء ومناضلو الحركة القومية العربية في مطلع هذا القرن على يد الامير فيصل[1]، والذي لا يزال حلما مجسدا في إيديولوجية الحزب القومي السوري الحالي[2] ، يبدو بعيد التحقيق في ظل الظروف الدولية والعلاقات السياسية الراهنة التي تحكمها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وهي المنظمة الاممية التي تضم ضمن أعضائها دول المنطقة التي يشملهم مشروع توحيد سوريا.

وبرغم استحالة تجسيد هذا الحلم وتحقيقه في ظل هذه الظروف فإن السوريين يجدون صعوبة بالغة في التخلي عن دعوتهم لارتباطهم التاريخي والايديولوجي بها. إلا أنه من جملة الدوافع الكامنة وراء الاصرار على التشبث بهذه الدعوة أن المسؤولين السوريين وخاصة منذ صعود الرئيس حافظ الاسد إلى الحكم في بداية السبعينيات، يعملون على جعل دولة سوريا قوة جهوية كبرى بمنطقة الشرق الاوسط، بعدما كانت هذه القوة محتكرة من طرف كل من مصر وإسرائيل في ما قبل[3] ، وذلك من خلال تمكين بلادهم من الاستفادة من موقع جغرافي استراتيجي ونفوذ سياسي يؤهلها لأن تلعب دورا سياسيا قويا بهذه المنطقة المضطربة. لذلك فإن سوريا الكبرى في تصور أنصارها لا يمكن أن تكون قوة جهوية وهي محرومة من طريقها التقليدية التي تجعلها منفتحة على البحر الاحمر وهي الطريق التي توجد بها المنطقة التي تشغلها حاليا دولة الاردن، كما لا يمكنها أن تكون قوية دون خلفيتها الجنوبية الغربية التي تشغلها فلسطين، بالاضافة إلى منفذها على حوض البحر الابيض المتوسط حيث تقع دولة لبنان[4] .

ويبدو من خلال مشروع توحيد سوريا الكبرى أن أنصار هذه الاخيرة يرغبون كذلك في تمكين دولتهم من حدود طبيعية قوية تتمثل في جبل طوروس وحوض البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والصحراء العربية الكبرى[5].

---

1 – غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي. مرجع سابق. ص.ص. 61/60.

2 – أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. مرجع سابق. ص. 95.

3 - Georges CORM : Le proche-Orient éclaté : de Suez à l'ivasion du liban 1956/1982. Editions la découverte, Paris, 1983, p. 177

4 - Jean-Marie CROUZATIER : Géopolitique de la Méditerrannée, op. cit. p. 163.

5 - Op. cit. p. 164 (1952/1943).

وإذا كان الاردنيون، ومعهم الفلسطينيون يرفضون هذا التصور السوري ويدافعون عن دولتهم وحدودها السياسية التي تفصلها عن دولة سوريا ضمن نطاقها وحدودها الحالية، فإن الموقف اللبناني يتميز بكونه يضم -إلى جانب من يرفضون المشروع السوري- اتجاها متحمسا لهذه الوحدة مع جارتهم.

وعلى غرار عدد من الدول العربية التي لا تزال تطالب بحقوقها التاريخية في عدة أقاليم مجاورة لها، فإن سوريا هي الاخرى تلجأ إلى تبرير سعيها إلى توحيد سوريا الكبرى على أساس هذه الحقوق، غير أن ما ميز الموقف السوري في هذا الاطار عن موقف الدول العربية الاخرى، أن كان هناك من اللبنانيين من يساندون هذه الوحدة السورية الكبرى وهذه الحقوق التي تطالب بها جارتهم الشمالية، وتعود هذه المساندة اللبنانية إلى بداية عهد نشوء دولة لبنان ككيان سياسي مستقل في بداية العقد الثاني من القرن الحالي[1] .

ففي الوقت الذي كانت فيه الفئات المسيحية اللبنانية متحمسة لتوجه فرنسا نحو إحداث دولة لبنان على اعتبار أنهم كانوا يشكلون العنصر الغالب في النسيج الاجتماعي والطائفي للبلاد ويتمتعون بحماية فرنسا التي كانت تفرض انتدابها على المنطقة[2]، فإن الفئات المسلمة اللبنانية كانت -عكس ذلك- ترفض استقلال لبنان وانفصاله عن دولة سوريا، كما كانت ترفض الحدود التي تجسد هذا الانفصال باعتبارها من وضع قوة استعمارية غربية تقف حائلا دون تحقيق هدف الوحدة القومية العربية المنشودة[3] .

وهذا ما كان يفسر موقف عدد من اللبنانيين في بداية عهد نشوء دولتهم المرتبط برفضهم فكرة المواطنة اللبنانية، وتشبثهم بالدعوة المتعلقة بوحدتهم السياسية مع سوريا[4] . وقد عكست كثير من الاحداث والمواقف مساندة المطالب السورية بضم لبنان، منها قيام الجمعية التأسيسية في دمشق عام 1928 بتأكيد فكرة انضمام لبنان إلى الجمهورية السورية، غير أن المفوض السامي الفرنسي هنري بونسو الذي فطن لهذا التوجه الوحدوي سارع إلى إصدار دستور معدل لسوريا تنعدم فيه الاشارة إلى هذا المسعى السوري لضم لبنان[5] .

---

1 - حسان حلاق : التيارات السياسية في لبنان (1952/1943). الدار الجامعية. 1988. ص. 41.

2 - Fahima Charaf Eddine : La question libanaise : particularité locale et facteurs externes in "les enjeux stratégiques en méditérrannée L'HARMATTAN, Paris, 1992, pp. 153/155.

3 - Marie-Ange LECERF : Comprendre le liban. Editions KARTHALA, Paris, 1988. p. 33.

4 - Marie-Ange LECERF : Op. cit. p. 33.

5 - Voir : Joseph YAZIGI : La guerre libanaise. Messidor / Editions sociales. Paris, 191. p. 44 et s.

كما شهدت سنة 1936 حركة مظاهرات واسعة من تدبير الكتلة الوطنية السورية كانت تطالب بربط عملية توقيع معاهدة صداقة مع فرنسا بانضمام لبنان إلى البلاد السورية، وذلك على غرار ما حدث لبلاد العلويين والدروز. كما كان أحد الزعماء اللبنانيين المسلمين وهو رياض الصلح، قبل أن ينخرط في حركة المطالبة باستقلال لبنان، يناضل من أجل الوحدة مع سوريا، وكان يتزعم دعوة أبناء بيروت إلى التمرد والعصيان لعدم استجابة فرنسا لهذا المطلب الوحدوي، مما كان يؤدي إلى خروج المتظاهرين إلى الشوارع حاملين الأعلام السورية[1] .

وعلى رأس هذه الدعوة المتعلقة بوحدة سوريا ولبنان، كانت توجد شخصية لبنانية أخرى تتمثل في المفتي السني عبد الحميد كرامي الذي أودعه الفرنسيون السجن بطرابلس لوجوده في طليعة "الحركة الانفصالية الموالية لسوريا". ويعد موقف عبد الحميد كرامي نموذجا لموقف أفراد عائلته التي عرفت لمدة طويلة بعدائيتها لفكرة انفصال لبنان عن سوريا[2] .

ويتضح جليا من ذلك أن مشروع سوريا الكبرى كانت تجد لها صدى إيجابيا لدى فئات لبنانية واسعة، خصوصا منها تلك التي كانت تتجاوب مع حركة الوحدة القومية العربية النشيطة آنذاك، غير أن التحولات السياسية الدولية التي تراكمت على مدى سبعين عاما لم تقض نهائيا على رموز حركة الدعوة المتعلقة بتوحيد سوريا الكبرى، إذ لا يزال عدد من السوريين يتشبثون بهذه الدعوة مع فارق يتمثل في أن توجههم الوحدوي أصبح يتركز أكثر على لبنان منه على الأردن أو فلسطين.

فسوريا لا تزال ترفض إلى اليوم الاعتراف بحدودها الدولية مع لبنان[3] ، كما ترفض الدخول مع هذه الأخيرة في علاقات ديبلوماسية بحجة وجود علاقات التكامل والأخوة الوثيقة التي تجمع الطرفين، وذلك برغم المطالب اللبنانية المتكررة لإقرار هذه العلاقات وفتح السفارات في عاصمة كلا البلدين[4].

ويعد الرئيس حافظ الأسد من أكثر الزعماء السياسيين السوريين حزما وحماسة لفكرة المحافظة على نفوذ سوريا بلبنان ووحدة البلدين[5] اللذين لا يفصل فيما بين عاصمتيهما سوى مسافة لا تزيد عن 120 كلم[6] فهو لذلك لا يألو جهدا لإظهار هذه العلاقة الوحدوية التي ينبغي في نظره أن تظل تحكم سياسة الجانبين[7] .

1 - Jean-Pierre ALEM : Le proche Orient arabe, op. cit. pp. 11/121.

2 - أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. مرجع سابق.

3 - Yves LACOSTE : Questions géopolitiques, op. cit. P. 109.

4 - Georges CORM : le proche orient éclaté op cit. P 186

5 - Marie-Ange LECERF : Comprendre le liban, op. cit. p. 85.

6 - Georges CORM : op. cit. p. 186.

7 - Maurice FLORY : Régimes arabes et environnement international, in : les régimes politiques arabes, op. cit. pp. 103/105.

فبالاضافة إلى الدور العسكري الذي لعبته سوريا في لبنان إبان الحرب الاهلية، وإحالة القضايا والخلافات اللبنانية إلى القيادة السياسية السورية لحسمها أو التشاور بشأنها، فإن المواقف السياسية التي تعكسها تصريحات المسؤولين السوريين تعد أبرز مظاهر عدم الاستعداد السوري للاعتراف بوجود كيان سياسي لبناني مستقل وذات سيادة وطنية وحدود دولية ثابتة ودائمة.

ومن هذه المواقف السورية الرافضة للاعتراف بالوجود السياسي الدولي للبنان إعلان حافظ الاسد بعد اندلاع الحرب الاهلية اللبنانية «أن سوريا ولبنان يعتبران بلدا واحدا وشعبا واحدا»[1] ، كما يندرج في هذا الاطار تأكيد حافظ الاسد لدى استقباله رئيس مجلس الوزراء اللبناني السابق تقي الدين الصلح في 18 غشت 1983 بالقول : «إننا نشكل بلدا واحدا»[2] ، بل وتأكيده أمام الرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل لدى استقباله في 13 يناير 1986 أن: «لبنان لا يوجد إلا كمحافظة لسوريا وإذا كنا نتحدث بصفة رسمية عن لبنان فليس ذلك إلا أمام الرأي العام العالمي»[3].

ويبدو أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان واقتطاع حزام ترابي من طرف القوات الاسرائيلية جنوب البلاد، بالاضافة إلى التواجد المكثف للفصائل والقوات الفلسطينية بأرض لبنان، يعد من أهم الدوافع السياسية التي دفعت المسؤولين السوريين إلى إعادة تنشيط أطروحة مطالبهم وحقوقهم التاريخية في هذا البلد وترديدهم مقولة توحيد سوريا الكبرى[4] ، وذلك بإزاء ما كان يتعرض له لبنان من تهديد سياسي خطير كان ينذر بإعادة تفكيكه وتجزئته واختراقه من قبل قوى سياسية أجنبية ومحلية، الامر الذي دفع بسوريا إلى المبادرة بالتدخل العسكري وإعادة ترويج مطالبها وحقوقها وموقفها القاضي بأن «سوريا لن تقبل أن يتكرر التاريخ مرة أخرى، وأن يسود منطق معاهدة سايكس بيكو لعام 1916 من أجل تقسيم المنطقة مجددا»[5] .

وإذا سبق لعدد من اللبنانيين أن أيدوا المواقف السورية الداعية إلى تحقيق وحدة بلادهم مع سوريا، فإن هذا التأييد اللبناني أخذ في التراجع نتيجة الهزات السياسية والاجتماعية القوية التي تعرضت لها بلادهم في السنوات الماضية من طرف جيرانه العرب وإسرائيل، بل إن هناك من اللبنانيين من أخذوا ينظرون إلى المواقف السورية برغبة جامحة في التوسع

---

1 - Voir : Michèl FOUCHER : Fronts et frontières, op. cit. p. 311.

2 - Paul BLANC : Le liban entre la guerre et l'oubli

3 - Op. cit. p. 5

4 - Op. cit.

5 - انظر : صحيفة "الثورة". السورية بتاريخ 14 يونيو 1981.

والهيمنة على حساب لبنان والقضاء عليه لأنه يجسد رمزا للحرية والازدهار بالمنطقة ويشكل - بذلك - نقيضا صارخا للنموذج السوري[1].

أما على مستوى المسؤولين اللبنانيين، وخاصة منهم أعضاء الطائفة المسلمة السنية التي كانت في الماضي أكثر الفئات مناهضة للاستقلال والمواطنة اللبنانية وأكثر تأييدا لوحدة بلادهم مع سوريا، فإنهم أضحوا في ظل التحولات السياسية، والاحداث الدموية العنيفة التي عرفها لبنان يفضلون الحديث عن «شعب واحد في دولتين مستقلتين» عوض مقولة «شعب واحد ودولة واحدة»[2].

ويطالب اللبنانيون المسؤولين السوريين بالدخول معهم في إطار علاقات سياسية وديبلوماسية تجمع دولتين مستقلتين ومتكافئتين تفصل فيما بينهما حدود دولية معترف بها[3]، غير أن المطالب اللبنانية لا تكتسي من القوة والصلابة ما يجعلها سببا في إثارة خلافات ومشاكل سياسية علنية بين الجانبين ؛ فاللبنانيون يتفادون الدخول مع جارتهم السورية في صراع لا تتكافأ فيه معايير المواجهة، فهم يأخذون بعين الاعتبار المفارقات الجغرافية والبشرية والسياسية المختلفة فيما بينهم وجيرانهم السوريين[4].

ثانيا: أزمة حدود شطري اليمن قبل الوحدة :

عانى شطرا اليمن الشمالي والجنوبي من نزاعات حدودية قبل تحقيق الوحدة عام 1994[5]، ومع أن شطري اليمن كانا يتطلعان إلى تحقيق هذه الوحدة منذ مدة بعيدة، فإن منازعات الحدود التي كانت تشهدها كانت تعكس بالدرجة الاولى الخلافات السياسية والايديولوجية التي كانت تحول دون الإسراع بتحقيق هذا الهدف.

---

1 - أني لوران وأنطوان بصبوص : الحروب السرية في لبنان. مرجع سابق. ص. 70.

2 - Voir : Beyrouth-Damas : Une communauté de destin; in : Revue : politique internationale, n 59, printemps, 1993, p. 127.

3 - Voir : Paul Blanc : Le liban entre la guerre et l'oubli, op. cit. p. 48.

4 - تتجلى هذه المفارقات بين الجانبين في أن المساحة الاقليمية لسوريا تصل إلى : 300.000 كلم مربع مقابل : 10400 كلم مربع للبنان. ويصل عدد السوريين إلى 8 مليون نسمة خلال سنوات 1980 مقابل ثلاثة ملايين نسمة بلبنان.

كما ينظر اللبنانيون بعين الحذر والحيطة إلى الأنظمة السياسية المتعاقبة بسوريا لكونها تتميز بنزعتها القومية والوحدوية التي لا تستسيغ فكرة الاستقلال السياسي والحدود.

Voir : Georges CORM : Le proche Orient éclaté. Op. cit. p. 186.

5 - عبد الله صالح : الوحدة اليمنية وآفاق المستقبل. مجلة السياسة الدولية. العدد 118. أكتوبر 1994. ص. 140.

فقد تسببت هذه الخلافات في إثارة نزاعات حدودية خطيرة مرتين خلال عقد السبعينيات، وغالبا ما كانت عمليات تسوية هذه النزاعات عبر مساعي ووساطات قامت بها أطراف عربية تتمخض عن حلول تتجاوز وضعية الحدود المتنازع عليها إلى مسألة تقسيم البلاد، بحيث إن صيغة تسوية النزاع الحدودي اليمنى كانت تطرح من خلال تصور صيغة للوحدة اليمنية التي تذوب فيها خطوط الحدود الفاصلة بين الشطرين[1].

وبالعودة إلى التاريخ الحديث لليمن، كان اليمن الشمالي واليمن الجنوبي قبل سنوات يعتبران دولتين مستقلتين ذاتي السيادة وكاملتي العضوية في المنظمات الاقليمية والدولية، كما كانا يتمتعان باعتراف أحدهما بالآخر. إلا أن هذا الاعتراف لم يكن يحول دون تصور اليمن الشمالي أن شطره الجنوبي يعد امتدادا إقليميا له وأن انفصال هذا الشطر ليس إلا نتيجة السياسة الاستعمارية البريطانية التي اقتطعته خلال فترة الاحتلال لأكثر من نصف قرن[2].

فالتقسيم الاستعماري الذي خضعت له البلاد لم يقابل إلا بالرفض من طرف اليمنيين الذين لم يأبهوا بخط الحدود المفروض من قبل السلطات الاستعمارية، بحيث ظل سكان شطري اليمن يتواصلون فيما بينهم عبر جميع المناطق المفصولة بخطوط الحدود الاستعمارية[3].

وقد أدى التقسيم الاستعماري للبلاد التي كانت قبل ذلك - وخاصة في مطلع القرن السادس عشر- تعرف باليمن الكبرى الممتدة حدودها من جنوب نجد والحجاز في الشمال إلى خليج عدن في الجنوب، ومن حدود عمان والربع الخالي شرقا إلى البحر الاحمر، ومضيق باب المندب غربا[4]، إلى خضوع شطرها الشمالي للحكم العثماني وشطرها الجنوبي للاحتلال البريطاني[5].

وبعدما تخلى العثمانيون عن ممتلكاتهم بولاياتهم بالعالم العربي، أخذ إمام اليمن الامام يحيى الذي كان يبسط حكمه ونفوذه بشمال شرق اليمن، يطالب البريطانيين بالشطر الجنوبي، كما دخل في صراع مع الادارسة الذين كانوا يحكمون عسير[6].

---

1 - Voir : Jean-Pierre VIENNOT : Vers l'union des Yéménites : Revue : Magreb Machrek, N° : 74 1976 PP 53 / 59.

2 - انظر : خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا.
منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الكويت 1985. ص.ص. 60/58.

3 - حسن أبو طالب : الوحدة اليمنية. دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة. مركز دراسات الوحدة العربية. ط 1. بيروت 1994. ص. 30.

4 - حسن أبو طالب : الوحدة اليمنية. دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة. مرجع سابق.

5 - خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا. مرجع سابق. ص. 58.

n° 74, Oct. Dec. 1976. pp. 53/59.

6 – نفس المرجع.

غير أن هزيمة الامام يحيى أمام القوات السعودية بقيادة عبد العزيز آل سعود الذي تمكن من الاستيلاء على المنطقة والسيطرة عليها عام 1930، اضطره إلي توقيع معاهدة الطائف عام 1934 التي تضمنت الاعتراف من قبل إمام اليمن بالتنازل عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمنية أو غيرها في البلاد التي آلت بمقتضى معاهدة الطائف إلى العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الادارسة وآل عائض وفي نجران وبلاد "يام"[1].

ولم تكن هزيمة الامام يحيى في معركته مع السعوديين وتوقيعه لمعاهدة الطائف لتحول دون التوقف عن اصطدامه مع الاحتلال البريطاني في الشطر الجنوبي حول مسألة الحدود التي كان يفرضها هذا الاحتلال بين شطري البلاد، وهكذا ظلت البلاد خاضعة للتشطير الذي تكرس بصورة رسمية بعد نيل الشطر الجنوبي استقلاله السياسي، بحيث ظل كل جزء خاضعا لنطاقه الجغرافي وحدوده السياسية وشخصيته القانونية الدولية[2].

ومع أن اليمن ظل في نظر اليمنيين بلدا واحدا طوال تاريخه القديم والحديث وبرغم قناعاتهم الاكيدة بالوحدة، فإن التطورات السياسية بالشطرين كانت تدفع قيادتي الجانبين إلى تثبيت سلطتهما في إطار الحدود التي ورثوها عن سلطات الحكم العثماني والبريطاني[3]، بحيث عملت كل من الجبهة القومية في الجنوب وسلطة التحالف الذي أتى به انقلاب 5 نونبر 1967 في الشمال على نهج سياسة التعايش السلمي وحصر نفوذ كل منهما في نطاق الاراضي التي خلفتها القوى الاستعمارية[4].

إلا أن هذا التعايش بين نظامي الشطرين سرعان ما كشف عن هشاشته وقابليته للإنهيار باستمرار ليس فقط نتيجة اختلاف توجهاتهما الايديولوجية والسياسية وتضارب مصالحهما الاقتصادية والاجتماعية، وإنما أيضا نتيجة خلافاتهما الاقليمية المتعلقة بمناطق حدودهما المشتركة التي كانت محاولات تسويتها تتمخض في أغلب الاحيان عن مشاريع الوحدة ، مما كان يجعل موضوع هذه الوحدة في النهاية وكأنه جوهر القضايا المطروحة بين اليمنيين[5].

---

1 - حسن أبو طالب : الوحدة اليمنية. دراسات في عملية التحول من التشطير إلى الوحدة. مجع سابق. ص. 31.

2 - أحمد صالح الصياد : اليمن بين التجزئة والوحدة.
مجلة "الوحدة". العدد 30/29. فبراير / مارس 1987. ص. 139.

3 - نفس المرجع. ص. 139.

4 - خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية في مواجهة التحديات.
مجلة : "الوحدة". العدد 41. السنة 4. فبراير 1988. ص. 153.

5 - خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية في مواجهات التحديات.
مجلة "الوحدة". العدد 41. السنة 4. فبراير 1988. ص 153.

وفي هذا الاطار، أدت صدامات الحدود بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي التي اندلعت خلال الفترة من فبراير إلى ماي 1972، وتصاعدت على نطاق واسع في شتنبر من نفس السنة[1] إلى توقيع اتفاقية للسلام بين الجانبين في 21 أكتوبر 1972واتفاقية اتحادية أخرى في 28 من نفس الشهر بالعاصمة المصرية بعد وساطة قامت بها الجامعة العربية لتسوية الخلافات الحدودية بينهما[2].

ونصت اتفاقية السلام بين البلدين على إنهاء كافة أشكال الحشد العسكري في مناطق الحدود بين الجانبين وإخلاء كافة المناطق التي تم احتلالها عقب الاشتباكات التي جرت بينهما وإعادة فتح مناطق الحدود أمام مواطنيهما[3].

أما اتفاقية الوحدة بين الشطرين، فقد شملت عدة مشاريع تهم بصورة خاصة تكوين دولة واحدة، وتوحيد رموزها ومؤسساتها وتوحيد علمها وجهازها الرئاسي والتشريعي وسلطاتها التنفيذية والقضائية، كما قام كل من رئيس الجمهورية العربية اليمنية ورئيس جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بتأكيد هذه الاتفاقية الاتحادية من خلال توقيعهما في 28 نونبر 1972 بطرابلس الغرب على اتفاقية أخرى شاملة لتفاصيل ونماذج هذه الوحدة التي كانا يعتزمان إقامتها لتكوين يمن الوحدة[4] .

ولم تتعد قيمة اتفاقية القاهرة الوحدوية مستوى إنهاء حالة الحرب والتوتر بين شطري اليمن وتحفيز تطلعات اليمنيين وإنعاش أحلامهم نحو هذه الوحدة، دون تحقيق هذا الهدف بصورة ملموسة وواقعية، وذلك لكون مسؤولي الشطرين لم يستطيعا خلال مفاوضاتهما حول الاتفاقية تجاوز خلافاتهما السياسية والايديولوجية وتنازل كل منهما عند الحد الادنى الذي يمكن أن يجمع بينهما، بحيث كان ممثل اليمن الجنوبي سالم ربيع علي يتصور قيام الوحدة اليمنية من منطلق إيديولوجية الحزب الحاكم على أساس شعار «الوحدة البروليتارية» ، في حين كان ممثل الشطر الشمالي القاضي عبد الكريم الارياني يرفع بدوره شعار «الوحدة الاسلامية[5] » مما استحال معه قيام هذه الوحدة مع الاصرار بالتشبث بالمبادئ والافكار والانظمة المتضاربة.

ولم يكد يمضي عقد من الزمان، حتى اندلعت مرة أخرى صدامات مسلحة بين شطري البلاد بالمناطق الحدودية، وذلك عام 1979. وانتهت هذه الصدامات المسلحة هي

1 - بطرس بطرس غالي : أزمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية.
في : "جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية". مرجع سابق. ص. 157.

2 - خالد بن محمد القاسمي : الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا. مرجع سابق. ص. 64.

3 - نفس المرجع. ص. 69.

4 - بطرس غالي : أزمة الحدود بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية. مرجع سابق. ص. 160.

5 - أحمد صالح الصياد : اليمن بين التجزئة والوحدة. مرجع سابق. ص. 141.

الاخري بالجلوس إلى طاولة المفاوضات عقب وساطة عربية، وتمخضت هذه المفاوضات التي جرت بين رئيسي الشطرين بالكويت في الفترة من 28 إلى 30 مارس من نفس السنة عن جملة قرارات هامة أبرزها توقيف حالة الاشتباك بين الطرفين والاتفاق على جدول زمني لتحقيق الوحدة بين الشطرين خلال مدة لا تتجاوز عاما تقريبا[1] .

وتميز اتفاق الكويت كذلك بكونه يعد اتفاقا تكميليا لاتفاق القاهرة المبرم عام 1972 وما واكبه من بيان طرابلس ليبيا الموقع في نونبر من نفس السنة، وليس اتفاقا منفصلا عنهما، فقد نص البند الرابع من هذا الاتفاق على أنه «يقر الرئيسان التقيد والالتزام الكامل بالنصوص والاحكام الواردة في اتفاقية القاهرة وبيان طرابلس وقرار مجلس الجامعة وتنفيذ القرارات والتوجهات التي توصلت إليها لجان الوحدة»[2] .

وعلى غرار اتفاق القاهرة، فإن اتفاق الكويت لم يضع حدا نهائيا للنزاعات الحدودية الناجمة أساسا عن الخلافات السياسية والايديولوجية، واقتصرت إيجابيات هذا الاتفاق على توقيف حالة الحرب ونهج أسلوب المفاوضة السلمية بشأن القضايا الخلافية العالقة .

غير أن أهم نتيجة تمخض عنها اتفاق الكويت تمثلت في مواصلة اللجنة الدستورية المشتركة أعمالها حتى تمكنت في 30 شتنبر 1981 من التوقيع على مشروع دستور دولة الوحدة الذي يلغي الحدود والحواجز بين شطري البلاد. وقد نصت المادة الاولى من مشروع هذا الدستور على أن «الجمهورية اليمنية دولة مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الامة العربية والعالم الاسلامي» [3] .

وتواصلت جهود اليمنيين في اتجاه بناء الوحدة وتجاوز قضية الحدود، وتعزز هذا الاتجاه بالتوقيع على اتفاقيتي تعز وصنعاء في أبريل وماي 1988، وكذا توقيع اتفاق عدن في 30 نونبر 1989[4] الذي أقر من جديد مشروع دولة الوحدة. وقد جرى الاعلان عن دولة الوحدة في 22 ماي 1990[5]، وذلك قبل الموعد الذي حدده اتفاق عدن بستة أشهر[6] .

1- عبد الحميد الموافي : دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن. مجلة السياسة الدولية. العدد 57. يوليوز 1979. ص. 87.

2- عبد الحميد الموافي : نفس المرجع. ص. 89.

3- عبد الحميد الموافي : دوافع الوحدة وبواعث الصدام بين شطري اليمن. مرجع سابق. ص. 92.

4 - أحمد صالح الصياد : اليمن بين التجزئة والوحدة. مرجع سابق. ص. 143.

5 - محمود حسين جمعة : الأزمة السياسية في اليمن وآفاق الحل. مجلة السياسة الدولية. العدد 115. يناير 1994. ص. 83.

6 - Jean-François NODINOT : 21 Etats pour une nation arabe, op. cit. p. 110.

إلا أنه منذ عام 1992 برزت خلافات سياسية بين قيادات الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي وحزب المؤتمر الشعبي العام الشمالي[1] دفعت بحكام الشطر الجنوبي إلى المطالبة بعودة الاوضاع إلى ما كانت عليه قبل 22 ماي 1990 تاريخ إعلان الوحدة وإنهاء مشروع هذه الوحدة، مما يعني المطالبة بعودة خطوط الحدود التي كانت تفصل بين سيادة البلدين. لكن رفض الشماليين التراجع عن خيار الوحدة دفع بالطرفين مرة أخرى إلى تصعيد النزاع بينهما والدخول في حالة حرب سرعان ما انتهت بانتصار الشماليين واستسلام الجنوبيين وفرض واقع الوحدة بالقوة والسلاح[2].

---

1 - J. P. FERRIER : Yemen au bord de l'éclatement ;
in : l'année internationale, édition 1913, J. F. 1993. p. 212.

2 - انظر : عبد الله صالح : اليمن صراع الوحدة والانفصال.
مجلة السياسة الدولية. العدد 117. يوليوز 1994.

المبحث الرابع

النزاعات المسلحة الناجمة عن الخلافات الحدودية العربية

تختلف أشكال النزاعات الحدودية المسلحة بالعالم العربي من مجرد اشتباكات عسكرية محدودة من حيث نطاقها الجغرافي ومداها الزمني إلى نزاعات تأخذ شكل حرب واسعة تنخرط فيها الحشود العسكرية الكثيفة للأطراف المتنازعة[1].

وإذا كان العالم العربي قد عرف خلال تاريخه الحديث عدة أنواع من أشكال النزاعات المسلحة، فإن الاشتباكات العسكرية المحدودة تظل هي الشكل الاكثر تجربة في علاقات الدول العربية المرتبطة بتعاملها مع خلافاتها الحدودية. ولا تكاد تخلو علاقة دولة عربية مع إحدى جاراتها من الدول العربية الاخرى من مثل هذا النوع من الاشتباكات العسكرية بسبب الخلافات الحدودية[2].

إلا أن التاريخ الحديث للعلاقات العربية شهد كذلك ما هو أفضع من مجرد الاحداث العسكرية المحدودة، فبعض الدول العربية عرفت علاقاتها نزاعات مسلحة بسبب الحدود لأكثر من مرة واحدة. ولم تكن الحلول التي يتم التوصل إليها عقب هذه النزاعات المتكررة كافية لوضع حد نهائي للخلافات التي نجمت عنها ، وذلك لكون أغلب هذه الحلول مبنية في أغلبها على الاعتبارات السياسية المؤقتة والظرفية عوض الالتزام الحقيقي بالاحكام والمبادئ القانونية التي تقطع الطريق أمام عودة النزاع من جديد، وهي الاحكام والمبادئ التي تكرس العلاقات على أساس احترام السيادات الوطنية للدول وحرمة حدودها السياسية[3] .

1 - Voir : Jacques de la Feuière : La frontière dans la théorie et la stratégie militaire ; Revue : Les relations internationales, n 63, automne 1990, pp. 247/264.

2 - ابراهيم الدسوقي : البعد العسكري للنزاعات العربية. مرجع سابق. ص. 196.

3 – نفس المرجع.

وتمثل النزاعات الحدودية المتكررة التي كانت تنشب باستمرار بين العراق والكويت بصفة خاصة أبرز وأخطر نماذج الصراعات الحدودية العربية، بحيث تكرر هذا النزاع العراقي الكويتي ثلاث مرات منذ استقلال الكويت في مطلع الستينيات.

وبرغم أن العراق كان -عقب هذه النزاعات- يعترف بالكويت كدولة مستقلة وبحدودها السياسية، فإنه ما كان يلبث أن يلجأ -كلما تدهورت علاقاته السياسية بجارته- إلى إثارة المشاكل الحدودية وقضية الكويت ووجودها السياسي.

إلا أن أخطر ما كان في تجربة النزاعات الحدودية العراقية الكويتية هو إثارتها لإحدى أكبر وأضخم الحروب التي عرفها العالم عقب الحرب العالمية الثانية، وهو النزاع الذي مكن لأول مرة قوى غربية من فرض حلولها وتسويتها لهذا النزاع تحت مظلة الأمم المتحدة. وكانت هذه التسوية المفروضة تتمثل في إرغام الجانب العراقي على اعترافه علنا بالوجود السياسي المستقل لدولة الكويت والحدود الدولية التي تفصله عنها، وذلك برغم أن إعادة ترسيم هذه الحدود جرى تمديدها إلى داخل العراق الذي انتقصت سيادته كذلك على بعض مجالاته الاقليمية بالشمال والجنوب، فضلا عن خضوعه إلى عقوبات اقتصادية صارمة وقاسية[1] .

وشهد العالم العربي تجربة حرب حدودية أخرى كانت الاولى من نوعها في مطلع الستينيات وهي حرب الحدود التي جرت بين المغرب والجزائر، وإذا لم تكن لهذه الحرب نفس النتائج الخطيرة التي كانت للنزاع العراقي الكويتي الاخير، فإنها أثرت -في المقابل- بعمق في علاقات البلدين.

فقد دخل المغرب والجزائر، منذ حرب الرمال، في صراع سياسي ومنافسة حادة ساهمت في تكريس حالة التوتر[2] والقطيعة في علاقتهما، ومع أن الطرفين تمكنا في السبعينيات من تسوية خلافهما الحدودي، فإنهما لم يستطيعا مع ذلك التخلص من آثار هذه الخلافات وانعكاساتها السياسية.

وسواء تعلق الامر بالنزاع العراقي الكويتي أو النزاع الجزائري المغربي أو النزاعات الحدودية الاخرى، فإن الملفت للإنتباه أن الدوافع الكامنة وراء أغلبها لم تكن تقتصر فقط على هدف تأكيد السيادة الوطنية على المجالات الاقليمية الحدودية المتنازع عليها، وإنما

1- خالد السرجاني : ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 235.

2 - Marie-Françoise LABOUZ : Le règlement du contentieux frontalier de l'ouest, op. cit. p 51.

كانت الدوافع والاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والايديولوجية حاضرة أيضا بقوة في هذه النزاعات.

أولا : النزاع الحدودي المسلح بين المغرب والجزائر :

أدى خلاف حدودي نشب في الستينيات بين المغرب والجزائر إلى اندلاع حرب عسكرية ضارية بين الطرفين. وقد تركز هذا الخلاف على منطقة حدودية صحراوية على مئات من الكيلومترات من واد غير إلى حمادة درعة. كما تركز هذا الخلاف بصورة خاصة على منطقة تندوف التي قامت السلطات الاستعمارية الفرنسية أثناء احتلالها للأراضي الجزائرية بضمها إلى هذه الاراضي واعتبارها ضمن الاقاليم الجزائرية[1].

وكان المغرب منذ نيله الاستقلال السياسي في منتصف الخمسينيات يسعى إلى التفاوض بشأن وضعية حدوده الشرقية المشتركة مع الجزائر، كما كان يتطلع إلى مراجعة كل الحدود السياسية الاخرى سواء من جهة الشرق أو الجنوب لاستعادة حقوقه التاريخية على بعض الاقاليم التي لم تعد تشملها حدوده الجديدة[2].

وفي إطار هذا السعي إلى تعديل حدوده التي ورثها عن الاستعمار، أبرم المغرب بروتوكول اتفاق مع حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في 6 يوليوز 1961 تضمن تأكيد الطرفين على نيتهما في مراجعة وضعية الحدود المشتركة غداة استقلال الجزائر. ففي مقابل التزام الطرف المغربي في هذا الاتفاق بمساندته التامة غير المشروطة وغير المتحفظة للشعب الجزائري في كفاحه من أجل الاستقلال السياسي والوحدة الوطنية ودعمه الكامل لموقف الحكومة المؤقتة في مفاوضاتها مع فرنسا ومعارضته بكل الوسائل أية محاولة لتجزئة أو انتقاص للإقليم الجزائري[3]، أكد الطرف الجزائري في هذا الاتفاق السري أن المشكلة الاقليميةالمتمثلة في عدم تعيين الحدود بين البلدين من طرف الاستعمار الفرنسي ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين الحكومة المغربية والحكومة الجزائرية المستقلة، كما التزم الجانب الجزائري بعدم تطرقه في الاتفاقيات والتسويات التي ستسفر عنها المفاوضات الفرنسية الجزائرية إلى ما يتعلق بتعيين الحدود بين المغرب والجزائر[4].

---

1 - Rafic BOUSTANI et Philippe FARGUES : Atlas du Monde arabe ; Géopolitique et société, op. cit. p. 17.

2 - Sadok Ben KHALIFA : Le maghreb face à la recherche de son unité ; imprimerie de l'U.G.T.T. Tunis, 1992, p. 195 et s.

3 - Voir : Le conflit frontalier algéro-marocain.
Revue : Maghreb, n 1 janvier/Févr. 1964, p. 10

4 – بطرس بطرس غالي : حرب الحدود بين المغرب والجزائر.
في جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص. 136.

وتوصل الجانبان المغربي والجزائري في هذا الاتفاق كذلك إلى قرار تشكيل لجنة ثنائية مشتركة تلتئم في أقرب وقت ممكن لدراسة حل لمشكلة الحدود في جو تسوده روح الاخوة والوحدة المغاربية[1] ، كما أعلن الجانبان ارتباطهما بمجموعة من المواثيق الدولية التي تحظر استعمال القوة في فض الخلافات كميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وميثاق أديس أبابا[2].

غير أن التطورات السياسية اللاحقة بالمنطقة أفرغت هذا الاتفاق من محتواه، وذلك مباشرة بعد حصول الجزائر على استقلالها الوطني بحيث تظافرت عدة عوامل سياسية ارتبطت ببعض الاوضاع والأحداث التي شهدها كل من المغرب والجزائر في تصعيد خلافاتهما التي انصبت بصورة خاصة على المناطق الحدودية[3].

فبعد بضعة أسابيع من انتخاب ابن بلة رئيسا للجمهورية الجزائرية المستقلة، أخذت بوادر التوتر تلوح في المناطق الحدودية[4] التي أخذت وسائل الاعلام المسموعة والمكتوبة ترددها مما كان يزيد من تصعيدها ويتسبب في زعزعة أجواء الثقة بين البلدين[5].

وتمثلت هذه الاحداث في تحرشات عسكرية وقعت بين قوات الجانبين حول بعض المراكز الحدودية المتنازع عليها في منطقة كولومب بشار، وذلك بعدما حاولت قوات مغربية دخول تلك المراكز في أعقاب قيام السلطات الجزائرية بقمع إحدى المظاهرات التي كان سكان تندوف يطالبون خلالها بالولاء والانضمام إلى المغرب[6].

---

1 - Le conflit frontalier algéro-marocain, op. cit. p. 10.

2 - بطرس بطرس غالي : حرب الحدود بين المغرب والجزائر. مرجع سابق. ص. 137.

3 - من جملة العوامل السياسية الداخلية التي صعدت الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر، تركيز حزب الاستقلال المغربي على المطالب والحقوق التاريخية للمغرب في بعض الأقاليم والمناطق الموجودة في حوزة التراب الجزائري، كما قامت الجزائر في نفس الفترة باتهام المغرب بوقوفه ومساندته لحركة القبايل الانفصالية التي نشطت بالجزائر، وفي المقابل وجه المغرب كذلك للجزائر اتهامه بمساندتها للمعارضة المغربية النشيطة.

Voir : Amina BELOUCHI : Le conflit algéro-marocain de 1963,

in : Les conflits armés entre les états arabes, op. cit. pp. 64/65.

4 - كان الرئيس الجزائري ابن بلة يرفض مراجعة وضعية الحدود المشتركة مع الدول المجاورة، ويؤكد على ضرورة إبقاء الحدود الجزائرية كما ورثتها بلاده عن الاستعمار.

Voir : Habib GHERARI : Démarcation et bornage des frontières algériennes, op. cit. p. 29.

5 - Henry MARCHAT : Le conflit frontalier algéro-marocain, op. cit. p. 70.

6 - كان ذلك في أواخر شتنبر 1963 عندما توجهت قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت ودخلت الاقليم الجزائري لتحتل في فاتح أكتوبر حاسي بيضا وتنجوب الواقعتين على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف، وتكتسي هذه المناطق أهمية استراتيجية بالنسبة للمغرب لكونها تربط بين كلومب بشار وتندوف وتشكل حلقة وصل بين المغرب وموريتانيا. انظر : بطرس غالي. مرجع سابق. ص. 139.

وكادت عمليات تسلل قامت بها بعض المجموعات العسكرية الجزائرية خلال شهر شتنبر من نفس السنة إلى التراب المغربي مستعملة -أحيانا- نفس المدافع الحربية التي سبق للمغرب أن منحها للجزائر خلال إحدى الزيارات التي قام بها العاهل المغربي الحسن الثاني إلى العاصمة الجزائرية، بالقرب من منجم بوعرفة في الشمال الغربي من فكَيكَ وفي قصر الزدغو بجنوب تافيلالت وفي واد درعة ، تنذر بنشوب مواجهات عسكرية واسعة بين الطرفين[1].

وإدراكا منهما لخطورة هذه التطورات التي أخذت تحيط بعلاقاتهما، قرر البلدان عقد اجتماع بينهما على مستوى وزراء خارجيتهما في 5 أكتوبر 1963 أعربا عقبه في بلاغ مشترك عن تأكيد التزامهما بعدم التدخل في شؤونهما الداخلية واتخاذ كافة الأجراءات الكفيلة بتطبيع العلاقات بصورة عاجلة والاتفاق من حيث المبدإ على لقاء قمة بين زعيمي البلدين[2].

ولم تكد تمضي على هذه المباحثات -التي وصفت إثر انتهاءها بأنها مرت في جو من الصراحة والإخاء- ثلاثة أيام حتى اندلعت بين الجانبين حرب شرسة بمنطقة حاسي بيضاء وتنجوب[3]، تمكنت في أعقابها القوات المغربية من الاستيلاء على أجزاء من الاراضي موضوع النزاع التي كانت أقرب إلى تمركز القوات المغربية منها إلى تمركز القوات الجزائر[4].

وبرغم محاولة تطويق آثار هذه المواجهات من قبل الطرفين عبر تصريحات صحفية ومشاورات ثنائية[5]، فإن تباعد وجهات نظر الجانبين حول موضوع خلافهما الحدودي لم يساعد على تجاوز حالة الحرب بينهما، فقد أصر الجانب الجزائري على ضرورة انسحاب القوات المغربية من حاسي بيضاء وتنجوب في حين تمسك الجانب المغربي بانسحاب قوات الجانبين من المواقع المكتسبة قبل اشتباكات 8 أكتوبر[6].

---

1 - Henry MARCHAT : Le conflit frontalier algéro-marocain, op. cit. p. 70.

2 - انظر : نص هذا البلاغ المشترك في :

Revue : Maghreb, n 1 op. cit. p. 11 .

3 - Le différend frontalier entre le Maroc et l'Algérie, in : Maghreb, n° 2 Mars/Avril, 1964, p. 35 .

4 - بطرس غالي : حرب الحدود بين المغرب والجزائر. مرجع سابق. ص. 141

5 - من ذلك أن الرئيس ابن بلة دعا خلال ندوة صحفية عقدها في 13 أكتوبر 1963، المسؤولين المغاربة إلى احترام الالتزامات التي تعهد بها الطرفان في لقاء وجدة بتاريخ 5 أكتوبر 1963، كما جرى في إطار محاولات تطويق آثار هذه المواجهات لقاء مراكش من 15 إلى 17 أكتوبر 1963 بين بعض المسؤولين المغاربة والجزائريين لكن دون التوصل إلى هدف محدد.

انظر :

Maghreb : n° 1, op. cit. p. 11.

6 - بطرس غالي : حرب الحدود بين المغرب والجزائر. مرجع سابق. ص. 141.

ونتيجة لهذا الفشل في تقريب الرؤى والمواقف، دعا الرئيس الجزائري في خطاب إلى الشعب الجزائري[1] إلى التعبئة العسكرية الشاملة للجنود السابقين والقادرين على حمل السلاح. أما الموقف المغربي فقد عكسته برقية بعث بها العاهل المغربي[2] إلى الرئيس ابن بلة يؤكد فيها، أن النهج الذي أخذت تسير في اتجاهه السياسة الجزائرية المتمثلة في العمليات العدائية ليس من شأنه خلق جو مناسب لحل المشاكل عن طرق المفاوضة والحوار المباشر. كما لم تخل هذه البرقية من الاشارة إلى استعداد المغرب لمواجهة كل الاحتمالات ومجابهة الاوضاع بكل الوسائل المناسبة[3].

وكان طبيعيا أن يؤدي هذا التصعيد في مواقف الطرفين ولهجتهما إلى توقف المفاوضات بينهما، إلا أن وساطة إفريقية بدأها امبراطور إثيوبيا هايلي سيلاسي وأتمها رئيس دولة مالي موديبوكيتا أفضت إلى عقد قمة رباعية بباماكو ضمت بالاضافة إلى سيلاسي وكيتا الرئيس الجزائري والعاهل المغربي، أعقبها صدور اتفاق باماكو في 30 أكتوبر 1963 الذي ركز بصورة خاصة على توقيف الاعتداءات من كلا الجانبين وتشكيل لجنة تحكيم خاصة تمثل سبع دول إفريقية[4] في محاولة لتسوية هذا الخلاف بين الجارين المتحاربين[5].

وإذا كانت هذه الوساطة الافريقية قد توصلت إلى تحقيق توقف المواجهات العسكرية بين المغرب والجزائر، فإنها لم تستطع تقريب وجهات نظرهما ومواقفهما بخصوص نزاعهما الحدودي، فقد كان الموقف المغربي يرتكز بصورة رئيسية على المعطيات التاريخية في تأكيد مطالبه وحقوقه بالمناطق التي صارت في عهد الاستعمار الفرنسي إلى نطاق السيادة الجزائرية، في حين كان الموقف الجزائري يحاول دعم مطالبه من منطلق أحكام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية[6].

فإلى جانب تأكيد المغرب موقفه السابق المتعلق بمناهضة قيام السلطات الاستعمارية الفرنسية باحتلال عدة أقاليم من التراب المغربي وإلحاقها بالتراب الجزائري كأقاليم توات وتيديلكت وغورارا ثم منطقة تندوف عام 1934[7]، أكد كذلك موقفه الرافض لمبدإ تحويل «الخطوط الادارية» المعروفة بخط فارنيي الموضوع عام 1912 وخط ترانكي الموضوع عام

---

1 – وجه هذا الخطاب الرئاسي إلى الشعب الجزائري في 15 أكتوبر 1963.

2 – بعثت هذه البرقية في 19 أكتوبر 1963.

3 - Le conflit frontalier algéro-marocain, Revue Maghreb, n° 1, op. cit. p. 12

4 – هذه الدول الافريقية السبع هي : ساحل العاج وإثيوبيا ومالي ونيجيريا والسينيغال والسودان وطانغانيكا.

5 – انظر : نص اتفاق باماكو في .
Revue Maghreb, n° 1, op. cit., p. 13.

6 - انظر بهذا الخصوص : مبحث الحدود العربية ومبدأ التوارث الدولي في هذا البحث.

7 - Mohamed MAAZOUZI, Tindouf et les frontières méridionales du Maroc, Dar ELKITAB, Casablanca, 1976, p. 124.

1938 إلى خطوط حدودية، خصوصا أن القصد من هذه الخطوط كان توسيع رقعة الجزائر التي كانت تعتبرها فرنسا مستعمرتها الدائمة على حساب المغرب الذي كان خاضعا لحمايتها في نفس الوقت[1] .

وفي إطار توضيح مواقفه،أشار المغرب أيضا إلى رفض الدعوة التي سبق لفرنسا أن وجهتها إليه في أبريل 1956 للدخول معها في مفاوضات حول قضية الحدود، وخاصة ما يرتبط منها بقضية تندوف، وهو الطلب الذي وجهته فرنسا مرة أخرى عام 1957 ورفضه المغرب مجددا لتطلعه إلى التفاوض بشأن هذا الخلاف مع جارته الجزائر بعد استقلالها[2].

أما المطالب الجزائرية بحقوقها وسيادتها بهذه المناطق الحدودية، فكانت تشمل عدة اعتبارات سياسية وقانونية ترتبط أساسا بالمعاهدات الدولية[3] التي تضمن للجزائر حق ممارسة سلطتها على هذه المناطق الصحراوية والتي تعززت عن طريق الملكية المتقادمة والفعلية والمتواصلة، بالاضافة إلى حرصها على تنفيذ مبدإ تحويل الحدود الادارية إلى حدود سياسية دولية عقب انتهاء المرحلة الاستعمارية.

أما بروتوكول الاتفاق المبرم عام 1961 بين الحكومة المغربية وحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة، فإنه لا يكتسي -في نظر المسؤولين الجزائريين الجدد- أية قيمة قانونية إلزامية، مادام أن الامر لا يتعلق بوثيقة ديبلوماسية ولا باتفاق دولي، ولا يعدو أن يكون سوى بلاغ يعكس اقتراحات جانبين لا يتوفر أحدهما (حكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة بقيادة فرحات عباس) على كل الصلاحيات التي تخول له مراجعة حدود البلاد[4] .

وبعد الاستماع إلى مطالب وحجج الطرفين، تمكنت لجنة التحكيم خلال انعقادها في الفترة من 24 إلى 28 يناير 1964 من تحديد منطقة منزوعة السلاح بين الجانبين ودعوتهما إلى إبرام اتفاق في 19 فبراير 1964 على عودة قواتهما إلى مواقعها الاصلية قبل بدء الاشتباكات العسكرية، مما حدا بالمغرب إلى التراجع عن المناطق التي احتلتها قواته. وهكذا أخذت تبرز رغبة لدى الطرفين المتنازعين لإيجاد حل جذري لخلافهما الحدودي[5] .

---

1 - Le différend frontalier entre le Maroc et l'Algérie, Revue Maghreb, n° 2, op. cit., 35

2 - Med MAAZOUZI : Tindouf et les frontières méridionales du Maroc, op. cit., p. 126.

3 - تقصد الجزائر بهذه المعاهدات الدولية، تلك التي أبرمتها القوى الاستعمارية وخاصة منها فرنسا مع المغرب خلال سنوات 1901 و1902 و1910.

انظر :

Henry MARCHAT : Le conflit frontalier entre le Maroc et l'Algérie, op. cit., pp. 71/72.

4 - Med MAAZOUZI : Tindouf et les frontières méridionales du Maroc, op. cit., p. 130.

5 - أحمد مهابة : مشكلات الحدود في المغرب العربي.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 244.

ومع تواتر انعقاد الاجتماعات بين الاطراف منذ أبريل 1964 إلى فبراير 1965 بعدة عواصم إفريقية وعربية كباماكو والرباط والجزائر والقاهرة ونيروبي بفضل الجهود التي كانت تبذلها لجنة التحكيم، أخذت علاقات المغرب والجزائر تتحسن تدريجيا سيما بعد تبادلهما للأسرى والسفراء وتوقيف الحملات الدعائية وإنشاء لجنة تقنية مشتركة لدراسة القضايا التي يتركز عليها النزاع وتوجههما نحو تعزيز تبادلهما التجاري وتعاونهما الاقتصادي[1].

وكادت حرب الرمال أن تنشب مرة أخرى عام 1966 عندما أعلنت الجزائر عن عزمها تأميم مناجمها بما فيها منجم «غارة جبيلات» الذي يتواجد في المنطقة التي يطالب بها المغرب. وكان المغرب يرفض عملية التأميم الجزائرية بهذه المنطقة على أساس أن هذا التأميم يعد منافيا لاتفاق قبول مهمة لجنة التحكيم الافريقية، في حين كان الجانب الجزائري يصر على اعتبار أن هذا التأميم يدخل في إطار السيادة الجزائرية على أراضيها، وأدى تضارب هذه المواقف إلى تصعيد الحملة الاعلامية بين البلدين بل ولجوئهما إلى حشد قواتهما العسكرية -مرة أخرى- بمنطقة تندوف[2] .

وإذا كانت العوامل الاقتصادية والايديولوجية لا تخلو من هذا النزاع المغربي الجزائري، فإن التصريحات الديبلوماسية الجزائرية ساهمت هي الأخرى في تصعيد موقف الطرفين خصوصا بعدما أعربت الجزائر على لسان مندوبها في الأمم المتحدة عن رغبتها في المشاركة في أي إجراء أو تسوية تهم قضية الصحراء الغربية، مما اعتبره المغرب بمثابة مؤامرة ضده يجري تنسيقها بين الجزائر وموريتانيا وإسبانيا[3].

إلا أن قضية الحدود بين المغرب والجزائر أخذت تعرف بوادر تسويتها النهائية منذ يناير 1969 في أعقاب اللقاء الذي جمع بإفران وزيري خارجيتي البلدين أحمد العراقي وعبد العزيز بوتفليقة، وهو اللقاء الذي تمخضت عنه معاهدة إفران التي أعرب فيها الطرفان عن رغبتهما في تدعيم روابط الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تقتضيها العوامل التاريخية المشتركة بين البلدين والشعبين[4] .

كما أكد البلدان في هذه المعاهدة أن التعاون الاقتصادي المتبادل يشكل القاعدة الصلبة لعلاقات السلم والصداقة بينهما، مشددين على امتناعهما - في حال نشوب أي

---

1 - نفس المرجع. ص. 244.

2 - Nicole GRIMAUD : La politique extérieure de l'Algérie, KARTHALA, Paris, 1984, p. 200 et s.

3 - Nicole GRIMAUD : op. cit., p. 321 et s.

4 - Voir : Traité algéro-marocain de fratérnité, de bon voisinage et de coopération. in : Revue Maghreb-Machrek, n° 32, Mars/Avril 1969, pp. 42/43 .

خلاف بينهما - عن اللجوء إلى أسلوب القوة والعمل على تسوية هذا الخلاف بكل الوسائل السلمية وبروح من الأخوة وحسن الجوار وطبقا لمبادىء وتوصيات منظمة الوحدة الإفريقية[1] .

وفي إطار مسلسل تسوية هذا الخلاف الحدودي ، جرى كذلك لقاء قمة بين العاهل المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين بتلمسان في 27 ماي 1970[2] . صدر في أعقابه تصريح تلمسان الذي تضمن قرار الطرفين تشكيل لجنة مختلطة وفقا للمادة السادسة من معاهدة إفران السابقة للاشراف على وضع خط الحدود بين البلدين[3] .

وأشار تصريح تلمسان الذي يعد امتدادا لروح معاهدة إفران إلى توصل زعيمي البلدين إلى الاتفاق على إحداث شركة مختلطة مغربية جزائرية للقيام باستغلال مشترك لمناجم الحديد بغارة جبيلات بمنطقة تندوف[4] التي كان قد اشتد النزاع حولها.

كما شكلت مناسبة انعقاد القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية بالرباط فرصة أخرى لتوقيع زعيمي البلدين على اتفاقية الحدود بينهما التي صادقت عليها الحكومة الجزائرية في ماي 1973 ثم صادق عليها المغرب بعد ذلك بعشرين سنة تقريبا وبالتحديد في 22 يونيو 1992[5] .

وهكذا لعبت العوامل السياسية والاقتصادية دورها في تسوية هذا الخلاف الحدودي بين الدولتين بمقتضى المادة السابعة من الاتفاقية الحدودية، وهي المادة التي تنص على أن أحكام هذه الاتفاقية تسوي بصورة نهائية قضايا الحدود بين المغرب والجزائر[6].

وورد تحديد خط الحدود الدولية بين البلدين في المادة الاولى من هذه الاتفاقية، ويمر هذا الخط من ثانية الساسي إلى تندوف[7] ، كما لم تغفل الاتفاقية الاشارة في ديباجتها إلى الاخذ بعين الاعتبار معاهدة للامغنية الموقعة عام 1845 والاتفاقيتين الدوليتين لعامي 1901 و1902 المتعلقة بالحدود، وبذلك تحقق للجزائر ما كانت تسعى إليه طوال نزاعها الحدودي مع جارتها المغرب.

---

1 - Op. cit., p. 42.

2 - Voir : Chronique diplomatique, in : Annuaire de l'afrique du Nord IX 1970, CNRS, Paris, 1971, p. 285.

3 - Voir : Communiqué commun de Tlémecen (27 Mai 1970), in : AAN, IX 1970, op. cit., pp. 896/898.

4 - Chronique diplomatique, op. cit. p. 285.

5 - أحمد مهابة : مشكلات الحدود في المغرب العربي. مرجع سابق. ص. 245.

6 - Med MAAZOUZI : Tindouf et les frontières méridionales du Maroc, op. cit. p. 131.

7 - Op. cit. p. 131

ثانيا : نزاعات الحدود المسلحة بين العراق والكويت :

إذا كان الخلاف المغربي الجزائري حول مناطق الحدود المشتركة قد تمخض في الستينيات عن حرب الرمال بين الجانبين، فإن الخلاف العراقي الكويتي حول خط الحدود والمناطق الفاصلة بينهما أدى –هو الآخر– إلى عدة نزاعات مسلحة بينهما كان أخطرها حرب الخليج التي اندلعت في مطلع هذا العقد والتي تجاوزت انعكاساتها ومداها الاسباب المباشرة لهذا النزاع والاطراف الرئيسية فيه[1] .

فقد اعتبر النزاع العراقي الكويتي الاخير، أو ما بات يعرف بحرب الخليج الثانية، نزاعا إقليميا خطيرا واستثنائيا بالعالم العربي وعلى الصعيد الدولي نظرا للأبعاد والآثار التي واكبته منذ اندلاعه وإلى مرحلة تسويته. بحيث إن أهم السمات الاساسية التي ميزته تمثلت في كونه تجاوز مجرد نزاع ناجم عن خلاف حدودي أو إقليمي تخللته عملية اجتياح عسكري لدولة عربية إزاء دولة عربية أخرى مجاورة ليسفر هذا النزاع عما يشبه حربا عالمية مصغرة شاركت فيها أزيد من ثلاثين دولة أجنبية وعربية ضد الدولة التي بادرت بالاجتياح[2] ، كما تمثلت سمات هذا النزاع في أن انعكاساته أضحت عميقة ومتواصلة على أكثر من مستوى.

وقد انطلقت أحداث هذا النزاع في 2 غشت 1990 عندما قامت القوات العسكرية العراقية بغزو دولة الكويت وانتهاك حدودها واجتياح ترابها، وأعلن العراق خلال ذلك قيام الوحدة بينه وبين الكويت التي اعتبرها مقاطعته التاسعة عشرة.

وبعدما تبين عجز الكويت عن مواجهة هذا الاجتياح العراقي لطابعه المباغث، تحركت الولايات المتحدة بكل ثقلها تحت مظلة الأمم المتحدة ليس فقط للتنديد بهذه العملية العسكرية التي قام بها العراق، وإنما أيضا للوقوف ضده والحيلولة دون تحقيق أهدافه[3] ، وفي هذا الاطار قامت الولايات المتحدة باستنفار حلفائها العرب والغربيين وكذا دفع المنظمة الأممية إلى اتخاذ عدة توصيات وقرارات طالب فيها مجلس الأمن بضرورة تراجع العراق عن اجتياحه للكويت وإلغاء عملية الضم والإلحاق لهذا البلد ؛ وفي محاولة للضغط عليه، فرض المجلس حظرا على النقل الجوي من وإلى العراق والكويت، كما فرض عقوبات عامة والتزامات تجاه العراق وأقر حصارا بحريا عليه[4] .

---

1 - انظر : سعد البزاز : حرب تلد أخرى ، التاريخ السري لحرب الخليج . الأهلية للنشر والتوزيع عمان 1992

2 - Ali NEFZAOUI : Trait d'union sur le Koweit A. Robert, marseille, 1991, P : 133 ets .

3 - Op. cit

4 - ABC Nations Unies département de l'informations des N. U New York 1994, p. 55

وبعدما ندد جل أعضاء منظمة الامم المتحدة خلال المناقشات التي جرت من شتنبر إلى أكتوبر 1990 بمناسبة الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة بهذا الاجتياح العراقي، أعطى مجلس الامن في 29 نونبر مهلة للعراق تنتهي في 15 يناير 1991 لتنفيذ جميع التوصيات والقرارات الصادرة عنه[1]، غير أن رفض العراق الامتثال لهذه التوصيات أدى إلى قيام قوى التحالف العربي والغربي بهجومات جوية مكثفة على العراق، كما وجهت هذه القوى هجوماتها عن طريق البر في 24 فبراير 1991، مما اضطر العراق إلى سحب قواته من الكويت[2] ، وبذلك يكون قد انتهى مصير هذا الاجتياح العراقي لتترتب عنه نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة الأثر ليس فقط على صعيد دول منطقة الخليج، بل وكذلك على صعيد النظام الاقليمي العربي ككل.

إلا أن هذه المبادرة التي قام بها العراق لضم الكويت والاعتداء على حدودها ليست الاولى من نوعها، وإنما سبقتها مبادرات مماثلة منذ نيل الكويت استقلالها الوطني في 19 يونيو 1961، وتعد المبادرة العراقية لعام 1990 الثالثة من نوعها بعد أزمة 1961 و1973[3] .

ففي بداية عهد استقلال الكويت، وقبل أن يمضي على هذا الاستقلال أسبوع واحد، تقدمت الحكومة العراقية في 25 يونيو 1961 بالاعلان –على لسان رئيسها اللواء عبد الكريم قاسم– بأن الكويت جزء من الدولة العراقية، وأن المعاهدة البريطانية الكويتية المتعلقة باستقلال هذه الاخيرة ليس لها من الناحية القانونية أي أساس أو قيمة، كما أعلنت الحكومة العراقية في هذا الاطار أنها بصدد اتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بإعادة هذا الجزء إلى أصله، ولتأكيد نيتها أصدرت الحكومة العراقية قرارا بتعيين أمير الكويت «حاكما لمقاطعة الكويت» وهددته في نفس الوقت بالعقاب الشديد في حال تمرده على سلطتها المركزية وخروجه عن السيادة العراقية[4].

وكان العراق يطالب بحقوقه في الكويت على اعتبار أن هذه الاخيرة كانت تمثل إقليما تابعا لولاية البصرة العثماني قبل أن يتحول إلى دولة العراق، وأن السلطان العثماني قام بتعيين شيخ الكويت بصفته قائمقام يمثل والي البصرة في هذه الامارة[5] .

وحسب المسؤولين العراقيين، فإن زوال الامبراطورية العثمانية ينبغي أن يترتب عنه ضمان حقوق العراق في الكويت التي كانت مقاطعة تابعة لولاية البصرة، لذلك رفض

1 - Op cit; :P 56

2 - op cit

3 - ALi NEFZAOUI : Trait d'union sur le Koweit, op cit, P 81

4– بطرس بطرس غالي : النزاع بين الكويت والعراق.
في : "جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية". مرجع سابق. ص. 83.

5 - غسان سلامة : المجتمع والدولة في المشرق العربي. مرجع سابق. ص. 33.

العراقيون ـ خلال الاعلان عن الاستقلال السياسي للكويت ـ الاعتراف بالحدود الدولية الفاصلة بينهم وبين جارتهم، كما رفضوا الاعتراف بمعاهدة عام 1899 التي فرضت بموجبها بريطانيا حمايتها على إمارة الكويت باعتبارها وثيقة قانونية غير شرعية[1] .

أما المسؤولون الكويتيون، فقد كانوا يفندون المطالب العراقية جملة وتفصيلا ويذهبون إلى أن الكويت التي كانت تعد إحدى الاقاليم التابعة للدولة العثمانية لم تكن مقاطعة تابعة لولاية البصرة[2] ، وأن السلطة السياسية التي كانت للإمبراطورية العثمانية على إمارة الكويت لم تكن سلطة فعلية وإنما صورية وشكلية فقط، بحيث كان شيوخ الكويت يتمتعون بالحرية في تدبير الشؤون الداخلية والخارجية لإمارتهم سواء تجاه الحكام العثمانيين أنفسهم أو تجاه السلطة التي كانت قائمة في العراق[3] .

ويشير الجانب الكويتي كذلك إلى اعتراف بريطانيا بقيام كيانهم السياسي المستقل تحت حمايتها، ويندرج في إطار هذا الاعتراف السياسي بدولتهم إشراف بريطانيا نفسها على تخطيط الحدود بين الدولتين العراقية والكويتية خلال عدة مؤتمرات أهمها مؤتمر العقير لعام 1922، فضلا عن أن معاهدة 1936 التي جرت بين بريطانيا والعراق، والتي حصلت بموجبها هذه الاخيرة على الاستقلال تضمنت هي الاخرى اتفاقا على الحدود الغربية الشمالية بين العراق والكويت، بحيث تم التأكيد في هذه المعاهدة على أن الحدود بين الدولتين تبدأ من «نقطة التقاء خور الزبير وخور عبد الله إلى الجنوب من أم قصير، وتتجه نحو الشمال الغربي إلى نقطة تقع إلى الجنوب مباشرة من عرض صفوان، ثم تتجه نحو الغرب على طول هذا الخط فتمر جنوبي آبار صفوان وجبل سنام إلى أن تبلغ نقطة التقاء بوادي الباطن، ثم تمتد مع وادي الباطن إلى نقطة التقائه مع وادي العوجة»[4] .

ويعتقد بعض الكويتيين أن إسراع العراقيين إلى التعبير عن مطامعهم ببلادهم مباشرة بعد استقلالها تقف وراءه عدة عوامل ودوافع سياسية واقتصادية[5] أبرزها خشيتهم من ارتباط هذه الامارة بالمملكة العربية السعودية في أي شكل من أشكال الارتباط السياسي كما تتمثل بعض هذه الدوافع في رغبة العراق في الاستفادة من الموارد النفطية الضخمة التي يختزنها باطن الارض بالكويت، مما دفع بعض الكويتيين إلى حد اقتراح مد قناة لفائدة

---

1 Voir : ch . ROUSSEAU : chronique de faits internation RGDIP, 1962, P : 802

2 أحمد مصطفى أبو حاكمة تاريخ الكويت الحديث (1750 / 1965) مرجع سابق . ص 144 ومابعد.

3 نفس المرجع : ص 210 .

4 - عبد الله فؤاد ربيعي : قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت. مرجع سابق. ص. 83.

5 - بطرس غالي : النزاع بين الكويت والعراق . في : " جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية" مرجع سابق. ص 84

العراق من مياه شط العرب على مسافة 200 كيلومتر على نفقتهم الخاصة، وذلك في عهد نوري السعيد الذي اشترط لتنفيذ هذا الاقتراح تنازل الكويت عن جزيرة «بوبيان» ومنح جزء من شاطئ الكويت لإقامة مرفأ عراقي نفطي[1].

وينظر إلى هذا الموقف العراقي على أنه بمثابة اعتراف صريح بحدود الكويت وبرغبة العراق الحقيقية، إلا أن هذا الخلاف المبكر كاد أن يتمخض عن حرب عسكرية نتيجة التوتر الذي ساد علاقات البلدين وحدودهما، إذ قام العراق بحشد قواته العسكرية على الحدود، كما قامت بريطانيا بإرسال قواتها إلى الكويت تنفيذا لطلب هذه الاخيرة لمساعدتها في مواجهة التهديد العسكري العراقي[2].

وساهم تدهور الاوضاع السياسية بالمنطقة وانزلاقها في اتجاه اندلاع اشتباكات عسكرية في تحويل طبيعة هذه المواجهة بين دولتين عربيتين جارتين إلى مواجهة اعتبرت بين دولة عربية تتطلع إلى تحقيق وحدتها القومية ودولة غربية (بريطانيا) تقف حائلا دون تحقيق هذه الوحدة[3]، كما ساهم تطور هذه الاوضاع في مبادرة الجامعة العربية والامم المتحدة إلى الاعتراف السياسي بالكويت لقطع الطريق أمام أطماع العراق فيه[4].

وبعد الاطاحة بنظام عبد الكريم قاسم في 8 فبراير 1963، أعلن العراق اعترافه الرسمي باستقلال دولة الكويت في 4 أكتوبر 1963، وعلى إثر هذا الاعتراف وقع البلدان اتفاقية تحت إشراف الجامعة العربية اعترفا بمقتضاها بخطوط الحدود التي وردت الاشارة إليها في معاهدة العقير، كما نصت هذه الاتفاقية على تعاون الطرفين في المجالات الاقتصادية والثقافية[5].

وإذا كانت اتفاقية 4 أكتوبر 1963 قد حسمت مسألة مطالبة العراق بضم الكويت من خلال الاعتراف العراقي الرسمي والعلني بجارته، فإن هذه الاتفاقية لم تضع حدا نهائيا لخلاف الجانبين حول حدودهما التي تتسم بانعدام تخطيطها، فقد أخذ العراق منذ بداية السبعينيات يطالب بالحصول على جزيرتين تقعان في الخليج بالقرب من مدينة الفاو العراقية الواقعة في أقصى نقطة للعراق على الخليج[6]، وهما جزيرتا وربة وبوبيان، وألمح العراق في هذا الاطار إلى أن اعترافه بالكويت لا ينطوي في نفس الوقت على اعترافه بالحدود القائمة[7].

1- نفس المرجع

2 - نفس المرجع. ص. 88.

3 - بطرس غالي : النزاع بين الكويت والعراق. مرجع سابق. ص. 86.

4 - نفس المرجع . ص 88 .

5 - Amina BELOUCHI : Les conflits armés entre les états atabes, op. cit, p 7

6 – عبد الله الاشعل : قضية الحدود في الخليج العربي. مرجع سابق. ص.133 .

7 – نفس المرجع. ص. 33.

وبرغم إجراء عدة لقاءات ومفاوضات بين الطرفين لحل الخلاف وتحديد مجالات التنقيب عن البترول في المنطقة القارية بالخليج منذ عام 1964، فإن ذلك لم يحل دون قيام القوات العسكرية العراقية في 20 مارس 1973 باحتلال جزء من المنطقة موضوع النزاع وتوجيه هجوم مسلح على المركز الحدودي الكويتي «الصامته» وتدمير مركز حدودي آخر وهو مركز «أم قصير»[1].

ويبدو أن العراق كان يتطلع من خلال مطالبه بملكية جزيرتي وربة وبوبيان إلى حصوله على منافذ بحرية لخدمة نشاطه التجاري والملاحي، غير أن الضغوطات التي تعرض إليها إثر احتلاله لجزء من المنطقة المتنازع عليها اضطرته إلى الانسحاب منها بسرعة والتقدم باقتراحات محددة لتسوية هذا النزاع[2].

وتشمل هذه الاقتراحات تأجير نصف جزيرة بوبيان لفائدة العراق لمدة 99 عاما وتنازل الكويت عن سيادتها على جزيرة وربة مقابل اعتراف العراق بالحدود البرية بين البلدين. غير أن مجلس الامة الكويتي، رد في 12 يوليوز 1975 على هذه الاقتراحات بالتأكيد على «سيادة الكويت على كل أراضيها في إطار حدودها التي تقررت في الاتفاقيات الدولية والثنائية بين الكويت وجيرانها» [3] وفي شهر يوليوز من عام 1977 أعلن أن البلدين توصلا إلى اتفاق شامل بينهما بخصوص المناطق المتنازع عليه[4].

لكن يبدو أن الاتفاق الاخير لم يحسم -هو الآخر- الخلافات الحدودية العراقية الكويتية التي انفجرت مرة أخرى في مطلع التسعينيات وتسببت في أزمة الخليج الثانية على إثر قيام القوات العراقية -كعادتها- بتجاوز الحدود واجتياح الاراضي الكويتية.

غير أن الظروف الدولية المستجدة عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام العالمي الجديد[5] وتزامن كل ذلك مع الاجتياح العراقي للكويت، مكن الولايات المتحدة بتعاون مع حلفائها وتحت مظلة الامم المتحدة من الوقوف ضد سعي العراق إلى ضم الكويت وإخضاعه لسلسلة من العقوبات الاقتصادية والسياسية لكسر شوكته العسكرية وإضعاف قدراته ونفوذه بالمنطقة[6].

A. BELOUCHI, op cit P 72 - 1

2 - عبد الله الأشعل: قضية الحدود في الخليج العربي . مرجع سابق ص 33

3 - نفس المرجع : ص 34

4 - نفس المرجع .

5 - انظر محمد الأطرش : تطور النظام الدولي

مجلة المستقبل العربي : السنة 16 . ع 171 ماي 1993 ص : 25/56

Ali NEFZAOUI : Trait d'union sur le Koweit - op cit, P : 19 - 6

وللمحافظة على استقرار الاوضاع الحدودية بالمنطقة والحيلولة دون التطلعات الاقليمية للعراق، قامت الأمم المتحدة ـ ولأول مرة في تجربتها ـ بالاشراف مباشرة على تخطيط الحدود بين العراق والكويت بعد انسحاب القوات العراقية، وذلك تنفيذا للقرار 687 الصادر عن مجلس الامن عام 1991 والقاضي باحترام الحدود المتفق عليها بين البلدين عام 1963[1].

ولتنفيذ هذا القرار، أنشئت لجنة دولية لتخطيط الحدود السياسية بين البلدين في 2 ماي 1991، وقد حصلت هذه اللجنة في البداية على قبول كل من العراق والكويت لاختصاصاتها التي لا تتعدى إنجاز مهمة فنية وليست سياسية، وقد قامت هذه اللجنة خلال جلساتها الإحدى عشرة بدراسة العديد من المصادر كالخرائط والرسوم البيانية والصور الفوتغرافية الجوية والمراسلات الديلوماسية والمذكرات ووثائق المحفوظات قبل الشروع في عملها[2] .

وقد أدى نشاط لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت التي ضمت –بالاضافة إلى خبراء دوليين– ممثلين عن البلدين المتنازعين، إلى تخطيط دقيق لكامل الحدود شمال المنطقة البحرية الممتدة من الاخوار إلى الطرف الشرقي لخور عبد الله، كما تمكنت هذه اللجنة –بفضل تكنولوجيا السوائل– من تحديد كل علامة من علامات الحدود بهامش خطإ لا يتجاوز 1،5 سنتمتر فقط[3] .

لكن ذلك لا يعني أن الحدود وضعت بصورة مرضية للطرفين ، فقد أعلنت لجنة تخطيط الحدود الاممية خلال شهر أبريل 1992 أن الحدود التي تقطع حقل الرميلة النفطي المتنازع عليه قد تم تمديدها بمسافة 570 ياردة نحو الشمال، مما أتاح للكويت إمكانية السيطرة ومراقبة جزء من أم القصير التي ترتبط بالخليج عن طريق المجرى المائي لخور عبد الله، كما أنهت اللجنة في يوليوز من نفس السنة تحديد خط الحدود بين باطن وسامفان معتبرة الحقول الموجودة بين هاتين النقطتين جزءا من التراب الكويتي[4].

لكن ما هو موقف العراق من نتائج هذه اللجنة؟.

من الطبيعي أن يكون موقف العراق من هذه النتائج هو رفضها وعدم قبولها، وقد تجلى هذا الموقف في البداية في مقاطعة لجنة ترسيم الحدود، ورفض تقديم أية معلومات تتعلق بموضوع الحدود واتهام هذه اللجنة بانحيازها إلى جانب الكويت، كما أعلن العراق، على

---

1 - ABC des nations unies, op. cit., p. 59.

2 - انظر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (شتنبر 1993) . ص : 77.

3 - نفس المرجع. ص. 77.

4 - ABC des Nations Unies , op cit P : 59

إثر صدور تقرير لجنة تخطيط الحدود، أنه لن يقبل بنتائجها محذرا من أن المصادقة على هذا التقرير من طرف مجلس الامن «لن يساهم في تحقيق الاستقرار، وإنما سيحول المنطقة إلى نواة انفجار»[1].

كما جدد العراق موقفه الرافض لنتائج اللجنة في رسالة بعث بها وزير خارجيته أحمد حسين الخضير إلى الامين العام للأمم المتحدة حيث أكد أن «القرارات التي اتخذتها لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت غير شرعية، وتشكل سابقة خطيرة في تاريخ المنظمة الدولية.. وأن القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية، وإنما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومثير للسخط»[2].

أما الموقف الكويتي فقد أيد قرار ترسيم الحدود، واعتبره قرارا لا رجعة فيه، وملزما لكلا الطرفين، كما أكدت الكويت ضرورة ترسيم هذه الحدود ودعم أعمال اللجنة الدولية المكلفة بذلك وتمسكها بحقوقها ورفضها التنازل عن أي شبر من أراضيها[3].

وأمام رفض العراق لنتائج اللجنة، كثف الحلفاء الغربيون ضغوطاتهم عليه وكثفوا من العقوبات الخانقة لعدة جوانب من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. لدفعه إلى قبول قرارات الأمم المتحدة بما فيها نتائج لجنة ترسيم الحدود الأممية[4].

واضطرت حالة الاختناق الشديدة والعزلة الدولية التي أضحى يعانيها العراق نتيجة استمرار فرض العقوبات والحصار الدولي عليه إلى الرضوخ إلى قرارات الأمم المتحدة، وكان من أهم القرارات التي اتخذها العراق في هذا الشأن اعترافه العلني والرسمي مرة أخرى بسيادة الكويت وحدودها الدولية[5] . لكن ألا يخشى أن يكون هذا الاعتراف العراقي الجديد تحت ضغط المنتظم الدولي مؤقتا كما كان حال الاعترافات والمواقف العراقية السابقة؟.

---

1 - خالد السرجاني ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية مجلة الساسة الدولية ع . 111 مرجع سابق . ص 235.

2 - خالد السرجاني : ترسيم الحدود العراقية الكويتية . مرجع سابق ص 235.

3 - نفس المرجع . ص 235

4 - يندرج في هذا الإطار تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية جيمس روبن بأن هناك ثلاثة شروط أساسية لإعادة النظر في احتمال تخفيف العقوبات المفروضة على العراق وهي : اعترافه الكامل بالحدود مع الكويت وبناء رقابة دائمة للصناعات العراقية العسكرية، وتحسين ملحوظ في مجال حقوق الإنسان . بما في ذلك عودة آلاف الكويتيين المفقودين . انظر صحيفة الشرق الأوسط . ع : 5770 . 15 شتبر 1994 ص : 4

5 - العراق يعترف بالكويت وحدوده. في صحيفة : الصحراء المغربية. العدد 2122. 9 نونبر 1994.

ثالثا : منازعات الحدود وانعكاساتها على النظام الاقليمي العربي :

تشكل الخلافات الحدودية واحدة من أعقد وأصعب الخلافات والمشاكل السياسية والقانونية التي يعانيها العالم العربي[1] . ومع أن التحول الكبير الذي أخذ يعرفه المجتمع الدولي في أعقاب الحرب الباردة وبروز معالم نظام عالمي جديد ينطوي على تجاوز بعض المفاهيم السياسية كمسألة الحدود والسيادة الوطنية نظرا للطابع العالمي والشمولي الذي يكتسيه توجه هذا النظام[2] ، فإن ذلك لم يساهم في تشجيع دول العالم العربي لبلورة تصورواقعي ومرن لتجاوز ارتباطها المفرط والجامد بمسألة الحدود التي لم تعد قادرة في ظل النظام الجديد على تحصين مجال الدولة من الاختراقات الخارجية سواء السياسية منها أو الاعلامية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية[3].

وبعدما كانت الخلافات العربية في السابق تأخذ طابع الخلافات السياسية والايديولوجية بين الأنظمة الحاكمة بما فيها تلك المتعلقة بقضايا الحدود والاقاليم المشتركة، فإن تراجع الصراع الايديولوجي مع انتهاء الحرب الباردة لم يحل دون استمرار النزاعات الحدودية التي باتت في السنوات الأخيرة أكثر حضورا وإثارة ضمن الانشغالات السياسية العربية[4].

إلا أن من أهم الصعوبات التي تطرحها الخلافات الحدودية العربية على النظام الاقليمي العربي تتمثل في كونها تنطلق في الغالب من مجرد خلاف قانوني يرتبط بإحدى الاتفاقيات التي تنظم المسألة الحدودية المتنازع عليها أو بوضعية خط الحدود وطريقة رسمه أو بوضعية إقليم برمته إلى نزاع سياسي شرس سرعان ما تنتقل عدواه إلى أنظمة حكم الدول العربية المتنازعة. وغالبا ما يؤدي الطابع السياسي الذي تأخذه الخلافات الحدودية العربية ليس فقط إلى إضعاف النظام الاقليمي العربي الذي يعاني خلافات سياسية متراكمة أخرى، وإنما أيضا يؤدي به إلى التمزق والشلل التام أمام مواجهة هذه القضايا الخلافية[5].

ومما يزيد من ضعف وتمزق هذا النظام كونه لا يتوفر على الآليات الفعالة لاحتواء هذه الخلافات وحسمها بصورة نهائية، وذلك سواء عن طريق أسلوب التسوية السياسية أو

---

1 - انظر : حسن أبو طالب : اجتهادات أولية عن الحدود العربية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. يناير 1993. ص.ص. 165/164.

2 - Voir : Zaki LAIDI : Sens et Puissance dans le système international" in : ordre mondial relâché, sens et puissance après la guerre froide.
Presses de la fondation les Sciences politiques et BERG, 1992

3 - انظر أحمد الرشيدي : الحدود العربية، الواقع والمستقبل في ظل النظام الدولي الجديد
مجلة شؤون عربية . ع : 83 شتبر 1995 . ص ص 167 / 168

4 - منعم العمار : المتغيرات الدولية ومستقبل النظام العربي ؛ دراسة في اختلالات الأمن الخارجي . مجلة شؤون عربية . ع : 81 مارس 1995 صص : 124 / 151

5 - انظر : عطا محمد صالح زهرة : النظام الاقليمي العربي والتحولات الدولية والاقليمية الراهنة. مجلة شؤون عربية. العدد 77. مرجع سابق. ص. ص. 121/109.

الديبلوماسية أو القضائية كما هو معمول به لدى بعض المنظمات الاقليمية المماثلة للجامعة العربية[1] .

فنظام التسوية للخلافات لدى جامعة الدول العربية التي تجسد الإطار المؤسسي للنظام الاقليمي العربي لا يعدو أن يكون في أحسن الأحوال نظاما لإدارة الخلافات والنزاعات وتهدئتها عوض تسويتها بصورة حاسمة، مما يطرح احتمالات تأجيل خطر انفجارها أو تراكمها إلى مناسبات أخرى[2].

ويمكن إدراك ما للخلافات الحدودية العربية -شأنها في ذلك شأن الخلافات والنزاعات السياسية الاخرى- من انعكاسات خطيرة وعميقة على النظام الاقليمي العربي من خلال استعراض ثلاث ظواهر أساسية أصبحت تميز تفاعل وحدات هذا النظام منذ قيام هذا الاخير وبصفة خاصة في منتصف الاربعينيات من هذا القرن وإلى ما بعد حرب الخليج الثانية.

فالانعكاسات السلبية لنزاعات الحدود تبرز أولا على مستوى سياسة الجوار العربي، بحيث تتسم هذه السياسة في أغلب الحالات بطابع التوتر والنزاع الذي يتحول في بعض الاحيان إلى حالة من الاشتباك أو الصراع العسكري، فعلى امتداد العالم العربي من المحيط إلى الخليج لا تكاد تخلو علاقة دولتين عربيتين متجاورتين من مثل هذا الخلاف أو النزاع الذي يهم مسألة الحدود أو الأقاليم المشتركة[3].

وإلى جانب الطابع العسكري العنيف الذي تتميز به بعض هذه الخلافات الحدودية العربية تتسم هذه الاخيرة كذلك بالاستمرارية بحيث قد تتجاوز فترة عقد أو عقدين من الزمان قبل تسويتها بصورة نهائية.

فالنزاع الحدودي المغربي الجزائري الذي عرف مواجهات عسكرية بين الطرفين منذ عام 1963 لم يشهد تسويته النهائية إلا عام 1972، كما لا يزال نزاع الصحراء المغربية مستمرا إلى اليوم منذ إثارة الخلافات المغربية الجزائرية الموريتانية بشأن هذا الاقليم عام 1974.

ولا تزال العلاقات المصرية السودانية تصطدم بقضية الحدود المرتبطة بمنطقة «حلايب» منذ نشوبها قبل 35 سنة، وكذلك الشأن بالنسبة لمشكلة الحدود العراقية الكويتية التي انطلقت منذ استقلال الكويت في مطلع الستينيات ومانجم عن إعلان العراق رفضه

1 - Voir : "Le rôle des organisations régionales dans les conflits entre leurs membres", in : Revue française de sciences politiques. Vol XXI, n° 2, Avril, 1971.

2 - انظر : علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الإقليمية العربية مرجع سابق

3 - Voir Amina BELOUCHI : les conflits armés entre les Etats arabes op cit

الاعتراف باستقلال جارته ناهيك عن الحدود الدولية التي تفصل بينهما. والخلاف لا يزال يكتنف كذلك وضعية الحدود السورية الاردنية والسورية اللبنانية.

أما في منطقة الخليج العربي، فإن وضعية معظم أجزاء الحدود لا تزال غامضة وذلك ليس فقط نتيجة الخلافات العميقة الثائرة بشأنها، وإنما أيضا لأن جزءا مهما من هذه الحدود لا يزال غير خاضع لعملية تخطيط وترسيم واضحة تفصل بدقة بين مجالات سيادة الدول المتجاورة.

وتتظافر العوامل السياسية والاقتصادية والتاريخية والايديولوجية في خلق أسباب أزمة الحدود العربية، وفي الوقت الذي كان ينبغي فيه ـ منذ نيل هذه الدول استقلالها السياسي ـ العمل في اتجاه تصفية القضايا الخلافية المرتبطة بالحدود والاقاليم المشتركة إما عن طريق التسويات التوافقية أو من خلال وضع سياسات اندماجية للمناطق الحدودية أو وضع سياسات لإدارتها بصورة تخدم التعاون العربي الثنائي وتعزز سياسة الجوار العربي، فإن كثيرا من الدول العربية فضلت ـ كل من جانبها ـ التشبث بمطالبها ـ القانونية أو التاريخية ـ المرتبطة بالمناطق أو الحدود المتنازع عليها، بحيث أدى ذلك في أغلب الحالات إلى غلبة منطق التوتر والصراع على منطق التعاون في معظم سياسات الجوار بالمنطقة.

ولم تقتصر هذه الجوانب السلبية للنزاعات الحدودية على سياسة الجوار التي تشمل العلاقات العربية الثنائية وإنما امتدت لتؤثر سلبا كذلك على مجموع علاقات التفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي العربية.

فقد شكلت بعض نزاعات الحدود موضوع خلافات عربية واسعة تجاوزت أحيانا الاطراف المعنية، ومما كان يساعد على امتداد تأثير هذه النزاعات إلى مستويات عربية أوسع سرعة تحولها من مجرد نزاع حدودي بسيط إلى قضية خلاف سياسي وإيديولوجي عميق.

فعلى سبيل المثال لم يقتصر الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر في الستينيات على هذين البلدين الجارين، ولم تقتصر انعكاساته على علاقتهما الثنائية، وإنما سرعان ما امتدت هذه الخلافات إلى علاقات عربية أخرى خارج المنطقة نتيجة مساندة بعض الدول العربية لهذا الطرف أو ذاك في هذا النزاع. وكذلك الشأن مثلا بالنسبة للخلاف المغربي الجزائري الموريتاني بخصوص قضية الصحراء المغربية والخلاف المغربي الموريتاني والخلاف العراقي الكويتي...

ولعل هذا الوضع يدخل في إطار طبيعة تفاعل أعضاء النظام الاقليمي العربي تجاه بعض القضايا الخلافية الحساسة بالمنطقة، إذ يتسم هذا التفاعل أحيانا بحساسية مفرطة إزاء الخلافات السياسية ومن ضمنها الخلافات حول الحدود والاقاليم. فعوض لجوء أعضاء

النظام الاقليمي العربي إلى الاسراع إلى تنسيق الجهود وبذل المساعي المكثفة لاحتواء الخلافات كيفما كان مصدرها وأسبابها، فإن هذه الاخيرة تشكل دوافع لأعضاء النظام لإعادة صياغة التحالفات فيما بينهم على أساس المصالح السياسية والايديولوجية لمساندة أو مواجهة أحد طرفي النزاع.

وتتمثل خطورة هذه الوضعية ليس فقط في اكتساب هذه الخلافات طابعا إقليميا بعدما كانت منحصرة في مجال محدد لا يتجاوز علاقة دولتين عربيتين، وإنما أيضا في إضعاف النظام الاقليمي العربي ككل وتقويض دوره في مجال المساهمة في تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ولاشك أن الصعوبات التي تعرفها جامعة الدول العربية الناجمة عن عجزها في حسم معظم الخلافات الحدودية الثائرة بين أعضائها تمثل جانبا من جوانب هذا الضعف والانهيار الذي أضحى حاليا يهدد النظام الاقليمي العربي خصوصا بعد حرب الخليج الثانية.

لقد تكررت عدة دعوات وخطب رسمية وغير رسمية داخل العالم العربي لتجاوز النظام الأقليمي العربي الحالي الذي تجسده جامعة الدول العربية عقب حرب الخليج، وفي مقابل ذلك نشطت الدعوة إلى إقامة نظام بديل يعرف بالنظام الشرق الاوسطي الجديد[1] .

وبغض النظر عن ظروف وأنصار فكرة هذا النظام، فإن بروز هذا المفهوم في مطلع التسعينيات بصفة خاصة جاء ليحل محل النظام العربي بدعوى هشاشة بناء هذا الاخير وانهياره نتيجة الصراعات السياسية التي تتخبط فيها الدول العربية[2] والتي تمثل فيها النزاعات الحدودية والاقليمية أحد أهم جوانبها كما هو الشأن بالنسبة للنزاع العراقي الكويتي الذي ضرب وحدة النظام الاقليمي العربي وفعاليته في العمق.

إن خطورة تجاوز النظام العربي القائم على الهوية وروابط القومية والتاريخ لإقامة نظام شرق أوسطي قائم على تبادل المصالح الاقتصادية، لا تكمن فقط فيما يتيحه مجددا من فرص للقوى الغربية والاجنبية وخصوصا منها الولايات المتحدة ودول أوربا للتدخل في إعادة هيكلة وتوزيع الادوار بالمنطقة، وإنما تكمن خطورة النظام الجديد كذلك في الدور المتعاظم الذي يراد لإسرائيل وتركيا أن تؤدياه بالمنطقة في مقابل إقصاء دول عربية أخرى من هذا التنظيم الجديد بدعوى عدم استعدادها للتعاون مع أعضائه[3] .

---

1 - انظر قاسم الزهيري : دور جامعة الدول العربية لم ينته .
جريدة . " العلم " المغربية . ع : 16283 . 26 نونبر 1994 . ص 3 .

2 - جلال عبد الله معوض : الشرق الأوسط الدلالات والتطورات الجارية والمحتملة . مجلة شؤون عربية. ع : 80 دجنبر 1994 . ص 148

3 - نبيل عبد الفتاح : العرب من النظام العربي إلى النظام الشرق أوسطي تحت التشكيل. مجلة السياسة الدولية. ع : 111 . مرجع سابق

كما أن الحدود العربية تفقد فعاليتها في ظل النظام الاقليمي الجديد، فهذا الاخير يستهدف بالاساس تمكين إسرائيل من تحقيق اختراقها الاقتصادي بالعالم العربي بعدما فشلت في اختراقه ثقافيا وعسكريا وسياسيا. فإذا كانت حدود العالم العربي قد شكلت حواجز أمام مخاطر التمدد الاسرائيلي فإنها في ظل النظام الجديد تفقد وظيفتها أمام عبور السلع والاموال والمنافع الاسرائيلية عبر أرجاء العالم العربي[1] . ويندرج في هذا الاطار تأكيد رئيس وزراء إسرائيل شمعون بيريز في كتابه «الشرق الاوسط الجديد» على ضرورة تجاوز قادة الشرق الاوسط لنزاعات الامس واعتماد الهياكل الاساسية الكفيلة بتحقيق ازدهار المنطقة بعد نصف قرن من الصراع، ويذهب بيريز المتحمس لفكرة النظام الشرق الاوسطي إلى حد اقتراح إقامة هيكل سياسي مناسب لهذا النظام يرتكز على شبه كونفدرالية اقتصادية تضم كلا من إسرائيل وفلسطين والاردن[2].

رابعا : آثار منازعات الحدود على الاتحادات الجهوية العربية :

مثلما تأثر النظام الاقليمي العربي بانعكاسات وآثار الصراعات السياسية العربية التي تشكل النزاعات الحدودية أبرز مظاهرها، تتأثر الاتحادات الجهوية العربية، التي تعد بمثابة أنظمة إقليمية عربية فرعية، من خلفيات هذه الصراعات ونتائجها. وقد كادت حرب الخليج الثانية أن تعصف بوجود هذه الاتحادات كما عصفت بالنظام الاقليمي العربي نفسه.

ففي منطقة الخليج، حيث جرت حرب الخليج الثانية، عانى أعضاء مجلس التعاون الخليجي من نتائج هذه الحرب على عدة مستويات[3]، وأبانت هذه الحرب عن أن المجلس، بصفته تجمعا إقليميا جهويا، يعاني هو الآخر من هشاشة روابطه وضعف تلاحمه بسبب خلافاته الداخلية التي تهيمن عليها النزاعات الحدودية.

ونظرا لحساسية الخلافات الحدودية واستعصائها، فإن أعضاء مجلس التعاون الخليجي يحرصون على طرحها واستعراضها باستمرار في لقاءاتهم ومؤتمراتهم لدرجة أصبحت فيه هذه الخلافات تشكل إحدى الهواجس السياسية والامنية بالمنطقة، سيما وأن أكبر دولة في هذا التجمع وهي العربية السعودية تعاني مع عدد من جيرانها من دول الخليج قضايا حدودية وإقليمية[4] .

1- علاء عبد الوهاب : الشرق الأوسط الجديد ؛ سيناريو الهيمنة الاسرائيلية سيناء للنشر . القاهرة 1995 ص : 49 .

2 – انظر : صحيفة "الشرق الأوسط". العدد 5514. 2 فبراير 1994. ص. 10.

3 – هدى ميتكيس : مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة : الواقع والتحديات والآفاق. مجلة المستقبل العربي. العدد 168. فبراير 1993. ص. 92.

4 - صحيفة : الصحراء المغربية . العدد 2162 . 19 دجنبر 1994 . ص : 1.

وإذا كانت الخلافات الحدودية بين أعضاء النظام الاقليمي الخليجي قد تصاعدت بصورة ملحوظة عقب حرب الخليج، فإن هذا النظام لم يخل منذ قيامه بأجواء التوتر نتيجة صراعاته وانقساماته ومشاكل حدوده[1].

وقد جاءت حرب الخليج الاخيرة لا لتقويض علاقة أعضاء مجلس التعاون الخليجي وارتباطه بامتداده القومي العربي، ولكن أيضا لتكريس القاعدة العامة التي تميز العلاقات العربية المتمثلة في حالة الصراع و التوتر بسبب صراعاته وخلافاته الداخلية[2].

وكما دفعت حرب الخليج أعضاء مجلس التعاون الخليجي إلى إعادة النظر في ارتباطاتهم القومية وإعادة ترتيب علاقاتهم وتحالفاتهم الاستراتيجية من خلال الاعتماد على دعم الحلفاء الغربيين لحماية أمنهم الوطني والاقليمي عوض تعزيز قدرات الامن القومي الجماعي[3] ، فإن المجال العربي المحيط بهذا النظام أخذ ينظر إلى هذا الاخير نظرة ملؤها الشك والغموض.

إن هذه الصورة التي يبدو عليها النظام الاقليمي الفرعي تعكس نموذج الضعف العام الذي يعتور بناء الاتحادات الجهوية العربية ويهدد وجودها نتيجة الصراعات الداخلية سواء كانت هذه الصراعات سياسية أو إيديولوجية أو حدودية.

ويتشابه الوضع في الجهة الغربية من العالم العربي حيث يعاني النظام الاقليمي المغاربي هو الآخر من خلافات وحداته حول عدة قضايا سياسية أبرزها القضايا المرتبطة بمشاكل الحدود والاقاليم الترابية. فإذا كان مجلس التعاون الخليجي يعاني من تصاعد هذه الخلافات وخاصة بعد الازمة التي عرفتها المنطقة في مطلع هذا العقد، فإن اتحاد المغرب العربي كان يعاني مخلفات حرب حدودية ظلت أجواؤها السلبية مؤثرة إلى حد بعيد في طبيعة تفاعلات أعضائه[4].

وإضافة إلى النزاع الحدودي المسلح بين المغرب والجزائر، عرفت المنطقة خلافا إقليميا كانت له انعكاساته -هو الآخر- على طبيعة التطورات المحلية، ويتعلق الامر بالخلاف المغربي الموريتاني، وما كادت دول منطقة المغرب العربي تضرب صفحا عن هذا الخلاف

---

1 - عبد الخالق عبد الله : النظام الاقليمي الخليجي . مجلة السياسة الدولية ع : 114 مرجع سابق . ص 30 .

2 - نفس المرجع.

3 - أمين هويدي : النظام الأمني لمنطقة الخليج. مرجع سابق. ص. 15.

4 - يعتبر ميشيل فوشر المغرب العربي إحدى المجموعات الجيوسياسية الفرعية للقارة الافريقية التي تعرف تفاعل استراتيجيات حدودية ليس فقط بداخله، وإنما أيضا في إطار تفاعله مع محيطه الخارجي.

انظر :

Michèle FOUCHER : Fronts et frontières, op. cit., p. 177.

وتتجاوز نتائجه حتى برزت بوادر أزمة إقليمية أخرى في مطلع السبعينيات تمثلت في قضية الصحراء المغربية التي أدخلت الأطراف المغاربية للمرة الثالثة في عهد جديد من المواجهة والصراع الحاد.

وهكذا تغلبت القضايا الخلافية الحدودية والاقليمية على إمكانيات استمرار التضامن والتعاون والتكامل بين وحدات النظام المغاربي، برغم وجود عدد من عوامل وفرص نجاح قيام هذا النظام وفعاليته، فقد كان بناء اتحاد المغرب العربي حلما راود شعوب المنطقة ونخبها السياسية والحزبية منذ أمد بعيد، وعكست دساتير دول المنطقة هذا الحلم المغاربي منذ نيلها الاستقلال السياسي عن الاستعمار الفرنسي في منتصف هذا القرن[1].

ولم يغب اهتمام الشعوب والدول المغاربية بمشروع اتحادها وتحقيق تكاملها على كافة المستويات حتى في ظل الازمات السياسية الخانقة التي كانت تعصف بالمنطقة[2] ، ولعل تسوية بعض النزاعات المحلية كان يتم في بعض الأحيان تحت شعار الوحدة المغاربية كما هو الشأن مثلا بالنسبة للخلاف الحدودي المغربي الجزائري الذي تمت تسويته على أساس قناعة الجانبين بضرورة بناء علاقاتهما السياسية والاقتصادية في إطار المغرب العربي وتعاون وتكامل أعضائه[3] .

كما أن سعي الجزائر إلى حسم خلافاتها الحدودية مع جوارها بالمنطقة كموريتانيا وتونس كان باسم بناء المغرب العربي وإزالة كل العوائق والخلافات التي تحول دون تحقيق هذا الهدف ، لذلك كانت هذه التسويات الحدودية تتم في كثير من الأحيان في إطار معاهدات الإخاء والتعاون وحسن الجوار[4] .

وإذا استطاعت أنظمة المنطقة تحقيق إحدى الخطوات الهامة في مجال بناء المغرب العربي من خلال توصلها إلى إعداد الاطار القانوني والتنظيمي لهذا الاتحاد وتحديد مؤسساته وسياساته في مؤتمر مراكش الذي ضم قادة المنطقة في 17 فبراير 1987[5] ، فإن نشاط هياكل هذا الاتحاد ومؤسساته ظل يشوبه التعثر والشلل نتيجة استمرار خلافات

---

1 - يندرج كذلك في إطار هذا السعي المبكر لبناء المغرب العربي انعقاد مؤتمر طنجة في أبريل 1958 الذي ضم الأحزاب الرئيسية آنذاك في بلدان المنطقة الثلاث، وهي الحزب الدستوري الجديد التونسي وحزب الاستقلال المغربي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية.

انظر : Michèl CAMAU : Le Maghreb, in : Les régimes politiques arabes, op. cit., p. 376.

Voir aussi : Vers le grand Maghreb, in : Revue : prob. politiques et sociaux, n° 626, p. 2.

2 - محمد زنيبر : صفحة من تاريخ التضامن المغربي. في : « مذكرات من التراث المغربي. » 1985 . ص 219

3 - Voir : communiqué commun de la rencontre de Tlemcen; in : AAN, IX; 1970 op cit : 897

4 - Habib GHERARI : Démarcation et Bornage des frontières algériennes op cit

5 - Michel CAMAU : Le Maghreb, op cit, p 370

وحداته وعدم قدرتها على تجاوز نزاعاتها وعوامل فرقتها وتفككها. فإلى جانب انعدام تناسق وتقارب التوجهات السياسية والايديولوجية لدى أنظمة الحكم والتسيير بالمنطقة[1]، فإن قضية الصحراء المغربية تظل لحد الآن عائقا وسببا جوهريا في ضعف فعالية هذا الاتحاد وفشله.

ومع طول أمد نزاع الصحراء وإقصاء إمكانيات إيجاد حلول لها داخل نطاق الاتحاد المغاربي، فقد كرست هذه القضية ظروف التسابق والتنافس الحاد بين المغرب والجزائر لاستقطاب تحالفات الاطراف المغاربية الاخرى[2].

وتتبادل الدول المغاربية التهم فيما بينها بخصوص وضع العراقيل أمام قيام هذا الاتحاد وفعاليته، ففي الوقت الذي يسعى فيه المغرب إلى تركيز نفوذه وسلطته بمنطقة الصحراء المغربية التي يدافع عن مطالبه وحقوقه فيها، تناهض الجزائر هذه المطالب وتساند -في المقابل- جبهة البوليساريو الساعية إلى إقامة دولة لها بالمنطقة[3].

وكثيرا ما وصل الصراع والمنافسة بين الجانبين حول هذه القضية إلى مداه لدرجة كادت تتكرر معها أحداث 1963، فبالإضافة إلى أن الجزائر تساند جبهة البوليساريو من الناحية السياسية والديبلوماسية وتوفر لها ولأعضائها الملاجئ بمنطقة تندوف الحدودية التي سبق أن نشبت حولها نزاعات مسلحة بين الطرفين، فإن الجزائر تقوم كذلك بحشد الدعم الديبلوماسي والسياسي الأجنبي وتعبئته ضد مطالب المغرب ولفائدة نشاط البوليساريو لتحقيق مشروع دولتها.

وهكذا استطاعت الجزائر دفع موريتانيا إلى الاعتراف بالجبهة الانفصالية عام 1979، وضمان مساندة ودعم النظام الليبي الذي قام بتأمين المساعدة المادية واللوجستيكية للجبهة[4]، كما وظفت الجزائر آلياتها الديبلوماسية لتعبئة الدعم والمساندة وخاصة على الصعيد الافريقي حيث تمكنت من إقناع عدد من دول القارة للإعتراف بالجبهة ومساندتها للحصول على مقعد لها داخل منظمة الوحدة الافريقية[5].

---

1 - Voir : Bruno ETIENNE : L'unité maghrébine à l'épreuve des politiques étrangères nationales.
Annuaire de l'afrique du nord IX, 1970, op cit, pp 85/100.

2 - أحمد ناجي : الاتحاد المغاربي. طموحاته وإشكالياته.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص. 99.

3 - نفس المرجع .

4 - Voir Méditerranée : politique et stratégie in : Revue problèmes politiques et sociaux , N° 582 P : 62

5 - دعت الدول الافريقية المشاركة في قمة أديس أبابا عام 1983 في توصية لها تحمل رقم 104 كلا من المغرب وجبهة البوليسايو للدخول معا في مفاوضات مباشرة لتسوية نزاع الصحراء، الأمر الذي رد عليه المغرب بإعلانه الانسحاب من المنظمة احتجاجا على هذا الموقف.

ولم يقف أمر تدويل قضية الصحراء عند المستوى الافريقي بل تعداه إلى منظمة الامم المتحدة حيث تبنت الجمعية العامة عام 1985، نفس مخطط السلام الذي كانت قد وضعته منظمة الوحدة الافريقية، وخاصة ما يرتبط منه بإجراء المفاوضات المباشرة بين المغرب ومسؤولي جبهة البوليساريو[1].

ويرى الجانب المغربي في هذا التحرك الجزائري بمثابة سلوك عدواني تجاه استكمال وحدته الترابية وتحقيق مطالبه الاقليمية المشروعة. ويذهب إلى أن الموقف الجزائري يضعه في المواجهة معها مباشرة في هذا النزاع، وليس مع جبهة البوليساريو التي لا يعدو قياديوها - في نظره - وأعضاؤها عن كونهم مواطنين مغاربة تحذوهم نزعة الانفصال عن الوطن الأم بتحريض من جهات أجنبية.

وبالاضافة إلى الابعاد السياسية والاستراتيجية التي يكتسيها هذا النزاع[2]، فإن هذا الاخير لا يخلو كذلك من الابعاد الاقتصادية، فالمنطقة المتنازع عليها تزخر بعدة أنواع من المعادن والمناجم أهمها الفوسفات والحديد، بحيث استطاع المغرب بفضل إمكانيات المنطقة الفوسفاتية زيادة إنتاجه من هذه المادة - التي يعتبر ثالث منتج وأول مصدر لها في العالم - بكمية بلغت 26 مليون طن عام 1977، أي بزيادة قدرها 130 في المائة بالمقارنة بالفترة الممتدة من 1973 إلى 1977[3].

كما تحتوي المنطقة على احتياطي ضخم من الحديد يقدر ب 700 مليون طن، وقدرت كمياته المستخرجة من باطن الأرض بحوالي 800 مليون طن، بينما قدرت نسبة الحديد في التربة بنسبة 65 في المائة، وفضلا عن مناجم الحديد والفوسفات تزخر المنطقة كذلك بثروة حيوانية مهمة بفضل واحاتها وطول وغنى سواحلها البحرية بالثروة السمكية[4].

ولم تكن تطورات قضية الصحراء وتصاعد مواقف أطرافها لتمنع المتنازعين حولها من الدخول في مفاوضات ومشاورات سياسية قصد إيجاد تسوية ديبلوماسية تلقى قبول ورضى جميع الأطراف المعنية، فقد جرت في هذا الإطار عدة لقاءات للتباحث، منها لقاء القمة الذي جمع بمدينة وجدة كلا من الرئيس الجزائري الشاذلي بنجديد والعاهل المغربي الحسن الثاني بعد وساطة قام بها العاهل السعودي الملك فهد بن عبد العزيز وذلك في فبراير 1983[5].

---

1 - Méditérranée : politique et stratégie, op cit.

2 - Michel FOUCHER : Fronts et Frontières op cit b : 177

3 - عبد الله هدية : مشكلة الصحراء المغربية. آفاقها وأبعادها الاقليمية والدولية. المجلة المصرية للقانون الدولي ، ع 35 . 1280

4 - نفس المرجع . ص 129 .

5 - Oujda, le sommet des espoirs, Revue : le message de la nation, Mai 1987, n° 158, p 10.

كما يندرج الاتحاد العربي الافريقي الذي شكله المغرب وليبيا في غشت 1984 جانبا من نتائج هذه التفاعلات الديبلوماسية بالمنطقة لتجاوز خلافاتها والمساهمة في بناء تعاون وتكامل جهوي[1].

وبرغم قبول الاطراف المتنازعة حول قضية الصحراء بخطة الأمم المتحدة لتسويتها، فإن ذلك لم يمكن هذه الاطراف من التخلص من تأثير هذا النزاع وتداعياته لتقوية بناء اتحادهم المغاربي من خلال تعزيز نشاطات مؤسساته وهياكله.

وأمام هذا العجز في مسيرة الاتحاد، انضافت لدول المنطقة كذلك مشاكل وأزمات سياسية داخلية تهدد هي الاخرى بانفجاره وانهياره، وتتمثل في تنامي النشاط الإسلامي وانفجار الوضع السياسي بالجزائر ومعاناة ليبيا من عزلة دولية نتيجة حصار جوي مفروض عليها ، وكذا معاناة بقية الدول المغاربية الاخرى من صعوبات اقتصادية ومتاعب اجتماعية. وقد ساهمت بعض هذه الأزمات السياسية في تعزيز المراقبة الأمنية على الحدود المشتركة وإغلاقها تفاديا لتسرب نشاط الحركة الأصولية الجزائرية إلى ترابها [2].

وتعكس الحدود وأوضاعها حالة التوتر السياسي والاجتماعي السائدة بدول المنطقة، ولعل إغلاق الحدود المغربية الجزائرية في صيف 1994 [3]. وحدوث اشتباكات مسلحة بالحدود المشتركة بين تونس والجزائر ومقتل بعض الحراس التونسيين أبرز مثال على هذا التدهور الذي يعانيه الاتحاد المغاربي وحدود أعضائه.

---

1 - Yves LACOSTE : Le grand maghreb et le conflit du sahara occidental in : questions géopolitiques op cit, p 88.

2 - VOIR : I GANCIO RAMONET : un pays dans le choc ; le Maghreb face à la contestation islamiste, le monde diplomatique; manière de voir, 24 NOV. 1994

3 - Frontières, des marocains malmenés
in : "libération" marocaine, n° 1085, le 30 Aout 1994, p 1.

الفصل الـرابـع

طـرق تسوية منازعـات الحـدود العربيـة

هناك عدة وسائل يمكن عن طريقها تسوية النزاعات بصفة عامة ونزاعات الحدود بصفة خاصة ؛ فهناك وسائل التسوية السياسية والديبلوماسية ثم القانونية أو القضائية. وتخضع عملية اللجوء إلى إحدى هذه الوسائل السلمية لرغبة وإرادة الاطراف المتنازعة واختيارهم إزاء هذه الامكانيات المتاحة[1].

كما تخضع مسألة اللجوء إلى إحدى هذه الوسائل إلى طبيعة ومكانة الجهة أو المؤسسة التي تقوم بها،فقد تكون هذه الجهة إما شخصية سياسية دولية بارزة كرئيس دولة ، أو قد يتم اللجوء إلى دولة لالتماس جهودها بهدف تسوية الخلاف، أو قد يكون اللجوء إلى المنظمة الاقليمية التي ينخرط فيها المتنازعون، كما يكون اللجوء إلى التحكيم الدولي القضائي عن طريق محكمة العدل الدولية[2].

وكما هو الشأن بالنسبة لجميع النزاعات، فإن نزاعات الحدود الدولية تخضع هي الاخرى خلال عملية تسويتها السلمية لإحدى طريقتين أساسيتين، الأولى سياسية والثانية قضائية[3].

فأما طريقة التسوية السياسية فإنها تجري من خلال المساعي والجهود التي تبذلها الجهات والمؤسسات التي تكتسي في تكوينها وأسلوب نشاطها طابعا سياسيا واضحا، ويدخل في هذا الاطار الجهود السياسية والديبلوماسية المختلفة كجهود الوساطة والتوفيق والمساعي الحميدة...

أما طريقة التسوية القانونية أو القضائية، فهي تلك التي تباشرها إحدى الجهات التحكيمية استنادا إلى النصوص والوثائق والاحكام القانونية التي تعدم الاعتبارات السياسية أو الايديولوجية أو أي اعتبارات أخرى غير القانونية.

1 - Voir : Charles ROUSSEAU : Droit International Public, dalloz, 9ème édition, Paris, 1979.

2 - Op cit.

3 - انظر : أحمد الرشيدي : حول التسوية السلمية لمنازعات الحدود. مجلة "السياسة الدولية". العدد 112. مرجع سابق. ص ص 97/93.

وغالبا ما يجسد هذه الجهات التي تقوم بهذا النوع من عمليات التسوية المحاكم الدولية وبصفة أخص محاكم المنظمات الدولية الاقليمية ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بمنازعات الحدود العربية، فإنها تخضع لعدة أنظمة للتسوية بعضها محلي والآخر إقليمي والثالث دولي، غير أن الاطراف العربية المتنازعة حول المسائل المرتبطة بالحدود المشتركة غالبا ما تفضل اللجوء إلى طرق التسوية السياسية والديبلوماسية عوض الطرق القضائية[1].

ومع أن نزاعات الحدود الدولية بصفة عامة تكتسي في معظمها بعدا قانونيا يستدعي تدخل الجهات القضائية الدولية لحلها وحسمها بصورة قانونية، فإن نزاعات الحدود العربية -خلاف ذلك- سرعان ما تتحول من خلافات قانونية إلى نزاعات سياسية حادة تؤثر بشكل سلبي وعميق على مختلف أشكال العلاقات التي تربط بين الطرفين المتنازعين، مما يطرح حاجة هذه الدول إلى الدخول في قنوات سياسية وديبلوماسية عوض القضائية لإيجاد تسوية مرضية لهذه الخلافات وللقضايا الاخرى المترتبة عنها[2].

كما أن ميل الدول العربية إلى تسوية نزاعاتها الحدودية بالطرق السياسية والديبلوماسية عوض القضائية تفرضه اعتبارات تنظيمية ومؤسساتية، فبرغم أن الجامعة العربية التي تنضوي تحت لوائها جميع الدول العربية تجعل من إحدى أهم وظائفها تسوية المنازعات الطارئة بين دول أعضائها، فإن أسلوب عملها في هذا الإطار لا يشجع الدول الاعضاء على طلب تحكيمها، وذلك ليس لأن التحكيم في نظام الجامعة غير إلزامي، وإنما أيضا لأن ميثاق الجامعة يُنصّب إحدى أجهزة المنظمة السياسية -وليست القضائية- للقيام بهذه المهمة[3].

ونظرا لهذا الضعف الذي يعتري نظام الجامعة العربية في مجال التسوية القضائية للمنازعات، فإن المتنازعين العرب يفضلون طرق التسوية السياسية والديبلوماسية سواء داخل إطار الجامعة أو خارجها.

---

1 - نفس المرجع. ص 97.

2 - انظر : وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات.
في : مجلة المستقبل العربي. العدد 171 ماي 1993. ص ص 121/101.

3 - انظر : علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الاقليمية العربية.
رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام. جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية. الرباط 1980. ص 179 وما بعدها.

وإلى جانب الجامعة العربية، تلجأ بعض الدول العربية إلى منظمة الوحدة الافريقية لالتماس جهودها الرامية إلى تسوية نزاعاتها الحدودية بالطرق السلمية[1]، ومع أن هذه المنظمة تتميز عن الجامعة العربية بتوفرها على لجنة خاصة مكلفة بمهمات الوساطة والتوفيق والتحكيم[2]، فإنها هي الاخرى تعاني بعض جوانب القصور والضعف في تجربتها المرتبطة بتسوية الخلافات الحدودية والاقليمية العربية[3]، ويتضح ذلك في تجربة تعاملها مع النزاع الحدودي المغربي الجزائري كما يتضح ضعفها في تعاملها مع قضية الصحراء المغربية.

وإذا كانت دول المنطقة العربية الواقعة في الجزء الافريقي تتمتع بإمكانية اللجوء إلى منظمة القارة السمراء لالتماس تسويات لقضاياها الخلافية، فإن دول المنطقة العربية الواقعة في الجانب الاسيوي لا تتوفر على هذه الامكانية خارج إطار الجامعة العربية أو منظمة الأمم المتحدة، وذلك لكون القارة الاسيوية -خلاف القارات الاخرى الاروبية والافريقية والامريكية- لا تتوفر على منظمة دولية إقليمية تتيح نظاما إقليميا للتسوية.

وتلعب منظمة الأمم المتحدة دورا متميزا في عملية تسوية النزاعات الدولية، إلا أن تعامل هذه المنظمة مع النزاعات الحدودية العربية يبقى محدودا جدا نظرا لتفضيل الدول العربية اللجوء إلى طرق التسوية المحلية أوالاقليمية.

وتعد أهم القضايا الحدودية والاقليمية العربية التي تفاعلت معها الامم المتحدة بصورة بارزة قضية الصحراء المغربية التي عرضت عليها في الثمانينيات[4]، ثم النزاع العراقي الكويتي الذي نشب في مطلع التسعينيات والذي لعبت فيه هذه المنظمة دورا غير مسبوق فيما يتعلق بالجانب المرتبط منه بالحدود[5].

---

1 - انظر : بطرس غالي : العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية.
مكتبة الانجلومصرية. ط 1. 1974. القاهرة.

2 - Voir : Kamel MORJANE : L'organisation de l'unité africaine et le réglement pacifique des différends inter- africains, Revue égyptienne de Droit International, n° 31, 1971.

3 - بطرس غالي : العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الافريقية. مرجع سابق.

4 - Voir : le discour du roi du Maroc devant la 38 session de l'A.G de l'ONU en 1983, in : le matin du sahara et du maghreb,, le 18 / 10 / 1995, n° 9039, p 5

5 - Voir : ABC des nations unies, département de l'information des N.U. ; New York, 1994, p 55 et s.

المبحـــث الاول

الجامعة العربية وتسوية منازعات الحدود

تضطلع المنظمات الاقليمية الدولية بمجموعة من الوظائف الأساسية، لعل أبرزها مساعدة أعضائها وتشجيعهم على فض خلافاتهم ومنازعاتهم بنهج طرق سلمية تحول دون تعريض السلم والأمن الاقليمي والدولي للخطر. وتتضمن مواثيق هذه المنظمات مبادئ وأحكاما تؤكد على ضرورة الالتزام واتباع الطرق السلمية في تسوية المنازعات المختلفة، كما تتضمن بعض هذه المواثيق تحديد المسؤوليات المترتبة في حال مخالفة هذه الطرق وتهديد وضعية الامن والاستقرار الدولي[1].

وجامعة الدول العربية بصفتها تنظيما سياسيا إقليميا تعد واحدة من هذه المنظمات التي جعلت من بين وظائفها وأهدافها الرئيسية العمل على فض النزاعات المحلية الناشبة بين أعضائها بطرق سلمية من خلال اتباع بعض التدابير والاجراءات المنصوص عليها في الوثائق الرسمية الصادرة عنها[2] .

وبما أن تأسيس الجامعة كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، فإن أعضاءها كانوا حريصين على أن تساهم نشاطاتها وهياكلها في تثبيت حالة السلم والتعاون واستقرار الاوضاع السياسية الدولية للبلدان العربية المنخرطة في هذا التنظيم الجهوي[3]. وقد تضمنت النصوص المنظمة لنشاط الجامعة العديد من المبادئ والاحكام التي تدعو إلى اعتماد النهج السلمي في فض المنازعات التي يمكن أن تثار بين أعضائها.

---

1 - Voir : Le rôle des organisations régionales dans les conflits entre leurs membres, in : Revue française de science politique, Vol XXI, n° 2, Avril 1971.

2 - أحمد الرشيدي : وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات : محاولة للتقويم. في : جامعة الدول العربية. الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير. مركز البحوث والدراسات السياسية. ط 1. 1993. ص ص 127 وما بعدها.

3 - نفس المرجع. ص 133.

ويتجلى مبدأ فض المنازعات والخلافات بالطرق السلمية الذي تكرسه وثائق جامعة الدول العربية في الدعوة إلى المحافظة على الامن والسلم في المنطقة وتوثيق الصلات بين الدول المنخرطة في الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، ومعلوم أن تحقيق ذلك يستعصي قيامه مع اعتماد أسلوب العنف والقوة في تسوية المنازعات الناشبة [1].

ومن أبرز وثائق الجامعة التي شددت على الدعوة لتفادي أسلوب العنف في تسوية الخلافات، بروتوكول الاسكندرية الذي حذر في القسم الأول منه على أنه" لا يجوز ـ على كل حال ـ الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة" [2] .

وقد حافظ ميثاق الجامعة الصادر في 22 مارس 1945 على هذه الروح السلمية في معالجة القضايا الخلافية بين الدول الاعضاء، كما تضمن الميثاق إمكانية لجوء المتنازعين إلى المنظمة لفض نزاعاتهم بالطرق السلمية، بحيث نصت المادة الخامسة من الميثاق على أنه «لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا أو ملزما».

ولا تخلو وثيقة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي المبرمة في 17 يونيو 1950 من التأكيد على نفس المبدإ السلمي في معالجة القضايا والخلافات، فقد ورد في المادة الاولى من المعاهدة تأكيد «الدول المتعاقدة، حرصا منها على دوام الامن والسلام واستقرارهما، عزمها على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها أو في علاقاتها مع الدول الاخرى»[3].

وتعكس هذه الوثائق الرسمية المنظمة لنشاط ومهام الجامعة العربية، بالإضافة إلى القرارات والتوصيات الصادرة عنها التوجه السلمي الذي تدعو الجامعة إلى نهجه من طرف أعضائها، غير أنه برغم هذه الدعوة المتكررة للجامعة، فإن نصوص المنظمة لم تتضمن أية إشارة من شأنها أن تجعل اللجوء إلى إحدى الطرق السلمية لتسوية الخلافات المحلية أمرا إلزاميا وإجباريا للدول الأعضاء، بل إن هؤلاء يتمتعون بكامل الحرية في مسألة اللجوء إلى هيآت الجامعة المعنية لعرض خلافاتهم أمامها قصد إيجاد حل نهائي وحاسم لها[4].

1 ـ مفيد محمود شهاب : جامعة الدول العربية. ميثاقها وإنجازاتها معهد البحوث والدراسات العربية. القاهرة. 1978. ص 53.

2 – انظر : مجلة العدالة. العدد الثاني. السنة الأولى. أبريل 1973. أبو ظبي. ص 113.

3 – انظر نص معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية في المجلة المصرية للقانون الدولي. المجلد السادس. 1950. ص 147.

4 ـ علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الإقليمية العربية مرجع سابق ص : 68

ومع أن القرارات الصادرة في أعقاب إجراء تحكيم لدى الجامعة إزاء إحدى القضايا الخلافية تعد حسب الميثاق ملزمة للأطراف المتحاكمة، فإن مبدأ اللجوء لآلية التحكيم يظل في حد ذاته ذا طابع اختياري محض وليس إلزاميا أو إجباريا بالنسبة للمتنازعين[1].

ومما يساهم في إضعاف دور الجامعة في هذا المجال كذلك، أن التحكيم لا يمكن أن تباشره المنظمة إلا عندما تقبل به جميع الاطراف المتنازعة، كما لا تتضمن نصوص الجامعة نوعية الجزاء الذي يمكن أن يقع على الاطراف المتحاكمة في حال رفضها الالتزام بقرارات التحكيم. ويعد الطابع الاختياري للجوء إلى الجامعة لالتماس الحلول لقضاياها من أضعف حلقات نظام التسوية للمنظمة العربية، وقد جاء التأكيد على هذا الطابع الاختياري نتيجة اختلاف المواقف العربية وتضاربها وتشعب المناقشات التي سبقت وضع ميثاق الجامعة[2].

وإلى جانب هذه الآلية القضائية المتمثلة في التحكيم لدى الجامعة تتوافر هذه الاخيرة كذلك على طرق وآليات سياسية أخرى يمكن اللجوء إليها في هذا المجال، وتعد هذه الآليات السياسية الاكثر تفضيلا بالنسبة للدول العربية لعدم إلزامية القرارات المتمخضة عنها، لذلك فإن نجاح بعض تجارب الجامعة في مجال تسوية الخلافات المحلية يعزى في الجزء الاكبر منه إلى آليات التسوية السياسية، في حين تظل خبرة الجامعة في مجال التحكيم محدودة إن لم تكن منعدمة على الاطلاق في نشاط هذه المنظمة[3].

ويبدو واضحا أن اختيار الدول العربية وميلها للطرق السياسية في مجال تسوية المنازعات، يعكس هاجسها وحرصها الشديد والضيق للحفاظ على مبدإ سيادتها واستقلالها السياسي[4]، سيما وأن آليات التسوية السياسية تبقى نتائجها رهينة بإرادة ورغبة الاطراف المتنازعة في قبولها أو رفضها.

إلا أن تجربة الجامعة العربية في هذا الاطار لم تقتصر فقط على الآليات الوارد ذكرها في ميثاق هذه المنظمة الاقليمية، كما لم تقتصر جهود التسوية على أجهزة الجامعة المكلفة بتنفيذ هذه الآليات، وإنما كانت هذه المنظمة تعمد - إلى جانب ذلك - إلى أساليب أخرى ذات طابع سياسي وديبلوماسي أو عسكري لإيجاد تسوية لبعض الخلافات العربية الحادة

---

1 - انظر نص المادة الخامسة من الميثاق.

2 - أحمد الرشيدي : وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات. مرجع سابق. ص 133.

3 - علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الاقليمية العربية. مرجع سابق. ص 59.

4 - انظر أحمد الرشيدي : مبدأ السيادة في ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانيات تعزيز العمل العربي المشترك . مجلة شؤون عربية ع . 77 مارس 1994 . صص : 68 / 91 .

والحيلولة دون انفجارها واستحالتها إلى عنف مسلح[1] . وكان للأمين العام كذلك دور حيوي في استعمال هذه الاساليب الديبلوماسية لتقريب مواقف ووجهات نظر المتنازعين وتشجيعهم على الدخول في مفاوضات قصد تحقيق تراض وتوافق بشأن خلافاتهم[2].

أما الطريقة العسكرية التي سبق للجامعة أن لجأت إليها في إطار مساعيها لفض منازعات بعض أعضائها فتتجلى في إرسال قوات طوارئ عربية إلى مكان النزاع للحيولة دون نشوب اشتباكات مسلحة بين المتنازعين، ومراقبة حالة وقف إطلاق النار بينهم[3].

وفيما يتعلق بأجهزة الجامعة المكلفة بتنفيذ إجراءات فض النزاعات فتتجسد في مجلس الجامعة الذي يمكن أن تساعده في ذلك اللجنة السياسية التابعة للمنظمة[4]، ثم هناك جهاز الامين العام الذي يضعه ميثاق المنظمة في درجة سفير لها، بحيث يمكنه بفضل هذه الصفة أن يلعب دورا ديبلوماسيا متميزا في مجال التسوية السلمية للمنازعات الحاصلة بين الاعضاء.

وإذا كانت آليات التسوية السلمية للمنازعات الواردة في ميثاق الجامعة تتميز بضعف واضح لمحدوديتها ولعدم اكتسابها الطابع الالزامي، فإن الاجهزة الموكول لها القيام بعملية التسوية حسب الميثاق تعاني هي الاخرى من ضعف بيّن، فمن جهة فلأن مركز الثقل هذه العملية يعود بالأساس إلى مجلس الجامعة الذي يعد هيأة سياسية محضة[5]، وبالتالي فقد يتعذر عليه النظر والحسم في المسائل الخلافية ذات الطابع القانوني كما هو حال بعض قضايا الحدود العربية ، بحيث إن تسوية مثل هذه القضايا القانونية كان ينبغي إيلاؤها إلى جهاز قضائي يتم وضعه ضمن الاجهزة الرئيسية للمنظمة، وهو الجهاز الذي يشكل غيابه في البناء المؤسسي للجامعة مصدر ضعف وفشل لتجاربها في مجال التسوية السلمية للمنازعات المحلية[6].

وعلى ضوء هذه المعطيات والآليات والاجهزة التي تتوفر عليها الجامعة، يمكن التساؤل عن تجربة هذه المنظمة في إطار جهودها لتسوية النزاعات المتعلقة بالحدود العربية؟.

---

1 - انظر : جميل مطر وعلي الدين هلال : الجامعة العربية : الحاضر والمستقبل.
في : جامعة الدول العربية : الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير. مرجع سابق. ص 366.

2 - نفس المرجع. ص 389 وما بعدها.

3 - أحمد الرشيدي : وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات. مرجع سابق. ص 160.

4 - انظر : أروى طاهر رضوان : اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك. دار النهار للنشر. بيروت 1973. ص ص 120/119.

5 - علي كريمي : جامعة الدول العربية والمنازعات الاقليمية العربية. مرجع سابق. ص 72.

6 - السيد محمد مدني : الحاجة إلى إنشاء محكمة عدل عربية في إطار : ج د ع، المجلة المصرية للعلوم السياسية. يوليوز 1970.

بداية، يمكن القول إن ميثاق الجامعة ينص على أنه «لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة، فإذا نشب خلاف يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها، ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما»[1]. وقد يمكن اعتبار المنازعات العربية المرتبطة بالقضايا الحدودية من ضمن الخلافات المتعلقة بالسيادة أو سلامة أراضي الدول، بحيث قد يكون ذلك سببا من أسباب استحالة تدخل الجامعة لتسوية هذا النوع من النزاعات عملا بمدلول المادة الخامسة من الميثاق.

ومما يقوي هذا الاتجاه كون جل الدول العربية التي تعاني خلافات حدودية مع جاراتها من الدول العربية الاخرى تميل إلى تكييف هذه الخلافات حتى تضفي عليها الصبغة السياسية ـ لا القانونية ـ بحيث تذهب في كثير من الاحيان إلى أن هذا النوع من المشاكل يستهدف الانتقاص من سيادتها السياسية وسلامة أراضيها ووحدتها الترابية ضمن نطاقها الاقليمي الوطني[2] .

غير أن ميثاق الجامعة نص في نفس المادة الخامسة كذلك على أن المجلس يتوسط في «الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما». وبما أن الخلافات الحدودية تعد مؤهلة أكثر من غيرها لإثارة نزاعات مسلحة وحروب، كما جرى في عديد من المناطق عبر أرجاء العالم العربي، فإن ذلك يخول للجامعة إمكانية التدخل للعمل على التسوية السلمية لهذه الخلافات تنفيذا لروح هذ ه الفقرة من المادة الخامسة.

أما التجربة العملية للجامعة في هذا المجال، فتتميز بنجاح محدود وقاصر على بعض الحالات، وذلك نتيجة ضعف طرق التسوية التي ورد التنصيص عليها في ميثاق الجامعة من جهة وعدم اكتمال البناء المؤسسي لهذه الاخيرة بصورة تجعل تدخلها في هذا المجال فعالا وناجحا من جهة أخرى. هذا فضلا عن أن أغلب الخلافات العربية –بما في ذلك الخلافات الحدودية– تأخذ في النهاية أبعادا وخلفيات سياسية وإيديولوجية، مما يؤثر سلبا في الدور الذي يمكن أن تلعبه الجامعة في عملية تسويتها .

تجربة الجامعة العربية في مجال تسوية منازعات الحدود

برغم أن قيام جامعة الدول العربية سبق استقلال عدد من الدول الاعضاء فيها، فإنها لم تستطع تعميق تجربتها في مجال التسوية السلمية للخلافات العربية وتكريسها بالقدر الذي

1 – المادة الخامسة من الميثاق.

2 – عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص 202.

يتلاءم مع تاريخ وجودها طيلة نصف قرن من الزمان. وإذا تمكنت هذه المنظمة الاقليمية من أن تلعب دورها في مجال تكثيف تعاون أعضائها والتنسيق بين سياساتهم تجاه بعض القضايا القومية، فإن دورها في مجال تسوية الخلافات المحلية ظل محدودا للغاية ومحروما من النجاح إلا في بعض الحالات المعدودة.

ولا شك أن محدودية نجاح تجربة الجامعة في هذا المجال قد تبدو طبيعية بالنظر إلى المناخ السياسي العربي العام الذي يحيط بعمل الجامعة والنظام القانوني والهيكلي الذي ينتظمها للنهوض بعملية تسوية الخلافات وكذا طبيعة الآليات والطرق المتاحة لتحقيق هذه العملية.

إن المحيط السياسي العربي الذي تتحرك داخله المنظمة تميز منذ خمسين سنة مضت وإلى اليوم بتفاعل جميع أشكال الصراعات السياسية والايديولوجية والنزاعات الحدودية.. وكانت بعض هذه الصراعات لا تستند أحيانا إلى اعتبارات منطقية وواقعية يمكن الانطلاق منها للبحث عن بعض نماذج التسوية المناسبة لها، بل كانت تلك الصراعات تتحكم فيها الاسباب السياسية والذاتية التي لم تكن تجد مبرراتها أحيانا إلا في حالة التحالفات الضيقة والاستقطاب الايديولوجي الذي قسم العالم إلى معسكرين متقابلين ومتواجهين في حرب باردة[1] .

وأمام هذه الوضعية، كان يصعب على الجامعة العربية أن تجد لها خطا توافقيا يلتقي عنده كافة الفرقاء والمتنازعين العرب، وحتى في حالة بعض أشكال النزاعات (الموضوعية) التي تكتسي في بدايتها طابعا قانونيا صرفا، فإنها سرعان ما كانت تتحول إلى نوع النزاعات التي تطغى عليها الاعتبارات الايديولوجية والعوامل الذاتية لزعماء أنظمة الاطراف المتنازعة[2] .

وكان طبيعيا أن تتأثر الجامعة العربية بهذه الخاصيات السلبية التي يتسم بها الواقع العربي، وهي الخاصيات التي جعلت منه واقعا متناقضا ومنقسما ومتفجرا وعاجزا عن مواجهة التحديات القائمة إزاءه. فكيفما كان الامر فجامعة الدول العربية ـ شأنها شأن كل منظمة إقليمية أو دولية ـ تبقى مرآة تعكس واقع الدول الاعضاء فيها بصراعاتها وعجزها[3] .

---

1 - Voir : Jean-Pierre ALEM : Le proche-orient Arabe, Presses Universitaires de France, Paris, 1970, p 46 et s.

2 - Jean-Pierre ALEM : op cit, p 83 et s.

3 - انظر : جامعة الدول العربية : خمسون عاما. (رئيس التحرير). شؤون عربية. العدد 81. مرجع سابق. ص 10.

ومما كان يضاعف من عجز الجامعة عن التصدي للخلافات العربية والتدخل بالسرعة اللازمة لتسويتها قبل انفجارها، قصور أدواتها وأجهزتها وضيق المساحة المسموح لها بالتحرك فيها.

فميثاق هذه المنظمة لا يسمح لها بالتدخل في هذا المجال إلا من خلال طريقتين اثنتين، الأولى سياسية وديبلوماسية وهي الوساطة من أجل التوفيق بين المتنازعين والثانية قضائية وهي التحكيم. ومع ذلك فإن التدخل عبر هاتين الطريقتين تكتنفه قيود إجرائية كما يفتقد الفعالية الضرورية واللازمة لضمان تنفيذ نتائجه.

كذلك تفتقد الجامعة إلى جهاز قضائي يتولى النظر في الخلافات القانونية كلما استجدت بين أعضائها وذلك إلى جانب الدور السياسي والديبلوماسي الذي يمكن أن يؤديه مجلسها في هذا المجال. ونتيجة لهذا الغياب للمؤسسة القضائية العربية، فإن أغلب الأطراف المتنازعة في العالم العربي تتفادى اللجوء إلى الجامعة لعرض خلافاتها من أجل تسويتها في إطار الجامعة، ليس فقط لعدم فعالية هذه الاخيرة في مجال التسوية وإنما أيضا لعدم اطمئنانها إلى مصير الاحكام التي يمكن أن تصدر عنها خصوصا أن الجهة الوحيدة المؤهلة لإصدار هذه الاحكام داخل المنظمة وهي مجلس الجامعة يفتقد الاهلية القضائية المطلوبة في بعض النزاعات[1].

ومن نماذج النزاعات القانونية التي يتفادى أصحابها عرضها على الجامعة لتسويتها، النزاعات الحدودية العربية التي يقتضي جزء منها لمعالجته طرقا وأدوات قانونية وقضائية لأنها غالبا ما تنطلق من خلاف حول تفسير اتفاقية حدودية أو تطبيقها أو من تضارب المواقف إزاء وضعية بعض المناطق الحدودية والاقليمية نتيجة القول بالحقوق التاريخية على هذه المناطق أو القول بقدسية الحدود الموروثة عن عهد الاستعمار، بالاضافة إلى النزاعات الناشبة نتيجة انتهاك الحدود والاعتداء على المجال الاقليمي للدولة المجاورة[2].

ولا يعني ذلك أن هذا النوع من النزاعات لم يتم عرضه على أنظار الجامعة البتة، وإنما كانت تجربة المنظمة في ذلك محدودة جدا وقلما صادفها النجاح المطلوب لتسويتها بصفة نهائية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تجربة تعامل الجامعة العربية مع قضايا الحدود المحلية تميزت أيضا بعدة خصائص وعلامات، وذلك برغم أن هذا النوع من القضايا كان قليلا ما يعرض عليها. ومن بين القضايا الحدودية التي سبق للمنظمة أن بحثتها، هناك النزاع الحدودي بين

1 - السيد محمد مدني : الحاجة إلى إنشاء محكمة عدل عربية في إطار جامعة الدول العربية. مرجع سابق.

2 - انظر : علي كريمي : مرجع سابق. ص 179 وما بعدها.

مصر والسودان، ونزاع الحدود الجزائري المغربي، والنزاع العراقي الكويتي والنزاع المتعلق بمنطقة الوديعة والنزاع الحدودي بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي...[1] .

وتمثلت الخصائص التي ميزت تعامل الجامعة مع هذه النزاعات في اعتمادها أكثر على الطرق الديبلوماسية السرية وفي سعيها لإيجاد حلول توافقية بشأن بعض الخلافات[2] ، كما جاءت مبادرات الجامعة في هذا المجال غير تلقائية ومتزامنة مع توقيت اندلاع النزاع، بل غالبا ما كانت هذه المبادرات بطيئة ومترددة أحيانا، بحيث لا تتدخل الجامعة إلا بعدما يكون قد مر على النزاع فترة من الزمان يصبح معها على درجة كبيرة من التعقيد والتطور مما يجعل سبل علاجه من طرف المنظمة متجاوزة أو عاجزة[3] .

ومن ذلك، أن مجلس الجامعة العربية لم يجتمع لبحث النزاع العراقي الكويتي لعام 1961 إلا بعد مرور ثلاثة أيام على اندلاعه في الوقت الذي اجتمع فيه مجلس الامن بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من إخطاره، كما اجتمع مجلس الجامعة متأخرا للنظر في النزاع المغربي الجزائري لعام 1963[4].

ويلاحظ كذلك أن تدخل الجامعة في إطار تسوية بعض الخلافات يأتي موازيا لتحركات عربية أخرى أجنبية تجري خارج إطار المنظمة، وقد يحدث أحيانا أن يكون الدور الذي تقوم به الجامعة في هذا المجال دورا ثانويا ومساعدا للجهود العربية الاساسية التي تبذلها بعض الدول أو زعماؤها، فقد كان دور الجامعة في مجال الوساطة المبذولة لإيجاد مخرج سلمي للخلاف الحدودي السعودي اليمني في مطلع عام 1995 دورا ثانويا ومساعدا للجهود التي كانت تبذلها كل من مصر وسوريا[5].

إلا أن ما يلاحظ في دور الجامعة في مجال تسوية خلافات أعضائها الحدودية هو اجتهادها في توظيف طرق جديدة غير واردة في ميثاقها للقيام بهذه المهمة، أو توسعها في استعمال طرق وأساليب التسوية التقليدية التي ورد ذكرها بالميثاق[6].

---

1 - انظر : عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية.
مجلة السياسة الدولية. العدد 111. مرجع سابق. ص ص 206/201.

2 - اسماعيل قيرة : جامعة الدول العربية في عالم أحادي القطب. الوضع الراهن والمستقبل. شؤون عربية. العدد 81. مرجع سابق. ص 99.

3- عمر عز الرجال : مرجع سابق. ص 205.

4 - انظر : عبد الرحمن اسماعيل الصالحي : تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية. شؤون عربية. ع 81. مرجع سابق. ص 74.

5 - صحيفة الشرق الأوسط. ع 5893. السنة 17. 1995/1/16. ص 1

6 - انظر : صالح جواد الكاظم : دور جامعة الدول العربية في حل المنازعات العربية.
في : مباحث في القانون الدولي. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد 1991.

ومن هذه الاساليب الجديدة التي توسعت الجامعة في توظيفها، إحالة بعض الخلافات على مؤتمرات القمة العربية من أجل التداول بشأنها قصد إيجاد حلول سياسية توافقية لها، كما توسعت الجامعة العربية في توظيف دور الامين العام بصورة فعالة لتدخله في مجال التسوية الديبلوماسية للقضايا الخلافية[1] .

أولا : دور الأمين العام للجامعة العربية في مجال تسوية منازعات الحدود :

تخللت تجربة الجامعة العربية في مجال تسوية بعض نزاعات الحدود بين أعضائها مبادرات متميزة قام بها بعض أمنائها العامين وذلك برغم الدور المحدود الذي يرسمه ميثاق المنظمة للأمين العام في مجال التدخل والمشاركة في وظيفة التسوية السلمية للمنازعات[2] .

وإذا كانت الامانة العامة تشكل إحدى الاجهزة الرئيسية للمنظمة،فإن ميثاق الجامعة اكتفى مع ذلك بإبراز الجانب الاداري والتنظيمي لدور الامين العام الذي يعينه مجلس الجامعة[3] ، كما يقوم الامين العام بدوره بتعيين الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين بعد موافقة المجلس، وإعداد مشروع ميزانية الجامعة الذي يعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية[4].

لكن إلى جانب هذه الوظيفة الادارية للأمين العام، يشير ميثاق المنظمة إلى رتبته في هيكلها التي تتحدد بمستوى سفير، الامر الذي يتيح له إمكانية واسعة للتصرف والمبادرة ليس فقط كموظف إداري وتنفيذي للمنظمة وإنما أيضا كممثل ديبلوماسي لها وللدول العربية الاعضاء فيها.

ومما يعزز إمكانيات التصرف السياسي والديبلوماسي للأمين العام للجامعة ما تضمنته المادة الثانية عشرة من النظام الداخلي لمجلس الجامعة التي منحته اختصاصات سياسية[5]. كما أن المادة الاولى من النظام الداخلي للأمانة العامة تتضمن قيام الامين العام بالوظائف الاخرى التي توكلها إليه هيئات الجامعة، مما يعني أن هذه الوظائف الاخرى قد تتضمن أمورا ومهاما سياسية[6].

---

1 - نفس المرجع.

2 - نهلة محمد أحمد جبر : جامعة الدول العربية، نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي. شؤون عربية. ع 82. مرجع سابق. ص 230.

3 - الفقرة الأولى من المادة 12.

4 - الفقرة الأولى من المادة 13.

5 - عبد الرحمن اسماعيل الصالحي : تحديث جامعة الدول العربية في إطار المتغيرات الدولية. مرجع سابق. ص 80.

6 - نهلة محمد أحمد جبر : مرجع سابق. ص 230.

ولعل من جملة الامور السياسية التي يمكن للأمين العام القيام بها في إطار جهود الجامعة الرامية إلى تسوية الخلافات المحلية، قيامه بعملية الوساطة من أجل التوفيق بين المتنازعين إما بتكليف من مجلس الجامعة عملا بالمادة الثانية عشرة المشار إليه[1]، أو بمبادرة منه العام بوصفه ممثلا ديبلوماسية للمنظمة ولأعضائها جماعة وفرادى. وعلى ضوء ذلك، فإن هناك اتجاها داخل الجامعة يرمي إلى تعزيز المكانة والدور السياسي والديبلوماسي للأمين العام من خلال جعل عملية تعيينه مرتبطة ليس باتفاق أعضاء مجلس المنظمة وإنما باتفاق ملوك ورؤساء الدول الاعضاء فيها[2] .

ويتبين من خلال تحليل نشاطات وتجارب الامناء العامين السابقين، أن ممارساتهم شملت عددا من الادوار السياسية والديبلوماسية[3] التي كانت تدعم وظيفة الجامعة في تسوية عدة قضايا خلافية بما فيها قضايا الحدود العربية.

ولعل من أبرز القضايا الحدودية التي طرحت على الجامعة العربية في بداية عهدها، الخلاف العراقي الكويتي الذي نشب عام 1961 بعيد الاستقلال السياسي للكويت، وذلك على إثر بروز دعوةعبد الكريم قاسم لضم الكويت وعدم الاعتراف بالحدود الدولية الفاصلة بين القطرين على أساس الشعار الذي رفعه آنذاك «حدودنا من زافوا إلى جنوب الكويت»، كما قام العراق بتحريك قواته إلى حدود الكويت، وفي نفس الوقت تحركت قوة بريطانية إلى الكويت بطلب رسمي من حاكم البلاد[4] لمواجهة القوات العراقية.

ومباشرة بعد اندلاع هذا الحادث، قامت الكويت بمراسلة الجامعة العربية ومجلس الامن بالأمم المتحدة تشتكي فيها من التصرف العراقي، وبرغم البطء الذي ميز موقف الجامعة عن موقف مجلس الامن في تفاعلهما مع الحادث، فإن الامين العام للمنظمة العربية نشط -بعد تكليفه من طرف المجلس- في إجراء وساطة بين المسؤولين العراقيين والكويتيين تمخضت عن بلورة تصور للجامعة فيما يتعلق بتسوية هذا النزاع[5] .

---

1 – بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 96.

2 - Sadok CHAABANE : La réforme du pacte de la ligue des Etats arabes, R G D I P, Tome 86, 1982/3.

3 – انظر : جميل مطرفي ندوة "وظيفة جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات". مجلة المستقبل العربي. ع 171. مرجع سابق. ص ص 120/119.

4– مفيدمحمود شهاب : جامعة الدول العربية. مرجع سابق. ص 144.

5 – عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مجلة السياسة الدولية. ع 111. مرجع سابق. ص 203.

وقد تضمن قرار مجلس الجامعة المتعلق بهذه التسوية والصادر في 20 يوليوز 1961 التزام حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضيها في أقرب وقت ممكن[1] ، كما تضمن التزام حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت إلى العراق[2] وتأييد كل رغبة تبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع أي من دول الجامعة طبقا لميثاق هذه الاخيرة[3] ، والترحيب بدولة الكويت عضوا في المنظمة ومساعدتها في الانضمام إلى الامم المتحدة[4] .

كما التزمت الدول العربية وفقا لهذا القرار الذي صدر بالاجماع باستثناء صوت وفد العراق، بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها، وتكليف الامين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع هذا القرار موضع التنفيذ[5] .

وفي إطار إجراءات تنفيذ هذه الفقرة من القرار، قام الامين العام للجامعة ـ ولأول مرة في تاريخ المنظمة ـ بالاشراف على إنشاء قوة طوارئ عربية للسهر على تنفيذ بنود التسوية[6] وذلك على غرار ما تقوم به الامم المتحدة في بعض حالات النزاع الدولية الاخرى.

وقد ساهم تحرك الجامعة العربية من خلال أمينها العام في التخفيف من حدة الازمة العراقية الكويتية آنذاك، ولم تكد تمضي سنتان بعد ذلك حتى اعترفت العراق باستقلال الكويت، كما اتفقت حكومتا البلدين على تبادل العلاقات الديبلوماسية بينهما[7].

ويتضح من خلال هذا النزاع أن الامانة العامة للجامعة لعبت دورا متميزا في تهدئته، وحققت نجاحا مهما فيما يتعلق بتكوين قوات طواريء عربية برغم أن هذا النوع من الآليات العسكرية لفض النزاعات لم يرد في ميثاق المنظمة. كما شكل انسحاب القوات البريطانية من الاراضي الكويتية أحد جوانب نجاح هذا الدور الذي قام به الامين العام ومن خلاله نجاح الديبلوماسية الجماعية العربية التي تحركت لفض النزاع[8] .

أمام النزاع العراقي الكويتي لعام 1973 فقد بادر الامين العام للجامعة غداة اندلاعه بزيارة إلى الكويت، وتمخضت جهوده هناك التي جرت لتعزيز جهود وساطة عربية أخرى

---

1 - انظر قرار مجلس الجامعة رقم 35/1777.

4.3.2- انظر : محمد عبد الوهاب الساكت : الأمين العام لجامعة الدول العربية.
دار الفكر العربي. القاهرة. 1974. ص 395 وما بعدها.

5 – نفس المرجع.

6 – تشكلت هذه القوات العربية من حوالي ألف جندي سعودي وألف جندي أردني وألف جندي مصري وخمسمائة جندي من كل من السودان وتونس، وقد عهد برئاسة هذه القوات إلى قوات سعودية. انظر : بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 88.

7– مفيد محمود شهاب : مرجع سابق. ص 145.

8 – عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مرجع سابق. ص 203.

تمت خارج نطاق الجامعة، عن تشكيل لجنة مختلطة مكلفة بتحديد الحدود بين البلدين المتنازعين.

وكانت الجهود العربية التي جاءت مبادرة الامين العام لتعزيزها تتمثل في الدور الذي قامت به كل من مصر وسوريا اللتين أرسلتا مبعوثين عنهما إلى العراق والكويت لدعوتهما إلى تسوية خلافهما بالطرق الودية [1] . كما ساهم في هذه الجهود العربية زعيم منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، مما مكن من التوصل إلى اتفاق شرعت بموجبه القوات العراقية بالانسحاب في 5 أبريل 1973 من المواقع التي كانت قد احتلتها بالكويت[2].

وشكل نزاعا الحدود بين شطري اليمن الذي نشب عام 1972 نموذجا آخر للنزاعات الحدودية العربية التي توفقت في تسويتها ديبلوماسية الجامعة العربية عن طريق أمينها العام. فعلى، إثر فشل جهود بذلها وزير خارجية الكويت لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع الذي انطلق في فبراير وماي 1972 وتصاعد بعد ذلك في شتنبر من نفس السنة، تقدمت الجمهورية العربية اليمنية بطلب إلى مجلس الجامعة المنعقد في دورته العادية في شتنبر 1972 للنظر في هذا الخلاف[3].

وكان الامين العام قد قام بإجراء مساع حميدة بين المتنازعين قبل عرض الخلاف على المجلس، إلا أن هذا الاخير أصدر بعد ذلك توصية تقضي باستمرار الامين العام في جهوده بمساعدة لجنة خاصة لتحقيق المصالحة بين اليمنيين وفض خلافهما حول مناطق الحدود المتنازع عليها[4] .

وتمكن الامين العام بمساعدة أعضاء اللجنة من التوصل إلى تصور لتسوية هذا الخلاف، وتمثل ذلك في الاعلان عن اتفاق بكل من صنعاء وعدن في 13 أكتوبر 1972 يقضي بوقف إطلاق النار وانسحاب قوات الطرفين إلى مسافة عشر كيلومترات من الحدود المشتركة وإنهاء تركيز القوات ووقف الحملات الاعلامية المضادة وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة تتولى الاشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار على الحدود بينهما مع إشراك ممثلين عن الجامعة العربية في هذه العملية[5] .

---

1 - Amina BELOUCHI : Les conflits armés entre les Etats arabes, op cit, p 202.

2 - Op cit, p 203.

3 - بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 157.

4 – تشكلت هذه اللجنة الخاصة لمساعدة الأمين العام من ممثلي الجزائر وسوريا والكويت وليبيا ومصر وذلك وفقا لقرار مجلس الجامعة رقم 2961 في دورته العادية الثامنة والخمسين المنعقدة في 13 شتنبر 1972. انظر نفس المرجع. ص 158.

5 – نفس المرجع. ص 159.

ولم يتوقف نجاح جهود الجامعة فقط عند بلورة هذا التصور للتسوية، وإنما امتدت إلى حد تشجيع البلدين على الاتحاد أثناء مباحثاتهما الثنائية، مما تمخض عنه توقيع اتفاق سلام بين البلدين من جهة وكذا توقيع اتفاقية اتحادية بينهما في 28 أكتوبر 1972 من جهة أخرى[1] .

وإذا كانت هذه النماذج من النزاعات الحدودية العربية قد عرفت لحظة اندلاعها نجاحا نسبيا في عملية إخمادها وتهدئتها بالطرق الودية من خلال جهود الامين العام[2]، فإنه لا ينبغي إغفال نماذج أخرى من هذه الخلافات التي أخفقت الجامعة في التعامل معها لإيجاد حلول لها.

ولعل من نماذج النزاعات الحدودية التي أخفقت الجامعة في تسويتها النزاع المصري السوداني حول منطقة "حلايب" الذي اندلع عام 1958، فبعد تطور هذا الخلاف بين البلدين وفشل المفاوضات التي أجريت بالقاهرة بشأن الحدود الفاصلة بينهما، قام المندوب السوداني لدى الجامعة العربية بتقديم مذكرة إلى الامين العام للمنظمة يطلب فيها باسم حكومته من هذه الاخيرة بذل مساعيها الحميدة في هذا النزاع[3].

إلا أن الامين العام اكتفى في مبادرته بالاتصال مع وزير خارجية مصر، الذي تلقى منه تأكيدا رسميا على أن «حكومة مصر باقية عند موقف المسالمة والاخوة وحسن الجوار إزاء السودان، وأنها ملتزمة تصميمها على مجانبة أي قول أو عمل يمكن أن يغاير ذلك»[4] لكن الامين العام لم يحاول طلب انعقاد مجلس الجامعة لبحث هذا الخلاف[5].

ولقد شكل هذا الاخفاق الذي منيت به الديبلوماسية العربية سواء منها تلك التي جرت داخل إطار الجامعة أو خارجها في تعاملها مع الخلاف المصري السوداني أحد دوافع لجوء الجانب السوداني إلى الأمم المتحدة لطلب انعقاد جلسة طارئة لمجلس الامن «لمناقشة الحالة الخطيرة القائمة على الحدود السودانية المصرية والناجمة عن حشد قوات مصرية كبيرة تتحرك صوب الحدود السياسية السودانية»[6]

1- عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مرجع سابق . ص 203 .

2 - تنبغي الاشارة إلى أن تسوية هذه النزاعات لم تكن نهائية وحاسمة، فهذه النزاعات غالبا ما كانت تنطوي على اعتبارات قانونية برغم دوافعها السياسية الظاهرة، وكان أقصى ما كانت تنجح فيه الجامعة في تعاملها معها هو إخمادها وتهدئتها وسحب طابع التوتر العسكري عنها لتبقى في حدود خلاف هادئ. لذلك فلا غرو أن تنفجر هذه الخلافات من جديد كلما تدهورت العلاقات السياسية والديلوماسية بين أطرافها.

3- بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 61.

4 - نفس المرجع. ص 61.

5 - عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مرجع سابق. ص 203.

6 - بطرس غالي : مرجع سابق . ص62.

ومع أن هذا الخلاف الحدودي تراجعت حدته بعد ذلك على إثر توقيع الطرفين على اتفاقية تهم توزيع مياه النيل في نفس السنة[1] ، فإنه سرعان ما كان يبرز على سطح العلاقات الدبلوماسية بين البلدين كلما ساءت بسبب الخلافات السياسية والايديولوجية.

وقد أخذ الخلاف الحدودي أبعادا خطيرة في علاقات الجانبين في عهد حكم الرئيسين السوداني عمر حسن البشير والمصري محمد حسني مبارك[2]، وكعادة الجانب السوداني في تفاعله مع قضية "مثلث حلايب" عمد إلى طلب وساطة الجامعة العربية لاحتواء هذه الازمة وتدخل الامين العام لبذل مساعيه الحميدة في هذا الاتجاه[3]، كما طالب السودان في نفس الوقت جارته الشمالية باللجوء إلى تحكيم محكمة العدل الدولية للفصل في هذا الخلاف الحدودي[4].

ومع أن الموقف المصري الرافض للتحكيم الدولي يتيح الفرصة للجامعة العربية لأداء وساطتها، فإن الامين العام للجامعة لم يقم بأية مبادرة سياسية في هذا المجال، ويخشى أن يكون انتماء الامين العام لإحدى الدولتين المتنازعتين أحد الاسباب الخفية في تراجع دوره السياسي والديبلوماسي للتقريب بين الطرفين وحثهما على إجراء مفاوضات ثنائية للتوصل إلى حل لهذا الخلاف[5]، خصوصا إذا كان ينتمي إلى إحدى الطرفين المتنازعين.

وتمثل حرب الحدود بين المغرب والجزائر نموذجا آخر لإخفاق الجامعة في احتواء نزاعات الحدود العربية، إلا أنه خلافا للنزاع المصري السوداني بادر الامين العام بعد تدهور الوضع بين المغرب والجزائر عام 1963 إلى عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة قصد بحث هذا النزاع، وتمخضت هذه المبادرة عن بلورة تصور لتسويته جاء في صيغة قرارين اثنين دعا أحدهما «حكومتي البلدين إلى وقف إطلاق النار فورا»[6] ، ونص القرار الثاني على دعوة الحكومتين إلى سحب قواتهما المسلحة إلى مراكزهما السابقة لبدء الاشتباك المسلح على ألا يؤثر ذلك في الخلاف القائم حول الحدود، وكذا تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود لبنان وليبيا وتونس ومصر مع رئيس المجلس والامين العام لاتخاذ ما يقتضيه حسم النزاع بين البلدين بالطرق السلمية[7].

---

1 – عمر عز الرجال : مرجع سابق. ص 203.

2 - Voir : "Le Monde" le 2 et 3 juillet 1995, p 4.

3 - انظر : صحيفة : "الشرق الأوسط". ع 6062. 4 يوليوز 1995. ص 1.

4 – انظر : صحيفة : "الشرق الأوسط". ع 4347. 6 يونيو 1995. ص 10.

5 – غالبا ما يبرر الأمين العام للجامعة عدم تدخل هذه الأخيرة للوساطة في النزاع المصري السوداني بعدم توصل المنظمة بطلب في هذا الشأن، وفي هذا الاطار كذلك يندرج تأكيد الأمين العام الحالي عصمت عبد المجيد بأنه برغم حرص الجامعة على بذل الجهد في سبيل تحقيق تسوية لهذا الخلاف، إلا أنها لم تبحث الموضوع لأنه لم يعرض عليها التدخل لتسويته. انظر : صحيفة الشرق الأوسط. العدد 5772 / 17 شتنبر 1994. ص 4.

6 - انظر قرار مجلس الجامعة الصادر بالاجماع. رقم 40/1934.

7 – انظر نفس القرار.

غير أن جهود الجامعة العربية باءت بالفشل نظرا لعدم موافقة الجانب المغربي على مضمون قرارها وخاصة ما تضمنه من الدعوة إلى سحب القوات المسلحة إلى المراكز السابقة لبدء الاشتباك على اعتبار أن الأراضي التي توجد بها القوات المغربية إنما هي أراضي مغربية[1].

وكانت مبادرة الامين العام للجامعة قد جاءت متوازية مع المبادرات المكثفة الاخرى التي قامت بها منظمة الوحدة الافريقية وما سبقها من مبادرات ديبلوماسية قادها زعماء دول عربية كتونس وسوريا ومصر[2]. إلا أن تفضيل الجانب المغربي عدم اللجوء إلى الجامعة العربية لأسباب منها مساندة مصر للموقف الجزائري وبالتالي رفضه لقرار مجلس الجامعة أدى بجهود الامين العام للمنظمة إلى الفشل[3].

ثانيا : دور مؤتمرات القمة العربية في تسوية المنازعات الحدودية.

إلى جانب الدور المتزايد الذي أخذ يؤديه أمين عام جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية لخلافات ونزاعات أعضاء المنظمة، تلعب اجتماعات القمة العربية التي يلتئم فيها ملوك ورؤساء الدول الاعضاء دورا متميزا كذلك في مجال بحث القضايا الخلافية ومحاولة إيجاد حلول ملائمة لها.

ومع أن نظام انعقاد مؤتمرات القمة العربية سواء بصورة منتظمة أو غير منتظمة غير وارد في ميثاق الجامعة، إلا أن الميثاق تضمن إشارة إلى هذا المستوى العالي من تمثيل الدول العربية الاعضاء في المنظمة، بحيث جرى التأكيد على أن «يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلي الدول المشتركة في الجامعة»[4].

ولعل انعقاد اجتماعات ممثلي الجامعة على مستوى القمة لا يعكس فقط أحد أبرز مظاهر النشاط السياسي للمنظمة العربية[5] ، وإنما أيضا رغبة أعضائها في تفعيل دورها أكثر وتأكيد وظيفتها كمجال للتشاور والتداول والتنسيق على أعلى مستوى وفض الخلافات بالطرق الودية واحتوائها قبل أن تنفجر، لذلك فإن اجتماعات القمة كانت من أهم الوسائل السياسية والديبلوماسية التي كان يتم التطلع إليه في معالجة الخلافات التي يستعصي حلها أمام طرق ووسائل التسوية السلمية الاخرى[6] .

---

1 - عمر عز الرجال : مرجع سابق. ص 203.

2 - بطرس غالي : مرجع سابق. ص ص 144/141.

3 - أحمد الرشيدي : دور جامعة الدول العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات. مرجع سابق. ص 104.

4 - انظر المادة الأولى من ميثاق الجامعة العربية.

5 - علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام. مرجع سابق. ص 695.

6 - هيثم الكيلاني : المصالحة القومية بين التعجيل والتأجيل. مجلة : شؤون عربية. ع 81. ص 20.

ولقد جرى إلى الآن انعقاد اثنين وعشرين (22) مؤتمر قمة عربية بما فيها تلك التي انعقدت بصورة عادية وغير عادية، وكان أول هذه المؤتمرات قد انعقد عام 1946[1] . أما آخرها فهو مؤتمر القمة العربي غير العادي الذي انعقد بالقاهرة يومي 9 و10 غشت 1990 [2] . ومنذ عام 1964 أصبحت مؤتمرات القمة العربية تنعقد بصورة عادية تقريبا، وذلك في أعقاب نداء كان قد وجهه الرئيس المصري للقادة العرب بمناسبة إعلان إسرائيل عزمها تحويل مجرى نهر الاردن لفائدتها وحرمان العرب من المياه. وقد انعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول بالقاهرة في 13 يناير 1964 وظل منعقدا خمسة أيام لدراسة التهديدات الاسرائيلية[3] .

وإذا كانت قرارات مؤتمرات القمة العربية قد أضحت تمثل أحد مصادر الشرعية العربية إلى جانب مقتضيات ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك التي يتم الاستناد إليها في العمل العربي والتنسيق والتعاون بين أعضاء المنظمة[4] ، فإن انعقاد أعضاء هذه الاخيرة على مستوى القمة وبصورة منتظمة أحيانا لم يخضع لأية محاولة تأطيرية أو تنظيمية في إطار ميثاق المنظمة، كما لم يجر إعداد أو وضع نظام داخلي لهذا النوع من الاجتماعات لملوك ورؤساء الدول العربية وطريقة أعمالهم وطبيعة القضايا والامور التي يمكن دراستها[5].

وأمام غياب هذه الاجراءات التنظيمية لعمل اجتماعات القمة العربية وطبيعة القضايا والخلافات التي يمكن طرحها للتداول والبحث فيها، فإن المبادرة السياسية للجامعة العربية أو لدولة أو لمجموعة دول عربية تظل أهم دافع يكمن وراء عقد هذا النوع من الاجتماعات. أما القضايا السياسية التي تطرح للنظر فيها خلال هذه الاجتماعات، فإن ذلك يظل رهينا بتقدير ممثلي الدول العربية وخاصة منهم وزراء الخارجية الذين ينكبون في اجتماعات تمهيدية على وضع جدول أعمال مؤتمر القمة وتحضير ملفاتها.

ومع أن اجتماعات القمة العربية طغت على معظمها قضايا الصراع العربي الاسرائيلي -وخاصة ما يرتبط منها بقضية فلسطين- بالاضافة إلى أمور أخرى تهم مجالات العمل العربي المشترك، فإن قضايا الحدود العربية حظيت -هي الاخرى- بجانب من اهتمامات قادة الدول الاعضاء بالجامعة خلال مختلف لقاءاتهم المتعددة، بحيث عولجت بعض هذه

1- يتعلق الأمر بقمة أنشاص التي عقدت يومي 28 و29 ماي 1946. انظر : نهلة محمد أحمد جبر : جامعة الدول العربية... مرجع سابق. ص 248.

2 - كانت القمة العربية لعام 1990 التي انعقدت بالقاهرة على إثر الاجتياح العراقي للكويت آخر قمة عربية لحد الآن في إطار الجامعة، ومنذ ذلك التاريخ فشلت الجامعة في عقد مؤتمر قمة بسبب الخلافات السياسية العميقة والمشاكل الداخلية للدول العربية.

3 - علي صادق أبو هيف. مرجع سابق. ص 695.

4 - هيثم الكيلاني : المصالحة القومية بين التعجيل والتأجيل. مرجع سابق. ص 20.

5 - نهلة محمد أحمد جبر : جامعة الدول العربية، نشأتها وتطورها ودورها المستقبلي. مرجع سابق. ص 228.

القضايا الحدودية بصورة مباشرة عبر إدراجها في جدول أعمال القمة، كما أمكن معالجة هذه القضايا بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق الاجتماعات واللقاءات الجانبية التي تتاح للقادة العرب على هامش أشغال المؤتمر.

وبالرغم من أن نصيب هذه القمم العربية من النجاح في معالجة الخلافات والنزاعات الحدودية كان محدودا[1]، فإن ديبلوماسية القمة في هذا المجال أضحت تعد ـ مع ذلك ـ من جملة الطرق السلمية التي استحدثتها الجامعة لتعزيز الوسائل والآليات الاخرى المتاحة[2] ،كالوساطة من أجل التوفيق والتحكيم ومساعي الامين العام.

ومن ضمن النزاعات الحدودية التي لعبت فيها القمة العربية دورا ملحوظا في تسويتها، هناك النزاع حول منطقة الوديعة الذي نشب بين العربية السعودية والشطر الجنوبي لليمن قبل الوحدة. كما كادت إحدى اجتماعات القمة العربية أن تجد تسوية للنزاع الحدودي المغربي الجزائري لعام 1963، وذلك في اجتماع القاهرة الذي عقد في الفترة من 13 إلى 17 يناير 1964، بحيث جرى في إطار هذا المؤتمر اتصال مباشر بين زعيمي الدولتين المتنازعتين، وتمخض هذا اللقاء عن إبرام الجانبين لاتفاق جديد بينهما بعد ذلك في 20 فبراير من نفس السنة نص على انسحاب القوات المتحاربة من الحدود المشتركة للبلدين إلى ما وراء سبع كيلومترات من المناطق التي تم احتلالها في فاتح أكتوبر من عام 1963، كما نص الاتفاق على اعتبار منطقتي حاسي بيضاء وأم العشار مناطق منزوعة السلاح، فضلا عن أن الطرفين قرارا كذلك تبادل الاسرى بينهما[3] .

ومع أن التسوية النهائية لهذا النزاع قد أعلن عنها أمام إحدى مؤتمرات القمة الافريقية وليست العربية[4]، فقد سبقتها عدة جهود وخطوات تمهيدية لاشك أن مؤتمر القمة العربية بالقاهرة كان إحدى جوانبها، فديبلوماسية القمة العربية ـ حتى وإن لم تكن أحيانا ناجعة في فض بعض الخلافات بصورة حاسمة ومباشرة ـ فهي على الاقل تتيح فرصة لقاء القادة السياسيين للحديث فيما بينهم وتبادل وجهات النظر وتفهم المواقف المختلفة من القضايا الخلافية المطروحة[5]، مما يساهم في إيجاد مناخ ملائم للحوار والتفاوض مثلما جرى بالنسبة للنزاع المغربي الجزائري.

1- عمر عز الرجال : جامعة الدول العربية ومنازعات الحدود العربية. مرجع سابق. ص 205.

2- محمد محمد الصوفي : ديبلوماسية مؤتمرات القمة في العلاقات العربية. مرجع سابق. ص 42.

3- بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 148.

4- أحمد الرشيدي : دور الجامعة العربية في مجال التسوية السلمية للمنازعات. مرجع سابق. ص 104.

5 - انظر : محمد محمد الصوفي : ديبلوماسية مؤتمرات القمة في العلاقات العربية. رسالة لنيل ديبلوم الدراسات العليا في القانون العام.

جامعة محمد الخامس. الرباط. يونيو 1982. ص 48.

أما نزاع الصحراء المغربية، فقد كان هو الآخر موضوعا مطروحا في اجتماعات الجامعة العربية على مستوى القمة، غير أن تعامل الجامعة على هذا المستوى مع هذه القضية كان محصورا في الاطار الذي كانت فيه قضية الصحراء ثائرة بين المغرب وإسبانيا، أي أن هذا التعامل كان يندرج في إطار تضامن الصف العربي لتخليص المنطقة العربية من بقايا الاستعمار الاجنبي[1].

وفي هذا الاطار بحث مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية الذي التأم بالرباط في الفترة من 26 إلى 29 أكتوبر 1974 وأصدر بشأن قضية الصحراء قرارا تحت عنوان : "توحيد الصف العربي في قضية الصحراء الغربية" تضمن إشادة الدول العربية بتوصل كل من المغرب وموريتانيا إلى اتفاق بينهما بشأن خلافهما ومطالبهما الاقليمية بالمنطقة. كما أكد القرار على أن الدول العربية تعتبر قضية الصحراء وتصفية الاستعمار فيها قضية جوهرية تهم جميع الدول العربية وبالتالي تطالب إسبانيا بأن تسرع بقبول طلب المغرب وموريتانيا بالجلاء عن المنطقة[2].

إلا أنه بعد انسحاب إسبانيا من الصحراء وتأجج الصراع حولها بين دول المنطقة وخاصة منها المغرب والجزائر التي كانت تساند جبهة البوليساريو الساعية إلى إقامة دولة مستقلة بالمنطقة، لم يسجل أي تدخل للجامعة العربية منذ 1975 سواء من خلال وساطة مجلسها أو مساعي أمينها العام أو من خلال اجتماعاتها على مستوى القمة. كما لم يتم تقديم أي طلب من جانب الاطراف المتنازعة للقيام بهذا التدخل أو مناقشة الموضوع في إحدى اجتماعات القمة، ولا شك أن السبب في ذلك يكمن أساسا في الخلافات العربية العميقة حول هذه القضية[3].

ويكتسي مؤتمر القمة العربي الذي عقد بالقاهرة يومي 9 و 10 غشت 1990 طابعا خاصا لكونه أول مؤتمر قمة ينعقد بصورة استعجالية خصيصا للنظر في نزاع إقليمي وحدودي وسياسي تمثل في قيام القوات العراقية باجتياز الحدود والتغلغل في الاراضي الكويتية قصد ضمها إلى العراق[4].

---

1 - Voir : Paul BALTA, op cit.

2 - بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية. مرجع سابق. ص 177.

3 - Paul BALTA : La ligue arabe et ses membres face au conflit du sahara occidental, in : "le système régional arabe", sous la direction de M. FLORY et P. SATEH AGATE, Editions CNRS, Paris, 1989, p 301.

4 - انظر : وقائع القمة العربية الطارئة في القاهرة في 10 غشت 1990 في المجلة لمصرية للقانون الدولي . ع : 46 . ص ص 184 / 190 .

فبمجرد اندلاع الازمة العراقية الكويتية التي تصاعدت بصورة خطيرة ووتيرة سريعة، أخذت بعض الدول العربية والاجنبية تبذل جهودها ومساعيها لاحتواء المشكلة وتحقيق عودة القوات العراقية إلى بلادها، غير أن رفض الجانب العراقي وإصراره وتمسكه بموقفه القاضي بضم الكويت وتلويح القوى الغربية بالتدخل العسكري[1]، دفع بمصر الى دعوة الدول العربية لعقد مؤتمر قمة بالقاهرة من أجل الخروج بموقف عربي من هذه الازمة.

وتمخض مؤتمر القاهرة عن قرارات عكست انشطار الصف العربي وتباين المواقف واختلافها من الازمة، بحيث جاءت هذه القرارات بأغلبية 12 صوتا رافضا للتحرك العراقي ومنددا به[2]، فقد رفض هذه القرارات كل من العراق وفلسطين وليبيا، وتحفظت بشأنه كل من السودان والاردن وموريتانيا. أما الجزائر واليمن فقد امتنعتا عن التصويت، في حين وافقت عليه بقية الدول العربية.

---

1 - Voir : Gilbert GUILLAUME : les grandes crises internationales et le droit, éditions du Seuil, 1994, p 272

2 - نفس المرجع. ص 190. (المجلة المصرية للقانون الدولي).

المبحث الثاني

تسوية منازعات الحدود العربية خارج إطار الجامعة العربية

تفضل كثير من الدول العربية تسوية نزاعات حدودها خارج إطار الجامعة ، إما عن طريق الوسائل الديبلوماسية أو التفاوض مباشرة فيما بينها، وإما عن طريق اللجوء إلى أجهزة ومنظمات إقليمية ودولية أخرى غير الجامعة من أجل التماس الحلول الملائمة لخلافاتها السياسية والقانونية.

وغالبا ما تسعى الدول العربية في تسوية منازعاتها خارج إطار الجامعة، إلى منظمة الوحدة الافريقية أو إلى الأمم المتحدة، ويبدو أن اللجوء إلى هاتين المنظمتين لا يكمن وراءه فقط عدم قناعة الدول العربية بجدوى وفعالية الجامعة في مجال التسوية السلمية للمنازعات، لانعدام توفر المنظمة على جهاز قضائي متخصص خلافا لمنظمة الوحدة الافريقية التي تتوفر ضمن أجهزتها على لجنة متخصصة تقوم بالوساطة والتوفيق والتحكيم في أي نزاع بين الدول الاعضاء[1] أو الامم المتحدة التي تتوفر كذلك على محكمة عدل دولية[2] ، بل إن لجوء البلدان العربية إلى منظمات غير الجامعة يعكس أيضا رغبتها في تفادي إقحام المنظمة الاقليمية العربية في نزاعات كثيرا ما تتسبب في تقسيم صفوفها وتعمق خلافاتها الداخلية[3].

1 - Voir : Jean-Pierre QUENEUDEC : Remarques sur le règlement des conflits frontaliers en Afrique. R G D I P. Janv, Mars 1970, 74e année pédone, pp 69/77.

2 - Voir : Manfred LACHS : La cour internationale de justice dans le Monde d'aujoud'hui, in : revue belge de droit international, Vol XI, 1975, 1, Bruxelles, pp 548/561.

3- أحمد عبد الونيس شتا : اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية في الفقه العربي. في : جامعة الدول العربية. الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير. مرجع سابق. ص 38 وما بعدها.

وقد أظهرت تجربة الجامعة في تعاملها مع خلافات أعضائها، أن هؤلاء سرعان ما ينقسمون في مواقفهم أمام هذه الخلافات إلى أطراف مؤيدة وأخرى معارضة وثالثة محايدة مما يحول دون اتخاذ موقف موحد لتسوية الخلاف. وعوض أن تتدخل الجامعة لإنهاء الازمة تكون هذه الاخيرة قد أثرت سلبيا وبعمق في تماسك أعضائها وفعالية دورها ونشاطها، ولعل انقسام الصف العربي داخل الجامعة أمام أزمة الخليج الثانية يمثل نموذجا حيا لهذه الحساسية المفرطة لتأثر الجامعة بخلافات ونزاعات أعضائها دون القدرة على التدخل والمبادرة لإنهائها وحسمها[1].

غير أن ذلك لا يعني عدم توفق الجامعة في النهوض بإحدى أهم مبادئها ووظائفها المتمثلة في التسوية السلمية للمنازعات المحلية بقدر ما يفيد حرص أعضائها من الدول العربية على تلمس وسائل وطرق أخرى أكثر فعالية في معالجة الخلافات.

ولاشك أن منظمة الوحدة الافريقية تتميز عن الجامعة العربية في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية والحدودية بعدة خصائص ومبادئ قانونية، فالمنظمة الافريقية تتوفر إلى جانب إحدى الاجهزة التنظيمية المكلفة بدراسة وتسوية القضايا الخلافية للدول الاعضاء، على تصور قانوني مبدئي يهم مسألة النزاعات المرتبطة بالاقاليم والحدود. وقد تبلور هذا التصور نتيجة المشاكل العديدة والمتراكمة في هذا المجال عقب حصول دول القارة السمراء على استقلالها السياسي من الدول الاستعمارية التي قامت بتخطيط الحدود بطريقة عشوائية واقتطاع الاقاليم في إطار سباقها المحموم لتقسيم النفوذ فيما بينها، مما نجم عنه خلق حالة توتر شبه عامة ومستمرة حول الحدود المرسومة[2].

ونظرا لتورط دول القارة مبكرا في تجربة الصراعات الحدودية والاقليمية، فقد كان لزاما عليها وهي تقوم بإنشاء منظمتها الاقليمية إعداد إطار قانوني لحل هذه الصراعات المتزايدة[3]، وذلك اعتمادا على معطيات الواقع السياسي الافريقي من جهة واستنادا إلى افرازات تجارب الدول والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى كالأمم المتحدة أو منظمة دول أمريكا اللاتينية من جهة أخرى.

---

1 - انظر : أحمد عصمت عبد المجيد : جامعة الدول العربية في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية. شؤون عربية. ع 81. مرجع سابق. ص 14.

2 - Voir : Romain YAKEMTCHOUK : Les frontières africaines R G D I P. janv, Mars 1970, op cit, pp 63 et s.

3 - Voir : BENMESSOUD Abdelmoughit : Intangibilité des frontières coloniales et espace étatique en Afrique, op cit, p 87.

أما منظمة الامم المتحدة التي لعبت هي الاخرى أدوارا مهمة في تسوية عدد من القضايا العربية، فتفضل الدول العربية اللجوء إليها أحيانا لنجاعة دورها السياسي والقضائي في مجال تسوية النزاعات، وقد شكلت قضايا الحدود جانبا مهما من القضايا العربية التي تعاملت الامم المتحدة معها إلى جانب القضايا الاجتماعية والقضايا السياسية والحروب الاهلية وقضايا التحرر الوطني والقضايا الامنية والقضايا المرتبطة بالنزاع العربي الاسرائيلي.

إلا أن مواقف الدول العربية ليست موحدة بشأن مسألة عرض نزاعاتها الحدودية على تحكيم الامم المتحدة، فإذا كانت بعض هذه الدول مؤمنة بنجاعة وفعالية المنظمة في هذا المجال، فإن دولا أخرى تتفادى اللجوء إلى التحكيم الدولي لعدة اعتبارات منها مخافة تأثر هذا التحكيم بالتحالفات السياسية والايديولوجية المستحكمة في نشاط المنظمة وأجهزتها، ومنها كذلك عدم رغبة هذه الدول في تدويل نزاعاتها والاقتصار في معالجتها على الجهود الديبلوماسية المحلية أو المفاوضات الثنائية خصوصا إذا كانت هذه الدول تتمسك بفكرة الحقوق التاريخية عوض المبادئ القانونية التي تحكم عادة الخلافات الاقليمية والحدودية.

أولا : جهود منظمة الوحدة الافريقية في تسوية النزاع الحدودي المغربي الجزائري :

جاءت أول مبادرة إفريقية للوساطة في النزاع الحدودي المغربي الجزائري عام 1963 خارج إطار منظمة الوحدة الافريقية التي كانت آنذاك حديثة العهد بنشأتها. كما جاءت هذه المبادرة سابقة لمبادرة الجامعة العربية لتسوية هذا النزاع.

فبعد أسبوع من حدوث اشتباكات 8 أكتوبر، قام الرئيس الغاني كوام نيكروما بالتوجه إلى المغرب في 17 أكتوبر 1963 كما زار بعد ذلك الجزائر في محاولة منه لبذل مساعيه الرامية إلى التوفيق بين الطرفين المتنازعين. غير أن إصرار كل من المغرب والجزائر على موقفيهما بخصوص مطالبهما الاقليمية حال دون نجاح مبادرة نيكروما.

وواصل الامبراطور الاثيوبي هايلي سيلاسي هذه المبادرة التي تخللتها زيارة للمغرب رافقه فيها وزير خارجية بلاده كتيما يفرو الذي كان آنذاك يشغل منصب الامين العام المؤقت لمنظمة الوحدة الافريقية، وكان سيلاسي يسعى من هذه المبادرة إلى تحقيق اتفاق بين البلدين المتنازعين من أجل عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، إلا أن الجانب المغربي رفض هذا الاقتراح الذي ساندته الجزائر.

وإذا كان الرئيس الغاني قد حاول استثمار موقعه السياسي البارز بالقارة السمراء في مساعيه الديبلوماسية لتقريب رؤى الجانبين المغربي والجزائري، فإن إمبراطور إثيوبيا كان يتوجه نحو إعطاء هذه المساعي صبغة مؤسساتية من خلال إجرائها في إطار جهود منظمة

الوحدة الافريقية الفتية. وبالفعل تمكن سيلاسي في النهاية من إقناع الطرفين بضرورة عقد مؤتمر ترأسه هو شخصيا[1] بالعاصمة المالية باماكو يومي 29 و30 أكتوبر 1963 تمخض عن عدة قرارات لاحتواء الازمة[2].

وتضمن اتفاق باماكو الصادر في 30 أكتوبر 1963 قرارات نصت على وقف الاعتداءات والاشتباكات فورا ابتداء من يوم 2 نونبر 1963 وتشكيل لجنة عسكرية تتألف من ضباط جزائريين ومغاربة وإثيوبيين وماليين تتولى تعيين منطقة نزع السلاح بين الدولتين، وتعيين مراقبين من إثيوبيا ومالي يتولون ضمان أمن وحياد تلك المنطقة[3].

وتمثلت مبادرة سيلاسي كذلك الرامية إلى إشراك المنظمة الافريقية في جهود التسوية ، في طلب انعقاد اجتماع عاجل لوزراء الشؤون الخارجية للدول الاعضاء بالمنظمة قصد تشكيل لجنة خاصة للتحكيم بأديس أبابا للقيام بمهمتين :

أولا : تحديد مسؤولية اندلاع الهجومات والاعتداءات بين الطرفين.

ثانيا : دراسة هذا النزاع الحدودي بعمق ووضع اقتراحات ملموسة لتسوية الخلاف المغربي الجزائري بصورة نهائية[4].

وبما أن هذا النزاع كان يشكل واحدا من أخطر النزاعات الحدودية المعروضة على المنظمة، فإن اتفاق باماكو ذكر بهذه المناسبة بضرورة تسوية جميع الخلافات الناشبة بين الدول الافريقية عن طريق المفاوضات، وهي إشارة تعكس إحدى المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية الرامية إلى فض الخلافات بالطرق السلمية[5].

وتنفيذا للقرار الثالث لاتفاق باماكو الذي يستند إلى المادة 12 وخاصة الفقرة الثانية منها لميثاق منظمة الوحدة الافريقية، انعقد مجلس لوزراء خارجية الدول الاعضاء بالمنظمة في دورة غير عادية بالعاصمة الاثيوبية من 15 إلى 18 نونبر 1963 . وقرر هذا المجلس تشكيل لجنة خاصة تتألف من ممثلي كل من ساحل العاج وإثيوبيا ومالي ونيجيريا والسنيغال والسودان وطانزانيا[6].

Voir : Marie Françoise LABOUZ : le réglement du contentieux de L'ouest magrebin, - 1
Aspects politiques et principes; Revue : Magreb N° 53 sept / oct / 1972 PP : 50/ 51

2 - بطرس غالي : مرجع سابق

3 - انظر اتفاق باماكو الصادر في : 30 أكتوبر 1963 .

4 - انظر القرار الثالث لاتفاق باماكو .

5 - قبل النزاع المغربي الجزائري ومحاولة احتوائه ، عرف نزاع مماثل بين فولتا العليا وغانا جهودا إفريقية أخرى مكنت من تسويته بسرعة

Voir : le Magreb à la conférence au sommet de L'OUA, in : Magreb, N°5, 1964 5 : 5

Voir le conflit frontalier algéro-marocain in : Revue Magreb N° 1,1964 - 6

وتمثلت مهام هذه اللجنة الخاصة في تحديد مسؤولية اندلاع الهجومات، كما طالب وزراء الخارجية إليها أن تعد تقريرا عن نتائج أشغالها. وبرغم استمرار توتر العلاقات بين المغرب والجزائر، واصلت هذه اللجنة أشغالها التي توجت باجتماع عقدته في الفترة من 3 إلى 5 دجنبر 1963 ،بحضور وزيري خارجية المغرب والجزائر.

وأصدرت اللجنة الخاصة في نهاية هذا الاجتماع بيانا ختاميا أعلنت فيه عن موعد استئناف اجتماعها المقبل في منتصف يناير 1964 كما أشارت فيه إلى ارتياحها للأجواء التي مرت فيها أشغالها ولقاءاتها مع الطرفين المتنازعين[1].

إلا أنه برغم أن اتفاق باماكو الذي تمخض عنه إنشاء هذه اللجنة حظي برضى المتنازعين وخاصة الجانب المغربي الذي رأى فيه اعترافا دوليا رسميا بوجود خلاف حدودي يستدعي ضرورة تسويته ، فإن ذلك لم يحل دون استمرار أجواء التوتر بين الجانبين وتصاعد خلافاتهما بخصوص مطالبهما الاقليمية، ففي الوقت الذي تطالب الجزائر فيه بضرورة الحفاظ على أوضاع الحدود والاقاليم كما خلفها الاستعمار، كان الموقف المغربي يدعو إلى مراجعة هذه الاوضاع بما يعيد له حقوقه التاريخية في بعض الاقاليم التي انتزعها منه الاستعمار الفرنسي لفائدة مستعمرته الجزائر[2].

ولم يمنع تفاقم خلافات الطرفين منظمة الوحدة الافريقية من مواصلة مساعيها لإنهاء هذه الازمة، فقد أدرج مجلس وزراء المنظمة في جدول أعمال دورته الثانية التي عقدها بعاصمة نيجريا من 24 إلى 29 فبراير 1964 بندا تحت عنوان: «تقرير اللجنة الخاصة ببحث النزاع بين الجزائر والمغرب على الحدود»، وأبرز ما خلص إليه قرار المجلس بشأن هذا الموضوع تعبيره عن ارتياحه لعمل اللجنة والجهود التي بذلها البلدان المتنازعان للبحث عن حل إفريقي لنزاعهما[3].

وبدا واضحا أن اهتمام منظمة الوحدة الافريقية والقرارات الصادرة عنها بخصوص هذا النزاع كان له أثر إيجابي على بوادر انفراج الازمة الحدودية بين المغرب والجزائر، إذ انسحبت القوات الجزائرية من مركز مغربي على الحدود المشتركة في مارس 1964، واتفق الجانبان كذلك على أن تكون مرتفعات فجيج وإيش مناطق منزوعة السلاح[4].

---

1 - Voir le communiqué final de la commission d'arbitrage du conflit algéro-marocain in Magreb, N° 1 p : 5

2 - Le differend frontalier entre le Maroc et l'Algérie, in : Magreb, N° 2 op cit P : 35

3 - انظر القرار (م / و / 18) الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في دورته الثانية بلاجوس من 24 إلى 29 فبراير 1964 .

4 - بطرس غالي : جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية مرجع سابق ص : 149

وفي سياق هذا التطور الايجابي كذلك، جرى لقاء بين الرئيس الجزائري بومدين والعاهل المغربي الحسن الثاني بالرباط في الفترة من 11 إلى 15 يناير 1967 انتهى بتوقيع معاهدة تضامن وتعاون بين الجانبين بإفران. وتنص هذه المعاهدة على إحداث لجان مشتركة تقنية وسياسية تكلف بتنفيذ برامج التعاون بين الطرفين، كما التزم الجانبان في هذه المعاهدة بعدم استخدام القوة في علاقاتهما وعرض قضاياهما ونزاعاتهما على لجان مؤقتة للتوفيق والتحكيم[1].

وبعد إعادة فتح مركز حدودي بفجيج عام 1969، اتفقت الجزائر والمغرب خلال مؤتمر قمة رباعية ضمت كذلك الرئيس التونسي والرئيس الموريتاني بمدينة تلمسان الجزائرية في ماي 1970 على تشكيل لجنة فنية لتعيين الحدود بينهما بصورة نهائية طبقا لخطوط الحدود التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وهو ما كانت تسعى إليه الجزائر في توجهها لتسوية النزاع[2].

وبما أن المنظمة الافريقية لعبت دورا في المساعي الرامية لإيجاد حل لهذا النزاع، فإن الاعلان الرسمي عن تسويته النهائية جاء على لسان العاهل المغربي أمام مؤتمر القمة الافريقي الذي عقد بالرباط في شتنبر عام 1972 حين أكد أن الدولتين توصلتا إلى تسوية نهائية للنزاع السياسي الاقليمي بينهما[3].

ويتجلى من خلال المقاربة الافريقية للنزاع المغربي الجزائري أن جهود تسويته انطلقت في البداية بطريقة سياسية وديبلوماسية قام بها زعماء أفارقة يتمتعون بوزن سياسي مهم داخل القارة كالرئيس الغاني نيكروما والامبراطور الاثيوبي سيلاسي، وتطورت هذه الجهود في اتجاه إشراك منظمة الوحدة الافريقية وتمكينها من احتضان هذا النزاع والعمل على تصفيته بالطرق الودية[4].

كما يلاحظ أن اللجنة الخاصة التي ورد الاعلان عنها في اتفاق باماكو للقيام بعملية التحكيم بعد تحديد مسؤولية اندلاع الاعتداءات ودراسة النزاع بعمق ووضع مقترحات عملية لإنهائه ليست هي تلك اللجنة التي وردت الاشارة إليها في المادة 19 من ميثاق المنظمة، وهي لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، أولا لكون هذه اللجنة لم يتم تشكيلها إلا بعد سنتين من اندلاع أزمة الحدود المغربية الجزائرية، وثانيا لكون هذه اللجنة تضم أعضاء

---

1 - بطرس غالي : مرجع سابق : 150

2 - نفس المرجع .

3 - نفس المرجع . ص : 151

4 - Voir Mirlande MANIGAT : l'organisation de L'unité Africaine Revue française de Science politique, vol XXI N° 2; Avril 1971. P : 338

ليسوا بالضرورة ممثلين رسميين لبلدانهم، وذلك نظرا لاختصاصاتهم القضائية والاكاديمية والديبلوماسية والبرلمانية، في حين كان أعضاء لجنة التحكيم الخاصة ببحث النزاع المغربي الجزائري يتكونون من ممثلي دول إفريقية يطغى على مهمتها طابع سياسي وديبلوماسي بالدرجة الاولى[1].

كذلك يتضح من خلال المقاربة الافريقية لهذا النزاع أنه برغم اختلاف التوجه السياسي والقانوني العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن مسألة أوضاع الحدود الموروثة عن الاستعمار مع التوجه والموقف المغربي الذي طالب باسترجاع حقوقه التاريخية على بعض المناطق الحدودية، فإن المنظمة لم تساند في قراراتها أو تعارض أي طرف من طرفي النزاع، بل حاولت الاستماع إلى مطالب الجانبين دون إدانة أحدهما، مما ساعد فيما بعد على تهييء أجواء انفراج هذه الازمة[2].

ويبدو أن نجاح المنظمة في بلورة حلول هذا النزاع برغم حداثة عهدها آنذاك جاء ضمن معطيات سياسية وديبلوماسية أخرى مرتبطة بالظروف الاقليمية والدولية. ومن ذلك فشل الجهود العربية في احتواء هذه الازمة وإجراء المبادرات العربية في هذا الشأن خارج إطار الجامعة العربية، بالاضافة إلى عدم رغبة الجانب المغربي بصفة خاصة في عرض هذا الخلاف على الجامعة لعدم ارتياحه لوساطتها بسبب بعض المواقف العربية المساندة للطرف الجزائري كما هو الشأن بالنسبة للموقف المصري[3] .

كما ساعد على نجاح المنظمة في جهودها ومساعيها عدم لجوء المتنازعين إلى مجلس الامن، فبالرغم من أن الجانب المغربي كان يميل إلى عرض قضيته على أنظار مجلس الامن أملا في الاستفادة من دعم حلفائه الغربيين وخاصة فرنسا والولايات المتحدة، فإن توجه أعضاء المجلس كان يميل إلى علاج هذه الازمة في إطارها الاقليمي[4] ، وعدم الزج بها في الخلافات الايديولوجية والسياسية التي يعرفها المجلس، الامر الذي دعم موقف منظمة الوحدة الافريقية وشجعها علي مواصلة جهودها كما شجع أطراف النزاع على التجاوب مع هذه الجهود.

إلا أن هذا النجاح لم يصادف جهود المنظمة الافريقية في محاولاتها تسوية نزاع إقليمي آخر بالمنطقة وهو نزاع الصحراء المغربية الذي ظل مستعصيا على آليات التسوية الافريقية والاممية إلى اليوم.

---

1 - Med BEDJAOUI : le réglement pacifique des differends africains . op cit : 95 / 96

2 - Op cit

3 - بطرس غالي : جامعة الدول العربية . مرجع سابق ص : 153

4 - بطرس غالي : العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية مرجع سابق ص 264 .

ثانيا : منظمة الوحدة الافريقية ونزاع الصحراء الغربية :

إذا توفقت منظمة الوحدة الافريقية إلى حد ما في المساهمة بنجاح في الجهود التي بذلت لإيجاد تسوية مرضية للنزاع الحدودي المغربي الجزائري، فإن مبادراتها المتعلقة بتسوية نزاع إقليم الصحراء الغربية اصطدم بعدة عراقيل وصعوبات، وذلك ليس لأن المنظمة لم تنهج نفس الأسلوب السياسي والديبلوماسي التوفيقي بين أطراف النزاع، وإنما لأن هذا النزاع يتميز كذلك بكونه لا يرتبط فقط بالوضعية الحدودية. بل ويشمل أيضا إقليما صحراويا مهما من حيث مداه الجغرافي وموارده الطبيعية. كما يتميز هذا النزاع بكونه لا يهم فقط الاطراف السياسية الطبيعية في كل صراع دولي -أي لا يهم فقط الدول- وإنما يشمل أيضا حركة لا تتوفر على كل العناصر القانونية والسياسية الاساسية لترقى إلى مستوى الدول بل إلى مستوى حركة تحرر وطني[1].

فنزاع الصحراء الذي انطلق في بدايته كقضية من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء بين كل من المغرب وموريتانيا المطالبتين باسترجاع هذا الاقليم لتسوية وضعيتهما الترابية والحدودية من جهة، وإسبانيا التي كانت تبسط سلطتها الاستعمارية على هذا الاقليم لعشرات السنين[2] من جهة ثانية.

وقد لعبت الدول الافريقية، سواء في إطار الجهود السياسية الفردية أو في إطار منظمة الوحدة الافريقية، دورا مهما في مجال تصفية لاستعمار من هذا الاقليم مساندة في ذلك السياسة التي كان يقوم بها المغرب وموريتانيا لإعادة أجزاء من هذا الاقليم، كما كان للجزائر مطامع بالاقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية التي سبق أن شكلت موضوع نزاع بين المغرب والجزائر، وكان اهتمام الجزائر بهذا الاقليم الصحراوي يندرج في إطار استراتجيتها الرامية إلى إيجاد منفذ لها يطل على المحيط الاطلسي[3].

وإذا كانت الجهود المحلية والافريقية، معززة بجهود مماثلة من جانب الامم المتحدة، قد مكنت من تحرير إقليم الصحراء من التواجد الاسباني في منتصف السبعينيات، فإن ذلك لم يكن كافيا لإيجاد تسوية نهائية وحاسمة لهذه القضية، مما جعل مرحلة تسويتها الثانية أشد تعقيدا وبطؤا من المرحلة الاولى حينما كان الاقليم تحت السيطرة الاسبانية[4].

---

1 - Voir : Edouard MOHA : le Sahara Occidental , ou la sale guerre de Boumedienne. Jean Pi-collec, Paris, 1990. PP 93 ets

2 -عبد الله هدية : مشكلة الصحراء الغربية أفاقها وأبعادها الإقليمية والدولية. مرجع سابق ع . ص 125 / 165

3 - William ZARTMAN : la résolution des conflits en Afrique L'HARMATTAN, Paris, 1990. P 28 ets.

4 - Voir : A. B TREDANO : le sahara marocain ; une décolonisation pas comme les autres Confluences, Rabat, Rabat P : 6

وهكذا تحولت قضية الصحراء الغربية من كونها قضية تصفية استعمار أوروبي بإقليم عربي وإفريقي إلي نزاع مسلح بسبب تعارض المطالب الاقليمية لثلاث دول عربية وهي المغرب وموريتانيا من جهة والجزائر من جهة أخرى بالاضافة إلى طرف رابع ظهر في الصراع ألا وهو: "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" أو ما يعرف اختصارا بـ «البوليساريو»[1].

فبعد توقيع اتفاق ثلاثي بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا بمدريد يقضي بإنهاء الوجود الاسباني العسكري بالمنطقة في 28 فبراير 1976، قامت جبهة البوليساريو مدعومة من طرف الحكومة الجزائرية التي أدانت اتفاق مدريد الثلاثي، بإعلان قيامها كـ "جمهورية الصحراء العربية الديمقراطية" في 27 فبراير 1976[2].

ولم يخل هذا الصراع بين الدول العربية الثلاث من أحداث عسكرية كالاشتباكات المسلحة التي وقعت في نهاية يناير عام 1976 في «أمغلا» الواقعة بالصحراء على بعد ثلاثة كيلومترات من الحدود الجزائرية، وذلك بين وحدة عسكرية جزائرية والقوات المغربية أسفرت عن وصول هؤلاء لأمغلا وأسر أزيد من عشرين جزائريا، كما قامت قوات جبهة البوليساريو باعتراض الانتشار المغربي والموريتاني في أجزاء من إقليم الصحراء بعد انسحاب إسبانيا منها[3].

فإذا كانت هذه الجبهة تناهض اقتسام الصحراء بين المغرب وموريتانيا من خلال إلحاق ثلثي الاقليم بالاراضي المغربية والثلث الاخير بالأراضي الموريتانية، فإن الجزائر كانت تعارض هذا الاقتسام على أساس أنه لم يتم إجراء استفتاء السكان الصحراويين لتقرير مصيرهم كما كان مزمعا القيام به قبل الانسحاب الاسباني[4].

وموازاة مع هذه الاحداث والتطورات السريعة التي باتت تشهدها المنطقة، أخذت منظمة الوحدة الافريقية تبحث عن إمكانيات إيجاد تسوية لهذا النزاع الذي بات يهدد استقرار الجزء الشمالي الغربي للقارة السمراء[5]، وكعادتها في جميع المنازعات الافريقية لم تعمد المنظمة إلى الوسائل القانونية لتصفية الخلاف من خلال تفعيل دور لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التي تنص عليها المادة 19 من ميثاقها، بل فضلت عوض ذلك اعتماد

---

1 - بطرس غالي : النزاع المغربي الجزائري الموريتاني حول الصحراء الغربية . في جامعة الدول العربية . مرجع سابق ص : 172

2 - W. ZARTMANN : op cit : PP 36 / 37

3 - op cit

4 - بطرس غالي : نفس المرجع .

5 - Voir Elsa ASSIDON : Sahara Occidental; un enjeu pour le Nord- Ouest Africain cahiers libres Maspero, Paris 1978

الأساليب السياسية والديلوماسية الخاصة للبحث عن صيغة توافقية بين أطراف النزاع، وكانت هذه الأساليب تتمثل في محاولة التماس الحلول عن طريق مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات وتشكيل لجان للحكماء ولجان للمتابعة..[1].

ومع تعدد هذه الوسائط السياسية التي ارتكزت عليها المنظمة الافريقية في مساعيها التوفيقية، فإنها لم تتمكن ـ برغم ذلك ـ من تحقيق أهدافها المنشودة نظرا لمجموعة من العراقيل والصعوبات التي اعترضت عملية تفاعلها مع أطراف النزاع من جهة ونظرا كذلك للصعوبات التي انبثقت عن شكليات تطبيق صيغ بعض الحلول المقبولة من قبل المتنازعين[2] من جهة ثانية .

وقد بدأت ملامح عجز المنظمة أمام تسوية هذا النزاع تبرز بعد فشل الدول الافريقية في عقد مؤتمر قمة استثنائي لبحث الوضع في إقليم الصحراء وفقا للقرار الذي اتخذه المسؤولون الافارقة خلال قمة جزيرة موريس التي عقدت في يوليوز 1976.

فبعد أن أعلنت زامبيا عن استعدادها لاحتضان هذا المؤتمر في عاصمتها لوساكا خلال شهر أكتوبر 1977 تراجعت عن ذلك بحجة عدم قدرتها على ضمان حماية المشاركين في القمة، كما أعلن الرئيس الغابوني الذي كان يتولى رئاسة المنظمة عن استعداد بلاده لاحتضان هذه القمة في الفترة من 24 إلى 31 مارس 1978 شريطة أن يتقدم المشاركون من قادة الدول الافريقية بمساهماتهم المالية وأن تكون مشاركتهم مكثفة، غير أن الحكومة الغابونية تراجعت هي الاخرى عن اقتراحها الذي عللته بقلة عدد الدول الافريقية المستعدة للمشاركة في المؤتمر[3].

وبعد هذه المحاولات المتعثرة لعقد المؤتمر الاستثنائي، جرى التئام قمة إفريقية في النهاية بالعاصمة السودانية الخرطوم في يوليوز 1978 تقرر خلالها إنشاء لجنة للحكماء لمتابعة تطور قضية الصحراء[4]. ويبدو أن أعضاء هذه اللجنة ودولا أخرى خارج القارة السمراء كانوا يؤيدون فكرة إجراء استفتاء بالمنطقة كوسيلة لتسوية النزاع، وهو ما كانت تطالب به الجزائر قبل وبعد توقيع اتفاق مدريد. ونظرا لرغبة الاطراف المتنازعة في إيجاد حل إفريقي لهذا الخلاف وخاصة منها المغرب، فقد أعلن هذا الاخير عن قبول الاقتراح الافريقي القاضي بإجراء الاستفتاء بالتعاون مع المنظمة الافريقية قصد إيجاد مخرج للأزمة[5].

---

1 - Med LAMOURI : l'apparition d'une pratique op cit

2 - G. GUILLAUME : les grandes crises. op cit PP 117 ets

3 - Med LAMOURI le contentieux relatif aux frontières terrestres du Maroc op cit P 195

4 - Med LAMOURI op cit P : 126

5 - محمد تاج الدين الحسيني : منظمة الوحدة الإفريقية ونزاع الصحراء المغربية .
المجلة المغربية لقانون واقتصاد التنمية جامعة الحسن الثاني . ع : 9 / 1985

وبالرغم من أن منظمة الوحدة الافريقية كانت تنظر إلى الموقف المغربي الجديد على أنه تطور إيجابي[1] ينطوي على إمكانيات مشجعة لتسوية النزاع، فإن الاجراءات الشكلية المرتبطة بتطبيق الاستفتاء من طرف لجنة المتابعة التي تم إنشاؤها لهذا الغرض ستفرز هي الاخرى خلافات عميقة بين الاطراف المعنية بالنزاع ، كما أفرزت هذه الخلافات بدورها تناقضات خطيرة داخل المنظمة كادت أن تعصف بها.

ومع أن المغرب التزم أن يكون إجراء الاستفتاء مراقبا لتحقيق توصيات لجنة الحكماء وتأكيد قناعة المغرب بحقوقه المشروعة[2] . فإن الجزائر طالبت من جهتها بضرورة أن يجري الاستفتاء تحت بعض الشروط منها انسحاب القوات والإدارة المغربية، وتحديد تاريخ ومسطرة واضحة لإجراء العملية الاستفتائية، ودخول المغرب والبوليساريو في مفاوضات مباشرة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار.

واتبعت المنظمة أسلوبا توفيقيا للخروج من هذا الخلاف الجديد المرتبط بشكليات تنفيذ الاستفتاء، وهكذا أصدر مؤتمر نيروبي 1981 قرارا يقضي بانعقاد لجنة المتابعة قبل شهر غشت من نفس السنة للعمل مع أطراف النزاع على وضع التفاصيل المرتبطة بوقف إطلاق النار من أجل تنظيم الاستفتاء[3].

ووفقا لهذا القرار، عقدت اللجنة اجتماعاتها في مناسبتين الاولى خلال الفترة من 24 إلى 26 غشت 1981 بنيروبي الذي عرف اصطلاحا بنيروبي II ، كما عقد الاجتماع الثاني بنيروبي كذلك يومي 8 و9 فبراير 1982 (نيروبي III)، وذلك لتحديد الاجراءات والتفاصيل. وسرعان ما تبين للجنة صعوبة مهمة تحديد هذه الاجراءات التي أخذت هوة الخلاف حولها تتسع باستمرار[4].

ومن جملة الاجراءات التي تركز بشأنها الخلاف، هناك مسألة تحديد «أطراف النزاع». ومع أن لجنة المتابعة لم تكن تحدد بدقة في قراراتها ما تعنيه بمفهوم الاطراف المعنية بالنزاع، وكانت تتقصد الغموض وعدم الايضاح تفاديا لإثارة احتجاج دول شمال غرب إفريقيا، فقد كانت هذه الاخيرة تفسر كل واحدة منها هذا المفهوم بما ينسجم مع موقفها في النزاع؛ ففي الوقت الذي ينظر فيه المغرب، إلى أن الأطراف المعنية بالنزاع هي المغرب من جهة والجزائر وموريتانيا من جهة أخرى، فإن الجزائر كانت عكس ذلك ترى أن الطرفين

---

1 - أعلن المغرب قبوله إجراء الاستفتاء بالمنطقة في يوليوز 1981 خلال انعقاد مؤتمر نيروبي الأول .

2 - انظر خطاب العاهل المغربي في مؤتمر نيروبي

3 - Voir Résolution AHG / Reso, 103 (XVIII)

4 - Gilbert Guillaume : les grandes crises op cit P : 119

المعنيين مباشرة هما المغرب وجبهة البوليساريو التي لا يريد الجانب المغربي الدخول معها في مفاوضات ثنائية لعدم اعترافه بها كطرف في الازمة[1].

ورغم أن لجنة المتابعة كانت تستمع خلال جلساتها المتعددة إلى ممثلي كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وكذا ممثل الجبهة، فإن المغرب كان يصر على عدم الاعتراف بهذه الاخيرة والتفاوض معها ليس فقط لأنها جبهة لا تتوفر حتى على صفة حركة تحرير داخل المنظمة، وإنما أيضا لأنها ليست في تصور المغرب إلا أداة تسخرها الجزائر[2] لعرقلة مطالبه المشروعة في المنطقة. غير أن لجنة المتابعة ظلت تحافظ على غموض عبارة أطراف النزاع رغم إصرار الجانب الجزائري على ضرورة تحديد هذه الاطراف في المغرب من جهة وحركة البوليساريو من جهة أخرى[3]. ولم يتغير موقف اللجنة في هذا الشأن إلا بعد صدور قرار عن قمة أديس أبابا التي انعقدت في يونيو 1983 يحدد لأول مرة الطرفين المتنازعين بحسب المفهوم الذي كانت تميل إليه الجزائر، أي المغرب والبوليساريو. وقد جاء هذا التغيير في موقف منظمة الوحدة الافريقية من هذه المسألة على إثر نجاح الديبلوماسية الجزائرية في تحقيق قبول أعداد متزايدة من الدول الافريقية لجبهة البوليساريو كعضو ملاحظ بالمنظمة مما اعتبره المغرب عائقا لجهود السلام المبذولة من طرف هذه المنظمة[4] .

ولاشك أن أهمية تحديد أطراف النزاع ترتبط بتنفيذ إحدى التوصيات الهامة للجنة الحكماء، ويتعلق الامر بالقرار القاضي بوقف إطلاق النار، فالمغرب يرى أن التفاوض حول وقف إطلاق النار ينبغي أن يكون بين الجزائر وموريتانيا للإلتزام بإغلاق حدودهما ومنع أي تسرب لعناصر من جبهة البوليساريو إلى الاقليم المتنازع عليه[5].

وفيما يتعلق بوضعية القوات والادارة المغربية، فإن الجزائر ما انفكت تطالب بانسحاب شامل للتواجد المغربي من المنطقة خلال عملية الاستفتاء، في حين كان المغرب يرفض هذا المطلب الذي اعتبره متنافيا مع سيادته القانونية والفعلية بالمنطقة، وكان يقترح بقاء قواته بالاقليم واستمرار نشاط إدارته لأن ذلك لا يلغي نزاهة عملية الاستفتاء التي ستجري تحت رقابة دولية[6].

وقد عكست اتجاهات أعضاء لجنة المتابعة الخلافات المغربية الجزائرية حول هذه النقطة، إلا أن القرار الذي توصلت إليه كان توافقيا أكثر منه ميلا إلى الاتجاه المغربي، إذ نص هذا

---

1 - محمد تاج الدين الحسين : مرجع سابق . ص : 24

Voir : A. B TREDANO : le sahara marocain...... op cit P : 19 ets - 2

3 - محمد تاج الدين الحسيني : مرجع سابق . ص 23

Voir Méditerranée ; politique et stratégie op cit PP 62 / 63 - 4

5 - محمد تاج الدين الحسين : مرجع سابق

W.ZARTMANN : op cit P: 58 ets - 6

القرار الصادر في 26 غشت 1981 على أنه «من أجل السير العادي للإستفتاء واحترام وقف إطلاق النار، فإن قوات أطراف النزاع يجب أن تبقى في قواعدها، وذلك طبقا لمقتضيات توصيات الاجتماع الخامس للجنة الخاصة لرؤساء الدول بشأن الصحراء الغربية والمجتمع في فريتاون ما بين 9 و11 شتنبر 1980»[1] .

وبخصوص استمرار نشاط الادارة المغربية، نصت إحدى قرارات لجنة المتابعة على تكوين إدارة انتقالية تساعدها وحدات من الشرطة والجيش وكذلك المدنيين، وأن تعمل هذه الادارة بتعاون مع البنيات الادارية الموجودة في عين المكان، مما يعني إبقاء الادارة المغربية واستمرار نشاطها.

ولم يخل موضوع الاستفتاء نفسه من مثل هذه الخلافات، فبينما يريد المغرب طرح صيغة السؤال خلال هذه العملية بطريقة تأكيدية يتم فيها التذكير بالروابط التاريخية والعرفية بين السكان الصحراويين والملكية المغربية، وهي الروابط التي كانت تعكسها وتختزلها رابطة البيعة التي كان يتم عن طريقها التعبير عن ولاء قبائل الصحراء للعرش المغربي[2] ، فإن المنظمة كانت تميل إلى اتجاه طرح صيغة سؤال ينطوي على الرغبة في تمكين سكان الصحراء من تقرير مصيرهم إما من خلال تحقيق استقلالهم السياسي أو اندماجهم مع المغرب[3].

أما المشاركون في عملية الاستفتاء، فإن اللجنة أقرت الموقف المغربي بشأن هذه النقطة والمتمثل في ضرورة الاعتماد على الاحصاء السكاني الذي قامت به الادارة الاسبانية عام 1974 لتحديد الاشخاص المؤهلين للمشاركة في هذه العملية، ويصل عدد السكان الصحراويين حسب هذا الاحصاء إلى حوالي 73497 نسمة[4]. كما أعلنت اللجنة عن وضع مسطرة تمكن الاطراف المتنازعة من تقديم مطالبها ومعارضتها للقائمة الاولية بأسماء المشاركين في الاستفتاء.

وقد أقرت لجنة المتابعة موقف المغرب من هذه المسألة، ليس فقط لأن عدد الصحراويين الذي تقدمت به جبهة البوليساريو يعد مبالغا فيه بدرجة غير مقبولة، إذ يصل إلى 700 ألف نسمة، وإنما أيضا لأن إحصاء السكان الذي أجرته إسبانيا والذي تم إيداعه بصورة رسمية

---

1 - محمد تاج الدين الحسيني : مرجع سابق . ص : 30

2 - يمثل اقتراح المغرب لصيغة السؤال الذي ينبغي طرحه خلال عملية الاستفتاء كما يلي : هل تؤكدون الولاء لجلالة الملك والمتضمن انتماءكم إلى لمغرب ؟ "

3 - كانت صيغة السؤال المقترحة والمقررة من طرف لجنة المتابعة كالتالي : سيكون لشعب الصحراء الغربية أحد الاختيارين : ا - الاستقلال ، ب - الاندماج مع المغرب؟

4 - محمد العربي المساري : حيل لتلافي الاستفتاء جريدة العلم : ع : 16050 ص 1

بالامانة العامة للأمم المتحدة سيتم تقويمه كذلك من خلال اعتماد وثائق منظمة غوث اللاجئين وكذا اعتماد نسبة نمو السكان المعترف بها كأساس لزيادة عدد المشاركين[1].

ورغم كل الجهود السياسية والديبلوماسية المبذولة من طرف منظمة الوحدة الافريقية عن طريق اللجان المشكلة والوسائل والاجراءات المقترحة بالطرق التوافقية قصد إيجاد تسوية مرضية لنزاع الصحراء، فإن هذه الجهود تعرضت للإنهيار نتيجة تراجع المنظمة عن حيادها في التعامل مع هذه القضية، وذلك على إثر استدعاء الامين العام للمنظمة آدم كودجو (للجمهورية الصحراوية) لحضور إحدى اجتماعات مجلس وزراء المنظمة في أديس أبابا بتاريخ 23 فبراير 1982 بصفتها عضوا في المنظمة.

ولم تنعكس الآثار السلبية لهذا التراجع على توقف مسلسل التسوية الافريقية فقط، بل امتدت تلك الآثار إلى كل أعضاء المنظمة الذين انقسموا إلى أطراف مؤيدة وأخرى معارضة للمبادرة التي أقدم عليها الامين العام [2].

وبرغم أن هذا الأخير حاول تبرير الخطوة التي أقدم عليها استنادا إلى مضمون ميثاق المنظمة، فإن المغرب -إلى جانب عدد آخر من الدول الافريقية- رأت في هذه المبادرة بمثابة إجراء سياسي تجاوز فيه الامين العام صلاحيته الادارية المحدودة، مما أثار عدة تساؤلات ومناقشات بخصوص دور الامين العام وضرورة مراجعة هذا الدور[3].

واحتجاجا على قبول عضوية (الجمهورية الصحراوية) بمنظمة الوحدة الافريقية الذي اعتبره الجانب المغربي غير قانوني وغير منسجم مع الجهود السياسية والديبلوماسية الافريقية الرامية إلى تسوية النزاع على اعتبار أن الاعتراف بهذا الكيان لا ينبغي أن يسبق نتائج الاستفتاء المزمع تنظيمه بالمنطقة، أعلن المغرب انسحابه من المنظمة والتخلي عن التزاماته تجاهها[4].

وهكذا فشلت منظمة الوحدة الافريقية في تسوية إحدى أعقد القضايا الخلافية الاقليمية والحدودية بالقارة السمراء[5]، ولم تحقق الطرق السياسية والديبلوماسية التي اعتمدتها لإنجاح مخطط السلام الذي كان مبنيا على ركيزة الاستفتاء أهدافهاالمتوخاة، غير

1 - محمد تاج الدين الحسيني ص : 29

2 - بلغت معارضة بعض الدول الإفريقية لمبادرة الأمين العام للمنظمة إلى حد انسحاب 19 دولة إفريقية من إجتماع أديس بابا . كما وجهت هذه الدول رسالة احتجاج إلى رئيس اجتماع مجلس الوزراء الذي حضرته (الجمهورية الصحراوية) على اعتبار أن هذا الحضور يشكل خرقا لميثاق المنظمة وقرارات مجلس الرؤساء .

3 - Med LAMOURI : op cit P : 126

4 - Voir : Méditerranée politique et stratégie op cit P : 62 / 63

5 - المختار مطيع : المشاكل السياسية الكبرى المعاصرة .
منشورات ايزيس : ط 1 الدار البيضاء 1993 ص 110 .

أن الامم المتحدة التي أحيل إليها ملف الصحراء عام 1985 ستنطلق هي الاخرى في جهودها من حيث انتهت لجنة المتابعة الافريقية، أي أنها ستنطلق من فكرة تنظيم الاستفتاء بالمنطقة، وهو ما أعلن المغرب عن قبوله في 23 أكتوبر من نفس السنة أمام الجمعية العامة قصد إيجاد تسوية سلمية ونهائية لهذا النزاع[1].

ثالثا : جهود الامم المتحدة لتسوية قضية الصحراء الغربية :

أحيل ملف نزاع الصحراء على الأمم المتحدة بعد فشل جهود منظمة الوحدة الافريقية في تسويته في منتصف الثمانينيات، ولم تكن هذه أول مرة يعرض فيها هذا الملف على أنظار المنظمة الاممية، بل سبق لهذه الاخيرة أن تعرفت عن طريق إحدى أجهزتها الرئيسية، وهي محكمة العدل الدولية، على تفاصيل هذا النزاع قبل أن تخوض فيه المنظمة الافريقية.

غير أن عودة هذا الملف إلى أروقة الامم المتحدة من جديد في الثمانينيات لا يعكس فقط الرغبة في تدويل نزاع الصحراء بقدر ما يعكس فشل طرق التسوية السلمية التي اعتمدتها المنظمة الإفريقية وعدم حفاظ هذه الاخيرة على درجة كافية من الحياد الموضوعي تجاه أطراف النزاع لإنجاح مساعيها الديبلوماسية التوفيقية[2] .

وهكذا خبرت الامم المتحدة قضية الصحراء كإحدى القضايا الخلافية العربية والافريقية من خلال الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين[3] ، وعن طريق محكمة العدل الدولية وعبر توصيات مجلس الامن وجهود الامين العام للمنظمة.

فقد عرض ملف الصحراء -في البداية- على الهيئة الاممية عندما كان لا يزال يمثل إحدى قضايا تصفية الاستعمار بالقارة السمراء، وقد عرض المغرب منذ 1963 مسألة إيفني والصحراء المغربية على لجنة الاربعة والعشرين[4]. وذلك بموازاة مفاوضاته مع الجانب الاسباني حول مصير هذين الاقليمين[5]. كما كانت جهود موريتانيا والجزائر تتكامل مع الجهود المغربية الرامية إلى تخليص المنطقة من بقايا الاستعمار الاسباني برغم تضارب

---

1 - محمد العربي المساري : مرجع سابق

2 - Albert Bourgi : Il faut actualiser l'acte constitutif de L'OUA. in : Jeune Afrique" 8 Juin 1988 N° 1431 P : 97

3 - محمد نعمان جلال : تعامل الأمم المتحدة مع القضايا العربية شؤون عربية . ع : 77 ص : 139

4 - لعبت هذه اللجنة التابعة للأمم المتحدة دورا حيويا في مجال تصفية الاستعمار ، وقد أنشئت في الأصل على إثر صدور توصية أممية تحت رقم 1514 ، تنص على إنشاء لجنة خاصة مكلفة بدراسة الوضعية المتعلقة بتطبيق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وكانت هذه اللجنة تضم في البداية 17 عضوا ثم 24 عضوا بعدما اندمجت فيها لجنة المعلومات المكلفة بمهام مرتبطة بالمناطق المستعمرة

Františ MARTIN : le comité de décolonisation et le droit International RG DIP 1970 P : 395

5 - Med LAMOURI : op cit P : 395

مواقف هذه الأطراف من مطالب بعضها البعض بحقوقها في هذا الاقليم. وقد دفع ذلك بلجنة تصفية الاستعمار إلى إصدار قرار بتاريخ 16 أكتوبر 1964 تدعو فيه «الحكومة الاسبانية بوصفها الدولة القائمة بالادارة في الصحراء الاسبانية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحرير إقليمي إيفني والصحراء الاسبانية وبالشروع في إجراء مباحثات مع الاطراف المعنية بالقضية»[1] .

وأمام تكرار الدعوة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة لإسبانيا للعمل على منح سكان الصحراء حق تقرير المصير، أبلغت الحكومة الاسبانية الامين العام للمنظمة عزمها إجراء استفتاء لتقرير المصير بالمنطقة خلال النصف الأول من عام 1975 وذلك بضمان من الامم المتحدة. كما قامت إسبانيا في هذا الاطار بإجراء إحصاء للسكان المحليين دون السماح بعودة المنفيين[2].

إلا أن المغرب رفض القرار الاسباني القاضي بإجراء الاستفتاء الذي رأى فيه نفيا لمطالبه المشروعة وحقوقه التاريخية بهذا الاقليم، الامر الذي حدا به إلى توجيه طلب إلى الجمعية العامة للتعرف على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص تلك المطالب والحقوق التي ينادي بها[3]. وبالفعل استجابت الجمعية العامة للطلب المغربي الذي ساندته في ذلك 35 دولة إفريقية وعربية بما فيها موريتانيا والجزائر[4]، وطلبت الجمعية من محكمة العدل الدولية الإجابة على سؤالين وهما :

1 ـ هل كانت الصحراء الغربية وقت استعمار إسبانيا لها أرضا بلا صاحب؟. وإذا كان الجواب بالنفي :

2 ـ ما هي الروابط بين هذا الاقليم وكل من المملكة المغربية وجمهورية موريتانيا[5] .

وقد شرعت المحكمة في دراسة ملف الصحراء في 25 مارس 1975 فاستمعت لعروض المغرب وموريتانيا وإسبانيا وكذا للبيانات المكتوبة والشفهية التي طلبت دول أخرى تقديمها[6] . وأعلنت المحكمة ردها على السؤالين في 16 أكتوبر 1975 بالتأكيد على أن المعلومات والاعتبارات التي أبلغت لها تبين أنه في وقت بدء الاستعمار الاسباني للصحراء الغربية، كانت هناك روابط تبعية قانونية بين سلطان مراكش وبعض القبائل التي تعيش في

---

1 - بطرس غالي : جامعة الدول العربية مرجع سابق . ص 166

2 - نفس المرجع ص : 169

Med LAMOURI op cit P. 163 - 3

4 - بطرس غالي : مرجع سابق ص : 170

5 - انظر قرار الجمعية العامة 3292 (د - 29) الصادر في 13 دجنبر 1974 ف . 1

6 - صحيفة : الصحراء المغربية ، 16 أكتوبر 1993 . ع 1737 . ص 3 .

الاقليم، كذلك توضح هذه المعلومات وجود بعض الحقوق المتعلقة بالارض بين الكيان الموريتاني وفقا لمفهوم الاقليم وبين الصحراء الغربية[1].

وبما أن رأي المحكمة خلص إلى عدم قيام شكل قانوني للسيادة الاقليمية بين الصحراء الغربية وبين المملكة المغربية أو الكيان الموريتاني وقت الاحتلال الاسباني للمنطقة، فإنها ذهبت إلى أنه ليس هناك «روابط قانونية تمنع من تطبيق القرار رقم 1514 فيما يختص بإنهاء الاستعمار، وكذلك فيما يختص بحق تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الحر لرغبة سكان المنطقة»[2].

ولعل الصيغة التوفيقية والمعتدلة التي جاء بها الرأي الاستشاري للمحكمة والذي اعترف بوجود روابط قانونية (لا سيادية)بين إقليم الصحراء وكل من المغرب والكيان الموريتاني، كما أيد في نفس الوقت قرار الجمعية العامة المتعلق بإنهاء الاستعمار الاسباني من هذا الاقليم وتنظيم الاستفتاء فيه لتمكين سكانه من حق تقرير المصير، هو ما دفع بأطراف النزاع وخاصة المغرب وموريتانيا إلى التعبير عن ارتياحهما لهذا الرأي الذي رأى فيه كل طرف ملاءمته مع مطالبه[3].

غير أن تطور الاحداث بالمنطقة التي شملت تحركات ديبلوماسية مكثفة بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا بصفة خاصة، ثم إعلان المغرب عن تنظيم مسيرة شعبية «المسيرة الخضراء» إلى إقليم الصحراء في 16 أكتوبر 1975، ساهم كل ذلك في إبرام اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نونبر 1975 نص على إحداث إدارة انتقالية ثلاثية تشرف على تسيير الاقليم إلى حين الانسحاب الاسباني النهائي منه في 28 فبراير 1976، كما نص هذا الاتفاق على إجراء استشارة السكان بشأن مضمون هذا الاتفاق عن طريق «الجماعة» التي تمثلهم[4].

وقد كان من المفروض أن ينهي هذا الاتفاق الخلاف الاقليمي المرتبط بالصحراء لولا معارضة الجانب الجزائري لبنوده وإصراره على إجراء الاستفتاء لتمكين الصحراويين من تقرير مصيرهم، وفي هذا الاطار قامت الجزائر بتقديم المساندة والدعم (للجمهورية الصحراوية) التي أعلنت عنها جبهة البوليساريو عشية انتهاء المهلة المحددة للإنسحاب الاسباني من المنطقة، أي في 27 فبراير 1976[5].

---

1 - عبد الله هدية : مشكلة الصحراء الغربية . مرجع سابق . ص 158

2 - Voir : maurice FLORY : l'avis de la cour internationale de justice sur le sahara occidental AFDI, XXI 1975, 1976 PP : 253 / 277

3 - op cit : P 275

4 - Med LAMOURI : op cit P 175

5 - Abdelkhaleq BERRAMDANE : le sahara occidental, enjeu maghrebin , Editions KARTHALA, 1992. P 62

وبعد فشل منظمة الوحدة الافريقية في التعامل مع هذه القضية، أحيل هذا النزاع مرة أخرى على أنظار الامم المتحدة، ولكن هذه المرة ليس كقضية لتصفية الاستعمار، بل كخلاف إقليمي وحدودي تتنازع فيه أطراف عربية إفريقية وذلك في سنة 1985[1]. وتميزت المرحلة الثانية من تعامل الأمم المتحدة مع قضية الصحراء بتكثيف أدوار الأمين العام للمنظمة ومجلس الامن قصد التوصل إلى حل سياسي للأزمة، وقد انطلقت تحركات المنظمة الاممية في هذا الاتجاه من مخطط السلام الذي سبق للمنظمة الافريقية أن وضعته وشرعت في تنفيذه قبل أن يتوقف بسبب انسحاب المغرب من المنظمة.

وتتجلى الاعتبارات المتصلة باعتماد خطة السلام الافريقية في مصادقة اللجنة الرابعة التابعة للأمم المتحدة في نونبر 1985 على مشروع التوصية التي تقدمت بها الجزائر[2]، والتي تؤكد على أن حل مسألة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار رقم 104 الذي اتخذه مؤتمر القمة الافريقي التاسع عشر، وهو القرار الذي يحدد "الطرق والوسائل الكفيلة بالتوصل إلى حل سياسي عادل وحاسم للنزاع". كما يطالب هذا القرار طرفي النزاع (المغرب والبوليساريو) بالدخول في مفاوضات للتوصل إلى وقف إطلاق النار تمهيدا لإجراء الاستفتاء...[3].

ويبدو أن المغرب رغم انسحابه من منظمة الوحدة الافريقية قد وافق على إشراك هذه الأخيرة في التعاون مع الأمم المتحدة في عملية التسوية المقترحة بشأن هذا النزاع، إلا أن المغرب اضطر إلى سحب مشروع القرار الذي اقترحه لتسوية النزاع من التصويت باللجنة الرابعة بعدما لاحظ ميل أغلب أعضائها إلى الاتجاه الجزائري الذي يقترح تنظيم الاستفتاء، وكذا بعد اتخاذ الامين العام للأمم المتحدة كافة الاجراءات الملائمة لهذا الغرض مع أخذ قرارات لجنة المتابعة الافريقية وتجربة الامم المتحدة في هذا المجال بعين الاعتبار وقيام الامين العام الأممي بالتعاون مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية بإجراء الاستشارات الضرورية مع الاطراف المعنية لإنجاح العملية الاستفتائية[4].

وظل المغرب يصر على موقفه القاضي بعدم التفاوض مباشرة مع جبهة البوليساريو حسبما نصت على ذلك إحدى التوصيات الصادرة عن اللجنة الرابعة، إلا أن الامين العام

---

1 - Voir méditeranée; politique et stratégie op cit P 63

2 - اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار الجزائري بعد أن حظي بمصادقة 91 دولة مقابل رفض ست دول وامتناع 43 دولة عن التصويت، كما تمت المصادقة على هذا القرار بالأغلبية من طرف الجمعية العامة، مما دفع بالمغرب إلى سحب مشروع قراره من التصويت باللجنة.

3 - محمد حنين : منع استعمال القوة في ضوء الممارسات الدولية المعاصرة رسالة النيل دبلوم الدراسات العليا القانون العام
جامعة محمد الخامس الرباط : 1990 ص 303

4 - محمد حنين : مرجع سابق : 304

للأمم المتحدة حاول خلال مساعيه تجاوز مسألة التفاوض المباشر، مركزا في الآن ذاته على الاجراءات الاخرى المتعلقة بتنظيم الاستفتاء وخاصة منها مسألة تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء وموقع القوات والادارة المغربية خلال العملية الاستفتائية[1] .

وفي محاولة لإشراك الجانب الافريقي في هذه العملية، قام الامين العام بتكوين لجنة تقنية تابعة له تضم 19 خبيرا برئاسة عبد الرحيم فرح من الصومال وعيسى ديالو من غينيا، وذلك للسهر على جمع المعلومات المتعلقة بالأوضاع في الصحراء وبحث الاجراءات التقنية لتنظيم الاستفتاء. وفي هذا الاطار قامت اللجنة التقنية بزيارة أطراف النزاع بكل من المغرب وموريتانيا والجزائر وتندوف، كما قامت بزيارة المنطقة المتنازع عليها خلال شهر نونبر 1987[2].

وعرف ملف النزاع تطورا مهما مع توصل الامين العام للأمم المتحدة إلى خطة سلام عرضها على المتنازعين في 11 غشت 1988[3] ، وفي 30 غشت من نفس السنة أعطى كل من المغرب وجبهة البوليساريو موافقتهما المبدئية على مخطط السلام الأممي المقترح[4]، والذي تضمن تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة يتكلف بمهمة إعداد وتنظيم الاستفتاء وتعيين فريق يتكون من وحدات مدنية وعسكرية وأمنية لمساعدة الممثل الخاص الامي وإعداد لوائح بأسماء الاشخاص الصحراويين المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء بمساعدة خبراء أمميين.

وبرغم التحولات الجوهرية التي طبعت علاقات دول المنطقة منذ عام 1988 والتي تخللتها فتح الحدود المغربية الجزائرية وانفراج الازمة السياسية بينها[5] ، وإنشاء اتحاد المغرب العربي قصد تمتين علاقات التعاون على مختلف المستويات بين الدول الخمس، بالإضافة إلى التحولات الطارئة كذلك على صعيد العلاقات الدولية من خلال دخول المنظومة الدولية في إطار نظام عالمي جديد يساعد على تفعيل دور الأمم المتحدة، فإن ذلك لم يساهم بصورة فعالة في حسم نزاع الصحراء وتسويته نهائيا.

ومع أن الامم المتحدة تمكنت من تحقيق لقاء مباشر بين وفدي المغرب وجبهة البوليساريو في الفترة من 17 إلى 19 يوليوز 1993 بالعيون[6]، متجاوزة بذلك إحدى الصعوبات الكبرى التي تعثر عندها مسلسل السلام بالمنطقة، فإن ذلك لم يؤد في المقابل إلى تصفية الخلاف

---

1 - A. BERRAMDANE : le sahara occidental : op cit P 94 ets

2 - Opcit, P 94 ets.M

3 - Maurice flory : regimes arabes et environnement international, in : les régimes politiques arabes", op cit, P 126. 1988

4 - انظر : صحيفة : "العلم" المغربية. 11 غشت 1988

5 - Le Message de la Nation (Marocaine), N° 158 Mai 1987 PP: 10 /11

6 - انظر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (شتنبر 1993) .

العميق المرتبط بصفة المشاركين في الاستفتاء، وتنحي أطراف النزاع باللائمة على بعضها البعض فيما يتعلق بعرقلة مسلسل السلام، مما دفع بالامم المتحدة إلى الاعتراف بعجزها أمام العراقيل التي تعترضها بخصوص هذه القضية.

وللخروج من هذا المأزق عمدت الامم المتحدة عن طريق مجلس الامن إلى صياغة خيارات أخرى للدور الذي يمكن أن تلعبه في مجال تسوية هذا النزاع في حال عدم تقدم مخطط السلام الذي وضعته. وتشمل هذه الخيارات إمكانية انسحاب الامم المتحدة من الجهود المبذولة لإنهاء الصراع، غير أن المنظمة أعطت مهلة قبل تطبيق هذه الخيارات تنتهي عند مطلع سنة 1996[1].

غير أنه إذا كانت الامم المتحدة قد تعثرت هي الاخرى في جهود التسوية التي بذلتها لإنهاء هذا النزاع[2]، وذلك من خلال الطرق والوسائل السياسية والديبلوماسية التي تحاول عن طريقها تحقيق توافق بين الاطراف بشأن إجراءات التسوية، فإنها انتهجت طرقا مختلفة عن ذلك في مقاربتها للنزاع السياسي الحدودي والاقليمي بين العراق والكويت.

وقد لعب مجلس الامن دورا حازما في جهود تصفية هذا الصراع، فتم اتخاذ إجراءات صارمة جرى تطبيقها بوسائل الضغط والقوة، كما تميزت مقاربة الامم المتحدة في هذا الشأن بتجربة غير مسبوقة تمثلت في إنشاء لجنة خاصة أنيطت بها مهمة ترسيم الحدود بين البلدين وفرض نتائجها على المتنازعين.

رابعا : لجنة الامم المتحدة لتخطيط الحدود العراقية الكويتية :

إلى جانب نزاع الصحراء الغربية، يعد النزاع الحدودي العراقي الكويتي في مرحلته الاخيرة عقب الاجتياح العراقي للكويت في مطلع التسعينيات، واحدا من أهم القضايا الخلافية الحدودية والاقليمية الدولية عامة والعربية خاصة التي بحثتها الامم المتحدة. إلا أن هذا النزاع تميز عن باقي النزاعات الحدودية المعروضة على الأمم المتحدة بمجموعة من الخاصيات والاعتبارات تجعله لوحده بمثابة تجربة فريدة في تاريخ المنظمة الامية.

فلأول مرة في تاريخها، تقوم هذه المنظمة بالاشراف المباشر على تخطيط الحدود بين العراق والكويت وفرض ترسيم هذه الحدود على أطراف النزاع بطريقة حازمة تخللتها مجموعة من أساليب الضغط والاكراه على الجانب العراقي بصفة خاصة لقبول هذه العملية التي قامت بتنفيذها لجنة خاصة تابعة للمنظمة[3] .

---

1 - انظر : صحيفة " الشرق الأوسط ع : 6146 شتنبر 1995 . ص 4 .

2 - محمد ماء العينين : لكي نفهم أسباب تعثر مسلسل الاستفتاء. مرجع سابق . ص 14.

3 - G. GUILLAUME : les grandes crises. op cit P : 264 ets

فعلى إثر انتهاء حرب الخليج الثانية، وجه مجلس الامن دعوة إلى الامين العام للامم المتحدة[1] للعمل مع العراق والكويت على اتخاذ ما يلزم من الاجراءات للقيام بعملية ترسيم الحدود بينهما. وعلى هذا الأساس، تم إحداث لجنة خاصة مكلفة بتخطيط الحدود بين البلدين ضمت إلى جانب ممثلي الطرفين المعنيين عددا من الخبراء المستقلين[2] لتنفيذ قرار مجلس الامن.

وتضمن قرار المجلس تحديد إطار عمل هذه اللجنة بحيث نص على أن ينهي فريق الترسيم الحدود التي كانت قائمة والتي تحددت أصلا عامي 1922 و1963، وأن يتم تجاهل أي خطوط حدود وقتية أو واقعية، وأن تتخذ قراراتها بالاغلبية[3]، ومعنى ذلك أن معيار عمل اللجنة في ترسيم الحدود يرتكز على مفهوم الحدود الشرعية والتاريخية وليس على مفهوم الحدود الواقعية.

ويتضح من ذلك أيضا أن قرار مجلس الامن في هذا المجال يعد سياسيا لا يستند إلى أي حكم قضائي دولي، إلا أن مهمة لجنة ترسيم الحدود تعد مهمة تقنية محضة. وقد قبلت كل من العراق والكويت اختصاصات هذه اللجنة التي قامت خلال جلساتها المتعددة بدراسة عدد من المصادر والوثائق، كالخرائط والرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية الجوية[4] والمراسلات الديبلوماسية[5] والمذكرات ووثائق المحفوظات[6].

واستعانت اللجنة كذلك بأحدث الطرق العلمية في مجال ترسيم الحدود بصورة دقيقة للغاية بحيث تمكنت من تحديد كل علامة بهامش خطإ لا يتجاوز 1،5 سنتيمتر فقط، وهو ما يعد تطورا كبيرا في هذا المجال[7].

وقد أنهت اللجنة أعمالها في أبريل 1992 وتوجته بتقرير حول نشاطها الذي شمل المنطقة البحرية الممتدة من الأخوار إلى الطرف الشرقي لخور عبد الله، ووافق مجلس الامن في 27 غشت من نفس السنة على هذا التقرير مما جعله ملزما للطرفين[8].

1 - القرار رقم 687 الصادر في 3 أبريل 1991

2 - كان فريق الخبراء المستقلين يتكون من رسامي خرائط ، اثنين محايدين . الأول من السويد والثاني من نيوزيلاندا، بالإضافة إلى محام دولي كان وزير خارجية أندونيسا سابقا . وقد ترأس هذا الأخير لجنة ترسيم الحدود العراقية الكويتية .

3 - خالد السرجاني : ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد أزمة الخليج
مجلة السياسة لدولية ع : 111 مرجع سابق : ص : 232

4 - تعود بعض الصور الجوية التي اعتمدت عليها اللجنة إلى عام 1940 .

5 - يرجع بعض هذه المراسلات إلى 1913.

6 - انظر : تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (شتنبر 1993) . ص 77

7 - نفس المرجع

8 - نفس المرجع

ويتضح من تقرير لجنة تخطيط الحدود العراقية الكويتية، أن هذه اللجنة أدخلت عدة تعديلات على وضعية الحدود بين البلدين، بحيث قامت بتحويل خط الحدود العابر للحقل النفطي" الرميلة" المتنازع عليه بمسافة 570 ياردة في اتجاه الشمال، كما مكنت هذه التعديلات الكويت من الحصول على ما يعادل 120 كيلومترا مربعا من الاراضي مما سيتيح لها مراقبة أجزاء من مدينة "أم قصير" المتواصلة مع الخليج الفارسي عبر المجرى المائي خور عبد الله[1].

ومع أن الجانبين العراقي والكويتي قد وافقا في البداية على اختصاصات اللجنة الاممية، إلا أن العراق أبدى بعد ذلك ردود فعل متحفظة ورافضة وصلت إلى حد مقاطعة أشغالها احتجاجا على (انحيازها إلى الجانب الكويتي)، كما رفض العراق خريطة الحدود التي وضعتها اللجنة، واعتبر وزير خارجيته أن «العراقيين لن يقبلوا بإعادة ترسيم الحدود التي تمت بصورة غير عادلة وتحت ضغوذ غربية منحازة إلى الجانب الكويتي»[2] .

وفي هذا الاطار كذلك، حذر العراق الامم المتحدة من أي مصادقة لمجلس الامن على ترسيم الحدود بينه وبين الكويت مؤكدا أن مثل هذه المصادقة قد تساهم في خلق «بؤرة توتر دائمة بالمنطقة»[3].

ويرفض العراق قرار لجنة ترسيم الحدود من منطلق أن القرار الذي اعتمدته اللجنة يعد قرارا سياسيا محضا فرضته القوى المتحكمة بمجلس الامن، وهو قرار يرمي إلى حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الأذى بمصالحه الحيوية إلى جانب خلق وضع غير شرعي وغير منطقي[4] . كما اعتبر العراق أن القرار الذي شكلت بموجبه لجنة ترسيم الحدود يعد سابقة خطيرة ومتناقض من حيث الجوهر والنتائج مع الواجبات والمسؤوليات التي أوكلها ميثاق الامم المتحدة لمجلس الامن.

أما الجانب الكويتي الذي كان مستفيدا من نتائج أشغال اللجنة، فقد اعتبر قرار عملية الترسيم الجديدة للحدود قرارا لا رجعة فيه وملزما للطرفين ، وذلك على أساس أن قرار مجلس الامن رقم 687 المتعلق بإعادة الترسيم صدر وفقا لمقتضيات الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة[5].

---

1 - ABC Nations Unies, op cit, p 59

2 - خالد السرجاني : مرجع سابق ص : 236

3 - نفس المرجع : ص 235

4 - نفس المرجع

5 - خالد السرجاني : مرجع سابق . ص 236

وقد أيدت الكويت قرار الترسيم برغم أنها رأت في ذلك حرمانا لها من «خور الزبير» الواقع قبالة الساحل الكويتي، كما لاحظت أن هذا القرار لم يحرم العراق من موانئه الخليجية[1]. وخلافا للجانب العراقي، فإن الكويت اعتبرت أن قرار إحداث لجنة ترسيم الحدود الاممية لا يعد سابقة غير شرعية، إذ سبق أن تم إحداث لجان دولية مماثلة بهدف إيجاد حل للقضايا الخلافية الحدودية، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الحدود بين بولندا وتشيكوسلوفاكيا التي أحدثها اتفاق فرساي، ولجنة الحدود بين النمسا والمجر التي أنشأتها اتفاقية سان جيرمان، ولجنة أخرى للحدود بين اليونان وتركيا[2] . واعتبر الجانب الكويتي كذلك نتائج لجنة ترسيم الحدود قانونية، وذلك بحكم أن هذه اللجنة استندت في أشغالها إلى الوثائق الرسمية والخرائط المعترف بها دوليا، والاتفاقات المتبادلة عام 1932 والتي أكدها محضراجتماع بين الحكومتين العراقية والكويتية بعد ذلك، وأغلب هذه الوثائق تم إيداعهالدى منظمة الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، وهي غير قابلة لأن تسقط بالتقادم لعدم تطبيقها[3].

إلا أنه برغم تضارب موقفي الكويت والعراق من نتائج قرارات لجنة ترسيم الحدود بينهما، وتمسك العراق بتحفظاته وطعونه في هذه النتائج والقرارات، فإن مجلس الامن وعلى رأسه التحالف الثلاثي الامريكي والبريطاني والفرنسي شدد من ضغوطاته على العراق لإرغامه على التنازل عن موقفه والاعتراف بالكويت ككيان سياسي مستقل ذي سيادة وطنية تفصله عنه الحدود التي أعيد ترسيمها من طرف لجنة الامم المتحدة[4].

واعتبر مجلس الامن هذا الاعتراف واحدا من الشروط الاساسية التي ينبغي على العراق تنفيذها لتخفيف العقوبات المفروضة عليه غداة اجتياحه للكويت، ففي 27 ماي 1993 اتخذ مجلس الامن قرارا يحمل رقم 833 أكد فيه عزمه على ضمان حرمة الحدود الدولية البرية والبحرية الفاصلة بين العراق والكويت وفق ما تم تحديده من طرف لجنة الامم المتحدة، ولربما كان هذا التأكيد من جانب مجلس الامن على ضمان حرمة هذه الحدود دافعا للمجلس الوطني العراقي إلى الاعلان –في دورة غير عادية عقدها في 10 نونبر 1994– عن الاعتراف بالكويت وسيادتها[5] .

غير أن هذا الاعتراف العراقي الرسمي بسيادة الكويت لم يتضمن في نفس الوقت اعترافا مماثلا وصريحا بالحدود الجديدة التي رسمتها الامم المتحدة، وتطالب الكويت العراق

---

1 - Gilbert GUILLAUME : les grandes crises internationales et le droit, op cit, p 284.

2 - خالد السرجاني : مرجع سابق .

3 - نفس المرجع .

4 - G. GUILLAUME : op cit 283

5 - Voir : le matin du Sahara, N° 8698, le 11 / 11 / 94 P : 9

بالاعتراف صراحة وعلانية بهذه الحدود إلى جانب اعترافه بسيادتها الوطنية[1]، وهي لا تزال تخشى من إصرار العراق على موقفه المتحفظ بشأن الوضع الحدودي الجديد برغم قيامها بوضع نظام مراقبة إلكترونية مشددة على حدودها لضمان سلامتها[2].

كما قامت الامم المتحدة في هذا الاطار بوضع منطقة مجردة من السلاح على جانبي الحدود، وأنشأت بعثة تابعة لها لمراقبة استمرار خلو هذه المنطقة من السلاح[3].

1 - صحيفة الشرق الأوسط" . ع : 5635 .3 يونيو 1994 . ص : 5

2 - نفس المرجع العام

3 - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة (شتنبر 1993) ص : 78.

خـــاتمـــة (*)

لقد حاولت هذه الدراسة المتواضعة رصد بعض الجوانب التاريخية والسياسية والقانونية التي تنطوي عليها الخلافات والنزاعات العربية حول الحدود والاقاليم المشتركة.

وخلصت إلى أن أسباب هذه النزاعات تتمثل في كثير من الاعتبارات والعوامل المتداخلة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والقانوني.

فإذا كان الاستعمار الاروبي قد لعب دورا متميزا وطلائعيا في نشأة معظم الحدود العربية، فإن ذلك لم يكن ليتأتى له دون مساعدة بعض الظروف والعوامل المحلية التي استفاد منها لتنفيذ مخططاته وإملاء سياساته بالمنطقة.

فقد تمكن الاستعمار الاروبي -وخاصة منه البريطاني والفرنسي- من ترسيم الحدود وفرضها بالعالم العربي في إطار سعيه إلى تقسيم هذا الاخير وتوزيع مناطق النفوذ فيه لفائدة القوى المتنافسة المحلية والاجنبية وخاصة خلال مطلع هذا القرن.

وكان مما شجع هذه القوى على ذلك اضطراب الاحوال السياسية والاجتماعية للأقطار العربية التي كانت تسعى حينها إلى التخلص من هيمنة الحكم العثماني وتدبير شؤونها في إطار دولة عربية موحدة ومستقلة.

ولتحقيق ذلك كانت الحركات السياسية والقومية العربية تلجأ إلى كل السبل الممكنة بما فيها الدخول في تحالف مع القوى الاجنبية وخاصة منها البريطانية، غير أن هذه الاخيرة التي كانت تتطلع إلى السيطرة على المنطقة العربية تراجعت عن وعودها واتفاقاتها التي التزمت بها تجاه الحركات المحلية لتدخل في اتفاقيات سرية تهم مصير المنطقة في أعقاب إنهاء الحكم العثماني منها بعد انهزام هذا الاخير في الحرب العالمية الاولى.

ولعبت العوامل الاقتصادية المتمثلة في اكتشاف الموارد النفطية والعوامل الاستراتيجية المتمثلة في الموقع المتميز الذي تقع فيه المنطقة كنقطة تقاطع بين القارات الثلاث الاسيوية

والافريقية والاروبية بالاضافة إلى العوامل الاجتماعية المتمثلة في الصراعات المتأججة بين زعماء القبائل والطوائف المحلية أدوارا مساعدة للسياسة الاستعمارية.

وفي الوقت الذي لعبت فيه بريطانيا دورا طلائعيا في وضع الحدود بالمشرق العربي وخاصة في الخليج العربي، قامت فرنسا بأداء دور مماثل بمنطقة المغرب العربي حيث أشرفت علي معظم أجزاء الحدود المرسومة. غير أن المنطقة المغاربية تتميز في هذا الإطار عن المنطقة الشرقية بكونها عرفت تخطيط جزء من حدودها قبل دخول الاستعمار الاروبي ويتعلق الامر بالجزء الحدودي الذي وضع بين المغرب والحكم العثماني بالجزائر والذي حافظت عليه الاتفاقية الحدودية الموقعة عام 1845 بللامغنية بين المغرب والسلطة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر.

وترافقت عملية تخطيط الحدود بالعالم العربي مع ظاهرة إنشاء الكيانات السياسية الجديدة كدولة لبنان بالمشرق وبعض دول الخليج بالمنطقة الخليجية وموريتانيا بالمغرب العربي.

وكان لهذه الظروف التاريخية والسياسية أثر بالغ الاهمية على مواقف الدول العربية من الحدود السياسية الحالية، ويمكن تحديد هذه المواقف في اتجاهين، الاول سياسي ويتبلور فيه تصور قومي وتصور إسلامي يرفض كلاهما واقع الحدود الغريب عن خصوصيات المنطقة العربية الاسلامية وتقاليدها التاريخية. أما الاتجاه الثاني فهو ذو طابع قانوني ويتنازعه مبدأ التوارث الدولي في مجال المعاهدات المتعلقة بالحدود وأطروحة الحق التاريخي القاضية باسترجاع الحقوق الترابية التي سلبها الاستعمار الغربي.

وتعكس هذه المواقف والاتجاهات هشاشة القاعدة القانونية التي تستند إليها مسألة حرمة وقدسية الحدود في التصورات العربية المرتبطة بها.

ويتجلى ذلك أكثر وضوحا في تعدد النزاعات العربية حول المناطق الحدودية والاقليمية، وقد تمخض عدد منها عن حصول اشتباكات مسلحة بين الدول العربية المتجاورة بسبب هذه الخلافات.

وتسود بالعالم العربي ثلاثة أنواع من هذه الخلافات يرتبط أولها بعدم اتفاق الاطراف المعنية على خط الحدود المشترك ويتعلق النوع الثاني من هذه الخلافات بالمطالبة ببعض المناطق الحدودية المجاورة خصوصا إذا كانت تزخر ببعض الموارد الاقتصادية الهامة، أما النوع الثالث فيرتبط بعدم الاعتراف ببعض الحدود البسياسية الدولية، مما يواري خلفية سياسية تنطوي على عدم الاعتراف بالكيان السياسي المجاور.

وأيا كان نوع هذه الخلافات، فإن بعضها ساهم بصورة مباشرة في اندلاع حروب ونزاعات مسلحة خطيرة كما هو الشأن بالنسبة للخلاف المغربي الجزائري حول خط

الحدود بمنطقة تندوف عام 1963 وكذا النزاع العراقي الكويتي الذي أفضى إلى حرب الخليج الثانية عام 1990.

وفي كثير من حالات الخلاف الحدودي العربي، فقد امتدت الانعكاسات السلبية والخطيرة لهذه الخلافات من مستوى العلاقات العربية الثنائية للأطراف المتنازعة إلى التأثير على مجموع النظام الاقليمي العربي وكذا الاتحادات الجهوية العربية.

ويتجلى هذا التأثير السلبي في ضعف جامعة الدول العربية وعجزها عن احتواء هذه الخلافات وحسمها عند اندلاعها بصورة نهائية وحاسمة، ومما يزيدها عجزا افتقارها إلى آليات تسوية لهذه الخلافات بصورة فعالة وخاصة ما يرتبط منها بآليات التسوية القضائية، الامر الذي يدفع ببعض الاطراف العربية المتنازعة إلى تفضيل اللجوء إلى الهيآت والمنظمات الاقليمية والدولية الاخرى عوض تحكيم الجامعة العربية أو بعد فشل هذه الاخيرة.

ومن أبرز هذه المنظمات التي يتم اللجوء إليها خارج الجامعة العربية منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة إلا أن كثيرا من الدول لا تزال تفضل تسوية خلافاتها الحدودية بالطرق الديبلوماسية دون عرضها على هيآت تحكيمية دولية، ولا يتم تدويل هذه الخلافات إلا عندما تأخذ أبعادا خطيرة تنطوي على احتمالات نشوب مواجهة عسكرية.

غير أن ما يميز تعامل الامم المتحدة مع قضايا الحدود والاقاليم العربية هو اتخاذها لإجراءات غير مسبوقة في تاريخ هذه المنظمة تتمثل في فرض حل لقضية الحدود العراقية الكويتية ؛ فقد أحدثت المنظمة لجنة أممية خاصة بترسيم حدود الطرفين وفرضت الحلول التي توصلت إليها هذه اللجنة على الطرفين المتنازعين وخاصة الجانب العراقي الذي رفض تغيير وضعيته الحدودية. ويذكرنا دور الامم المتحدة في إعادة ترسيم الحدود العراقية الكويتية بالدور الذي قامت به القوى الغربية في رسم وتخطيط حدود العالم العربي في مطلع ومنتصف هذا القرن.

فهرس

المبحـــث الثاني

الفصـــل الثالث

المبحـــث الأول

المبحـــث الثاني

المبحـــث الثالث

المبحــث الــرابع

الفصـل الرابع

المبحـــــث الأول

المبحـــــث الثاني